

تاريخ الفكر الاقتصادي



الاستاذ الدكتور

إسماعيل محمود علي







تاريخ الفكر الإقتصادي

الأستاذ الدكتور

إسماعيل محمود علي

أستاذ علم الاقتصاد

بالعهد القومي للبحوث للدراسات الدولية

أستاذ مشارك بالأكاديمية العلمية للاقتصاديين العرب

عضو بالجمعية البريطانية العلمية للاقتصاد الدولي

الطبعة الأولى

2011 م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول : 0020103738822 الإسكندرية

مقدمة:

ليست مهمة وضع كتاب فى تاريخ الفكر الاقتصادى من الامور الهينة، بسبب اتساع الموضوع وتشعبه وتعذر الالام بكلى نواحيه ولو إلاماً سطحياً فى مجلد واحد، ولذا اضطررنا فى هذا الكتاب إلى قصر البحث على عدة دول فاقت فى تقدمها الاقتصادى بقية الدول الأخرى، وكانت نموذجاً لتلك الدول فيما حدث فيها من تطور عظيم فى القرن الماضى.

وفضلاً عن ذلك فقد اضطررنا إلى إغفال دراسة كثير من موضوعات التاريخ الاقتصادى، كنظام الضرائب، والمالية العامة، والتشريع الاجتماعى، وشئون العمال، الخ، وقصرنا الكلام على أربعة موضوعات كبرى، وهى الزراعة، والصناعة، وطرق المواصلات، والتجارة.

ومع كل ذلك الاقتصاب فى معالجة الموضوع فإن الرغبة فى أن لا يخرج الكتاب عن الحجم المعقول، حملتنا على الاقتصاد فى الشرح، وتركيز العبارة تركيزاً لم يألفه القارئ فى كتب التاريخ على الأخص، وعذرنا فى ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب كان من الجائز أن يكون مجلداً قائماً بذاته، لأنه يدرس موضوعاً ظهرت فيه مؤلفات عديدة، وليس من السهل الالام بشئاته فى صفحات قليلة.

ولنا عظيم الرجاء فى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه، ونأمل أن يجد القارئ فيه عوناً له على تفهم مشكلات أوروبا فى الوقت الحاضر، وعلى التفكير فيما عسى أن يؤدى إليه تطور مصر الزراعى والصناعى من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى السنوات المقبلة. فإن مصر وإن كانت مهد المدنية، وأغرق الأمم تاريخاً، مازالت على فاتحة طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، ومن مصلحتها أن تتفنى آثار الدول التى سبقتها فى ذلك الطريق، وتتعلم من تجاربها، والله ولى التوفيق.

(الزلف)

الفصل الاول

الحالة الاقتصادية لفرنسا قبل الثورة وبعدها



- نظام الضرائب
- تأخر الصناعة
- الثقبان الطائفية
- تأخر التجارة
- اضطرابات مالية فرنسا
- محاولات الإصلاح
- النتائج الاقتصادية لقيام الثورة

أن فساد النظام الميامى والاجتماعى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة فى تلك البلاد ، بل كان من العوامل غير المباشرة لقيامها ، لأنه حمل الناس على السخط على الحالة الراهنة والتفكير فى أصلاح الوسائل لتغييرها والتخلص من مساوئها ، أما السبب المباشر لقيام الثورة فهو فساد الحالة الاقتصادية التى بلغت درجة لا يمكن احتمالها ، نظراً لأن الحكومة صارت عاجزة عن الحصول على المال اللازم لمصروفاتها المتعددة. ولا غرابة فى أن تكون الاسباب الاقتصادية هى التى دفعت فرنسا إلى الثورة إذ أن للماديات أثراً لا ينكر فى نفسية الانسان وتكوين مشايبه وآرائه، فقد يستطيع الإنسان أن يطمس بعض الحقائق ويتعامى عن بعض المعايير، ولكنه لا يستطيع ان يتغاضى طويلاً عن آلام الجوع والفقر، أو ان يرضخ مستسلماً لمن يسلبه ثروته ويضيق عليه رزقه ، أو يفسد عليه صناعته أو زراعته ، إذ عند ذلك ينطلق لسانه من عقالة ، وتنب شجاعة المستميت فى قلبه ، ويثور دفاعاً عن رزقه ومصالحه ، مهما عرف عنه من الاستكانه وضعف العزيمة.

وقد كانت المعايير الاقتصادية قبيل نشوب الثورة الفرنسية متعددة ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

نظام الضرائب :

ان طبقة صغار الملاك التى صارت بعد الثورة الفرنسية من اهم طبقات المجتمع وأقدها تمسكاً بالنظام الجديد ورضاء عنه ، كانت قبل الثورة من اكثر الطبقات شخفاً على نظام الحكم وتشوقاً إلى تغييره ، لأن المزارع الصغير الذى كان معتمداً على فلاحه ارضه للحصول على قوته وقوت أسرته، احتل عيباً هائلاً من الضرائب أثقل عاتقه وضيق عليه روقه، وماذلك إلا لأن كبار الملاك من الاشراف ورجال الكنيسة كانوا لا يحملون

نصيبهم من الضرائب ، فبقى المالك الصغير وحده المصدر الرئيسي لا يراد الدولة وذلك فى وقت كثرت فيه المصروفات العامة، وبرعت فيه الطبقات الممتازة فى التفتن فى اللبذخ والترف.

ولقد كانت أهم معايب نظام الضرائب فى فرنسا ما يأتى:

1-ظلمه: إذ كان المالك الصغير على الرغم من فقره يحتمل وحده كثيراً من الضرائب التى يعفى منها الأثراف ، مثل ضريبة العقار.

2-فداحته: فأن المزارع كان ملزماً بدفع ضرائب متعددة ولأغراض متنوعة، فبينما كان يدفع للشرىف فى مقاطعته كثيراً من الضرائب الاقطاعية كنصيب معين من المحصول وأجر محدد لطحن الغلال وعصر الكروم، فانه كان يدفع الزكاة للكنيسة ويسدد ما عليه من الضرائب للحكومة .

وقد قدر انه فى كل 100 فرنك من دخل المزارع كان الشرىف يستولى على ما قيمته 14 فرنكاً والكنيسة على 14 فرنكاً والحكومة على 53 فرنكاً ، ولذا لا يتبقى للمزارع إلا 19 فرنكاً لسد حاجاته الكثيرة.

ويتبين من ذلك أن الضرائب كانت سبباً فى إفقار الشعب وبؤسه ، مع أنها يجب أن ترمى إلى إبعاده ونفعه.

وكان فى مقدمة الضرائب التى شكى منها المزارعون ضريبتان:

(أ) ضريبة العقار (Taille) وكانت طبقة العامة تدفعها على ما تملك من حقول ومساكن.

(ب) ضريبة الملح (Gabelle) إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحدد له اسعاراً مختلفة باختلاف الأقاليم ، وتلزم كل فرد بشراء قدر معلوم من الملح كل عام .

3- طريقة جمع الضرائب : كانت للضرائب غير محدودة المقدار ويكلف جمعها الملتزمون الذين يتعهدون للحكومة بمداد الضرائب المطلوبة عن أقاليمهم ، ثم يعمدون إلى جمع ما يمكن ابتزازة من الناس . فكان من يجسر على الظهور بمظهر الثروة والرخاء ينال نصيباً كبيراً من نصيب من يتظاهر بالفقر لكي يتخلص من تعسف الحياة . وإذا كان سكان الريف في فرنسا مضطرين إلى إخفاء ثرواتهم وحرمان أنفسهم منها ، وكانت تظهر عليه مظاهر الانحطاط والفقر المدقع.

4- كثرة الضرائب غير المباشرة: كالضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة ، وكان جميع السكان غنيهم وفقيرهم متساوين في دفع تلك الضرائب ، ولذا كان الفقراء أكثر شعوراً بها وتألماً من الأغنياء .

ولهذه الأسباب كانت حالة ضيق المزارعين في فرنسا مما يرثى له، فلا عجب إنهم قاموا بدور خطير إبان الثورة ، فنهبوا أملاك الأشراف وأحرقوا قصورهم وشقتوا شملهم ، وكانوا من أكبر أعوان الثورة في نشر لهيبها في كل أنحاء الريف.

تاخر الصناعة:

كانت صناعة فرنسا في القرن الثامن عشر أكثر تاخراً منها في إنجلترا ، فقد نجحت تلك الدولة الأخيرة في إدخال تعديل خطير على نظام الصناعة فيها بعد سنة 1760 ، واكثر من استخدام الآلات الحديثة وتعددت فيها المصنوعات الجديدة ، واتسعت سبل العمل والرزق أمام سكان المدن فيها ، مما عاد عليهم وعلى البلاد كلها بالثروة للطائفة في حين أن صناعة فرنسا بقيت يدوية ومتأخرة كما كانت في العصور الوسطى ، ولم تعرف كيف تستفيد من التصنيات الجديدة التي أدخلت على صناعة إنجلترا بسبب

قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولا تساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التى أدخلت على صناعة إنجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولا تساع نفوذ النقابات الطائفية ، وكثرة القيود التى كانت تقيد بها حرية العمل والعمال.

النقابات الطائفية (Guilds):

قامت تلك النقابات فى فرنسا كما فى أغلب الدول الأوروبية فى القرن الثانى عشر ، وقد أدت فى مبدأ عهدها خدمات جليلة للصناعة ، غير أنه فى القرن الثامن عشر أصبحت مساوئها أكثر من محاسنها وصارت من أكبر العقبات فى سبيل تقدم الصناعة .

• تكوينها: كانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء أكانوا من العمال المأجورين أم المستقلين لحسابهم الخاص . وكان شرط القبول فى عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع فى صناعته ، وأن يقدم للنقابة تحفة فنية تثبت هذا التفوق.

• أغراضها: كانت تلك النقابات ترمى إلى خدمة أعضائها بكل الوسائل وأهمها ما يأتى:

1- المحافظة على رفع مستوى الصناعة وذلك بعدم الترخيص للعامل بممارسة مهنته إلى أن ينضم إلى عضويتها ولا يكون ذلك إلا بعد إثبات تفوقه فى عمله . وهذا هو السبب فيما خلفته لنا العصور الوسطى من البدائع الفنية الرائعة فى مختلف الصناعات.

2- تقليل المنافسة بين أعضاء المقابلة الواحدة لأن ذلك يعود بالفائدة على المنتج وإن أدى إلى الضرر بالمستهلك : وقد اتخذ تقليل المنافسة وسائل متنوعة كتظيم للحصول على المواد الخام وتحديد الانتاج

والأسعار والأسواق ، وهى كلها عوامل مرتبطة بعضها ببعض .
غير أن تقليل المنافسة أدى فى نهاية الأمر إلى تحديد عدد المشتغلين
بمهنة معينة لى لا يزيد الانتاج فتهدد الأسعار .

- فوائدها: لم تكن فوائد النقابات الطائفية مقصورة على أعضائها، فإن رفع مستوى الصناعة وتقليل المنافسة بين الصناع يعود بالفائدة على المستهلك أيضاً ، إذ كثيراً ما تؤدي المنافسة الشديدة إلى التفرير بالجمهور ، وانحطاط السلع من حيث خاماتها وجودتها ، هذا فضلاً عما يصيب ضحايا المنافسة من الخسائر الفادحة أو البطالة ، ولذا ظهرت فوائد النقابات الطائفية واضحة فى العصور الوسطى عندما كان عدد السكان محدوداً وإقبالهم على المصنوعات قليلاً .

- مضارها: أما فى القرن الثامن عشر فإن تزايد عدد السكان ورغبتهم فى التوسع فى الانتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية ، فأصبحت تلك النقابات عاملاً من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد فى طرق الصناعة وتضييق سبيل العمل أمام الصناع ، رغبة منها فى تحديد الإنتاج وصار العامل الذى تخرم عليه النقابة الائتغال بمهنة معينة ملزماً إما بالخضوع للنقابة أو الخروج عن دائرة نفوذها فى المدينة ، وممارسة عمله فى الريف ، وإذا كثر التئمر والشكوى من النقابات سواء أكان ذلك من جمهور المستهلكين أو المنتجين ، وصار إلغاؤها فى طليعة الإصلاحات المطلوبة .

تأخر التجارة:

كانت تجارة فرنسا كصناعتها أكثر تأخراً من تجارة إنجلترا فى القرن الثامن عشر سواء من وجهة للتجارة الخارجية أم الداخلية ، وكان تأخر التجارة الخارجية راجعاً للأسباب الآتية:

1- تأخر الصناعة ، فقد بقيت يدوية وقليلة الانتاج والتنوع ، ولذا لم تكن فرنسا بحاجة الى كثير من المواد الخام كإنجلترا ، كما لم يكن لديها كثير من السلع المصنوعة التي يمكن تصديرها.

2- فقد فرنسا لأغلب مستعمراتها في أثناء القرن الثامن عشر ، إذ نجحت إنجلترا في الاستيلاء على مستعمرات فرنسا الغنية كالهند وكندا ووسط الولايات المتحدة ، وذلك بسبب كثرة مشاغل فرنسا للحربية في أوروبا وضعف قوتها البحرية بالنسبة إلى قوة إنجلترا . وقد أدى فقد فرنسا لمستعمراتها الى نقص واضح في تجارتها الخارجية وزيادة واضحة في تجارة إنجلترا ، نظراً لما للمستعمرات من الأهمية التجارية الكبيرة للدول التابعة لها ، فان تلك الدول تستطيع أن تحتكر ما تشاء من سلع مستعمراتها ، كما تضمن تصريف غلاتها في أسواق تلك المستعمرات والتغلب على كل منافسة اجنبية فيها.

3- قلة رؤوس الأموال في فرنسا بسبب الارتباك المالي الشديد الذي أصاب البلاد في خلال القرن الثامن عشر ، لذا حرمت تجارة فرنسا من الأموال اللازمة للصرف عليها وتشجيعها ، وضعف روح الثقة في النفوس.

أما التجارة للدخلية فقد كان تأخرها يرجع إلى العوامل المسابقة ويضاف إليها ما يأتي:

1- ضعف القوة الشرائية بين عامة الشعب بسبب فداحة الضرائب وانتشار الفقر ، فكان ما يتبقى من دخل الفرد غير كاف إلا لسد حاجاته الماسة ، ولذا قل الشراء والتعامل إلى الحد الأدنى ، وعلى الرغم من إغراق الطبقات الممتازة في الترف وما استلزمه ذلك من كثرة المشتريات وتوسعها ، فإن ذلك كان لا يعوض على التجارة ما فقته من إجماع أغلبية الشعب عن الشراء بسبب الفقر.

2- كثرة الجمارك الداخلية : كانت فرنسا مقسمة إلى مناطق جمركية عديدة على الرغم من وحدتها السياسية ، فإذا انتقلت التجارة من منطقة إلى أخرى وجب عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المفروضة ، مما أدى إلى غلاء ثمن السلع وقلة رواجها ، وكانت تلك الحواجز الجمركية من أكبر العقبات في سبيل انتشار التجارة كما نشأ عنها الأضرار الآتية:

(أ) اختلاف أسعار السلعة الواحدة في المناطق الجمركية المختلفة ، فبينما كان المنتجون يشكون في منطقة من هبوط الأسعار بسبب وفرة إنتاج سلعة معينة وصعوبة تصريفها، كان المستهلكون في منطقة أخرى يضجون من غلاء أسعار تلك السلعة بسبب كثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها.

(ب) انتشار التهريب بسبب الرغبة في التخلص من دفع الضرائب الجمركية العالية وكثرة الأرباح الناتجة عن رواج السلع المهربة . ولا جرم أن التهريب يزداد كلما زادت القيود الموضوعة على التجارة، ويعتبر انتشار التهريب من أكبر الأخطار التي تهدد الأمن لأنه يؤدي إلى تكوين جماعات إجرامية كبيرة للثروة وكثيرة العدد والنفوذ ، فتعمل على تقويض النظام ومقاومة الحكومة بكل الوسائل دفاعاً عن مكاسبها وأعمالها غير المشروعة.

لهذا كله كان سكان المدن في فرنسا يضجون من سوء حالتهم الاقتصادية بسبب تأخر الصناعة والتجارة ، وينظرون بعين الحسد إلى سكان المدن في إنجلترا الذين كانوا أسعد منهم حالاً بسبب تحررهم من القيود والأنظمة العتيقة، ولاهتمام حكومتهم بعمل كل ما يؤدي إلى إسعادهم وتقدمهم. فلا عجب أن أصبح سكان المدن في فرنسا لا يرون وسيلة للتخلص من المساوئ الاقتصادية التي انتابتهم إلا بتغيير نظام الحكم الرجعي الذي خضعوا له قروناً عديدة، فكانوا من أشد أنصار الثورة والعاملين على فوزها.

اضطراب مالية فرنسا :

إن فساد الحالة المالية في فرنسا واضطراب شئونها الاقتصادية قبيل الثورة لم يكن من عمل لويس السادس عشر ، بل كان من أهم ما ورثه عن آبائه عند ما تولى الحكم سنة 1774، فقد كانت فرنسا عند توليته تشكو من مشكلتين ماليتين عظيمتين وهما: فداحة مصروفات الحكومة ، وقلة إيراداتها.

• **فداحة المصروفات:** كانت فداحة المصروفات ترجع إلى السببين الآتيين:

1- سنة الاسراف الشديد والغلو في الترف التي أوجدها لويس الرابع عشر والتي كانت من أهم ما ميز حاشية ملوك فرنسا في القرن الثامن عشر.

ولقد حاول لويس السادس عشر أن يضرب مثلاً صالحاً لحاشيته فعمد إلى الاقتصاد في النفقات والابتعاد عن الترف ولكنه فشل في محاولته.

2- كثرة ديون الحكومة بسبب تعدد الحروب التي اشتبكت فيها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر ، ولم تجن منها البلاد سوى الهزيمة والخسائر الفادحة في المال والرجال .

• **قلة الإيراد:** أما قلة إيراد الدولة فكانت ترجع إلى فساد نظام الضرائب وعدم مرونته ، إذ كانت الطبقات الغنية والقادرة على دفع الضرائب الكثيرة معفاة من نصيبها العادل من تلك الضرائب . وكانت تقاوم كل محاولة ترمى إلى تحميلها عبئاً من الضرائب يتناسب مع ثروتها الطائلة . في حين أن الطبقات الفقيرة كانت هي المورد الرئيسي لإيراد الدولة وكانت عاجزة عن احتمال أية زيادة في الضرائب .

محاولات الإصلاح:

كان لويس السادس عشر ميالاً بطبعه إلى إصلاح ما فسد من النظام القائم وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الآراء الحديثة التي ذاعت في عصره . وقد أعلن في السنوات الأولى من حكمه كما أعلن في الساعة الأخيرة من حياته "أنه يحب شعبه" ولا ريب أن التاريخ لا يعرف دليلاً قوياً لدحض تلك العبارة ، غير أنه لسوء الحظ فشل في كل محاولاته لإصلاح الحالة ، لأنه لا يكفي لتنفيذ الإصلاح توفر النية الحسنة من جانب الحاكم إذا كانت تعموه الإرادة القوية التي تتغلب على كل مقاومة .

• ترجو: كانت الوزارة الأولى في عهد لويس السادس عشر تحت رئاسة (موريبا) وكان أبرز أعضائها (ترجو) وزير المالية الذي كان من أنصار جماعة الفيزيو كرات واشتهر بنزاهته وكفافته وقوة شخصيته . وعلى الرغم من أنه لم يحتفظ بالحكم إلا سنة وثمانية شهور ، ومن أن إصلاحاته العديدة زالت بعد إقالته، إلا أن الناس فيما بعد كانوا ينظرون إلى عصره كأنه العصر الذي أتيحت لفرنسا فيه فرصة التخلص من خطر الثورة المحدقة بها لو أمكن تنفيذ الإصلاحات بيد حديدية . وقد عمل ترجو على إدخال النزاهة وحسن الإدارة في أعمال الحكومة ، وعلى إضعاف السلطة الكبيرة التي تتمتع بها الكنيسة ، وعلى تعديل نظام الضرائب بما يتفق مع حاجة الدولة ومبادئ الإنصاف وعلى تحرير للتجارة الداخلية والخارجية . ولكن سياسته عرضته لمقت الطبقات الممتازة التي كانت لاترضى بالتنازل عما تحسبه حقوقاً مكتسبة لها وتقاوم كل معاس بها، ولذا لم تجد تلك الطبقات مثقفة في استغلال ضعف الملك والتخلص من الوزير المصلح.

• نيكرو: تولى (نيكر) وزارة المالية بعد ترجو وكانت له خبرة مالية واسعة لاأنتغاله قبل توليته الحكم بأعمال المصارف (البنوكر) فى جنيف ، وكان حتى سنة 1790 أحب رجال الدولة عند عامة الشعب فى فرنسا نظراً لنزاهته وسمو أخلاقه (1) ووثيق ارتباطه برجال الانب فى عصره . ولكنه لم يكن سياسياً كبيراً بقدر ما كان مالياً بارعاً ، إذ أنه لم ير ضرورة لتغيير نظام الدولة المالى لو الادارى تغييراً جوهرياً ، متعقداً أنه يستطيع إصلاح الحالة بالتشدد فى الاقتصاد فى المصروفات العامة ، وبمهارته فى الحصول على ما تحتاج اليه الحكومة من القروض بأقل الأرباح . ولكن محاولاته فشلت بسبب اشتباك فرنسا إذ ذلك مع انجلترا فى حر استقلال الولايات المتحدة . وقد رأى نيكرو أن اضطراب مالية فرنسا بسبب اشتراكها فى تلك الحرب لا يمكن معالجته إلا بالاستعانة بالرأى العام ، فاصدر نشرة يشرح فيها للشعب سوء الحالة المالية ، وبذا أغض حاشية الملك التى اعتبرت تلك النشرة سابقة خطرة لاثارة الرأى العام ، ولذا أقبل نيكرو من للوزارة سنة 1781 ولم يعد إليها إلا بعد أن أرف الوقت وصارت للثورة على الأبواب .

• كالن: تولى (كالن) وزارة المالية بعد نيكرو وبقى فيها من سنة 1781 الى سنة 1787 وكان يعتمد فى سلطته على رضاء حاشية الملك عنه ، ولذا لم يعمل على كبح اسرافها وامتيازاتها ، وكانت سياسته المالية تتلخص فى اقتراض ديون متوالية بأرباح متدرجة فى الارتفاع . ولكنه لم يلبث طويلاً حتى أيقن كسفاؤه بأن حل المشكلة المالية يتوقف على مصارحة الشعب بحقيقة الموقف والاستعانة على الاصلاح بتعزيد الرأى العام ، ولذا عمد الى استخدام إحدى وسائل الحكم التى كانت متبعة فى القرون السابقة وهى أن يدعو الملك مجلساً من "الأعيان" ليدرس الحالة للمالية.

ويشير على الحكومة بما يراه من وسائل الإصلاح . ولم يكن لهذا المجلس أدنى صفة نيابية أو سلطة فعلية إذ كان أعضاؤه من الطبقات الممتازة . وكان الرجاء معقوداً هذا المجلس ان ينصح بفرض الضرائب على تلك الطبقات ولكنه لم يفعل بل أشار بضرورة استدعاء "مجلس طبقات الأمة" لاعتقاده بأنه الهيئة الوحيدة التي تستطيع معالجة الحالة .

غير أن مجلس طبقات الأمة لم يسبق اجتماعه منذ سنة 1614 وكان لا يعرف شيئاً عن نظام اجتماعه ومدى سلطته سوى للمؤرخون والمهتمون بدراسة أنظمة الحكم القديمة ، وكان هذا للمجلس عاجزاً بحكم تكوينه ونظام اجتماعه عن مساعدة الحكومة في وقت محتتها ، إذ كان نواب كل طبقة (وهي طبقة الأشراف ورجال الكنيسة والعامية) لا يملكون سوى عرض اقتراحاتهم على الحكومة ناء على ما يتجمع لديهم من المطال المكتوبة التي يقدمها اليهم ناخبوهم ، وبعد ذلك ينتهى عمل المجلس وينفض اجتماعه .

دى بريين - لما عجز "كلان" عن حل المشكلة المالية بمعاونة مجلس الأعيان ، وبما أن الملك كان لا يرى فائدة من استدعاء مجلس طبقات الأمة تولى (الكاردينال دين بريين) وزارة المالية ليقوم بالمحاولة الأخيرة لانقاذ الموقف ورأى أن يستخدم الملك حقه اشرعى في فرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، إذ أن سلطة الملك في فرنسا شملت حق فرض الضرائب على من يشاء من السكان . غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقاتها لأن المراسيم الملكية كانت لا تصير نافذة في فرنسا إلا بعد تسجيلها في جمعية من المحامين تحمل اسماً غريباً ألا وهو "برلمان باريس" وقد رفض هذا البرلمان تسجيل المرسوم الملكي الخاص بفرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، وذلك اعتماداً على مسخط للرأي العام على النظام القائم ولرغبته الشديدة في التخلص من الحكم الاستبدادى وفي تكوين مجلس نيابى يتكلم باسم الامة ويعمل مافيه مصلحتها .

ونظراً لضعف إرادة لويس السادس عشر اضطر في النهاية الى الاستسلام لقوة الرأي العام ، فأقال الرأي العام ، فأقال دي بريين وعين نيكرو بدلا منه ، ثم أمر باستدعاء مجلس طبقات الأمة لعقد اجتماعه لأول مرة في مايو سنة 1789 في قصر فرساي على مسافة 12 ميلاً من باريس .

النتائج الاقتصادية لقيام الثورة :

إن أغلب النتائج الاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها يصح اعتبارها من النتائج الاقتصادية أيضاً ، لأن تحسن حالة الفرد من الوجهة الاجتماعية لا بد أن يعود عليه بالمنفعة المادية . فالغاء السخرة مثلاً وفتح أبواب الوظائف الرفيعة قد أزالا حيفا كبيراً عن عائق أغلبية الشعب ، كما أن ذلك أدى إلى زيادة مقدرة الأفراد على الكسب والتقدم المادي.

غير أن الثورة الفرنسية عملت مباشرة على تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد وذلك بالوسائل الآتية:

1- نشر الملكية الصغيرة: كانت الملكية الصغيرة موجودة في فرنسا قل قيام الثورة غير أنها لم تكثر وتصبح من أهم ما يميز فرنسا اجتماعياً واقتصادياً إلا بعدها . ويرجع ذلك إلى حسن العلاقة الذي تجلى في اجتماع الجمعية الأهلية في 4 أغسطس بين نواب العامة ونوا الأشراف والكنيسة لم يلبث طويلاً ، وسرعان ما حل الخصام محل الوئام نظراً لتضار المصالح بينهم ، ولما عجز الأشراف عن مقاومة الثوار سواء أكان لك الحيلة أم بالقوة عمدوا إلى المهاجرة من فرنسا الى الدول المجاورة لها كإنجلترا وبروسيا والنمسا لكي يألبوا حكومات أوروبا الرجعية ضد فرنسا الثائرة ، وكان مجهود أولئك المهاجرين في بث الدعوة ضد بلادهم من أكبر أسباب الحروب التي نشبت بين أوروبا وفرنسا إبان الثورة . ولذا

كان طبيعياً أن تعتمد حكومة فرنسا إلى محاربة الأشراف بكل الوسائل بعد أن أثبتوا خيانتهم للوطن ولتضامهم إلى جانب اعداء لادهم ، فقتلت منهم من لم يتمكن من الهرب واستولت على جميع املاك الأشراف والكنيسة . وقضت ببيعها للمزارعين بأبسط الشروط ، وذلك لكي تنتقم من أعداء الوطن وتعمل على تحسين حالة سكان الريف في وقت واحد .

وقد نجم عن ذلك أن ظهرت في فرنسا طبقة كبيرة من صغار الملاك كانت شديدة الاخلاص للثورة وعظيمة التمسك بنتائجها ، لأنها حولت بؤسها نعيماً ، وفقرها غنى ، وشخطها قناعة ورضى ، ولا ريب أن فرنسا جنت فوائد جليلة من انتشار الملكية الصغيرة فيها ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

(أ) زيادة الانتاج الزراعى واتساع المساحة المزروعة ، لأن المالك الصغير أكثر عناية باستثمار ارضه من المالك الكبير .

(ب) زيادة العدالة فى توزيع الثروة الأهلية . لأن مكاسب الزراعة صارت من نصيب عدد كبير من السكان عد أن كانت محصورة فى أيدي قليلة.

(ج) زيادة استقرار النظام الاجتماعى سبب رضاء المزارعين عن حالتهم بدليل أنه على الرغم من تعدد الانقلابات السياسية فى فرنسا فى القرن التاسع عشر فان نظامها الاجتماعى بقى ثباتاً ومستقراً ولم يتغير بتغيير الحالة السياسية .

(د) نمو الروح القومية وتحسن الروح المعنوية فى الشعب ، إذ أن امتلاك الفرد لجزء من ارض الوطن من أوى العوامل لزيادة احترامه لنفسه واهتمامه بشئون بلاده التى أصبح يرتبط ها برابطة المصلحة المادية المشتركة ، فضلاً عن انه يشبع غريزة قوية فى جميع الناس ، هي غريزة الملكية.

ولا جرم أن انتشار الملكية الصغيرة يعتبر حق أجل الخدمات الاقتصادية التي أنتها الثورة لفرنسا.

2- إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية: كانت الجمارك الداخلية من أكبر العقبات في سبيل رواج التجارة في البلاد وأدت الى اختلاف أسعار السلع في الاقاليم المختلفة وانتشار التهريب واختلال الامن . ولذا كان إلغاؤها خدمة جليلة للتجارة الداخلية التي أخذت تنتقل بلا عائق في جميع أنحاء البلاد . وقد أكتفت فرنسا بوضع ضرائب جمركية معتدلة على حدودها الخارجية، وبذا كانت في طليعة الدول المتبعة بحرية التجارة ، مما أدى إلى نشاط تجارها الخارجية نشاطاً واضحاً .

3- إلغاء النقابات الطائفية وكل ما يحد من حرية العمل والعمال : أصدرت الجمعية الأهلية في 14 يونيو سنة 1791 قانوناً لتنظيم التجارة والمهن الحرة ، غير أن هذا القانون كان شديد الغلو في تحظير الارتباطات بين العمال بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وذلك خشية أن تعود النقابات الطائفية الى الظهور . فصار مما يعاقب عليه قانوناً إضراب العمال أو رفض أصحاب العمل تشغيلهم إلا بشروط خاصة . ولم تعترف الحكومة للفرنسية بحق العمال في تكوين النقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة ولو أدى ذلك إلى الاضراب ، إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

4- تعديل نظام الضرائب بتقرير مبدأ مساواة جميع الأفراد في الخضوع لنظام الضرائب وإلغاء جميع ضرائب العصر القديم التي كانت مجحفة بالشعب مثل ضريبة العقار وضريبة الملح والقضاء على أغل الضرائب غير المباشرة التي احتملها الفقير والغنى على السواء كالضرائب

الجمركية وأنواع الاحتكار ، وأوجدت حكومة الثورة كثيراً من الضرائب المباشرة لكي تميز بين الغنى والفقير ، مثال ذلك ضريبة العقار الثابتة المقدار، وضريبة الدخل، وضريبة المهن التي يدفعها التجار والمشتغلون بالمهن الحرة .

وعلى الرغم من أن نظام الضرائب في فرنسا قد تعدل كثيراً في السنوات التالية إلا المبدأ الأساسى الذى أوجدته الثورة لم يتغير كثيراً ، إذ بقيت الضرائب المباشرة أهم مورد لايراد للدولة بدلاً من الضرائب غير المباشرة .

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية في ألمانيا في اوائل القرن التاسع عشر



- التجارة
- الصناعة و الزراعة
- تأخر المدن
- اخضاع نابليون لبروسيا
- الاتصال في بروسيا
- اصلاح شتاين
- الاتصالات الفرنسية في ألمانيا

التجارة:

إن تأخر الحالة السياسية والاجتماعية فى ألمانيا كان له أسوأ أثر فى حالتها الاقتصادية ، فان كثرة الولايات المستقلة كانت عقبة كبيرة فى سبيل رواج التجارة الداخلية الداخلية ، إذ كانت كل ولاية محاطة بحواجز جمركية عالية عاقبت مرور التجارة منها وإليها ، وكانت الولايات تختلف اختلافاً عظيماً فيما بينها فى قوانينها وضرائبها وأنظمتها الخاصة بالتجارة والصناعة، مما أدى الى زيادة عرقلة التجارة وتقليل مقدارها وتكبيها بالأغلال الثقيلة . ولا ننسى ماكان يلاقىه المسافرين والتجار من كثرة المتاعب والأخطار بسبب قلة الطرق البرية وعدم تهديدها ، وكثرة انتشار اللصوص والمجرمين فيها ، وذلك فضلاً عن ضعف القوة الشرائية عند أكثرية السكان بسبب انتشار الفقر بينهم وانخفاض مستوى معيشتهم . ولذا كانت تجارة ألمانيا للدخلية ضئيلة وكاسدة ، وكانت تجارتها الخارجية تبعاً لذلك لا تستحق الذكر .

الصناعة والزراعة :

أما الصناعة فقد كانت يدوية وعظيمة التأخر بسبب شدة سيطرة النقابات الطائفية عليها وتدخل الحكومات المستمر فى شئونها وفساد نظام الضرائب وفداحته . فى حين أن الزراعة كانت فى الخطاط كبير على الرغم من كونها المنهه الرئيسية للسكان ، لأن القيود الكثيرة على ملكية الارض واستبدالها ، والجهل المخيم على طبقة المزارعين وسكان الريف عموماً لم يكن من العوامل المشجعة على تقدم الزراعة وحسن انتاجها . وبدلاً من أن يزيد رخاء طبقة صغرا المزارعين ويكثر عدد افرادها بمرور الزمن فانها كانت فى الخطاط مستمر لتحول المالك للصغير الى عامل لجير وذلك بسبب شدة فقره وجهله وارتيابك شئونه المالية ، أما فى فرنسا فان تلك الطبقة كانت

قبل الثورة فى تزايد مطرد ، وبعد ما قامت الثورة عظم شأنها وصارت من أهم الطبقات فى المجتمع وأكثرها رضاء عن حالتها .

تأخر المدن :

تأثرت مدن ألمانيا بكساد للتجارة وتأخر الصناعة فنقص عدد سكانها واضمحل شأنها ، وكانت وقتئذ لاتتضارع فى الثروة والرفاهية ما كانت عليه فى العصور الوسطى عندما قام لاتحاد هنسا لتنظيم التجارة الأوربية وخدمتها . وقد تكون هذا الاتحاد فى القرن الثانى عشر واشتمل على نحو تسعين مدينة كبيرة تقع فى غرب ألمانيا وشمالها الغربى ، وكذلك فى الاراضى المنخفضة وسواحل بحر بلطيق . وكان الاتحاد يهيمن على تجارة شمال أوروبا فى الأخشاب والفراء والحب ، كما اشتمل بالتجارة مع الشرق عن طريق مصر والبندقية وجنوة ، فلما لقل طريق الشرق الأدنى ومصر بعد الفتح العثمانى تحولت التجارة الى غرب أوروبا والى طريق رأس الرجاء الصالح ، ولذا حل الكساد والخراب بمدن هذا الاتحاد كما حل بمدن ايطاليا ، وزالت سطوتها ورخائتها واصبحت أثراً بعد عين ، وصار استقلال مدن ألمانيا فى القرن الثامن عشر ومبانيها الجميلة وتحفها النفيسة مما لا يتفق مع ما وصلت إليه من الفقر والاضمحلال ، ولا يقوم إلا بتذكير أهلها بعظمتهم التالدة وثروتهم البائدة.

ولعل حالة ألمانيا السيئة التى أوجزنا وصفها تحمل الانسان على الاعتقاد بأن ألمانيا كانت أحق من فرنسا بقيام الثورة فيها لكونها أكثر منها انحطاطاً واشد منها حاجة الى الإصلاح ، ومع ذلك فقد بقيت ألمانيا هادئة عند ما اندعلت نار الثورة فى فرنسا ، بل كانت فى طليعة الدول التى هاجمت فرنسا الثائرة وعملت على محاربة مبادئها الخطيرة بكل الوسائل ، ويعل عدم قيام الثورة فى ألمانيا بالأسباب الآتية:

1- اليأس من الإصلاح : لأن شدة تأخر ألمانيا دفعت بشعبها إلى اليأس من الإصلاح وإلى الرضوخ إلى حكم القضاء ، في حين أن الشعب الفرنسي كان أكثر رقياً من الشعب الألماني ، وإذا ضاق ذرعاً بما خضع له من القيود وكان عظيم الأمل في التخلص منها دفعة واحدة .

2- قوة الرجعية في ألمانيا لكثرة الولايات المستقلة فيها ، مما أدى إلى عظم نفوذ الحكومات الرجعية وسهولة القضاء على كل ما ظهر من بوادر الثورة في أقاليمها الصغيرة . أما في فرنسا فإن تركيز السلطة بأجمعها في يد الملك كان من العوامل المساعدة على قيام للثورة فيها ونجاحها ، لأنه بعد أن تجرد الملك من سلطته لم يبق في البلاد قوة قادرة على الوقوف في وجه الإصلاح فكانت فرنسا في عهد النظام القديم تشبه إقليمياً بحرسه حصن واحد ، فلما سقط هذا الحصن في أيدي الأعداء اضطرب ذلك الإقليم إلى التسليم وانهار النظام من أساسه . أما في ألمانيا فقد كان للنظام القديم معازل كثيرة، إذا سقط أحدها ثبت الأخرى أو تقدمت لاتخاذها هذا فضلاً عن أن أعداء هذا النظام في فرنسا كانوا أمة بأسرها، أما في ألمانيا فكانوا فصائل صغيرة متخالفة بسبب عدم اتحاد قوتها وقيادتها .

3- ضعف الطبقة المتوسطة في ألمانيا يعكس حالها في فرنسا ، فإن أكثرية سكان الريف في ألمانيا كانت خاضعة لنظام العبودية ، أما سكان المدن فقد انقسموا بين كبار التجار وطبقة العمال المأجورين ، ولم تكن لهم صلة كبيرة بسكان الريف أو بسكان المدن الأخرى . وإذا حرمت ألمانيا من الطبقة التي كان في مقدورها فهم الآراء الحديثة أو تولي قيادة الطبقات الفقيرة نحو الإصلاح ، وقد رأينا فيما سبق كيف كانت الطبقة المتوسطة في فرنسا المعمول الرئيسي في هدم النظام القديم ، فهي التي عضبت للحركة الفكرية الجديدة ونشرت مبادئها بين جميع الطبقات ، وهي التي تصدرت زعامة الثورة وقادت جماهير العامة نحو النصر .

4- ضعف الحركة الفكرية: ظهرت في ألمانيا في خلال القرن الثامن عشر حركة فكرية جديدة كانت كثيرة الشبه بالحركة المعاصرة لها في فرنسا : وكان على رأس تلك الحركة للكتاب والشعراء الخالدو الذكر مثل (جوته) و(شيلر) و(لنسنج) وقد نجحت تلك الحركة في إيجاد نهضة كبيرة في ألمانيا، وإيقاظ الروح القومية الخاملة في شعبها ، غير أن العوامل التي حملت ألمانيا على الخضوع لحالتها السيئة ، ومنعتها من الثورة في وجه الفقر والاستبداد ، أدت أيضاً إلى ضعف الحركة الفكرية فيها بالنسبة إلى ماكانت عليه من الأهمية في فرنسا .

ومع ذلك فقد كانت ألمانيا في مستهل القرن التاسع عشر تستقبل فجر عصر خطير من الإصلاح لم يترك ناحية من نواحي الحياة فيها إلا غيرها تغييراً جوهرياً . ولكن هذا الإصلاح لم يحدث كنتيجة لظروف داخلية معينة، كما كان الحال في فرنسا ، بل كنتيجة لظروف السياسة الخارجية ، بعد أن انتهت الثورة في فرنسا ويزغ نجم نابليون.

إخضاع نابليون لبروسيا :

كانت بروسيا من أهم الدول التي تألفت فيما بينها لمحاربة الثورة الفرنسية بعد ظهورها ، ولكنها أخذت تتسحب تدريجياً من موقفها العدائي نحو فرنسا بسبب ضعف حكومتها وكثرة ترددها، ولما أظهرته فرنسا من قوة الشكيمة والمهارة الحربية للفتاة . غير أن انتصارات نابليون العديدة على النمسا وإستيلائه على أغلب ولايات ألمانيا الغربية أدى إلى إحراج بروسيا وإيغار صدرها نحوه ، ولذا أعلنت عليه الحرب في أواخر سبتمبر سنة 1806 ، وكانت عظيمة الثقة بالنصر نظراً لما اكتسبت جيوشها من السمعة المجيدة والانتصارات العديدة في عهد فردريك الأكبر.

غير أن نابليون تمكن من القضاء على الجيوش البروسية قضاء سريعاً وحاسماً في معركتي (ليينا) و (اورستاد) في شهر أكتوبر من تلك السنة ، وبعد أسبوع واحد دخل ظافراً في برلين ، ولم تلبث أن سلمت له جميع معازل بروسيا دون أن تحاول الدفاع عن نفسها ، ثم هرب ملك بروسيا إلى الحدود الشرقية وترك بلاده مرتمية تحت قدمي نابليون ، وصار يحق لهذا أن يقول : " إن جيوش بروسيا قد ثلاثت كضباب الخريف أمام الشمس المشرقة ، وزالت بروسيا نفسها من الوجود".

وقد تمكن نابليون بعد قليل من التغلب على الجيوش الروسية التي كانت متحالفة مع بروسيا ، وعقد بالاتفاق مع قيصر الروميا معاهدة (تيلست) في 7 يوليو سنة 1807، وبهذه المعاهدة بلغ نابليون ذروة المجد ، كما بلغت بروسيا أسفل درجات الحضيض ، إذا اقتطع منها نحو نصف مساحتها فتحوّلت أملاكها في بولندة إلى دوقية وارسو وصار يحكمها ملك مكسونيا الذي كان خليفاً لنابليون ، وتكونت من أملاك بروسيا غربي نهر الألب مملكة وبسغاليا وجلس على عرشها أخو نابليون ، ثم ضمت الأراضي الألمانية الواقعة غربي نهر الرين إلى فرنسا مباشرة . ولم يكتف نابليون بذلك ، بل إنه أمعن في إهانة بروسيا وإذلالها ، فبقيت الجيوش الفرنسية تحتلها إلى أن يتم دفع غرامة كبيرة وغير محدودة المقدار.

سببت تلك الصدمات المتتالية ذهول الشعب البروسي، وافقنته رشده في بداية الأمر، ولكن سرعان ماتحول الذهول إلى سخط عام على النظام القائم، وعزيمة جبارة لتخليص البلاد من ورطتها وإزالة وصمة العار التي لحقت بها ، إذ تبين للرأى العام أن ضعف بروسيا وهزيمتها لم يكونا نتيجة خور الشعب واضمحلاله ، بل نشأ عن عجز الملك وسوء تدبيره، وعن فساد نظام الجيش وضعف قيادته ، مع أن الجيش كان معقد آمال الشعب ومصدر فخاره.

وقد بذلت بروسيا مجهوداً شاقاً في إصلاح شئونها ونجحت نجاحاً فائقاً في التخلص من ملتها في أقصر وقت ، مما حمل نابليون فيما بعد على التصريح بأن اكبر غلطاته أنه وقت سيطرته على بروسيا لم يعزل ملكها ويقضي عليها قتل ميراً . وعسير علينا أن نعتقد بأن مثل تلك الخطط العنيفة كان من شأنها أن تحول دون نهضة بروسيا واستردادها لقوتها ، وذلك نظراً لظهور الروح القومية بين شعبها ، وما اتصف به من صلابة الخلق وقوة الشكيمة . وقد وصف الأستاذ "هندرسن" نهضة بروسيا العجيبة بالعبارة الآتية بعد "أن جرحت كرامة بروسيا ومزقت املاتها ، وبعد أن سقط النقاب فجأة عن الفساد المتغلغل في أنظمتها القديمة ، وزالت ثقها في قانتها المجر بين وساستها المحنكين ، وبينما كان جيش فرنسي مكون من 150.000 مقاتل يحتل بلادها ، ويترصد للفنك بها ، وبينما كانت البلاد تحتل غرامة حربية تتزايد في مقدارها كلما سددت أقساطها ، إذا ببروسيا تنهض من الحضيض ، وتتخلص من الأحوال التي تردت فيها وعلقت بها ، وتكون لنفسها جيشاً جديداً ونظامها جديداً للحكومة ، ثم لم تكف باسترداد كل ما فقدت بل مهدت لنفسها ولألمانيا المتحدة الطريق الى مراتب من العز والرفعة لم تحلم بها من قبل".

الإصلاح في بروسيا؛

كان من حسن التوفيق أن بروسيا وقت محنتها وجدت الزعماء الذين استطاعوا إقالة عثرتها وفك عقالها وإرشادها إلى طريق الخلاص والإصلاح إذ أنه على الرغم من المثل القتال ، بأن للشدائد تخلق الرجال ، فإن من مآسى التاريخ أن كثيراً من الدول لم تجد من ينقذها ويأخذ بناصرتها عند ما اشتد الكرب وعظم الخطب . ولكن بروسيا وجدت وقتئذ كثيرين من الزعماء الذين اخلصوا في خدمتها ولحسنوا قيادتها. ولعل أعلاهم كعباً وأجدرهم

بالذكر والتقدير الزعيمان الكبيران (فيخته) و(شتاين) وقد كان كل منهما يختلف عن الآخر في مواهبه ووسائله لخدمة بلاده ، ومع ذلك اشتركا في شرف انقاذ الوطن ، وليس من الميسور تفضيل أحدهما على الآخر . وذلك لأن "فيخته" كان الخطيب المفوه ، والكاتب الحقوى والمفكر للتقدير الذى أيقظ روح الشعب ، وأثار حميته ، وأعاد إليه ثقته بنفسه ، فى حين أن "شتاين" كان الإدارى الحازم والسياسى البارع الذى سهر على تنفيذ الإصلاح من ناحيته العملية وقضى على أكبر مواقع للضعف فى إدارة الحكومة.

وفى أواخر سنة 1807 بينما كانت الجيوش الفرنسية لا تزال محتلة برلين قام "فيخته" بإلقاء سلسلة من المحاضرات العامة ليشرح لمواطنيه المبادئ السامية التى يجب أن يسترشد بها الفرد فى تنفيذ واجباته الوطنية والاجتماعية وبين أن الأناية والانقسام أس المصائب التى انتابت ألمانيا وأضعفتها ، ثم حث على ضرورة نشر للتعليم العام وإزالة الفوارق بين الطبقات ، الى غير ذلك من الإصلاحات المفيدة . وقد امتازت محاضراته ببلاغة العبارة وجلائها ، وكثرة استشهاده بأمثلة عديدة من السنين والتاريخ والفلسفة ، ولذا كانت مثيرة للنفوس ، محركة للقلوب ، فبنت فى الناس روح جديدة ، وتنبهوا من غفلتهم ، واجمعوا كلمتهم على المطالبة بالإصلاح.

لما "شتاين" فانه بعد ان خبر أغلب أعمال الحكومة فى السلكين الإدارى والسياسى ، صار وزيراً للتجارة سنة 1804 ونجح فى إنشاء وزارته فى إلغاء الجمارك الداخلية فى بروسيا وإخخال كثير من الإصلاحات الضرورية للبلاد. ولكنه عندما حلت كارثة إيبنا رفض الاشتراك فى الوزارة بعد تعديلها بسبب عدم موافقة الملك على تقليل نفوذ حاشيته ، وهو النفوذ الذى كان غير متفق مع عدم مسئوليتها عن إدارة شئون الحكومة . ولكن لم تمض سنة شهوور حتى اضطر الملك الى استدعائه للانتفاع بخبرته الواسعة

ومبانيسته الحكيمه ، فتولى "شتاين" رئاسة الوزارة فى 4 أكتوبر سنة 1807 وهو متمتع بسلطة واسعة غير محدودة.

اصلاحات شتاين:

ام تتمر وزارة "شتاين" طويلاً لأن الاصلاحات العديدة التى أدخلها فى عام واحد أثارت مخاوف نابليون ، ولذا أرغم ملك بروسيا على إقالتها ، ولكن هذه الفترة على قصرها كانت كافية لاجداث تغيير جوهري فى حالة بروسيا من جميع الوجوه . ويرجع ذلك إلى أن شتاين كان أول سياسى ألمانى قبل "بسمارك" اعتقد بإمكان توحيد ألمانيا سياسياً / ورأى ضرورة العمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل ، كما أنه سعى إلى تحويل بروسيا من مملكة مستبدة إلى مملكة دستورية تقوم فيها الحكومة على أساس المسئولية الوزارية والإدارية الصالحة للنزاهة . غير أن الوقت والظروف لم تسمح له بتنفيذ خطته ، ولذا اكتفى بوضع الاصلاحات الآتية:

1-توسيع سلطة الوزارة : صدر فى 24 نوفمبر سنة 1808 مرسوم بتعديل مظام الحكم فى بروسيا ، فأصبح لتلك المملكة مجلس من الوزراء متمتع بسلطة واسعة ، وبذلك تحددت سلطة الملك وقضى على نفوذه حاشيته ، وصارت الوزارة قادرة على تنفيذ ما ارتأته من وجوه الاصلاح من غير هوانة ومن غير أن تلقى مقاومة جدية.

2-نشر اللامركزية فى إدارة الحكومة : كانت سياسة المركزية من اكبر أسباب الضعف بروسيا ، ولهذا اصدر "شتاين" فى 19 نوفمبر سنة 1807 قانوناً بتنظيم المجالس البلدية والمحلية فى بروسيا ، وبإلغاء سلطة الأشراف على المدن والقرى التى زاد عدد سكانها على 800 نسمة ، وصار من حق تلك وكذلك الهيمنة على نظام الملكية الزراعية والتعليم

والأمن العام ، على أن تكتفى الحكومة بالاعتراف على أعمال تلك المجالس دون التدخل المباشر فى شؤونها . وكان شتالين مزمعاً توسيع هذا النظام لكي يشمل جميع الأقاليم الريفية ولكن الوقت لم يسمح بذلك . ولا ريب فى ان قانون سنة 1807 كان الأساس الذى قامت عليه الإدارة الداخلية فى بروسيا فيما بعد .

3- نشر الروح الدستورية : كان الغرض الأول من اتباع نظام اللامركزية تعويد الشعب على حكم نفسه ، ونشر الروح الدستورية بين افراده ، وهى الروح التى بدونها يتعطل للنظام الدستورى وتفسد إدارته . والمقصود بالروح الدستورية مجموعة من الصفات والفضائل التى تتعارض مع طبيعة الانسان ، وإذا يصعب اكتسابها وضمان بقائها إلا بعد مران طويل ، وأهم تلك الصفات هى: احترام حرية الرأى والخضوع لرأى الأغلبية ورعاية الأغلبية للأقلية والاعتراف بمبدأ تقسيم السلطات . وقد رأى "شتالين" كما يرى كثيرون غيره من المفكرين أن أحسن تمهيد لتقيام النظام الدستورى هو تكوين الروح الدستورية فى الشعب وذلك بتعويده على حكم نفسه فى دوائر محلية ضيقة ، ثم بعد ذلك يتخرج هذا النظام حتى يشترك الشعب فى حكم البلاد بأجمعها ، بدلاً من اتباع عكس هذه الطريقة كما فعلت بعض الدول الأخرى .

4- إلغاء النظام الإقطاعى : لكي يتمتع الشعب بما هو أهل له من الحرية والرفاهية ، وقد تم ذلك بقانون صدر فى أكتوبر سنة 1807 ، ولا ريب فى أن هذا الإصلاح كان لجل خدمات "شتالين" لبروسيا ، وقد نتج عن هذا القانون :

(أ) إلغاء العبودية والسخرة وكل ما يحد من حرية الفرد .

(ب) إلغاء جميع القيود الخاصة بامتلاك الاراضى وبيعها وتأجيرها

(ج) إلغاء جميع النتائج السيئة الناجمة عن نظام الطبقات، فأصبح الشريف حراً فى الاشتغال بما يشغل به سكان المدن، وصار المزارع قادراً على ان يرتقى إلى مرتبة سكان المدن بل إلى مرتبة الأشراف.

وبعد انتهاء عصر شتاتين اتبع خلفه الوزير (هاردنبرج) سياسته فى الإصلاح ، واصدر فى 14 سبتمبر سنة 1811 قانوناً ثضى بامتلاك المزارعين للأراضى التى فى حوزتهم على شريطة ان يتحفظ الأشراف بثلاث تلك الأراضى فى مقابل نزولهم عن حقوقهم الاقطاعية القديمة.

وقد لقيت هذه الاصلاحات الخطيرة مقاومة كبيرة من جانب الأشراف ولكن الحكومة تمكنت من التغلب على ذلك بسبب اعتمادها على قوة رأى العام ، وعلى حرج مركز الأمة الذى استلزم ضرورة الهدوء والتعاون والتضحية من جميع الأفراد . هذا فضلاً عن انتشار العقيدة بأن بروسيا لن تستطيع طرد الفرنسيين من بلادها إلا إذا تحصنت إدارتها وارتفعت الروح المعنوية فى شعبها.

وبهذه الوسائل نجحت بروسيا فى سنوات قليلة فى التمتع بأهم الاصلاحات التى أوجدتها الثورة فى فرنسا ، كالتخلص من مساوئ نظام الطبقات والقيود الاقطاعية الخ . وكان ذلك بفضل حكومة مستبدة متتورة عرفت كيف تستغل محنة البلاد السياسية ويقظة رأى العام ، فأدخلت كثيراً من الاصلاحات الجوهرية دون أن تستخدم وسائل العنف وإراقة الدماء كما فعلت فرنسا.

الاصلاحات الفرنسية فى ألمانيا :

لم تتمتع بروسيا وحدها بالاصلاح فى ذلك الوقت ، بل شاركتها فى ذلك كل ألمانيا ، غير ان الاصلاح فى بروسيا تم بسبب ظروفها الداخلية وبمجهود حكومتها المستبدة ، فى حين أن الاصلاح فى بقية ألمانيا نتج عن تأثير العوامل الخارجية . فان نابليون فرض ذلك الاصلاح على الأقاليم الألمانية التى وقعت فى يده لو بقيت مولية له . وتم ذلك على النحو الآتى :

1-الأراضى الواقعة غربى الرين : كانت تلك الأراضى لكثير أجزاء ألمانيا . ارتباطاً بفرنسا وتأثيراً بأنظمتها الجديدة ، نظراً لمتاخمتها لفرنسا ولخضوعها لها منذ عهد الثورة . وقد ضم نابليون تلك الأراضى نهائياً الى فرنسا فصارت حتى سنة 1814 مكونة لأربع مقاطعات فرنسية ، ولهذا دخلت فيها جميع الاصلاحات الفرنسية دفعة واحدة . وقد رحب سكان تلك الاقاليم بالحكم الفرنسى لأنه حررهم من الخضوع للأشراف والكنيسة وجعلهم ناعمين بمزايا المساواة الحقيقية ، ولذا نشأت بينهم ، كما فى فرنسا ، طبقة كبيرة من صغار الملاك ، فتقدمت الزراعة ، وارتفع مستوى المعيشة بين السكان ، وكذلك انتعشت الصناعة وزاجت التجارة بسبب تحريرها من القيود التى كانت رازحة تحتها ، ولتمتعها بإدارة حكومية حازمة وعادلة.

2-لوفية (برج) : أنشأ نابليون تلك اللوفية على نهر الرين الأدنى لأغراض حرية ، وأدخل فيها كثيراً من الاصلاحات الهامة كقانون نابليون ونظام الضرائب الفرنسى ، وكذلك العملة والمقاييس والمكاييل الفرنسية ، وأزيلت القيود التى منعت سكان المدن من امتلاك الأراضى الزراعية ، وأقيمت الجمارك الداخلية والنقابات الطائفية ، وبدئ للعمل فى كثير من المشاريع العامة المفيدة.

3- مملكة وستفاليا: كانت تلك المملكة أهم الوحدات السياسية التي أوجدتها نابليون في ألمانيا ، وقد أدخل فيها نظام الحكم النيابي وقانون نابليون ، ونظام المحلفين عند نظر الجنايات ، وكذلك فرض عليها نظام الحكم الإداري في فرنسا وقتئذ ، هذا فضلاً عن إلغاء العبودية وجميع القيود الاقتصادية وامتيازات الاشراف .

4- دوقية وارمو : تألفت هذه الدوقية من الأملاك التي استحوذت عليها بروسيا عند تقسيم بولندة ، واصبحت خاضعة لملك سكسونيا ، ولذا لم تكن تحت سيطرة فرنسا مباشرة . وقد أدخلت فيها أكثر الإصلاحات السابقة كإلغاء العبودية ، وتحقيق المساواة أمام القانون ، والعناية بنشر التعليم العام . غير أن الإصلاحات كانت أقل ظهوراً منها في الأقاليم السابقة لكونها أقرب إلى الناحية النظرية منها إلى الناحية العملية ، إذ أن سكان تلك الدوقية لم يكونوا من الجنس الجرمانى بل من الجنس الصقالي.

5- الولايات الموالية لنابليون : كانت بقية الأجزاء ألمانيا عدا ما سبق مؤلفة من ولايات مستقلة داخلياً مثل بفاريا وورتمبرج وسكسونيا ، ولم تجسر حكوماتها الرجعية على مخالفة نابليون بل رغبت في إرضائه والتقرب إليه باتباع سنة الإصلاح التي كان ميالاً إليها ، وبذا انتشرت أغلب الإصلاحات السابقة في تلك الولايات ، ولكنها لم تبلغ من العمق والثبات ما بلغته في بروسيا أو الأقاليم الخاضعة لفرنسا.

وبالجملة فإن حالة ألمانيا السياسية والاجتماعية تحسنت كثيراً في ذلك العهد بفضل نفوذ نابليون ، سواء أكان ذلك مباشرة أم بطريقة غير مباشرة . غير أن فوائد تلك الإصلاحات ولا سيما في خارج حدود بروسيا ،

لم تظهر على حقيقتها وقتئذ بسبب كثرة الحروب القائمة وما استلزمته من التعسف في جمع للضرائب ومعاملة الشعب.

وبعد أن دلت دولة نابليون وتحررت الأراضي الألمانية من الحكم الفرنسي حاول الأشراف والحكومات الرجعية إلغاء تلك الإصلاحات وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل ذلك ، ولكنهم لم يفلحوا بسبب قوة تمسك الرأي العام بها ، ومن هنا نشأت أهمية تلك الإصلاحات من الوجهة التاريخية . ويستدل على ذلك من أنه سنة 1900 عندما كانت الأمبراطورية الألمانية بصدد وضع قانون مدني جديد ، وأتضح أن نحو 17% من مجموع سكانها البالغ عددهم نحو 50 مليوناً مازالوا خاضعين للقانون الفرنسي.

على أن الأقاليم الألمانية الواقعة في حوض الرين كانت أكثر نجاحاً من غيرها في الاحتفاظ بما اكتسبه من الإصلاحات للكثيرة ، وذلك لأن طول مدة خضوعها للحكم الفرنسي أدى إلى تأصل تلك الإصلاحات فيها وشدة تمسك أهلها بها . ولذا بقيت تلك الأقاليم في خلال القرن التاسع عشر نموذجاً لبقية أجزاء ألمانيا وقوة لها في الإصلاح.

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية في إنجلترا في القرن الثامن عشر



- انتشار الصناعة و تقربها
- رواج التجارة الداخلية و الخارجية

كانت إنجلترا من الناحية الاقتصادية ممتازة عن بقية دول أوروبا
بالميزات الآتية:

انتشار الرخاء بين جميع الطبقات بسبب وفرة الانتاج الزراعى
والصناعى وارتفاع أجور العمال ، وانخفاض الأثمان ، ولذا كان خبز القمح
هو الغذاء الرئيسى للفقراء فى إنجلترا ، فى حين كان الفقراء فى أوروبا
يقتاتون من خير الشيلم لرخصة ، ولعل هذا هو السبب فى أن أوروبا كانت
أكثر تعرضاً للمجاعات من إنجلترا ، لأنه كلما قل محصول الشيلم عجز
الفقراء عن الحصول على غذائهم لعدم وجود ما هو أرخص منه ، أما فى
إنجلترا فإنه إذا أصيب محصول القمح بالنقص استطاع السكان أن يقتاتوا بما
هو أرخص منه من الحبوب الأخرى.

وقد بدأ الرخاء فى إنجلترا منذ القرن الرابع عشر بعد ما أصيب
البلاد سنة 1348 وباء عظيم يسمى الطاعون الخطير فإنه قضى على نحو
ربع السكان ولهذا قلت الأيدى العاملة وارتفعت أجور العمال تبعاً لذلك ، فى
حين أن أسعار الغلات الزراعية لم تزد كثيراً ، لأن أجور العمال لا تعتبر
من العناصر الهامة فى مصاريف الانتاج الزراعى وفى تحديد أثمان
المزروعات ، بعكس المصنوعات فإن أثمانها تتأثر كثيراً بما يطرأ على
أجور العمال من زيادة أو نقص . ونتج عن ذلك أن زادت القوة الشرائية
للطبقات الفقيرة فى إنجلترا بسبب زيادة الأجور وعدم زيادة أسعار
المأكولات، بينما ساءت حالة الطبقات الغنية نسبياً نظراً لزيادة مصاريف
الانتاج الزراعى وعدم زيادة المكاسب الزراعية.

وقد حاول كبار الملاك أن يحرّموا طبقات العمال والمستأجرين من
المكاسب التى حصلوا عليها بعد الطاعون الخطير ، وأن يحدّوا مستوى
الأجور إلى ما كان عليه من الانخفاض ، ولكنهم لصطدموا بثورة المزارعين

التي قامت في كل أنحاء إنجلترا سنة 1381 ولنتهت بتسليم كبار الملاك بمطالب العمال الزراعيين ، فأخذت حالة هؤلاء ، في التحسن المطرد منذ ذلك الوقت . ولا ريب في أن لثورة المزارعين أهمية تاريخية واقتصادية كبيرة في إنجلترا ، لأنها كانت أول مظهر لشعور العمال بقوة اتحادهم وبأهميتهم كعنصر من عناصر الإنتاج الاقتصادي ، ولأنها ضمنت للطبقات الفقيرة في إنجلترا ما اكتسبته من مغنم ، وشجعتهم على أن يطمعوا في المزيد منها.

"أن ارتفاع أجور العمال ورخص أسعار حاجيات المعيشة قد جعل للعمال أكثر رقياً في مسكنهم وغذائهم وملبسهم من صغار الملاك الزراعيين في بقية الدول الأوروبية" وذكر (آدم سميث) في كتابه الشهير (ثروة الأمم) " أن انخفاض الأسعار لم يكن مقصوراً على الحبوب فصعب ، بل شمل عدداً كبيراً من السلع حتى أن الطبقات العاملة والفقيرة استطاعت أن تحصل على غذاء صحي ومتنوع" . وعندما انتهت حرب السنوات السبع سنة 1763 وعاد إلى إنجلترا نحو مائة ألف محارب ليجتثوا عن العمل والرزق في بلادهم شهد "آدم سميث" في موضع آخر من كتابه " بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية كانت من التقدم والاستقرار بدرجة أنها لم تتعرض إلى انقلاب أو أزمة خطيرة بسبب ذلك".

كثرة صغار الملاك والمزارعين ، بينما كانت الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر تشكو من اتساع املاك الاشراف والكنيسة وحرمان اكثرية سكان الريف من الملكية، بل ومن الحرية الشخصية أيضاً ، كانت إنجلترا تنعم بكثرة عدد صغار الملاك والمزارعين فيها ، وما تبع ذلك من العدالة في توزيع الثروة الأهلية ورضاء سكان الريف عن حالتهم ، وقد كان نحو ربع الاراضي الزراعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر ملكاً لصغار

المزارعين الذين اشتغلوا لحسابهم الخاص ، وكان عددهم من أسراتهم يبلغ نحو ربع سكان الريف.

ويعال تحول الملكية للزراعية في إنجلترا من كبيرة الى صغيرة بما سبقت الإشارة اليه من أن الاشراف الذين كانوا مالكين أكثر اراضى إنجلترا فى العصور الوسطى، كانوا فى حاجة مستمرة إلى المال لمتابعة حروبهم الداخلية ، وقد رحبوا بتحرير سكان الريف من قيودهم الاقطاعية ، ومنحوا أملاكهم إلى صغار المزارعين فى مقابل ما حصلوا عليه منهم من الضرائب النقدية . فلما حدث الطاعون الخطير سنة 1348 أصبح موقف الاشراف وكبار المزارعين جرحاً بسبب زيادة مصاريف الانتاج الزراعي وعدم زيادة مكاسب الزراعة ، واصبحوا مضطرين إلى اتباع إحدى الوسائل الآتية وهى:

- قبول تخفيض فى قيمة الاجارات الزراعية
- ممارسة الزراعة بأنفسهم والاستغناء عن نظام الايجار
- التسليم بقوة للظروف القاهرة والانسحاب من الزراعة تدريجاً ، وذلك ببيع املاكهم او تأجيرها.

وقد فضلوا الطريقة الأخيرة لأن من شأنها أن تخلصهم من مشاغل عديدة ، وتسمح لهم بتوظيف أموالهم فى نواحى أخرى كثربية الأغنام وبيع أصوافها ولحومها ، أو الاشتغال بالصناعة والتجارة . وبهذه الوسيلة نشأت طبقة صغار الملاك والمستأجرين فى إنجلترا ، وكانت تلك الطبقة لا تشعر بما كان كبار الملاك يشعرون به من فداحة مصاريف الانتاج الزراعى، لأن المزارع الصغير يستخدم أبناء أسرته (بدون اجر) فى اعماله للزراعية.

وقد نشأ عن كثرة الملكية الصغيرة فى إنجلترا أن الزراعة كانت متقدمة وكثيرة المكاسب على الرغم من تأخر أنظمتها ووسائلها إذا قورنت بحالتها فى القرن التاسع عشر ، وكانت الزراعة وما صاحبها من تربية الأغنام ومن صناعات منزلية عديدة ، المهنة الرئيسية لأكثرية السكان . وإذا كانت إنجلترا تنتج كل حاجياتها الزراعية وكان كل سكانها يقيمون فى الأقاليم الجنوبية والشرقية حيث تكثر السهول وتقل الأمطار نسبياً.

انتشار الصناعة وتقدمها :

على الرغم من أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية لأكثرية السكان فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر فقد كانت الصناعة فى تقدم مطرد ، وكانت أكثر رقياً منها فى بقية الدول الأوروبية فى ذلك العصر ، ويعزى ذلك إلى الأسباب الآتية:

1- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة وإهمها الصوف ، فقد كانت إنجلترا فى العصور الوسطى أغنى دول أوروبا فى الأنواع الجيدة من الصوف واشتغلت بتصديره إلى بلاد فلاندر التى تفوقت على غيرها من الدول فى صناعة المنسوجات الصوفية . ولكن سرعان ما تعلمت إنجلترا تلك الصناعة وشجعت مهاجرة البلجيكيين إليها منذ عهد إدوارد الثالث فى القرن الرابع عشر ، واستمرت تلك الصناعة فى تقدم حتى صارت أهم صناعات إنجلترا ومنذ ذلك الوقت أخذت صادرات إنجلترا من الصوف الخام تقل بقر مازالت صادراتها من المنسوجات الصوفية ، وأخيراً أمتنع تصدير الصوف بتاتاً من تلك البلاد.

2- استقرار الحالة المياسية فى انجلترا بعكس بقية الدول الأوروبية التى تعرضت منذ القرن السادس عشر الى كثير من الاضطرابات السياسية وألوان الاضطهاد الدينى مما أدى إلى تعطيل الانتاج الاقتصادى فيها ، ويظهر ذلك جلياً من دراسة تاريخ الأراضى المنخفضة التى كانت خاضعة لحكم أسبانيا ، والتى تعرضت بسبب انتشار الديانة البروتستانتية فيها لأشد أنواع الاضطهاد ، لا سيما فى عهد الحاكم الأسباني المشهور ألفا فان مدينة لافرس التى كانت لكبر مراكز الصناعة والتجارة فى اوربا فى ذلك العصر تعرضت بأمره للنهب والسلب فى سنة 1567 وسنة 1585 ، ولذا هاجر من تلك البلاد الى انجلترا عدد كبير من الأغنياء والصناع ، وصارت لندن منذ ذلك العهد أكبر مركز تجارى فى اوربا . ويتبين من ذلك أن مآخضته بلجيكا واوربا فى الصناعة عاد بالغنم الكبير على انجلترا فى هذا الميدان.

3- اتباع انجلترا للديانة البروتستانتية ولنتشار روح الحرية والتسامح الدينى فيها أكثر منه فى أية دولة أوروبية أخرى. فان ذلك كان من العوامل الهامة فى تقدم تلك الدولة اقتصادياً ، بل فى زيادة نفوذها سياسياً واتساع ممتلكاتها . وذلك لأن انجلترا كانت فى أواخر العصور الوسطى وبعبدها مؤيلاً للأجناس المضطهدة فى اوربا ، فأتى إليها اليهود منذ القرن الخادى عشر ، وعملوا بما اشتهروا به من المهارة المالية المتوارثة على تموين الصناعة والتجارة برؤوس الأموال اللازمة لها. وأتى إليها الفلمنكيون (سكان فلاندر او بلجيكا) فى القرن السادس عشر ، وأسسموا فيها صناعات كثيرة كالأسلحة والساعات وللقبعات ، كما ضموا لانجلترا التفوق فى صناعة المنسوجات للصوفية ، وهى أقدم صناعات البلاد وأهمها . وكذلك أتى إليها الهيوجنو بعد ما ألغى ملك فرنسا لويس الرابع

عشر قرار نانت سنة 1685 ، وهو القرار الذى ضمن لهم حرية الديانة والعمل فى بلادهم. وقد كان الهيجنو ابرع صناعة فرنسا واكثرهم تفناً ومهارة ، وبلغ عدد من هاجر منهم الى انجلترا نحو 50 الف نسمة وحملوا معهم رؤوس أموال تزيد على ثلاثة ملايين جنيهًا ، وأدخلوا فى انجلترا صناعات عديدة أهمها المنسوجات الحريرية والسدنتا والزجاج والورق.

اما ما اكتسبته انجلترا سياسياً من اتباع الديانة البروتستانتية فأيتته أن الأباطورية البريطانية تكونت فى الغالب مما استولت عليه انجلترا من ممتلكات الدول الكاثوليكية مثل أسبانيا وفرنسا ، فقد سبقت تلك الدول انجلترا فى ميدان التجارة والاستعمار ، وكان بينهما وبين انجلترا عداوة مستحكم وحروب عديدة منذ عهد اليبابات فى القرن السادس عشر إلى عهد نابليون فى القرن التاسع عشر، وذلك بسبب تضارب المصلحة الاقتصادية والسياسية واختلاف المذاهب الدينية بينها وبين انجلترا ، ولا يخفى ما كان للتعصب الدينى من السيطرة العظيمة على النفوس فى ذلك العصر . ولذلك لم تكن أعمال القرصنة التى قامت بها انجلترا لمحاربة تجارة اسبانيا ، والتى انتهت بالقضاء على تجارة تلك الدولة وعلى أكثر ممتلكاتها ، لغرض زيادة ثروة انجلترا وتجارتها فحسب ، بل كانت لمعاكسة تلك الدولة الكاثوليكية واضعافها أيضاً.

4- ضعف النقابات الطائفية: بسبب كثرة الصناعات المنزلية الريفية وانتقال الصناعات الكبيرة تدريجياً من المدن الى القرى المجاورة لها، لى تكون خارجة عن قيود المجالس البلدية والنقابات الطائفية . وقد بينا فيما سبق أن صغار المزارعين عملوا على زيادة دخلهم بالاشتغال بالصناعات المنزلية بمساعدة نساءهم وأولادهم، وبذلك صنعوا المنسوجات الصوفية

البسيطة والصابون ومستخرجات الألبان وغير ذلك مما احتاجوا إليه
أو امكن تصريفه فى الأسواق المحلية الصغيرة.

أما انتقال الصناعات الكبيرة من المدن إلى القرى فقد حدث منذ القرن
السادس عشر عندما شعر أصحاب تلك الصناعات بأن قيود النقابات
الطائفية صارت فادحة ويأن من مصلحتهم الخروج عن دوائر
اختصاصها فى المدن والانتقال بآلاتهم وعمالهم إلى القرى القريبة منها .
وبهذه الطريقة بدأت نهضة مراكز الصناعة الحديثة مثل منشستر وبولتن
وليدز وهليفاكس . وقد حاول ملوك إنجلترا فى ذلك العهد مثل هنرى
السابع وهنرى الثامن منع هذا الانتقال الصناعى فعملوا على تقليل
امتيازات النقابات الطائفية وسلطتها وتحديد مراكز خاصة لكل صناعة
معينة ، ولكنهم لم يفلحوا فى ذلك .

5- ظهور نظام المصانع: اختلفت الصناعات القروية الجديدة اختلافاً كبيراً
عن الصناعات المنزلية الريفية ، ويصح اعتبارها نواة لنظام المصانع
الذى ظهر فى القرن التاسع عشر ، وذلك لأنها كانت قائمة على النظام
الرأسمالى ، فكل صناعة كانت خاضعة لشخص واحد ، هو الذى يملك
رأس المال ويوظف العمال ويهيمن على كل شئون العمل ويعنى
بتصريف الانتاج الصناعى فى الأسواق . وكانت تلك الصناعات فضلاً
عن حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ولعدد كبير من العمال ، تتبع مبدأ
تقسيم العمل وكثرة الانتاج بعرض للتجارة فى كل أسواق الدولة بدلاً من
تموين الأسواق المحلية فحسب.

ويتضح من ذلك عظم الشبه بين تلك الصناعات ونظام المصانع الذى نعرفه فى الوقت الحاضر. غير أن تلك الصناعات على الرغم من قيامها على أساس النظام الرأسمالى ، كانت لا تعرف الخصام المستحكم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، وهو الخصام الذى يعتبر من أكبر المشاكل التى تعانيها الدول الصناعية الحديثة . وما ذلك إلا لأن صناعات إنجلترا فى ذلك العهد يدوية وصغيرة إذا قورنت بالصناعات الحالية ، فكان نظام العمل يستلزم من صاحب رأس المال أن يشرف بنفسه على جميع شئون صناعته ، ويتصل اتصالاً مباشراً بعماله ، ولذا سهل التفاهم بينه وبينهم وحلت أسباب الشكوى قبل أن تستفحل وتؤدى الى الاصطدام وإضراب العمال.

رواج التجارة الداخلية والخارجية:

كانت تجارة إنجلترا الداخلية أكثر رواجاً منها فى فرنسا وألمانيا فى القرن الثامن عشر بسبب عدم تعرضها للعقبات التى اعترضتها فى هاتين الدولتين . فقد كانت إنجلترا خلواً من الجمارك الداخلية نظراً لضعف نفوذ الاشراف وقوة نفوذ الحكومة المركزية ، كما كانت هناك عوامل عديدة دعت الى رواج التجارة الداخلية كتقدم الزراعة وكثرة العناية بتربية الأغنام ، وضعف النقابات الطائفية وانتشار الصناعات اليدوية . وفى الحق أنه لم يعق رواج تلك التجارة سوى رداءة الطرق الداخلية سواء أكانت برية ان نهريه ، وقلة الأمن فيها. ولذا كانت التجارة مقصورة على السلع الخفيفة الحمل والمرتفعة الثمن ، وكانت فى الغالب لا تتعدى دوائر ضيقة ، مما أدى إلى قلة للتجارة فى الفحم نظراً لصعوبة نقله من مكان إلى آخر ، وذلك على الرغم من أهميته للصناعة وللمعيشة فى تلك البلاد الباردة وكان أكبر مصدر له فى إنجلترا هو مدينة نيو كاسل، بسبب وقوعها على البحر وسهولة نقل الفحم منها بالمسفن إلى لندن وبقية الثغور الأخرى ، وكذلك إلى المدن الواقعة على مجارى الأنهار الهامة .

ويستدل على أهمية التجارة للدخلية في إنجلترا ورواجها بالنسبة لما كانت عليه في بقية الدول الأوروبية من كثرة الأسواق السنوية التي عقدت في إنجلترا منذ القرن الحادى عشر ، والتي كانت شديدة الشبه من حيث أهميتها بأسواق العرب في العصر الجاهلى . وأشهر تلك الأسواق هى سوق ونشسترى جنوب إنجلترا ، وسوق ستوربريدج فى شرقها على مقربة من كمبردج ، وكانت تلك الأسواق تعقد عادة فى شهر سبتمبر وتعرض فيها السلع المختلفة من كل أنحاء إنجلترا ومن دول أوروبا الشمالية والغربية ، وقد اختفظت بأهميتها حتى ظهرت للسكك الحديدية وطرق المواصلات الحديثة فغيرت معالم التجارة الداخلية.

أما التجارة الخارجية فقد بدأت صغيرة فى العصور الوسطى وكانت مقصورة على تبادل السلع بين إنجلترا والدول الأوربية القريبة منها لاسيما الأراضى المنخفضة . ثم نشطت للتجارة نشاطاً كبيراً فى القرن السادس عشر فى عصر الملكة (الليصابات) واستمرت فى تقدم مطرد حتى صارت إنجلترا فى القرن الثامن عشر أكثر دول العالم رواجاً فى تجارتها الخارجية ويرجع ذلك للتقدم السريع إلى ثلاثة أسباب :

(أ) تغيير أهمية موقع إنجلترا الجغرافى بعد كشف أمريكا سنة 1492 وكشف طريق راس الرجاء الصالح سنة 1498 ، فقد كانت إنجلترا قبل ذلك واقعة على حافة العالم المتمدن فلم تستطع أن تساهم فى تجارة الشرق بسبب بعدها براً وبحراً عن طريق للتجارة للمارة بمصر وبلاد الشرق الأدنى . ولهذا كانت مدن إيطاليا تختكر تقريباً تلك التجارة الراجعة فى العصور للوسطى . أما بعد كشف أمريكا وطريق إفريقيا الجنوبية فإن التجارة قد انتقلت إلى غرب أوروبا ، وظهرت أهمية موقع إنجلترا المتوسط بين أوروبا وأمريكا . ولذا استطاعت تلك الدولة ان تدخل فى ميدان المنافسة الشديدة لاكتساب الأسواق والمستعمرات.

(ب) براعة إنجلترا فى الأعمال البحرية بسبب طبيعة بلادها وسليقة شعبها ،
ولذا تمكنت على الرغم من فقرها وقلة سكانها من التغلب على الدول
التي سبقتها فى ميدان الكشف والاستعمار وأهمها أسبانيا وفرنسا .

(ج) اتساع أملاك إنجلترا على حساب الدول المنافسة لها ، فقد اشتبكت
إنجلترا من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، فى حروب
عديدة مع أسبانيا وفرنسا ، وبذلك حصلت على إمبراطوريتها الواسعة .
وكان غرض إنجلترا الرئيسى من تلك الحروب كسب المغامم التجارية ،
نظراً لانتشار العقيدة فى تلك العصور بأن أضمن وسيلة لرواج التجارة
هى احتكار الأسواق والقضاء على المنافسين فيها ، ولا يتم إلا بالحرب .

فى سنة 1579 تحالفت إنجلترا مع هولندا البروستانتية ضد أسبانيا
الكاثوليكية ، فحصلت هولندا على جزائر الهند الشرقية (وتعتبر أندونيسيا
أهم أجزائها) بينما حصلت إنجلترا على عدة مستعمرات على السواحل الشرقى
لأمريكا الشمالية ، وأهمها الأراضى التى تكونت منها مستعمرة فرجيا سنة
1624 ، وقد انتعشت تجارة إنجلترا كثيراً بسبب انتصارها على أسبانيا
فتكونت فيها كثير من الشركات للتجارية الكبيرة مثل شركة الهند الشرقية
التي تأسست سنة 1600 واتسعت فى أعمالها ونفوذها حتى انتهت بضم الهند
إلى إنجلترا سنة 1858 .

وفى سنة 1655 استولت إنجلترا على جزيرة جامايكا التى كانت
تابعة لاسبانيا ، وبذلك اكتسبت مركزاً هاماً للتجارة مع جزائر الهند الغربية .
وفى نفس الوقت تخاربت إنجلترا مع حليفها السابقة هولندا بسبب تضارب
المصالح التجارية بينهما ، واعتصبت منها سنة 1664 مدينة نيو أمستردام
(التي صارت مدينة نيويورك فيما بعد) ، ومنذ ذلك الوقت ضعفت قوة هولندا
البحرية بقدر ما زادت قوة إنجلترا .

وعندما اتسع نفوذ لويس الرابع عشر ملك فرنسا وطمع فى ضم اسبانيا إلى فرنسا حاربه انجلترا من سنة 1702 إلى سنة 1713 ، ولما انتصرت عليه حصلت على جبل طارق (وهو مفتاح البحر الأبيض المتوسط) وعلى جزيرة نيوفونلند وإقليم نوفا سكوشيا وأراضى خليج هدسن ، وبذلك وضعت انجلترا أساس ممتلكاتها الواسعة فى كندا.

وفى حرب السنوات السبع (1756 - 1763) عادت انجلترا بمساعدة بروسيا إلى محاربة فرنسا فى عهد لويس الخامس عشر ، ولما انتصرت عليها غنمت منها مغانم كبيرة إذا استولت على بقية أنحاء كندا وعلى إقليم فلوريدا وكل أراضى الولايات المتحدة الواقعة شرقى المسبى ، وصارت لانجلترا الكلمة العليا فى الهند.

ولا جرم أن هذه العوامل الملائمة لتقدم تجارة انجلترا الخارجية لم تكن كافية وحدها لضمان ذلك التقدم ، لو لم تكن صناعة انجلترا فى ذلك العهد قد بلغت من الرقى درجة تسمح لها بتموين الأسواق العديدة التى اكتسبتها بما تحتاج إليه من السلع . وقد بينا فيما سبق كيف تقدمت صناعة انجلترا منذ القرن السابع عشر ، وشرحنا العوامل التى ساعدت على ذلك ، ولهذا كان اتساع الطلب على المصنوعات البريطانية من الأسباب الهامة التى حملت المخترعين وقتئذ على أعمال الفكر لتحسين وسائل الصناعة واستنباط الآلات التى تساعد على زيادة الإنتاج ورخصة.

وقد نتج عن رواج تجارة انجلترا الخارجية أن تعددت فى انجلترا الشركات التجارية للقائمة على مبدأ احتكار للتجارة فى جهات مختلفة من الشرق والغرب وزاد نفوذ كبار التجار تبعاً لزيادة ثروتهم ، حتى أن الملك جيمس الأول أوجد لقباً جديداً من ألقاب الأشراف وهو لقب (بارونت) وذلك لكي يرفع إلى مرتبة الأشراف أولئك للتجار الذين يتحفونه بهبة مالية كبيرة .

ومما يشهد بسرعة تقدم التجارة الخارجية أنها كانت في عهد جيمس الأول تقدر بنحو 2.000.000 جنية سنوياً ، وفي سنة 1703 (اى بعد نحو 100 سنة) صارت تقدر بمقدار 6.552.000 جنية ، وفي سنة 1760 بلغت 14.500.000 جنية . وكذلك تغيرت الأسواق التى اتجرت معها إنجلترا فى هذه المدة تغيراً جوهرياً ، فبعد أن كانت هولنده وفرنسا والبرتغال اكثر الدول تعاملأ مع إنجلترا فى القرن الخامس عشر ، صارت جل تجارة إنجلترا مع ممتلكاتها الجديدة.

والآن وقد استعرضنا حالة إنجلترا الاقتصادية فى القرن الثامن عشر يجب أن لا يغرب عن البال أنه بعد منتصف ذلك القرم حدث فى إنجلترا انقلاب خطير فى الزراعة والصناعة أدى إلى تغير حالة البلاد الاقتصادية تغيراً كلياً . ونظراً لأهمية هذا الانقلاب ونشعب أسبابه ونتائجه رأينا أن نغرد له أبخائاً خاصة فى الفصول التالية.

الفصل الرابع

الزراعة في أوروبا في القرن التاسع عشر



- حالة أوروبا الزراعية قبل الانقلاب الزراعي
- حالة إنجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعي
- أسباب الانقلاب الزراعي و تطوره
- تحسين وسائل الانتاج الزراعي
- نمو الماشيات الكبيرة

حدث في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر تغير بعيد المدى بلغ الأثر من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، كان لا يقل في خطورته عما حدث حينذاك في فرنسا وألمانيا ، غير أنه لم يرم إلى أغراض سياسية ، ولم يكن نتيجة ثورة خطيرة مثل ما حدث في فرنسا ، ولا من ثمرات حكومة مستبدة متتورة ، كما كان الحال في بروسيا ، وإنما حدث تدريجياً ومن تلقاء نفسه بسبب تهيئ ظروف اقتصادية معينة كانت لابد مودية الى نتائج طبيعية محتومة . وعلى الرغم من أن هذا التغير الهائل كان في بادئ الامر اقتصادياً واجتماعياً بحثاً ، فقد انتهى إلى نتائج سياسية خطيرة كتدعيم الديمقراطية ، وتوسيع حق الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية وتعديل الدوائر الانتخابية ، والقضاء على ما تبقى للأنشرف من نفوذ أو حقوق إقطاعية .

وينقسم التغير الاقتصادي العظيم الذي حدث في إنجلترا في هذا العصر إلى قسمين كبيرين:

1- الثورة الصناعية .

2- الانقلاب الزراعى .

ويرتبط هذان القسمان بعضهما ببعض ارتباطاً تاريخياً واقتصادياً عظيماً ، بحيث لا تصح دراسة أحدهما ولا يمكن الاطام به وفهمه جيداً بدون دراسة الآخر واستيعابه . ومع ذلك فإن هذا الارتباط الوثيق لم يمنع أن يكون لكل منهما خاص ونواتج مستقلة عن الآخر . ويجب علينا في البداية أن نحدد بالضبط معنى الثورة الصناعية والانقلاب الزراعى لكي لا يكون هناك محل للبس فيما بعد .

. لا يقصد بالثورة الصناعية جميع التغيرات الاقتصادية التي حدثت في أوروبا في القرن الماضي ، فإن الثورة الفرنسية التي قامت من سنة 1789 الى سنة 1794 ، والاصلاح في بروسيا الذي تم من سنة 1807 الى سنة 1812 ، قد انتجا نتائج اقتصادية خطيرة ، ذلك فان الثورة الصناعية لم تبدأ في فرنسا إلا بعد سنة 1825 ، ولم تبدأ في بروسيا إلا بعد سنة 1850 ، وانما المقصود بالثورة الصناعية ماحدث من التغير العظيم فى وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع فى استخدام الآلات البخارية القادرة على الإنتاج الكبير . وكان من اهم نتائج ذلك التغير قيام نظام المصانع واحتشاد السكان فى المدن وقد حدثت تلك الثورة الصناعية فى إنجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وانتهت مرحلتها الاولى حوالى سنة 1825.

اما الانقلاب الزراعى الذى حدث فى إنجلترا فى نفس ذلك الوقت وفى بقية دول أوروبا بعد ذلك ، فان له معان تختلف باختلاف كل دولة ظهر فيها فالمقصود فى إنجلترا ما يأتى:

- 1- تزايد عدد الملكيات الكبيرة على حساب عدد الملكيات الصغيرة .
- 2- للقضاء على الاراضى الشائعة التى انتفع منها صغار الملاك والمستأجرين ، وتحديد الملكيات عموماً بأقله الأسيرة حولها .
- 3- تحول كثير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين .
- 4- مهاجرة كثير من المشتغلين بالزراعة من الريف الى المدن للاشتغال بالصناعات الناشئة فيها .

حالة إنجلترا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى :

لقد شرحنا فيما سبق حالة الزراعة فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكي تفهم مغزى الانقلاب الزراعى ومداه نلخص تلك الحالة قبيل الانقلاب الزراعى فيما يأتى:

1- كانت الزراعة المهنة الرئيسية للسكان والموارد الرئيسى للثروة الأهلية ويستدل على ذلك من البيان الآتى الذى يدل على حالة إنجلترا سنة 1770.

مجموع السكان	عدد المشتغلين بالزراعة	عدد المشتغلين بالصناعة	مجموع الدخل الاهلى	دخل المشتغلين بالزراعة	دخل المشتغلين بالصناعة
8,500.000	3,600.000	3,000.000	119,500.000	66,000.000	27,000.000

ويستتبط من ذلك ان الفرق البسيط (نحو نصف مليون) بين عدد المشتغلين بالزراعة وعدد المشتغلين بالصناعة كان يقابلة فرق كبير (يزيد على الضعف) بين دخل كل فريق منهما . ويحال ذلك بأن أسعار الغلات الزراعية كانت مرتفعة ونتاجها كبيراً ، فى حين أن الانتاج الصناعى اليدوى كان صغيراً بالنسبة لعدد المشتغلين بالصناعة، وقد نجم عن ذلك ان إنجلترا كانت قادرة على انتاج جل حاجياتها الزراعية ، ولم يبدأ اعتمادها على الواردات الزراعية الأجنبية إلا بعد سنة 1792 ، اى عندما أخذ سكان المدن فى التزايد السريع ، وصار الطلب على الغلات الزراعية يفوق الانتاج المحلى .

2- كانت الملكية الصغيرة منتشرة فى أنحاء إنجلترا الزراعية ، ولم تتغير نظمة الزراعة ووسائلها وانواع غلاتها عما كانت عليه فى القرون السابقة وذلك من حيث كثرة الاعمال اليدوية ، وقلة العناية بالصرف

والتسميد ، واتباع نظام الثلاثة حقول بدلاً من نظام الدورة الزراعية . وقد بدأت الملكية فى التزايد تدريجياً فى القرن الثامن عشر ، ولكنها لم تبلغ ما بلغته فيما بعد من الكثرة والاهمية .

3- كان سكان الريف ناصمين بدرجة من الرفة لم يعرفها امثالهم فى بقية الدول الأوروبية ، لأن الزراعة لم تكن المورد الوحيد للرزق فى الجهات الريفية بل صاحبها دائماً صناعات يدوية منزلية قام بها النساء والرجدال فى اوقات فراغهم وكان اغلب انتاج انجلترا الصناعى فى اوائل ذلك القرن مستخرجاً من تلك الصناعات الريفية.

حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى :

عندما انتهى الانقلاب الزراعى فى انجلترا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، تحسنت الزراعة تحسناً عظيماً فى انتاجها ووسائلها وغلاتها ولكن ذلك التحسن لم يلبث طويلاً إذ تحولت حالة الزراعة فى أواخر القرن إلى عكس ماكانت عليه من قبل ، وذلك على النحو الآتى:

(أولاً) نقصت أهمية الزراعة وصارت الصناعة هى الأساس الاقتصادى لحياة الدولة . وعلى الرغم من ان الزراعة بقيت حتى اليوم اهم صناعة فى انجلترا ، فقد نقص عدد المشتغلين بها إلى أقل من 10/1 من مجموع السكان وإن كانوا أكثر عدداً من المشتغلين بأية صناعة أخرى.

(ثانياً) زاد اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الأجنبية ، لأن ما سببه الانقلاب الزراعى من زيادة الانتاج كان غير متناسب مع الزيادة السريعة فى عدد سكان المدن وما تبع ذلك من زيادة الطلب على الغلات الزراعية .

(ثالثاً) تخبّلت الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة حتى صارت أنجلترا أقل دول العالم في الملكية الصغيرة بالنسبة الى عدد المشتغلين بالزراعة فيها .

(رابعاً) ساءت حالة أهل الريف عموماً بسبب القضاء على الصناعات المنزلية ومهارة أغلب صغار الملاك والمستأجرين الى المدن أو تحولهم الى عمال زراعيين ، مما الى نقص سكان الريف في العدد وفي الثروة والرفاهية .

ويظهر من ذلك السبب في تسمية الانقلاب الزراعي بهذا الاسم، كما يتبين كيف هذا الانقلاب مبغوضاً من عامة المشتغلين بالزراعة بسبب الاضرار البالغة التي ألحقها بهم والتي كانوا عاجزين عن مقاومتها .

أسباب الانقلاب الزراعي وتطوره :

أن تجميع رؤوس الاموال الكبيرة في أنجلترا بسبب طول ممارستها للتجارة منذ القرن السادس عشر ، وتمتع كبار الملاك الزراعيين دون غيرهم بالجاه والنفوذ في المجتمع ، دفع كبار الاغنياء من التجار والصناع الى توجيه بعض ثروتهم الى شراء الاراضي الزراعية لكي يصبحوا بذلك من فريق كبار الملاك ، وينعموا بما نعم به هؤلاء من نفوذ سياسي وأحترام المجتمع لهم . وقد كانت أنجلترا حتى القرن التاسع عشر مشابهة لبقية الدول الزراعية من حيث تمجيدها للاعمال الزراعية دون غيرها من وسائل الكسب ، فكانت كرامة الفرد فيها تقاس بقدر ما يملكه من للضياع الواسعة ، كما كان الاشتغال بالتجارة والصناعة مرغوباً عنه لاعتقاد الناس بأن ثلق المهن لا تتفق مع نبل المحدث وسمو الاخلاق ، مهما أصاب المشتغلين بها من النجاس والثروة . فلا غرابة أن في أن الاغنياء سعوا الى تحقيق أطماعهم

الاجتماعية والسياسية باتباع الوسيلة الوحيدة الموصلة الى ذلك ، وهى امتلاك الاراضى الواسعة والاشتغال بالزراعة . ولذا أخذت الزراعة بعد منتصف للقرن الثامن عشر فى التحول الى النظام الرأسمالى ، كما تحولت الصناعة والتجارة اليه فى القرن السابع . على أن المساواة بين كبار التجار والصناع وبين كبار الملاك لم تتحقق الا منذمنتصف القرن التاسع عشر ، أى بعد أن أسست قدم الصناعة فى إنجلترا وتبين للجمهور ما درته على المشتغلين بها من الثروة الطائلة ، وما جعلته البلاد منها من لفوائد الجليلة .

وتضح من ذلك أن الزراعة أخذت تتغير تدريجاً تغيراً جوهرياً فى نفس الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تتوسع فى سيطرتها على الصناعة والتجارة ، وتزيد فى نفوذها فى المجتمع وفى عالم السياسة . ولا جرم أن توظيف رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة يؤدى الى نفس النتائج التى يؤدى اليها فى الصناعة كالاقتصاد فى النفقات العامة ، والمقدرة على أختمال الخسائر والازمات المؤقتة ، وأستخدام أحسن الوسائل وأبرع العمال فى الانتاج ، وأختيار أنسب الاوقات والأسواق لبيع المحصول بأحسن الاثمان . وهى كلها مغامرات جليلة يعجز المالك الصغير عن المساهمة فيها ، ولذلك يصبح موقفه بأزاء المالك الكبير مشابها لموقف الصانع أو التاجر الصغير الذى يعجز عن أختمال منافسة الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة ، ولذا ينسحب تدريجاً من الميدان .

وكان توجيه رؤوس الاموال الى الزراعة بعد منتصف للقرن الثامن عشر فى طليعة أسباب الانقلاب الزراعى فى إنجلترا ، اذ تفرعت منه بقية الاسباب الاخرى . لان كبار الملاك أخذوا يخصصون جانباً من ثروتهم لاصلاح أملكهم وعمل التجارب اللازمة لزراعة الغلات الجديدة وأستثمار الارض بطريقة فنية دقيقة ، وكان صغار الملاك عاجزين عن مجاراتهم فى

ذلك الميدان لما تتطلبهم من حيس أموال كثيرة لم تتوفر لديهم ، ولم يكن متوقعا أن تدر عليهم أرباحاً سريعة أو مضمونة . وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديدة فى الزراعة أن زاد الإقبال على استخدام الوسائل العلمية فيها وأحلال الآلات محل الإنسان فى العمل ، فأدى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل الطلب على الأيدى العاملة فى الزراعة .

تحسين وسائل الانتاج الزراعى :

كان أهم ما دعى الى تحسين الانتاج الزراعى فى أنجلترا ، فضلاً عن توافر رؤوس الاموال لدى أكثرية الملاك ، هو ما بدى من زيادة مطردة فى أسعار الغلات الزراعية بعد سنة 1760 ، نظراً لـ سرعة تزايد عدد السكان وتصاعد أجورهم ومكاسيهم فى ذلك العصر بسبب قيام الثورة الصناعية وعندما ظهر نظام المصانع حوالى سنة 1775 قامت مدن صناعية جديدة وعظم الطلب على الغلات الزراعية ، فأقبل المزارعون على أعادة تنظيم شؤونهم وبذل غاية الجهد لزيادة لنتائجهم ، لكى يتمكنوا من تموين الاسواق الكبيرة والاستفادة من الاسعار المرتفعة ، بعد أن كان غرضهم الاول إنتاج ما يكفى حاجتهم وحاجة الاسواق المحلية فحسب . وبهذه الوسيلة بدأت الزراعة فى الافتداء بالصناعة الحديثة من حيث الاستفادة من التقدم العلمى الى أقصى حد ، وبهذهلعمت بزيادة الانتاج وتقليل نفقاته فى نفس الوقت .

وقد كان طبيعياً أن يكون للتقدم الزراعى بطيئاً فى مبدأ الامر ، ومقصوراً فى الغالب على توسيع المساحة المزروعة بعد تخفيف المستقعات وأصلاح الاراضى البور وألخالها فى الزراعة . وساعدت حروب نابليون على زيادة الاهتمام بتحسين الانتاج للزراعى لما سببته من زيادة الطلب على المزروعات وارتفاع أسعارها ، ولذا قامت فى ذلك الوقت كثير من الجمعيات

التي عنيت بدراسة الشؤون الزراعية لتعريف المزارعين بأحسن وسائل الزراعة الحديثة وحثهم على تنويع انتاجهم والاقبال على زراعة كثير من الغلات الجديدة ، ولتنظيم الانتاج الزراعى وتبدير أحسن الوسائل لتصرفه فى الاسواق .

وعند انتهاء حروب نابليون تعرض أغلب الملاك لخطر الافلاس بسبب كثرة الولادات الزراعية. وقتئذ وسرعة هبوط الاسعار . غير أن النفوذ العظيم الذى نعم به كبار الملاك ساعدهم على أنقاذ الموقف يحمل الحكومة على حماية الزراعة من المنافسة الاجنبية ، وأصدار قوانين القمح (corn laws) لسنة 1815 لمنع هبوط أسعار الغلال عن المستوى معين . ولهذا استقرت الزراعة متمتعة بالاسعار المرتفعة مما عاى المشتغلين بها بالفوائد العظيمة وقد أدى تحسن وسائل الزراعة الذى ظهر واضحاً فى أوائل القرن الماضى الى النتائج الآتية .:

- 1- اتباع الدورة الزراعية بدلا من الطريقة القديمة المسرقة التى قضت بعدم زراعة الارض أكثر من مرتين فى كل ثلاث سنوات (نظام الثلاثة حقول) لكى تسترد قوتها وخصبها .
- 2- زيادة استخدام الاسمدة الطبيعية والصناعية ، وتحسين وسائل الصرف ، والعناية بدراسة أنواع التربة المختلفة لمعرفة الغلات الملائمة لكل منها .
- 3- التوسع فى تحسين انتاج الاغنام والمائية ، والاهتمام بشأن تغذيتها لزيادة لحومها وألبانها .
- 4- استخدام كثير من الآلات الزراعية الجديدة كالمحاريث والآلات الحصاد التى تجرها الخيل ، وذلك بغرض الاقتصاد فى الوقت والنفقات ، غير أن تلك الآلات لم تكثر الا بعد أن تقدمت الصناعة تقدماً ظاهراً.

ومما يدل على كثرة اهتمام الرأى العام بشئون الزراعة فى ذلك الوقت تعدد المعارض الزراعية التى أقيمت فى أنحاء البلاد المختلفة ، وتأسيس الجمعية للزراعة الملكية سنة 1838 ، وجمعية الكيمياء الزراعية سنة 1842 ، بغرض تشجيع الابحاث الزراعية العلمية ، وأسداء جمهور المزارعين كل مساعدة وإرشاد.

حركة أقامة الاسيجة (Enlosures Movement)

ظهرت الرغبة فى أقامة الاسيجة حول الحقول فى إنجلترا منذ القرن الرابع عشر ، ولكنها كانت فى مبدئها ضعيفة ولم تشمل مساحة كبيرة من الارض. أما بعد منتصف القرن الثامن عشر فقد أصبحت تلك الرغبة عامة وقوية، بدرجة أنه لم تأت سنة 1850 الا وكانت جميع أراضي إنجلترا محاطة بأسيجة ، ويعمل الاهتمام الشديد بأقامة الاسيجة فى إنجلترا فى تلك الوقت بثلاثة أسباب:

(الاول) أن زيادة مكاسب الزراعة بسبب كثرة الطلب على الغلات الزراعية وأرتفاع أسعارها دفعت الملاك الى توسيع المساحة الصالحة للزراعة بكل الوسائل ، وقد كانت أيسر تلك الوسائل هى أملاك الاراضى الشائعة(1) وتحويلها الى الزراعة ، لاذ كانت تلك الاراضى فى الغالب مخصصة للرعى .

(الثانى) سهولة الحصول على موافقة البرلمان على قوانين الاسيجة نظراً لعظم نفوذ طبقة الملاك فى البرلمان وقتئذ ، وقد أستمّر هذا النفوذ حتى بعد صدور قانون الاصلاح اللمتورى (Reform Aet) سنة 1832 .

(الثالث) تجهيز علماء الاقتصاد وفى طليعتهم آدم سميث لاقامة الاسيجة فقد رأوا فى ذلك تمهيداً لازماً لكل إصلاح زراعى فى أنجلترا نظراً لان زراعة الارضى غير المحدودة بأسجيحة كانت مدعاة للاسراف وغير مشجعة على استخدام الطرق للزراعية العلمية ، بسبب كثرة تقسيم الاراضى بين الملاك ، وصعوبة اتفاقهم على اتباع أصلاحات زراعية معينة كتحصين الصرف وتعبيد الطرق الخ ، وكثرة التنازع بينهم مما أستتفد أموالهم ومجهودهم فى ساحة القضاء . ولهذا رأى آدم سميث ألا مفر من هذه المساوىء ولا أمل فى إصلاح الزراعة وزيادة أنتاج أنجلترا حتى فى حاجتها الا اذا أقيمت الاسيجة ، وكبرت الملكيات الزراعية، ووظفت رؤوس الاموال للكبيرة فى الزراعة .

اشكال حركة اقامة الاسيجة؟

وقد أخذت حركة لقامة الاسيجة وسائل مختلفة، فى حالة اتفاق جميع المنتفعين من الارض للشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عيى أو مالى ، تم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكاً لأحد الافراد . فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عيى أو مالى، ثم ذلك دون تدخل الحكومة ، وأصبحت تلك الارض ملكاً لأحد الافراد. أما اذا قبل ذلك التنازل أربعة أخماس المنتفعين ورفضه الباقون، فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض للشائعة فى تلك المنطقة . غير أنه نظراً لبطء هذه الطريقة وكثرة نفقاتها أصدر البرلمان سنة 1836 قانوناً سمح باقامة الاسيجة بدون تصريح خاص من البرلمان ، اذا وافق ثلثا الافراد المنتفعين من الارض الشائعة على ذلك .

ولا مراة فى أن نتائج التوسع فى إقامة الاسيجة كانت وخيمة على المالك الصغير وأن عادت بالفائدة على للزراعة بوجه عام ، لان المالك الصغير كان قبل ذلك قادراً على تخصيص كل أرضه للزراعة الحبوب والغللات المرتفعة الثمن ، وعلى ترك حيواناته كالماشية والاعنام والدجاج للرعى فى الأرض الشائعة فى قريته . فلما حرم من الانتفاع من تلك الأرض صار ملزماً بتقليل مساحته المزروعة وتخصيص جانب من أرضه الصغيرة لرعى حيواناته ، ولذا قل إنتاجه الزراعى وزادت نفقاته فى الوقت الذى بدأت فيه منافسة المالك الكبير له. وعلى الرغم من أن المالك الصغير حصل على تعويض مالى فى مقابل نزوله عن حقوقه فى الأرض الشائعة فانه بعد صرف ذلك للتعويض فى سد حاجاته العديدة ، شعر بأنه قد فقد حقاً ثميناً متوارثاً دون ان يحصل على أدنى تعويض جدى بقليلة.

وكثيراً ما عمد صغار المزارعين الى مقاومة إقامة الاسيجة بكل الوسائل حتى القوة ، ولكن ذلك لم يجدهم نفعاً إذ كان لا مفر من النتائج المحتومة لمرعة تزايد السكان فى ذلك العصر ، وكثرة الطلب على المزروعات واستخدام رؤوس الأموال الكبيرة والطرق العلمية الجديدة فى الزراعة وعندما وجد صغار المزارعين انفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بموقعهم بعد أن الأراضى الشائعة وظهرت منافسة كبار الملاك لهم ، لم يروا بدأ للتخلص من ورطتهم من اتباع إحدى الطرق الآتية:

(أ) المهاجرة إلى المدن الصناعية حيث ظهرت المصانع الجديدة وتعددت سبل الرزق وكثر الطلب على الأيدي العاملة .

(ب) المهاجرة إلى الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية حيث منحت الأراضى مجاناً أو ببسط للشروط لمن قبل على استخدامها فى الزراعة أو الرعى .

(ج) البقاء فى أقاليم انجلترا الزراعية وإن أدى ذلك الى تحول المالك الصغير الى عامل أجير . ولعل هذا الطريق الاخير كان أشدها وعورة وانتقلها على النفس .

نمو الملكيات الكبيرة :

نتج عما سبق ان نقصت الملكية الصغيرة فى انجلترا نقصاً عظيماً وأعيد تنظيم المجتمع الزراعى فى تلك البلاد على أساس الملكية الكبيرة . وقد نمت الملكيات الكبيرة فى انجلترا بوسائل متعددة : ففي اواخر القرن الثامن عشر بدأ كثير من صغار الملاك ينسجون تدريجياً من الزراعة بسبب قلة مكاسبهم وكثرة تعرضهم للمنافسة ، فباعوا املاكهم للاشراف وكبار الأغنياء فى مقاطعاتهم ، ثم رحلوا الى المدن الصناعية أو الى الخارج . ولما بدأت حروب نابليون وارتفعت اثمان الغلات والاراضى الزراعية زادت إقبال صغار الملاك على بيع املاكهم ليمتدوا من ارتفاع اسعارها وقتئذ واقبل على شرائها كبار المشتغلين بالصناعة والتجارة لرغبتهم فى توظيف اموالهم فى الزراعة والحصول على مانبغ ذلك من زيادة الجاه والنفوذ . وعندما حلت الازمة الزراعية سنة 1815 وأخذت اسعار الأراضى فى التدهور السريع أقبل بقية صغار الملاك على التخلص من املاكهم قبل ان يتعرضوا للافلاس التام .

وبهذه الوسائل قلت الملكية الصغيرة حتى كانت حالة انجلترا سنة 1845 شبيهة بحالتها اليوم من حيث كثرة الملكيات الكبيرة فيها بدرجة لا تضارعها فيها اية دولة اخرى فى اوربا الغربية . وقد استمرت الملكيات فى التضخم منذ ذلك الوقت ، لكثرة التزاوج بين الاسر الشريفة القديمة والاسر الغنية المشتغلة بالصناعة والتجارة ، وما تبع ذلك من انضمام تلك الاسر بعضها الى بعض .

ولا ريب فى أن تحول الملكيات فى انجلترا من صغيرة الى كبيرة عاد على الزراعة بفوائد جلية فى بادئ الامر فلما صحبه من تخسن واضح فى وسائل الزراعة ، فقد اصبح المجتمع مقسماً الى ثلاثة طبقات مستقلة وهى :

(أ) طبقة كبار الملاك التى تعنى قبل كل شئ بالحصول على اكبر اجر من المشتغلين بفلاحة املاكها .

(ب) طبقة المستأجرين التى تأتلف لموالها فى الزراعة على أمل الحصول على اكبر مقدار من الربح ، ولذا لا تربطها صلات قوية بالزراعة على اعتبارها مهنة هامة ، او بطبقة الملاك او العمال الزراعيين .

(ج) طبقة العمال الزراعيين التى لا تملك الاراضى التى تشتغل بفلاحتها ولا تساهم فى إدارة ثنونها بوجه ما ، وإنما تقوم بعمل ما يطلب منها فى مقابل ما تحصل عليه من اجر .

ولا يخفى أن هذا التطور الخطير الذى بدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر فى المجتمع الزراعى فى انجلترا وفى نظام الملكية الزراعية فيها كان معتبراً فى بادئ الأمر تقمناً كبيراً من الوجهة الاقتصادية ، لما نتج عنه من زيادة المساحة المزروعة وزيادة الانتاج الزراعى وتحسن وسائل الزراعية غير ان هذا التقدم اشتمل بلا ريب على بذور اضمحلال الزراعة فيما بعد ، لأنه أدى الى نقص عدد الملاك والمشتغلين بالزراعة بوجه عام ، حتى صاروا أقلية ضئيلة فى الأمة . ولهذا الاعتبار اهميته الكبيرة فى دولة دستورية كإنجلترا ، إذ انه عندما تعرضت للزراعة للاضمحلال فى أواخر القرن الماضى لم تجد من يدافع عنها او يأخذ بناصرها ، بل كانت الأغلبية ترحب بذلك الاضمحلال لأنه متفق مع مصالحها الصناعية والتجارية.

الفصل الخامس

اضمحلال الزراعة في اوربا وطرق علاجها



- مظاهر اضمحلال الزراعة في اوربا
- اسباب اضمحلال الزراعة
- طرق علاج الزراعة في إنجلترا
- تشجيع المثلثة الصغيره - التعاون الزراعى - التسليف الزراعى -
التعليم الزراعى - النقابات الزراعيه - قسطن الحياة الريفيه - تشجيع
الانتاج الزراعى بالوسائل السياسيه رضى حسب العمال - رضى حسب
الجانطين - رضى حسب الاجرار

على الرغم من أن بذور اضمحلال الزراعة وضعت فى أواخر القرن الثامن عشر وكان نموها بطريقة خفية لالتفت للنظر ، كتناقص عدد المشتغلين بالزراعة من 34% من مجموع السكان سنة 1811 ، إلى 28% سنة 1831 و 16% سنة 1851 ، فقد كانت الزراعة فى إنجلترا فى تقدم ورخاء عظيمين إلى سنة 1875 ، بل إن الفترة الواقعة بين سنة 1853 و 1873 تعتبر بحق العثر الذهبى للزراعة فى إنجلترا . ويمثل هذا الرخاء الزراعى فى ذلك الوقت بأسباب عديدة أغلبها عرضى مؤقت ، وأهمها :

1- اعتماد إنجلترا على إنتاجها الزراعى الداخلى فى عصر نابليون بسبب كثرة مشاغلها الحربية وخضوع أوروبا للنظام القارى ، ولذا بقيت أسعار الغلات الزراعية مرتفعة وعظمت مكاسب الملاك .

2- اتباع إنجلترا لسياسة الحماية للزراعة بإصدارها قوانين القمح سنة 1815 ، ولذا نقت منافسة الواردات الزراعية ، وبقيت الأسعار مرتفعة والمكاسب كبيرة .

3- عندما ألغيت قوانين القمح سنة 1846 إجابة لرغبة سكان المدن المشتغلين بالصناعة والتجارة بعد أن كثرت الشكوى من غلاء المعيشة لم تنخفض أسعار الغلات الزراعية كما كان منتظراً ، بل استمرت مرتفعة لمدة نحو ثلاثين سنة ، وظلت الزراعة ناعمة برخاء عظيم حتى سنة 1875 ، وذلك بسبب تأخر طرق المواصلات العالمية وقلة الواردات الأجنبية . فان السكك الحديدية والبواخر ظهرت فى الربع الأول من القرن الماضى ولكنها بقيت فى حاجة إلى تحسينات كثيرة ووقت طويل قبل أن تنتشر آثارها فى النول الزراعية للكبرى كأمريكا والروسيا ، ولذا استمرت زراعة إنجلترا فى مأمن من المنافسة الجديدة حتى بعد اتباع إنجلترا لسياسة حرية التجارة .

4- كثرة الطلب على الغلات الزراعية نظراً لزيادة السكان فى المدن الصناعية ، فان التقدم العظيم فى الانتاج الزراعى فى خلال القرن التاسع عشر كان أقل دائماً من الطلب عليه ولذا بقيت الأسعار مرتفعة . وكانت طبقة كبار الملاك وقتئذ فى موقف تغيبط عليه حقاً ، نظراً لمقدرتها على زيادة الانتاج الزراعى فى الوقت الذى كانت فيه أسعار الغلات الزراعية فى صعود مطرد.

غير أن تلك الحالة لم تلبث طويلاً ، ففي سنة 1875 بدأ اضمحلال الزراعة فى إنجلترا ، وهو الاضمحلال الذى تعاقبه تلك البلاد حتى اليوم ، والذى يعتبر من أهم مشاكلها الاقتصادية . فقد حدث فى تلك السنة وفى السنوات الثلاثة التالية لها ان مياه الجو فى إنجلترا فغرزت الأمطار ، وفسد المحصول ، وانتشر الطاعون بين الماشية . ولذا احتل المزارعون خسائر فادحة ، واخذت إنجلترا فى استيراد مقادير كبيرة مما احتاجت إليه من الغلات الزراعية من أمريكا والروسيا . وساعدها على ذلك أن طرق المواصلات الحديثة بلغت من التقدم فى ذلك الوقت درجة سمحت لها بنقل السلع الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن بكميات عظيمة وسرعة كبيرة وأجور منخفضة . فلما تخلصت زراعة إنجلترا سنة 1880 من المصائب الطبيعية التى انتابتها ، وجدت أسعار الغلات فى هبوط شديد لكثرة الواردات الأجنبية وشدة تزاحمها فى الأسواق ، ولذا عجزت عن النهوض من كبوتها وظلت فى اضمحلالها حتى الآن.

مظاهر اضمحلال الزراعة :

1- هبوط أسعار الغلات الزراعية: لاسيما القمح، كما يتبين من الجدول الآتي:

السنة	سعر القمح بالثلثات
1875	45 للربع
1885	32
1895	23

وليس بخاف أن هبوط الأسعار هو أول وأهم مظهر للأزمات الاقتصادية، لأنه يضر المنتجين ضرراً بليغاً ويؤدي إلى نقص الانتاج وقلة تداول النقود وانتشار البطالة والفقر . وقد كانت زراعة إنجلترا عاجزة عن الدفاع عن نفسها والعمل على رفع الأسعار بسبب ما احتملته من الخسائر الفادحة فيما بين سنة 1875 وسنة 1879، ولاتباع البلاد سياسة حرية التجارة. غير أن المستهلكين من سكان المدن رغبوا بهذا الهبوط في الأسعار لأنه زاد قوتهم الشرائية ، وساعد على رخص الانتاج الصناعي ، ورخص أسعار المصنوعات ، وزيادة رواجها في الأسواق الداخلية والخارجية .

2- نقص المساحة المزروعة نظراً لتخول الأراضي من الزراعة الى الرعي، لأن قلة مكاسب المزارعين بسبب هبوط الأسعار المستمر حمل كثيرين منهم على الافلاج عن الزراعة والانصراف الى رتبة الأغنام والمواشي ، إذا لم يتطلب ذلك ما تطلبته الزراعة من رؤوس أموال ونفقات سنوية كبيرة.

السنة	مساحة الاراضي المزروعة	مساحة اراضي الرعي
1871	18.4 مليون فدان	12.4 مليون فدان
1881	17.4	14.6
1891	16.4	16.4
1901	16.4	16.7

على أن إنجلترا لم تكن وقتئذ الدولة الوحيدة التى نقصت فيها المساحة للزراعة نقصاً واضحاً ، بل شاركتها فى ذلك أغلب دول أوروبا الغربية فى حين أن الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا وأستراليا ، وكذلك دول أوروبا الشرقية مثل روسيا ، عملت فى ذلك الوقت على توسيع المساحة المزروعة فيها بكل وسيلة ، وهاك بيان بذلك:

المساحة المزروعة قمحاً مقدرة بمليون الفدان

الدولة	1870	1880	1890	1903
بريطانيا العظمى	3.7	3.1	2.5	1.6
فرنسا	15.8	17	19.6	16
إيطاليا	11.5	10.9	10.9	11.3
ألمانيا	4.9	4.5	4.8	4.5
المجر	5	6	7.3	9.2
الروسيا	28.7	28.9	28.9	45.1
كندا	1.6	2.3	2.7	4.4
الولايات المتحدة	18.9	37.9	36.1	49.5

3- نقص الانتاج الزراعى وزيادة اعتماد إنجلترا على الواردات الزراعية الأجنبية:

كانت إنجلترا فيما بين سنة 1841 وسنة 1845 قادرة على انتاج ما يكفى من القمح لغذاء 245 مليون نسمة ، أو نحو 90% من مجموع سكانها، أما فى سنة 1906 فإن لنتاجها من القمح لم يكف سوى 4.5 مليون نسمة ، أى نحو 10.6% من مجموع السكان . ولم يعوض هذا النقص الكلى والنسبى فى انتاج القمح وغيره من الغلات الزراعية ما كان منتظراً من زيادة الغلات الحيوانية كاللحوم والصوف والألبان ومستخرجاتها ، فإن تلك الغلات لم تزد

فيما بين سنة 1875 وسنة 1906 أكثر من 5% على الرغم من زيادة مساحة أراضي الرعى 33%.

وقد نتج عن ذلك ان انجلترا أخذت في الاعتماد في الواردات الزراعية والحيوانية اعتماداً متزايداً ، حتى فاقت في ذلك بقية دول العالم ، وزادت قيمة واردتها الغذائية من 124.000.000 جنيه سنة 1875 إلى 205.000.000 جنيه سنة 1905 ، ولا تظهر أهمية تلك الزيادة الحقيقية إلا إذا ذكرنا ماحدث بعد سنة 1875 من هبوط عظيم في الاسعار ، ومن ذلك يتبين أن واردات انجلترا الغذائية زادت في مدة ثلاثين سنة نحو 130%، أي نحو اربعة أمثال زيادة السكان في تلك الفترة .

ويوضح الجدول الآتي مقدار زيادة واردات انجلترا من القمح والشعير مقدره بمليون الهنودويت

السنة	القمح	الشعير
1851 - 1855	14	2.3
1861 - 1865	28	5.7
1871 - 1875	44	11
1881 - 1885	58	12
1891 - 1895	69	21
1901 - 1905	87	24

4-نقص عدد سكان الريف: كان طبيعياً ان يؤدي اضمحلال الزراعة إلى تناقص عدد سكان الريف وبخاصة طبقة العمال الزراعيين ، وذلك لاسباب عدة كتحول كثير من الأراضي الزراعية إلى الرعى ، والتوسع في استخدام الآلات التي خلت محل العمال ، ورغبة الملاك والمستأجرين

فى تخفيض نفقاتهم إلى أدنى حد . وقد عملت كل تلك الظروف على طرد العمال من الريف ، بينما عملت فى مقابلتها ظروف كثيرة على اجتذاب العمال نحو المدن كارتفاع الأجور فيها، وتوفر الحاجيات والكماليات ، وتعدد سبل الرزق .

ويتضح من الجدول الآتى مقدار تناقص عدد العمال الزراعيين فى إنجلترا فيما بين سنة 1871 وسنة 1901 .

السنة	عدد العمال الزراعيين
1871	922.054
1881	830.452
1891	756.557
1901	96.105

ويظهر من ذلك أنه فى خلال ثلاثين سنة انسحب نحو ثلث العمال الزراعيين مع أسراتهم من الريف ، وبلغ مجموع عددهم نحو مليون نسمة ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على إنجلترا وحدها فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك اغلب دول أوروبا الغربية ، غير أنها لم تبلغ فى إحداها ما بلغتة فى إنجلترا من السرعة والخطورة .

وقد نتج عن هذه المهجرة العظيمة من الريف فى إنجلترا ثلاث نتائج سيئة وهى:

(أولاً) شدة ازدحام المدن الصناعية بالسكان الزائدين عن حاجة العمل، مما أدى الى تفاقم مشكلة المحافظة على الامن ، وتوفير سبل العمل والمسكن وطرق الاحسان المنظمة فى تلك المدن .

(ثانياً) قلة الأيدي العاملة فى الريف وبخاصة فى بعض الفصول الزراعية فإن تناقص العمال الزراعيين كان اسرع من تناقص الطلب على الأيدي العاملة فى الريف .

(ثالثاً) انحطاط مستوى سكان الريف بوجه عام ، إذ أقبل على المهاجرة من الريف أغلب الأفراد الممتازين بالشباب والنشاط وروح المغامرة والاعتماد على النفس ، ولم يبق فيه سوى حثالة السكان كالمسنين وضعاف البنية أو العزيمه . ولذا أصبح سكان الريف أحط طبقات المجتمع فى إنجلترا ، ولم ينعموا بنصيب يذكر من التقدم العظيم الذى امتاز به القرن التاسع عشر .

أسباب اضمحلال الزراعة :

كانت أسباب اضمحلال الزراعة فى إنجلترا موضع بحث كثير من الكتاب واللجان الرسمية العديدة منذ أواخر القرن الماضى ، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها فإنه يمكن تقسيمها الى أسباب عامة واسباب خاصة . فأما الأسباب العامة فهى التى لم تكن مقصورة على إنجلترا ، وإنما ظهرت آثارها فى بقية دول أوروبا الغربية حوالى سنة 1875 ، وحدثت فيها لزمة زراعية متباينة فى الخطورة بخسب ظروف كل منها أما الأسباب الخاصة فهى التى كانت مقصورة على إنجلترا وحدها وجعلت لزمة الزراعة فى تلك الدولة أشد حدة وأبعد مدى مما كانت عليه فى بقية الدول . .

وتتخلص الأسباب العامة فيما يأتى:

1- قيام الصناعة الحديثة: إن الثورة الصناعية التى ظهرت فى إنجلترا بعد سنة 1760 وانتقلت منها الى أوروبا فى النصف الأول من القرن الماضى كانت بلا ريب فى طليعة أسباب اضمحلال الزراعة ، لما بين الصناعة

والزراعة من منافسة وتضارب دائم فى المصلحة . فان قيام المصانع الكبيرة وتعدد الاعمال فيها وتركزها فى أقاليم معينة يؤدى حتماً إلى اجتذاب سكان الريف إلى المدن الصناعية الجديدة ، فيصبح أكثر السكان مشغولين بالصناعة وبذا تفقد الزراعة مكانتها كالمهنة الرئيسية للشعب والأساس الاقتصادى لحياة الدولة . وقد تنعش الزراعة مؤقتاً بسبب نهضة الصناعة وما يتبعها من زيادة للطلب على الغلات الزراعية وارتفاع أثمانها ، غير أن تلك الحالة لا تتوم طويلاً ، لأنه ليس من مصلحة المشغولين بالصناعة غلاء للمأكولات والمواد الخام الزراعية ، ولذا يعملون على تخفيض أثمانها بكل الوسائل ، واهمها التوسع فى الاستيراد من الخارج ، ولتباع حرية للتجار : فيما يختص بالزراعة ، وان أدى ذلك الى الضرر بالمزارعين.

وقد كانت الزراعة فى إنجلترا أكثر شعوراً منها فى فرنسا وألمانيا بتلك النتائج المترتبة على قيام الصناعة الحديثة وذلك لسببين :

(الأول) إن أغنى أقاليم إنجلترا فى المعادن تقع فى الشمال والغرب حيث لاتجود الزراعة بسبب كثرة الجبال وغزارة الامطار ، ولذا استلزم قيام الصناعة فى تلك الأقاليم تغييراً جوهرياً فى توزيع السكان نظراً لمهاجرتهم إليها من الأقاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق ، وهى الأقاليم التى كانت قلب إنجلترا النابض ومركز ثروتها ومدينتها حتى اوائل القرن التاسع عشر وقد نتج عن ذلك ان تنتقل مركز النقل فى إنجلترا بانتقال أغلبية السكان، ولتقطعت الصلة بين الصناعة والزراعة ، وظهر التضارب بين مصالحها فى أجلي صوره . فى حين ان قيام الصناعة فى فرنسا وألمانيا لم يستلزم تغييراً عظيماً فى توزيع السكان بسبب وجود المعادن فى الأقاليم الزراعية الغنية أو على مقربة منها .

(الثانى) عظم تقدم الصناعة ونجاحها فى إنجلترا بالنسبة إليها فى فرنسا والمانيا فى القرن الماضى . ونظراً لتأصل الروح الدستورية فى إنجلترا وتسلط الأغلبية على حكومة البلاد ، كان طبيعياً أن تضحي مصلحة الزراعة لخدمة الصناعة بعد أن أصبحت الأخيرة أهم مصدر لثروة البلاد وقوتها ، وإذا كان كفاح الأحزاب على مصير قوانين القمح فى إنجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كفاحاً فى الحقيقة بينت الصناعة والزراعة لمعرفة أيهما تكون له الغلبة فى تحديد سياسة البلاد ، وكان إلغاء تلك القوانين سنة 1846 بمثابة إعلان لانتصار الصناعة وهزيمة الزراعة فى إنجلترا.

2-تحسن طرق للمواصلات العالية كالباخر والسكك الحديدية ، بسبب كثرتها وتنوعها وانتشارها فى كل الاقطار ، وماصحب ذلك من التقدم المطرد فى سرعتها ومقدراتها على نقل البضائع وتدرج لجورها فى الانخفاض ، مما أدى إلى تشجيع الانتاج الزراعى وزيادته زيادة هائلة فى الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا ، والدول لقليلة السكان بالنسبة الى مساحتها كالروسيا ، فاقبلت تلك الدول على إغراق الأسواق الأوربية بصادرتها الزراعية الرخيصة وكانت تلك الصادرات قليلة حتى سنة 1870 بسبب قلة الانتاج وقلة وسائل النقل وغلاتها ، فلم تنافس الانتاج الزراعى فى دول اوربا الغربية وقتئذ، وإنما اكملت مآظهر فيه من نقص بالنسبة للطلب المتزايد عليه . أما بعد سنة 1870 فقد أخذت الواردات الزراعية فى غزو الأسواق الأوربية بكميات متزايدة وأسعار متدرجة فى الانخفاض ، وإذا عمدت جميع الدول الصناعية ماعدا إنجلترا الى حماية زراعتها من تلك المنافسة الخطيرة.

وكانت لتحسين طرق المواصلات العالمية فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجتان متناقضتان بالنسبة إلى الزراعة وهما :

(الأولى) تشجيع الانتاج الزراعى فى دول كثيرة كأمريكا والأرجنتين والهند والروسيا واستراليا ، فأصبحت تلك الدول قادرة على تصريف غلاتها فى الأسواق العالمية بعد أن كانت تلك الغلات مئسورة على الأسواق المحلية الضيقة . وانتشر السكان فى الأقاليم الداخلية فى تلك الدول واشتغلوا بفلاحه اراضها البكر والاستفادة من التحسينات الحديثة فى وسائل الزراعة وأهمها آلات الجديدة كالمحاريث البخارية وآلات الحصاد التى تقتصد كثيراً من الوقت والأيدى العاملة . وعندهذ زادت صادرات الحبوب وغيرها من الغلات من تلك الدول زيادة عظيمة نظراً لانخفاض مصاريف الانتاج والنقل إلى أدنى حد .

(الثانية) تقليل الانتاج الرزاعى فى غرب أوربا بسبب الهبوط المستمر فى الأسعار، وهو الهبوط الذى كان متمشياً مع الانخفاض المطرد فى مصاريف النقل . وكانت انجلترا أكثر الدول شعوراً بذلك نظراً لتمسكها بسياسة حرية التجارة ، والخسائر التى احتملها المزارعون بسبب فساد المحصول فيما بين سنة 17875 وسنة 1879 ، ولذا كانوا عاجزين عن استرداد روائهم السابق ومقاومة المنافسة الأجنبية ، فزاد موقفهم سوءاً بمرور الوقت.

اما الأسباب الخاصة بانجلترا فتتلخص فيما يأتى:

1- كبر الملكيات الزراعية فى انجلترا : فلن قلة عدد الملاك بالنسبة إلى مجموع السكان جعلتهم عاجزين عن اكتساب عطف الأغلبية وتغيير للسياسة الجمركية لمصلحتهم كما فعل الملاك فى فرنسا وألمانيا،

وذلك لأن ما حدث من هبوط الأسعار كان في مصلحة تلك الأغلبية. وقد قامت الحكومة سنة 1876 بعمل إحصاء زراعى عام تبين منه مايتأتى:

عدد الملاك	مقدار ما ملكه كل منهم	مجموع الملكيات	النسبة المجموع الكلى
4.000	أكثر من 1000 فدان	19.000.000 فدان	4 / 7
147.657	أقل من 1000	14.000.000	3 / 7

وتتضح من ذلك جلياً قلة عدد الملاك في إنجلترا وسوء توزيع الأراضي بينهم ، فإن مجموع الملاك (نحو 150.000 نسمة) كان أقل من 170/1 من مجموع السكان ، مع أن عدد الملاك في فرنسا وقتئذ كان 5.600.000 نسمة ، وفي بلجيكا نحو مليون نسمة أى بنسبة 7/1 مجموع السكان في كل من الدولتين .

ولم تقتصر أضرار الملكية الكبيرة في إنجلترا على قلة عدد المشتغلين بالزراعة والمدافعين عنها وقت محنتها ، بل شملت أيضاً سرعة تناقص الانتاج الزراعى لأن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها إلى أقصى حد من المالك الصغير ، وبخاصة إذا كان مقيماً في المدن بعيداً عن املاكه ، ولا يضيره أن يترك جانباً من أرضه بلا زراعة نظراً لما ينعم به من ثروة طائلة ، مع أن ذلك يعود بالضرر الكبير على الأمة في مجموعها . ومن هذا يتبين أن كثرة رؤوس الأموال المشتغلة بالزراعة أحدثت في اواخر القرن التاسع عشر عكس النتائج التى احنتها في أوله ، فعندما كانت الأسعار مرتفعة عرف كبار الملاك كيف يعملون على زيادة الانتاج الزراعى للاستفادة مما درته الزراعة عليهم من مكاسب كبيرة،

أما عند هبوط الأسعار فقد عملوا على تقليل الانتاج لكيلا يتعرضوا للخسائر
الناجمة عن ذلك .

2- اتباع إنجلترا حرية التجارة منذ إلغاء قوانين القمح سنة 1846 ، وكان
ذلك فى نصلحة سكان المدن الذين تألفت منهم الأكثرية الساحقة فى
البلاد، لأنه كلما زادت واردات إنجلترا الزراعية زادت صادراتها
الصناعية للدول المتعاملة معها، كما انخفضت مصاريف انتاجها
الصناعى بسبب رخص المعيشة وانخفاض الاجور ، وما تبع ذلك من
هبوط الأسعار وروج للمصنوعات . وقد عملت إنجلترا فى ذلك الوقت
على الاستفادة من اسبقيتها فى الصناعة ومن خلو الأسواق من أية منافسة
جديدة واعتقدت بإمكان اتباع الدول لمبدأ تقسيم العمل كما هو متبع بين
الأفراد ، ورأت نفسها مهياه بالطبيعة ومنطق التطور التاريخى للانتاج
الصناعى دون الزراعى ، ولذا رغبت فى الاستفادة من نتائج ذلك
التخصص الى أقصى حد .

وعلى الرغم من ان اتباع مبدأ التخصص الاقتصادى بين الدول
يتطلب فيما يتطلبه لنجاحه ضمان السلم العام وإجماع الدول العظمى على
قبوله والعمل به (وهى أمور لم تتحقق حتى الآن) ، فان إنجلترا قد استفادت
أكثر مما أصابها الضرر من اتباع هذا المبدأ فى القرن الماضى ، لأن
مالحقها من الخسائر بسبب اضمحلال الزراعة فيها لم يضارع المكاسب
العظيمة التى غنمتها فى ميدان السياسة والتجارة والقوة الحربية بسبب
مهارتها فى استغلال اسبقيتها فى الصناعة ، وهى ظرف استثنائى لم تخط
بمثله أية دولة أخرى غير إنجلترا فى تاريخ العالم ، فلما تغيرت الظروف
وظهرت دول صناعية كثيرة منافسة لإنجلترا ومتبعة لمبدأ الاستقلال
الاقتصادى - أى العمل على تشجيع الزراعة والصناعة فى وقت واحد -

رأت إنجلترا أخيراً أنها مضطرة إلى تغيير سياستها الجمركية خضوعاً لهذا المبدأ أيضاً ، حتى صار هذا المبدأ مسيطراً على السياسة الاقتصادية لجميع الدول قبيل الحرب العالمية الثانية .

طرق علاج اضمحلال الزراعة

إن من أغرب ما يلفت النظر في تاريخ إنجلترا الاقتصادي في الأزمنة الحديثة ما حدث من التغير الكبير في الرأي العام البريطاني بشأن الزراعة ، فقد بقيت لكثيرة للشعب منصرفه عن الزراعة في إسبان اضمحلالها ، ومتجهة بكليتها إلى تشجيع الصناعة والتجارة بكل وسيلة ، حتى إذا تم اضمحلال الزراعة ووصلت إلى الخضيض أخذ الرأي العام يرى لحالها ، ويرى أن اضمحلالها كارضة وطنية تهدد كيان الشعب وتتذر بالضرر العظيم إذا لم يعمل على اصلاحها في اقصر وقت . ويعمل هذا التغير العجيب في الرأي العام البريطاني نحو الزراعة بأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يأتي:

(أولاً) إن شدة اعتماد إنجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية ، وعدم كفاية انتاجها الزراعي بحاجة سكانها لاكثر من نحو ثمانية اسابيع في كل عام ، يعتبر من الوجهة السياسية خطراً جسيماً على حياة الدولة في وقت الحرب لانه إذا نجحت دولة في قطع سبل الواردات الزراعية عن إنجلترا (كما حاولت ألمانيا ذلك بواسطة الغواصات والطائرات في الحربين العالميتين الاخيرتين) فان إنجلترا تضطر الى التسليم اليها مهما ملكت من امبراطورية واسعة ومعدات حربية فائقة ، وتكون إذ ذاك كالمصارع الذي تصيبه في مبدأ المصارعة ضربة قاضية فيرتمي مغمياً عليه وتحل به الهزيمة دون أن يتمكن من استخدام عضلاته للثوية ومؤهلاته الفنية للدفاع عن نفسه ، ومواء اكان خطر انقطاع الواردات الزراعية عن إنجلترا وهمياً

لم حقيقةً ، فإن الرأي العام لا يطبق للتعرض له بأية حال ، ويعتقد أن الزراعة هي الحلقة الضعيفة في سلسلة الخلفات التي تتألف منها قوة إنجلترا ، ومن المعروف أن قوة السلسلة لا تقاس إلا بقوة أضعف خلفاتها . ولذا صار إصلاح الزراعة وزيادة إنتاجها من الأمور التي لا تهم المشتغلين بالزراعة فحسب ، بل جميع السكان على الإطلاق .

(ثانياً) إن عدم التوازن في توزيع السكان في إنجلترا ، بسبب كثرة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة (نسبة 10 : 1) يعتبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي يصعب حلها إلا إذا انتعشت الزراعة وعاد إليها رخائها والحق أنه ليست هناك دولة في العالم يعيش أغلب سكانها في المدن كأنجلترا ، ولذا تشكو فيها المدن من مساوئ كثيرة للسكان كالبطالة وتعد مشكلة المساكن والمرور والمحافظة على الأمن والوقاية للصحة والتعليم الخ ، في حين يشكو الريف من قلة الأيدي العاملة فيه ، ومن الجحود وانخراط الحالة المعنوية عند سكانه ، ومن إهمال الحكومة بشأنه .

وفضلاً عن هذه المشكلة الاجتماعية الناشئة عن اختلال التوازن في توزيع السكان ، فإنه توجد مشكلة اقتصادية كبرى وهي اختلال التوازن في توزيع الثروة الأهلية ، بسبب قيام حياة الدولة على النظام الرأسمالي ، سواء أكان ذلك في الزراعة أم الصناعة أم التجارة . ومهما ثيل في مدخ هذا النظام أو في قنحة ، فإنه يؤدي بلا ريب إلى تجمع الثروة الأهلية في أيدي قليلة ، وحرمان الأيدي العاملة للكثيرة مما تعتبره نصيبها للمشروع من تلك الثروة . وينجم عن ذلك ضعف القوة الشرائية عند لكثيرة الأمة ، وانتشار الفقر والآراء الاشتراكية أو الثورية ، وكثرة التتلفر بين العمال وأصحاب الأعمال مما يهدد حياة الدولة الاقتصادية والماسية في الصميم ولذا كان

المفكرون فى انجلترا يرون ضرورة تحسين حالة الزراعة فى تلك البلاد لى
يسهل إعادة للتوازن فى توزيع السكان وتوزيع الثروة الأهلية بينهم .

(ثالثاً) إن مبدأ التخصص الاقتصادى الذى كان قائماً فى انجلترا فى
النصف الثانى من القرن الماضى ، والذى حملها على توجيه عنايتها الى
الصناعة وإهمال الزراعة ، كان من الصعب التمسك به او الدفاع عنه بسبب
انفراد انجلترا به ، واتباع بقية الدول الكبرى لعكس هذا المبدأ وهو الاستقلال
الاقتصادى . ولذا كان لازماً على انجلترا أن تقتدى ببقية الدول وتمنح
الزراعة نصيبها من المساعدة والحماية .

وقضلاً عن ذلك فقد تبين للرأى العام فى انجلترا أنه من الاسراف
وسوء التدبير إهمال البلاد لحدى مواهبها ، ولمورد عظيم من موارد ثروتها
الطبيعية الكيرة ، أى الأراضى الزراعية الواسعة بحجة استثمار بعض
الموارد الاخرى كثروتها للمعدنية او موقعها الجغرافى .

تلك اهم الأسباب التى حملت الرأى العام البريطانى على زيادة
الاهتمام بتشجيع الزراعة فى الأزمنة احدثه . غير ان مجرد الاهتمام بأمر
لا يكفى لضمان نجاحه وتنفيذه ، إذ يجب لذلك وضع الخطط الحكيمة بعد
دراسة عميقة ودقيقة ، ثم العمل على تنفيذ تلك الخطط بأناة وصبر وكياسة .
ولكننا نشاهد أن اجماع الرأى العام على ضرورة تشجيع الزراعة يقابله تباين
كبير بين الزعماء والأحزاب فى تعيين الجح الوسائل لتحقيق ذلك الغرض .
وليس ذلك بالامر الغريب نظراً لتشعب الموضوع وارتباطه ارتباطاً وثيقاً
بحياة الدولة الاقتصادية ، وعلاقتها التجارية والسياسية بالدول الاخرى .
ولذا نكتفى بدراسة ما تم من الاصلاحات الزراعية فى انجلترا ، وبيان وجهة
نظر الأحزاب السياسية الكبرى فى هذا الموضوع الخطير .

وتتلخص طرق علاج الزراعة فى انجلترا فيما يأتى :

1- تشجيع الملكية الصغيرة لى يزداد الانتاج الزراعى ويزيد عدد المنتفعين من الرزاعة والمدافعين عنها .

2- تحسين حالة سكان الريف بوجه عام ، سواء أكانوا من الملاك أم المستأجرين أم العمال ، لى يقبل السكان الزائتون عن حاجة المدن على المهاجرة الى ريف .

أ- تشجيع الملكية الصغيرة :

يعتبر تشجيع املاكية الصغيرة فى طليعة طرق علاج الزراعة فى انجلترا نظراً لما لطغيان الملكية الكبيرة من الأضرار للعديدة التى سبقت الإشارة إليها . ولا ريب فى ان الملكية قد نمت فى انجلترا فى اواخر القرن الثامن عشر بسبب توجية رؤوس الأموال الكبيرة الى الزراعة والتوسع فى إقامة الامسجة، حتى اضطر المالك الصغير الى بيع ارضه تدريجياً والانسحاب من الزراعة . غير ان بقاء الملكية الكبيرة حتى اليوم على الرغم من اضمحلال الزراعة والمحاولات الكثيرة التى قامت لتقسيم تلك الملكيات وإقامة الملكيات الصغيرة على انقاضها ، يرجع الى نظام الوراثة المتبع فى انجلترا والذى يمتاز بامرين وهما :

1- وراثة الولد الأكبر .

2- الوراثة الموقوفة .

وقد يبدو لأول وهلة ان حصر الوراثة فى الولد الأكبر لا يتفق مع العدالة فى شئ لانه لا يساوى بين الاخوة فيحرم الصغار منهم من نصيبهم العادل من تركة والديهم . ولكن الشعب البريطانى لا يرى ذلك لاعتقاده ان صغار الاخوة يحصلون على نصيبهم من الميراث اثناء حياة والديهم،

فيكونون موضع عنايتهم الفائقة لكي تتم تربيتهم وإعدادهم للحياة على أحسن وجه. وكثيراً ما يكونون أسعد حظاً من أخيهما الأكبر الذي يضطر إلى تخصيص حياته لرعاية التركة والمحافظة عليها وعلى سمعة الأسرة التي يحمل اسمها، وليس ذلك بالأمر للهيئ في الأزمنة الحديثة . فضلاً عن ذلك فإن صغار الأخوة ينشأون وهم لا ينتظرون شيئاً من الميراث، ولذا لا يشعرون بأي حيف يحق بهم عند حرمانهم منه . ويرى للشعب البريطاني فضلاً عن ذلك أن اتباع هذا النظام يعود عليه بفائدتين عظيمتين وهما :

1- استقرار المجتمع لاحتفاظ الأسرات الكبيرة بأملها وتقاليدها ومكانتها ، بدلاً من أن تضمحل وتندثر تدريجياً بس تقسيم أملاكها بمرور الأجيال .
أي هذا النظام يمنع الأسرات الغنية من أن تفقر ، في حين أنه لا يمنع الأسرات الفقيرة من أن تقتلى .

2- تكون الأسرات الكبيرة انموذجاً حسناً للمجتمع في الأخلاق والعادات والتقاليد، لما جبل عليه الفقير والجاهل من حب الاقتداء بالغنى والمتعلم .
ولأريب في أن من يرث اسم أسرة كبيرة وأملاكها الواسعة يشعر بأن عليه مسئولية خطيرة نحو الأجيال السابقة واللاحقة ، لأنه إذا أساء التصرف فإنه لا يسعى إلى نفسه فحسب بل إلى الأسماء جمعها، كما أنه يشعر بأن سمعة الأسرة و ثروتها أمانة في عنقه ، ويجب عليه أن يتركها سليمة من كل شائبة لمن يرثه من بعده .

وتصعب البالغة في تقدير الفوائد التي تعود على المجتمع من اقتدائه في الحياة الخاصة والعامة بما تمثل العليا التي تنطبق بها الأسرات التاريخية الكبيرة . ولعل ذلك هو السر في شدة تمسك الانجليز بالتقاليد ، وقلة مافي أعمالهم العامة من النقائص التي لا تخلو منها دولة أخرى ، وكذلك اهتمام الرأي العام في إنجلترا اهتماماً لا مثيل له في بقية الدول بحياة الأسرات

الكبيرة وأعمالها ، وذلك مع شدة تمسكه بالديموقراطية واعتقاده بمبادئ المساواة بين الأفراد .

وينتضح من ذلك أن نظام وراثة الولد الأكبر لا يشمل سوى المحاسن فى نظر الشعب البريطانى ولذا لا يرجى تغييره فى المستقبل . اما نظام الوراثة الموقوفة فقد كان محل انتقاد شديد فى الازمنة الحديثة لأنه يدفع إلى الجمود ويمنع إحياء الملكية الصغيرة . ويقضى هذا النظام بمنع الوارث من انقاص التركة سواء بالبيع أو التنازل فيصبح استثمارها وفقاً عليه طول حياته ثم تنتقل التركة من بعده كاملة إلى خلفه وهلم جرأً ، ولذا كان الملاك محرمين من التصرف فى املاكهم . وكان من المتعذر إحياء الملكية الصغيرة .

وقد اصدرت الحكومة سنة 1882 قانوناً بإلغاء الوراثة الموقوفة ، وجعلت من حق المالك ان يتصرف كما يشاء فى ملكه . ومع ذلك فان الملاك بعد ان تحرروا فى تصرفهم من الوجة القانونية ، ظلوا مقيدين بقيود العرف الشديدة واحجموا عن بيع املاكهم لاعتقادهم أن نظام الوراثة الموقوفة من القواعد الاجتماعية التى لا يصح تغييرها ، وأن المالك إذا باع جزءاً من ملكه فان ذلك يعتبر خيانة للعهد ويعرضه لاحتقار المجتمع .

قانون الملكية الصغيرة :

لهذا اقدمت الحكومة سنة 1892 على تشجيع الملكية الصغيرة بطريقة مباشرة باصدار قانون الملكية الصغيرة ، وقضى هذا القانون بأن من حق مجالس المديرية ان تفرض من الحكومة المبالغ اللازمة لشراء الأراضى من كار الملاك ، تقسيمها إلى أجزاء لا تزيد مساحة كل منها على 50 فداناً ، ويبيع تلك الأجزاء للجمهور ، على أن يدفع المشتري خمس الثمن فوراً ، والباقى على قبطين فى كل سنة لمدة لا تزيد على خمسين سنة إلا إذا

رأى المجلس أن ينزل عن ربع الثمن فى مقابل حصوله على ايجار سنوى معين من المشتري .

وقد كان منتظراً أن يؤدى هذا القانون الى زيادة الملكية الصغيرة فى انجلترا ، ولكنه كان قليل الفائدة بديل أنه لم يعمل به حتى سنة 1908 إلا فى مساحة لا تزيد على 850 فداناً . ويرجع فشل هذا القانون الى رفض كار الملاك بيع اراضيهم ، وإلى احجام الجمهور عن شراء على الرغم من سهولة الشروط الخاصة سداد الثمن ، وذلك نظراً لما تستلزمة الزراعة وإعداد الارض لها من المصروفات الكثيرة التى لا تتوافر عادة عند صغار المزارعين .

ولهذا عمدت الحكومة سنة 1907 الى تعديل قانون الملكية الصغيرة تعديلاً جوهرياً على النحو الآتى:

1- أصبح من حق مجالس المديرية ان تنزع ملكية الاراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون ، سواء اراضى اصحابها بذلك لم لا ، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ .

2- تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضى على إعدادها للزراعة ، باقامة الاسيجة حولها ومد الطرق فيها ، وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف ، وتشبيد المباني اللازمة الخ ، وذلك لكيلا يحتمل صغار الملاك المصروفات الكبيرة التى تستلزمها تلك الاعمال الضرورية .

3- تضاف مصاريف إعداد الارض للزراعة على الثمن الأصلي، ثم تقوم المجالس ببيع الاراضى أو تاجيرها للأفراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات التى تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة .

4- تبقى إجراءات سداد الثمن كما كانت عليه فى القانون الأول.

وقد اثمرت تلك التعديلات الهامة نتائج كبيرة ، فاستولت مجالس المديريات حتى سنة 1914 على مساحة قدرها 782.286 فداناً ، وقسمتها 46.660 مزارع و 96 جمعية تعاونية . غير أن اهم ما يلفت للنظر ان الراغبين فى الشراء كانوا لا يزيدون عن 2.5% من المجموع . أما الباقون فكانوا يفضلون الاجار ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الاموال عند اكثر الراغبين فى الاشتغال بالزراعة ، والى تعدد النفقات التى يستلزمها الابتداء فى الأعمال الزراعية ك شراء المواشى والآلات والبذور والاسمدة الخ . كما ان شراء مساحة صغيرة من الارض يستلزم حبس راس المال كبير يصح استخدامه فى استئجار مساحة واسعة من الارض والانتفاع من ارباحها . وفضلاً عن ذلك فان اجار الارض من الحكومة اشتمل على كل ميزات الملكية ، من حيث الاستقرار وضمان استثمار الارض مدة طويلة ، بل أنه كان افضل من الملكية ، بسبب سهولة الانسحاب من الزراعة دون التعرض لخسائر فادحة .

ويتبين من ذلك أن قانون الملكية الصغيرة لم ينجح فى زيادة الملكية الصغيرة بقدر نجاحه فى زيادة عدد صغار المزارعين وزيادة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك . غير أنه يصعب تقدير نتائج ذلك القانون من حيث تخفيف ازحام السكان فى المدن وتشجيع بعضهم على المهاجرة الى الريف ، لان من تذوق حياة المدن لاستسى الاقامة فى الريف، ولان الاستغلال بالزراعة يتطلب معلومات فنية دقيقة ورأس مال وثير ، ولاريب فى صعوبة تحقيق هذين الشرطين فى فريق السكان الذى كان مرجوا إقباله على المهاجرة من المدن أو الى المستعمرات ، لأنهم اصبحوا قادرين على تحسين حالتهم المادية ، والحصول على مانصبو اليه نفوسهم من الاستقلال فى العمل وزيادة الدخل ، دون ان يضطروا الى الرحا عن بيئتهم ووطنهم .

تحسين حالة سكان الريف سواء اكانوا من صغار الملاك
أم المستأجرين أم العمال وسائل كثيرة تجعل شرحها فيما يأتي:

التعاون الزراعي :

ترمى جمعيات التعاون الزراعي الى خدمة أعضائها وتوفير سبل
الكسب لهم ، لكي يتمتعوا بكثير من الفوائد الاقتصادية التي يعجزون عن
الحصول على مثلها بمفردهم ، إذ بواسطتها يستطيعون شراء ما يحتاجون
اليه بأسعار الجملة المنخفضة ، وبيع مالدبيهم من الغلات بأسعار مرتفعة ،
كما يمكنهم ان يستخدموا الآلات والماشية بأجر زهيد ، وأن ينعموا مزايـا
التعاون العديدة . وإذا كانت الجمعيات للتعاونية لكر نصير للمالك الصغير
لأنها تجعله قادراً على احتمال منافسة المالك الكبير ، وتسمح له الانتفاع
ببعض النعم الكثيرة التي ينعم بها المزارع الغنى .

وكان نظام التعاون معروفاً في إنجلترا منذ اوائل القرن التاسع عشر،
غير أنه كان لكثير ظهوراً في ميدان الصناعة والتجارة منه في ميدان
الزراعة ، بدليل أن عدد للجمعيات التعاونية الزراعية في إنجلترا وويلز سنة
1939 كان أقل كثيراً بالنسبة لمجموع السكان منه في فرنسا وألمانيا
والدانيمر ، وما زالت إنجلترا في حاجة الى بذل مجهود كبير لكي ينتشر فيها
نظام التعاون وتعم فوائده صغار المزارعين .

ويعمل عدم نجاح نظام التعاون الزراعي في إنجلترا بقلة عدد الأفراد
المنتفعين منه ، وهم صغار الملاك والمستأجرين ، وجهلهم فوائد التعاون ،
وكذلك بعدم تشجيع الحكومة لحركة التعاون الزراعي تشجيعاً كافياً كنشر
دعاية واسعة لها ، أو منح الجمعيات التعاونية ما احتاجت اليه من التسهيلات
المالية ، ويرجع كل ذلك الى المكانة الثانوية التي شغلتها الزراعة في إنجلترا
منذ منتصف القرن الماضي ، وفضلاً عن هذا فان ما جيل عليه الشعب

البريطاني ، لا سيما سكان الريف ، من شدة التمسك بالقديم والاعتداد بروح الفردية والاستقلال في العمل ، لم يكن من العوامل المشجعة على نجاح نظام التعاون .

ولا ريب في أنه إذا تمكنت إنجلترا من تذليل تلك العقبات ، استطاعت أن تؤدي إلى الزراعة خدمات جليلة ، وجنت ما جنته الدول الأوربية الأخرى من فوائد التعاون .

التسليف الزراعي :

نظراً لكثرة ما يستلزمه الاشتغال بالزراعة من نفقات كثيرة ومستمرة ، كان صغار الملاك والمزارعين مهدين دائماً بالوقوع في حبال المرابين بسبب قلة رؤوس أموالهم واضطرارهم إلى الاستدانة ، وكثيراً ما ينتهي بهم الأمر إلى العجز عن السداد وضياع أملاكهم تبعاً لذلك . ولهذا كان تنظيم التسليف الزراعي بغرض مساعدة صغار المزارعين على الحصول على ما يحتاجون إليه من القروض بأسهل الشروط ، من أجل الخدمات التي تقوم بها الحكومة للزراعة .

وقد بقيت إنجلترا في هذا الميدان ، كما في ميدان التعاون ، أكثر تأخراً من دول أوروبا الغربية ، بل من أيرلندا نفسها . ويرجع ذلك التأخر إلى نفس الأسباب التي يعزى إليها تأخر نظام التعاون في إنجلترا ، ويضاف إليها قيام العقيدة عند صغار المزارعين بأن الاقتراض من البنوك يعتبر من الأعمال الجائفة والمفيدة للمشتغل بالصناعة أو التجارة ، ولكنه لا يتفق مع كرامه المزارع ، لأن هذا الخير من طبقة الملاك التي يفترض فيها البسار وسعة العيش ، فإذا احتاج المالك الصغير إلى المال لم يرغب في الإعلان عن تلك الحاجة باقتراض من البنوك ، فضل الاقتراض

خلصة من بعض الأفراد ، ولو كان ذلك بشرط فادحة ، او عمد الى بيع محصوله قبل أن يتم نموه ، وهو فى كلتا الحالتين يحصل على ما يريد من المال ويحفظ كرامته فى بيئته وإن احتمل خسائر نقدية كبيرة .

ولذا تطلب تنظيم التسليف الزراعى حتى الآن مجهوداً كبيراً لى تتغير عقلية صغار الملاك ويمتنعوا عن إلحاق الضرر بأنفسهم بتفضيل الاقتراض الخفى من الأفراد بدلا من الاقتراض العلنى من البنوك ، ويروا أن الاقتراض ليس من الأعمال الشائنة ، بل أنه الاسهل الذى تقوم عليه حياة العالم الاقتصادى فى الوقت الحاضر .

التعليم الزراعى :

ان خدمات العلم للزراعة لا تقل فى جلالها وخطورتها عن خدماته للصناعة، الا أنها أقل ظهوراً وإعلاناً عن نفسها . فان مكافحة الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ، وتنويع الانتاج الزراعى وتحسين البذور والأسمدة ، واستخدام الآلات وتقدم وسائل النقل الخ ، يعتبر من ثمرات العلم الحديث التى افادت جميع الاقاليم الزراعية ، وزادت فى ثروة المزارع ورفعت أسعار املاكه وغلاته وفتحت أمامه أسواق العالم أجمع، ولكنها مع ذلك لا تبهر النظر وتثير الإعجاب كخدمات العلم للصناعة وما لفتت به من كهرباء وسارات وطائرات ، وغير ذلك من معجزات المخترعات الحديثة . هذا فضلاً عن أن التجارب العلمية للزراعية تختلف كثيراً عن التجارب الصناعية بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية التى لا قبل للإنسان بطبعتها او تعديلها كالمناخ والتربة، ولذا كانت بطيئة وكثيرة التعرض للفشل، مما يحمل الكثيرين على التشكك فى قيمتها ، او التسرع فى الحكم بعدم فائدتها. ونجم عن ذلك انتشار العقيدة فى الدول الزراعية للقيديمة بأن ممارسة الزراعة علمياً فى الحقول هى المدرسة الوحيدة التى يصح أن يتخرج منها

المزارع ، وبقي تقدير تلك الدول للعلم والعلماء أقل كثيراً من تقدير الدول الصناعية لهم .

وقد ظل التعليم الزراعى فى انجلترا أقل تقدماً وانتشاراً منه فى سائر دول اوربا الغربية بسبب نظام اللامركزية الذى اتبعته انجلترا فى التعليم كما فى سائر فروع الحياة العامة ، ومنذ انشاء وزارة الزراعة سنة 1889 صار من واجبا الاشراف على التعليم الزراعى العالى، وتشجيع الأبحاث الزراعية الفنية التى تقوم بها هيئات متعددة فى نواحي البلاد المختلفة، فى حين أن وزارة المعارف ولجان التعليم فى مجالس المديريات عيّنت بالاشراف على التعليم الزراعى فى المدارس الثانوية والابتدائية . غير أن الاقبال على التعليم الزراعى مازال ضئيلاً بالنسبة اليه فى بقية النواحي الاخرى من التعليم.

النقابات الزراعية :

تختلف النقابات الزراعية اختلافاً كبيراً عن الجمعيات التعاونية فى أنها تعمل للدفاع عن مصالح اعضائها كما تفعل نقابات العمال الاخرى ، اما الجمعيات التعاونية فهى مجرد شركات تجارية تتكون لخدمة اعضائها فى أعمالهم التجارية دون غيرها .

ونظراً لأن لكثيرة سكان الريف تتألف من العمال الزراعيين وجب أن يكون لهم نصيب من وسائل اصلاح الزراعة فى انجلترا ، لكى تتحسن حالهم ويزيد عددهم بانضمام عمال المدن الزائدين عن حاجتها اليهم . وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين أكثر عدداً من العمال المشتغلين بأية صناعة أخرى ، فقد ظلوا أقل طبقات العمال اجوراً وأطولهم عملاً واشقاهم حظاً، بسبب ضعف اتحادهم ، لأن طبيعة العمل الزراعى والحياة الريفية تحول دون كثرة الاختلاط وتبادل الراى وتوحيد الصفوف .

وقد كان فى مقدور الحكومة ان تتقدم لمساعدة العمال الزراعيين بطريقة مباشرة كتحديد ساعات عملهم وتعيين النهايات الصغرى لاجورهم الخ ، ولكنها لو فعلت ذلك لتعرضت لمقت الملاك والمتساجرين من جهة ، ولاعطت العمال من جهة أخرى منحاً كثيرة لا يمكنهم تقديرها والمحافظة عليها لانهم لم يكتسبوها بكفاحهم . ولهذا كانت الطريقة المثلى لتحسين حالة العمال الزراعيين هى تشجيعهم على الاقتداء بالعمال فى المدن ، وبهذا يمهدون الطريق للإصلاح بتوحيد الكلمة بينهم وتكوين النقابات الزراعية التى تضم شملهم .

وقد تكون "الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الزراعيين" سنة 1906 وانتشرت فروعه فى أغلب أقاليم إنجلترا الزراعية ، وانضم تحت لوائه ارقى العناصر بين العمال الزراعيين ، فصار الجو مهيأ لتحسين حالة تلك الطبقة الكبيرة وتقليل البون الشائع بينهما وبين طبقة العمال فى المدن الصناعية .

تحسين الحياة الريفية :

ان مشكلة نزوح السكان من الريف الى المدن ليست مقصورة على إنجلترا وحدها ، بل هى مشكلة عالمية لم تنج منها دولة من الدول . ولذا نجد أ خمس سكان استراليا مثلاً يقطنون المدن مع أنها كبقية الدول الممستعمرة حديثاً تحتاج قبل كل شئ الى استثمار اراضيها الزراعية الواسعة ، ويجب ان يزيد فيها سكان الريف على سكان المدن ، نظراً لأن المدن اسواق فى الحقيقة ، ولا معنى لوجود الأسواق إلا إذا توافرت السلع التى تباع فيها . ولا ريب فى أن نزوح السكان من الريف الى المدن يعتبر من اكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، لما يسببه من اختلال التوازن ، ومن المصاعب العديدة التى تتجم عن زيادة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة .

وترجع تلك المشكلة العالمية الى ما جل عليه الاتساع من الألفة وحب الاختلاط بغيره ، والى ما تشمله المدن من المزايا العديدة التى يحرم منها سكان الريف ، كتوافر الحاجيات والكماليات ، وارتفاع اجور العمال وتعدد سبل الرزق ، وما خلقتة المدينة الحديثة من النعم للكثيرة ، كالمياه الصالحة ، للشرب والمساكن الصحية ، وطرق الإضاءة القوية ، ولا يرجى وقوف تيار المهاجرة من الريف الى المدن الا اذا قل الاختلاف العظيم بينهما فى لوازم الحياة المتمدنية ، فاذا تم ذلك اصبح سكان الريف لا يشعرون بأنهم فى منفى الحضارة ، وصارت الحياة الريفية لفضل من وجوه عديدة من حياة المدن لكونها ادعى للصحة وهدوء الاعصاب ، ولتوافر المأكولات الجيدة فيها ورخصها .

وقد نجحت انجلترا نجاحاً كبيراً فى الازمنة الحديثة فى تحسين الحياة الريفية فيها بتسهيل المواصلات بين الريف والمدن ، والتوسع فى استخدام الكهرباء بأسعار منخفضة ، وتوفير المياه النقية ولوازل الصحية المتعددة ، حتى صارت أغلب قراها ناعمة بما كانت المدن الكبيرة مفتقرة اليه منذ زمن قصير . ولا جرم أن ذلك قد ساعد على احتفاظ الريف بسكانه وعلى تقليل الازدحام فى المدن بسبب ميل الكثيرين من اهلها الى الإقامة فى الضواحي الريفية حيث يجمعون فيها بين نعم الحياة الريفية والحضرية فى ان واحد .

تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية :

لم تكن وسائل علاج الزراعة التى سبق بيانها محل اختلاف كبير . فى الآراء بسبب وضوح فوائدها العظيمة للزراعة فى انجلترا ، غير أن تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية كان مثيراً للمناقشات العنيفة والاختلافات الشديدة بين الاحزا السياسية كما يتبين مما يلى:

- رأى حزب العمال :

تتألف اكثرية حزب العمال من سكان المدن الصناعية ، ولذا كانت عناية هذا الحز بشئون الزراعية اقل كثيراً من عنايته بشئون الصناعة والتجارة ، ومع ذلك فان له سياسة زراعية واضحة ، تمتاز بما امتازت به بقية نواحي سياسته من حيث نزعتها الاشتراكية . وتتلخص تلك السياسة فى ضرورة الغاء الملكية الفردية ، واستيلاء الحكومة على جميع اراضى الدولة بعد تعويض الملاك عما يفقده بسبب ذلك .

وعلى الرغم من غرابة هذا الرأى وشدة مخالفته للمبادئ المشروعة والمألوفة ، فانه يستند الى دعائم قانونية وتاريخية قوية . إذ أن القانون يعترف للحكومة بحق أولى على الملكيات وعلى ثروة الافراد بل اجسامهم ، دليل استيلائها على ثروة بعض الناس او مصادرتها ، وحق التجنيد العام ، هذا فضلاً عن أن من حق الحكومة ان تنزع ملكشاء من املاك الافراد للمصلحة العامة ، او اجابية ما تقرره من الضرائب على تلك الاملاك اذا تعذر جمعها بالوسائل الاخرى . أما من الوجهة التاريخية فقد كان كثير من الملوك يتصرفون فى اراضى الدولة بل فى سكانها تصرف المالك فى ملكه ، بدليل ما حدث فى القطر المصرى منذ 130 سنة ، اذ كانت جميع الاراضى تابعة لمحمد على باشا .

ويرى حزب العمال أنه لو نفذت سياسته لجنت انجلترا الفوائد الآتية:

1- زيادة الانتاج الزراعى ، لما للحكومة من القمطرة الفنية والمالية على زراعة جميع الأراضى واستثمارها على أحسن وجه .

2- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية ، لأن الأرباح الناتجة عن استثمار الارض تريد ايراد للحكومة وتساعد على تخفيض الضرائب العامة ، بدلاً من بقاء تلك الأرباح مقصورة على افراد قليلين هم الملاك .

3- زيادة تنظيم الانتاج الزراعى ، لكى يتحقق مبدأ الاستقلال الاقتصادى بأجلى معايينة ، لأن الحكومة تصبح قادرة على تحديد انواع الغلات ومقدارها بحسب حاجة البلاد ، وبذا تنتج كل الغلات التى تسمح الظروف الطبيعية بإنتاجها فى اراضيها ، بدلاً من نظام الانتاج الحالى حيث لا يتوقف تعيين انواع الغلات المزروعة ومقدارها على حاجة البلاد بل على مستوى الاسعار وما تدره من الأرباح على المزارعين.

غير أن مياسة حزب العمال الزراعية التى سبق بيانها لا تلقى قبولاً كبيراً نظراً لقوة روح الملكية الفردية فى الشعب البريطانى ولان اهتمام العمال بشئون الصناعة والتجارة يفوق اهتمامهم بشئون الزراعة ، وعلى ذلك لا ينتظر أن يقدم العمال على تنفيذ سياستهم الزراعية إلا بعد سنوات عديدة عندما يتم لهم تنفيذ سياستهم الاشتراكية فى بقية نواحي النشاط الاقتصادى فى بلادهم . ويستدل على ذلك من أن حزب العمال بعد أن انتصر فى الانتخابات النيابية سنة 1945 واطلقت يده مرة فى حكومة البلاد مستنداً الى اغلبيه برلمانية كبيرة اقتصر حتى الان على تنفيذ سياسة امتلاك الدولة لمناجم الفحم والسكك الحديدية والصناعات المالية ، ولكنه لم يقدر على تغيير نظام الملكية الزراعية ، بل انه اكتفى بتشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل الاقتصادية العادية ، كتوفير الأيدى العاملة فى الريف وتثبيت أسعار الغلات الزراعية ، وكان ذلك بمثابة اعتراف بأن سياسة الحزب الاشتراكية بإزالة الزراعة مازلت سياسة نظرية ، لا يرجى تطبيقها فى المستقبل القريب.

- رأى حزب المحافظين :

يزيد اهتمام حز المحافظين بشئون الزراعة عن اهتمام بقية الأحزاب البريطانية ، لانه منذ نشأته كان ممثلاً لكبار الملاك والطبقات الغنية فى المجتمع . وقد تمكن هذا الحزب فى سنة 1815 من إصدار قوانين التمحج والعمل بها لمصلحة المزارعين ، على الرغم من معارضة بقية السكان ،

غير ان اطراد تقدم الصناعة فى انجلترا واحتشاد السكان فى المدن أدى الى تزايد قوة حزبى الأحرار والعمال الممثلين لسكان المدن سواء أكانوا من أصحاب رؤوس الأموال لم من العمال. فلما ألغيت قوانين القمح سنة 1846، كان ذلك إيذاناً بانتصار الصناعة على الزراعة ، واستمرت تلك الحالة حتى ظهر اضمحلال للزراعة فى اواخر القرن الماضى ، واخذ يترأى حتى اصبح ضرره غير مقصور على طبقة المزارعين وحدهم بل مهدداً للبلاد بأجمعها . وعندئذ اشدت اهتمام المحافظين بالدفاع عن الزراعة والعمل على حمايتها من المنافسة الأجنبية ومما زاد فى قوة حجتهم فى ذلك الوقت ان جميع دول اوربا الغربية سبقت انجلترا الى اتباع سياسة الحماية الجمركية ، لمنع الزراعة فيها من أن تصاب بالاضمحلال الذى حل بزراعة انجلترا .

وقد اشتمت دعاية المحافظين لسياسة تعديل الجمارك سنة 1903 عندما اعلن زعيمهم المستر جوزيف تشمبرلين سياسة التفضيل الامراطورى وتتلخص تلك السياسة فى زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة إلى انجلترا ، وكذلك على الغلات النباتية والحيوانية التى تنافس الغلات المحلية كالحبوب والدقيق واللحوم ومستخرجات الألبان ، بشرط ان تعامل الغلات الواردة من الامبراطورية معاملة ممتازة ، فتتخفض الرسوم عليها تخفيضاً نسبياً . ورأى المحافظون ان انجلترا لو اتبعت تلك السياسة لاجتبت الفوائد الآتية:

1- ارتفاع اسعار الغلات الزراعية فى انجلترا ، مما يزيد فى مكاسب المزارعين من الملاك والمستأجرين ، ولذا يقبلون على زيادة الانتاج وتوسيع المساحة المزروعة وتزول كل مظاهر الاضمحلال التى شكت منها انجلترا فى ذلك الوقت .

2- تحسين حالة العمال الزراعيين بسبب زيادة لجورهم .

3- رواج المصنوعات البريطانية فى اسواق البلاد الداخلية لعدم تعرضها للمنافسة الاجنبية ولزيادة القوة الشرائية عند سكان الريف .

4- زيادة وحدة الامبراطورية البريطانية ومثانتها بسبب ارتباط اجزائها بعضها ببعض بروابط المصلحة المادية المشتركة ، فان تلك الروابط تعتبر بحق أقوى الدعائم لقيام الوحدات السياسية ، وتغوق فى مثانتها رابطة الجنس او اللغة او الدين ، او مجرد الاعتماد على القوة الغشومة

غير ان اعلان سياسة التفضيل الامبراطورية سنة 193 كان كارثة على حزب المحافظين بسبب ما لثاره من شدة معارضة الرأى العام ، وانتصار حزب الاحرار عليه فى ثلاثة لانتخابات نيابية متتالية وكانت اهم وجوه الاعتراض على سياسة التفضيل الامبراطورى ما يأتى:

1- إن تلك السياسة تتعارض مع سياسة حرية التجارة التى اتبعتها إنجلترا منذ سنة 1846 والتى عادت على البلاد بفوائد جلية ، دليل أن إنجلترا كانت فى اواخر القرن التاسع عشر اغنى دول العالم وارقاها صناعة واوسعها تجارة .

2- ان الفوائد المرجوة من ارتفاع اسعار اللغات الزراعية سوف تكون مقصورة على اقلية ضئيلة فى الأمة ألا وهى طبقة الملاط ، وذلك على حساب الاكثرية الساحقة من السكان ، لأن المستأجرين سوف يحرمون من نصيبهم من الارباح بسبب ارتفاع ايجار الاراضى تبعاً لارتفاع الأسعار ، كما ان العمال الزراعيين سوف لا ينعمون بزيادة الأجور نظراً لضعف اتحادهم وعجزهم عن تنفيذ طلباتهم ، فى حين أن الاكثرية الساحقة من الأمة التى يتألف منها سكان المدن سوف تضج من الغلاء وتلح فى المطالبة بارتفاع الأجور .

3- إن ما زعمة المحافظون من زيادة رواج المصنوعات البريطانية فى أسواق إنجلترا الداخلية لا يعوض على الصناعة ما تفقده فى الأسواق الخارجية بسبب نقص واردات إنجلترا من جهة ، وغلاء المصنوعات البريطانية تبعاً لارتفاع مصاريف إنتاجها من جهة أخرى ، وبذا تتعرض إنجلترا لخسارة تجارتها الخارجية وهى مصدر حياتها وسبب قوتها وثروتها .

على أن للمحافظون عرفوا كيف يستفيدون من ظروف الحرب التكرى الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعدها . فعمدت إنجلترا إيان الحرب الى حماية بعض مصنوعات ومزروعاتها ، كما أن الزراعة تحسنت من تلقاء نفسها بسبب قلة الواردات الأجنبية فى تلك السنوات العصيبة . ولم تمض مدة طويلة بعد انتهاء الحرب حتى ظهرت الأزمة العالمية التى كانت إنجلترا سبق الدول شعوراً بها واشدها تألماً منها لسببين : (الأول) اعتمادها أكثر من الدول على للتجارة الخارجية التى تعطلت تدريجياً بسبب الأزمة .

(ثانياً) اتباعها دون غيرها من الدول العظمى لسياسة حرية للتجارة وذلك لقيت مصنوعات كمزروعاتها منافسة شديدة فى أسواق إنجلترا الداخلية ولهذا أصبحت الرغبة فى اتباع سياسة التفضيل الامبراطورى شبه لجماعية فى إنجلترا ، لأن صناعة إنجلترا بعد أن فقدت اغلب اسواقها الخارجية صارت أكثر حاجة الى الأسواق الداخلية ، وكانت لا تقل عن الزراعة رغبة فى الحماية من المنافسة الأجنبية . وقد نتج عن ذلك التغير العظيم فى رأى العلم البريطانى بازاء السياسة الجمركية ، أن عظم نفوذ حزب المحافظين منذ استداد الأزمة الاقتصادية سنة 1929، بدر ما ضعف نفوذ حزب الاحرار ، واصبح نفوذ الحزبين فى إنجلترا على عكس ماكان عليه قبيل الحر .

وبذلك انضمت انجلترا الى بقية دول العالم المتبعة للحماية الجمركية، ومع أن هذه السياسة رمت فى بادئ الامر الى مساعدة الزراعة ، ولقيت معارضة شديدة من المشتغلين بالصناعة ، فانها بعد تنفيذها عادت بالفائدة على الصناعة أكثر من الزراعة ، كما افادت الامبارطورية أكثر مما افادت انجلترا، وذلك لمسببين:

1- إن أهم ما تستورده انجلترا من الامبارطورية هى الغلات الزراعية والحيوانية ونظراً لمعاملة تلك الواردات معاملة ممتازة ، فانها تنافس الناتج انجلترا للزراعى منافسة جديدة . فبقيت الزراعة فى انجلترا معرضة للمنافسة فى حين أن الصناعة تنعم بخلو الأسواق الداخلية من تلك المنافسة:

2- ترغب اغل الممتلكات المستقلة فى تشجيع الصناعات الناشئة فيها ولذا نتمسك باتباع الحماية الجمركية الشديدة ولا تميل الى معاملة المصنوعات الواردة اليها من انجلترا بمثل المعاملة الممتازة التى تعامل بها صادراتها الى انجلترا.

- رأى حزب الأحرار:

كانت عناية حزب الأحرار بشئون الصناعة أكثر دائماً من عنايته بشئون الزراعة ، بدليل تمسكه بسياسة حرية التجارة التى تعتبر من أهم مبادئه غير أن شدة معارضته لسياسة التفضيل الامبراطورى منذ اعلانها سنة 1903 واحتلاله لمقاعد الحكم فى انجلترا عقب ذلك لمدة طويلة ، اضطره الى تغيير موقفه العلنى لزاء الزراعة ، والى العمل على الأخذ بانصرها بعد اذ اصبح الامر لا يحتمل التأخير ، وذلك الكي يبين للرأى العام مقرراته على انعاش للزراعة دون حاجة الى اتباع سياسة المحافظين البغيضة.

وقد امتاز حزب الاحرار على غيره من الاحزاب البريطانية بأنه كان أول من عالج مشكلة الزراعة في البلاد علاجاً جدياً وحاول تنفيذ سياسة اصلاحية معينة ، في حين أن سياسشة المحافظين لم تنفذ إلا حديثاً، أما سياسة العمال فانها لا تزال في عالم للنظريات . وقد كانت اكبر شخصية في وزارة الاحرار سنة 1912 هي شخصية وزير للمالية مستر لويد جورج الذي كان شديد العناية بالزراعة ، ولذا انشأ في ذلك العام لجنة لدراسة الشئون الزراعية من جميع نواحيها المتعددة كحالة العمال واجورهم وساعات عملهم ونظام الملكية والايجار الخ . وكان التقرير المسهب الذي اصدرته تلك اللجنة سنة 1913 أساساً للمقترحات والقوانين التي ظهرت لاصلاح الزراعة فيما بعد .

وكانت سياسة الاحرار ترمى الى غرضين :

(الأول) تحسين حالة سكان الريف .

(الثاني) زيادة الانتاج الزراعى.

وكان الحزب يرى تحقيق الغرض الأول بواسطة اجراءات إدارية سريعة ومباشرة ، أما للغرض الثانى فكان المنتظر أن يتحقق تدريجياً كنتيجة غير مباشرة لتحسين حالة سكان الريف . ولهذا تقدم الاحرار بالاقتراحات الآتية:

1- إنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الاراضى للإشراف على جميع اراضى الدولة سواء أكانت فى الريف أم للمدن ، ويكون لتلك الوزارة فروع فى الاقاليم الريفية تملك حق شراء الاراضى (بالاثمان التى تحددها هي) لكى تتمكن من تشجيع الملكية الصغيرة واصلاح الاراضى البور والعمل على انشاء الغابات ، كما يكون لها سطة للتدخل لحل ما ينشأ بين العمال والملاك من المشاكل ، ولمساعدة المستأجرين على الحصول على

تعويض مالى فى مقابل ما يدخلونه من اصلاحات فى الاراضى التى يستأجرونها ، وكذلك لتحديد مبالغ إيجار الاراضى فى ظروف معينة .

2- تصدر الحكومة التشريع اللازم لمساعدة العمال الزراعيين ، وذلك لتحديد نهايات عظمى لساعات عملهم ، ونهايات صغرى لأجورهم ، على أن تختلف النهايات الصغرى للأجور بين منطقة وأخرى بحسب اختلاف اسعار المعيشة فى كل منها.

3- تبنى الحكومة ببحث مشكلة المساكن الريفية لتعمل على سد ما يظهر فيها من نقص فى العدد او فى صلاحيتها للمعيشة فيها ، وتقوم بإنشاء عدد كبير من تلك المساكن قصد تأجيرها لعمال بأجور تتفق مع قدرتهم المالية.

وفضلاً عن ذلك فإن الاحرار عملوا على زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الملكية الصغيرة ، بأن فرضوا سنة 1910 على الاراضى المهملة والقليلة الانتاج ضرائب أعلى من الضرائب المقروضة على الاراضى المعتنى بها والكثيرة الانتاج ، وذلك بغرض معاقبة المالك الكبير الذى يهمل استثمار كل اراضيه لكي يضطر الى زيادة العناية بها أو الى بيعها .

وقد اثارت اقتراحات الاحرار اهتمام للرأى العام اهتماماً عظيماً بشئون الزراعة ، غير أن قيام الحرب الكبرى سنة 1914 حال دون تنفيذ أغلب تلك الاصلاحات ، ولذا بقى الاختلاف واضحاً بين المحافظين والاحرار بشأن اصلاح الزراعة ، فكان المحافظون يرون اصلاحها بفرض جمركية عالية على الغلات الزراعية الولودة للبلاد ، فى حين أن الاحرار كانوا يرون تحقيق اصلاح بتعديل نظام ملكية الارض وتحسين حالة العمال الزراعيين .

القصل السادس

تقديم الزراعة في فرنسا في القرن التاسع عشر



- أهمية الزراعة في فرنسا
- خبرات الثورة الفرنسية للزراعة
- نظام الملكية الزراعية
- تقويم الزراعة في القرن الماضي
- رعاية الحكومة بالزراعة
- الجمعيات الزراعية
- التسليف الزراعي

أهمية الزراعة في فرنسا :

يختلف تاريخ الزراعة في فرنسا اختلافاً كبيراً في إنجلترا لأن فرنسا تعتبر في طليعة دول أوروبا الزراعية في الوقت الحاضر ، ولم تتعرض فيها الزراعة لما تعرضت له في إنجلترا من اضمحلال كبير، بل بقيت المهنة الرئيسية لعامة الشعب. ويظهر ذلك من أنه في أواخر القرن التاسع عشر كان أكثر من نصف سكان فرنسا يشتغلون بالزراعة في حين أن نسبة المشتغلين بها في إنجلترا وقتئذ كانت نحو 1:10 ، وفي ألمانيا أقل من 1:3.

ويعلل اختفاء الزراعة بأهميتها في فرنسا حتى الآن بأسباب جغرافية واقتصادية عديدة تختص بالذكر منها أربعة:

(الأول) اتساع المساحة الصالحة للزراعة في فرنسا ، إذ تبلغ نحو 80% من مساحة الدولة بأكملها.

(الثاني) ملاءمة الجو للزراعة ، فانه أكثر صحواً ودفئاً وأقل تقلباً وامطاراً من جو إنجلترا.

(ثالثاً) شدة عناية الحكومة الفرنسية بشئون الزراعة نظراً لأهميتها لأغلبية السكان ، فلم تتأخر الحكومة عن تقديم أية مساعدة للزراعة لتحفظ لها رخاءها واطراد تقدمها . ولمتنعها من التعرض للاضمحلال الذي أصاب زراعة إنجلترا.

(الرابع) اعتدال تقدم للصناعة الحديثة في فرنسا بالنسبة الى تقدمها في إنجلترا وألمانيا ، ولذا لم تتعرض الزراعة فيها لشدة منافسة الصناعة لها كما في هاتين الدولتين . ويعلل اعتدال نجاح الصناعة في فرنسا بعاملين هامين :

(أ) قلة المعادن في فرنسا وسوء توزيعها وصعوبة استخراجها واستغلالها .
فإن أهم حقول الفحم في فرنسا حقلان ، يقع أحدهما في السهل الشمالي
على مقربة من حدود بلجيكا ، والآخر عند منابع نهر لوار في هضبة
فرنسا الوسطى . ويلاحظ على هذين الخطين صغر مساحتهما ، وصعوبة
استخراج الفحم منها لأسباب جيولوجية ، وعدم وقوعها على مقربة من
البخار لكي يسهل تصريف الفحم منهما ، وكذلك بعدهما عن المناطق
الغنية بالحديد .

أما أغنى أقاليم فرنسا في الحديد فهو إقليم اللورين ، وكان يعيب الحديد
فيه كثرة اختلاطه بالفسفور ، ولم تعرف طريقة للتغلب على هذا العيب
إلا سنة 1868 ، ولذا لم تستقد فرنسا من ذلك بسبب استيلاء ألمانيا على
إقليم اللورين سنة 1870 ، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى استردت
فرنسا ذلك الإقليم الغني سنة 1919 ، ثم احتلت في العام التالي إقليم السار
المجاور له لكي تحصل على الفحم اللازم لصهر حديد اللورين . غير أن
إقليم السار عاد إلى ألمانيا بعد الاستفادة العام لسكانه في يناير سنة 1935 ،
وبذا صارت فرنسا تواجه صعوبة كبيرة في تأمين صناعة الحديد في
اللورين بالوقود اللازم لها .

(ب) تخصص فرنسا في صناعة الترف كالمنسوجات الحريرية والمشروبات
الروحية ، وهي صناعات تعتمد على الانتاج الزراعى من جهة ولا يمكن
إنتاجها بكميات كثيرة وفي مصانع كبيرة من جهة أخرى .

خدمات الثورة الفرنسية للزراعة:

كانت فرنسا اسبق الدول الأوروبية بعد انجلترا الى اصلاح الزراعة فيها وتحسينها ، وبدأ ذلك الاصلاح عند قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 ، اى بعد أن بدأ الانقلاب الزراعى فى انجلترا بزمان قصير . وكانت أهم خدمات الثورة للزراعة فى فرنسا انها حررت العامل الزراعى من الوحشة الشخصية ، وفكت للقيود القبلونية والتقليدية التى قيدت انظمة الزراعة والملكية الزراعية فأدى ذلك الى زيادة عدد الملاك عظيمة ، وانتشار الملكية الصغيرة.

ولارب فى أن من أجل خدمات الثورة الفرنسية للطبقات الزراعية فى البلاد تحريرهم من العبودية والقيود الاقطاعية التى رزحوا تحت اعبائها طويلاً . وعلى الرغم من ان عدد ضحايا العبودية لم يكن كبيراً فى فرنسا سنة 1789، فان الغاء العبودية رسمياً والقضاء على ماكان للاشراف من الحقوق الكثيرة قيل السكان فى مقاطعاتهم كان خطورة ضرورية لتحقيق حرية أولئك السكان، وتقرير مساواتهم للقانونية بغيرهم . ولا يخفى ان رفع الغبن الذى كان محيقاً بالعامل الزراعى أدى الى تحسين حالته المعنوية ، والى زيادة انتاجه الزراعى تبعاً لذلك لما بين نفسية العامل ومقدار نشاطه واقباله على العمل من الصلة الوثيقة.

أما تحرر انظمة الزراعة من القيود القديمة فحدث تدريجياً وبطريقة خفية ، وذلك لأن الثورة لم تكن ثورة سياسية واجتماعية فحسب ، بل كانت ثورة نفسية قبل كل شئ ، وثورة على القديم فى جميع لوضاعه ، ولذا انتشرت عدواها الى جميع النفوس حتى الى الطبقات الزراعية المعروفة فى جميع الدول بشدة محافظتها على القديم ، واصبح المزارعون فى فرنسا اكثر استعداداً من ذى قبل لادخال الغلات الجديدة والاقلع عن نظام زراعة الثلاثة

حقول ، ولاتباع الدورة الزراعية واستخدام الاسمدة والآلات ، الى غير ذلك من الاصلاحات التى ظهرت تباعاً وزادت فى انتاج الزراعة وثروة المشتغلين بها.

نظام الملكية الزراعية :

صح هذا التغير الكبير فى أنظمة الزراعة ، بل ساعد على ظهوره ونجاحه ، ماحدث فى ذلك الوقت من تحول المستأجرين والعمال الزراعيين إلى صغار الملاك ، وهو التحول الذى يعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية للثورة فى فرنسا . ولا يصح افتراض ان الملكية الصغيرة لم تكن موجودة فى فرنسا قبل سنة 1789 فان الفقر دفع كثيرين من الاشراف منذ القرن السابع عشر الى تقسيم املاكلهم وبيعها ، كما أن اهتمام الحكومة باصلاح الاراضى البور وتقسيم الاراضى الشائعة أدى الى تزايد الملكية الصغيرة ايضاً . وقد قدر أنه قبيل الثورة الفرنسية كان صغار الملاك يملكون نحو ثلث مساحة الاراضى الزراعية فى فرنسا ، كما بلغ عدد صغار الملاك ثلاثة أخماس مجموع للملاك فى تلك البلاد وقدره نحو 3.000.000 نسمة . ونتج عن ذلك ان بعض رجال الاقتصاد مثل ملثس اعتقد بأن فرنسا سوف تشبه الصين من حيث فقر سكانها وشدة كثافتهم .

ومع ذلك فان التشجيع للثورة الفرنسية للملكية الصغيرة من الأمور التى لا مسيل الى انكارها ، فان مجرد تحرير المزارعين من القيود الاقتصادية العتيقة حمل كثيرين منهم على الرغبة فى امتلاك الارض . كما ان نظام الوراثة الذى وضعته حكومة للثورة واعترف به قانون نابليون ، والذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين جميع الورثة دون اعتبار لاختلاف السن او الجنس بينهم ، كان بلا ريب من العوامل التى ضمنت تضاول الملكيات بمرور الوقت .

على ان اكبر الخدمات التى أُنْتها للثورة الملكية الصغيرة استيلاء الحكومة على املك الاشراف والكنيسة فيما بين سنة 1790 وسنة 1795 وعرضها للبيع باسعار مخفضة ومع تساهل عظيم فى الدفع . ففى 14 مايو سنة 1790 اصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم وسائل تقسيم تلك الاراضى الى مساحات صغيرة قبل عرضها للبيع ، وكثيراً ماكان المزارعون فى منطقة معينة يتفقون على الاشتراك فى شراء مساحة كبيرة من الارض ثم يعملون الى تقسيمها فيما بينهم ، الى أن حرمت الحكومة ذلك سنة 1793 .

وقد كان نظام الوراثة فى فرنسا وما نتج عنه من ترايد الملكيات فى الصغر مثاراً لمناقشات شديدة وتضارب عظيم فى الآراء خلال القرن التاسع عشر ، فرأى اعداء هذا النظام ان تضاول الملكيات تضاولاً حسابياً مستمراً يضر للزراعة والمشتغلين بها . أبْلغ الضرر ، بس تقسيم الاراضى تدريجياً الى مساحات صغيرة مبعثرة ، مما يؤدى الى ضياع مجهود المالك وقتله ، وكثرة المنازعات القضائية بين الملاك . أما أنصار هذا النظام فرأوا فيه أكبر فائدة للزراعة والمزاعين لانه يشجع الانتاج الزراعى ويمنع سكان الريف من المهجرة، ويزيد رضاهم على حالتهم واستقرار المجتمع لهذا السبب .

وتعتبر الملكية الصغيرة من جهة أخرى أحد الأسباب الهامة فى سرعة تكاثر سكان فرنسا فى النصف الأول من القرن الماضى، وفى وقفهم عن الزيادة منذ ذلك الوقت . ويعال بأن التحسن العظيم فى الحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة عند أغلب سكان الريف عقب الثورة الفرنسية ، أدى الى الاقبال على الزواج وتكاثر النسل ، لما يشتهر به المزارع فى جميع الدول من قوة العصبية وحب الخلف لكي يعاونه لولاده فى عمله ويرثوه من بعده . هذا فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حالة للرخاء او للكساد الاقتصادى

وعدد السكان في كل دولة . ولذا تزايد سكان فرنسا بنسبة 200.000 نسمة سنوياً فيما بين سنة 1800 وسنة 1850.

ويظهر مقدار انتشار الملكية الصغيرة في فرنسا من البياناتين الآتيين:

في سنة 1862

مساحة الملكية بالهكتار	نسبتها لمجموع المساحة
أقل من 5	56.29%
من 5 - 20	30.47%
من 20 - 40	8.47%
أكثر من 40	4.77%

في أواخر القرن التاسع عشر

عدد الملاك	مساحة الملكية بالهكتار	النسبة لمجموع المساحة
3 مليون	أقل من 10	20%
600.000	من 10 - 160	40%
150.000	أكثر من 160	40%

لما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن انتشار التعليم وتقدم المدنية وتضاؤل الملكيات الصغير تدريجياً جعل المزارع أكثر شعوراً بالمسؤولية نحو نسله وأقل ميلاً إلى تكاثر أولاده بسبب ضيق ذات يده ، لأن أسرته إذا استمرت في التزايد وقع في مشاكل اقتصادية عديدة . وتعرض كما تعرض أولاده للفاقة وما صاحبها من متاعب كثيرة . ومن ذلك الوقت أخذ سنة الزواج يتأخر تدريجياً كما نقص عدد الأطفال في الأسرة نقصاً واضحاً.

وقضلاً عن ذلك فإن نحو 80% من الملكيات الزراعية كانت مرزوعة أصحابها انفسهم ، و 13% كانت مؤجرة ، و 7% كانت مرزوعة على نظام الممارسة اى على أساس تقسيم الانتاج بنسبة معينة بين المالك والمزارع .

تقدم الزراعة فى القرن الماضى :

كان تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر اكثر منه فى بقية الدول عدا بلجيكا والدانيمرك ففى عصر نابليون أدى وقف التجارة الخارجية إلى زيادة العناية بالانتاج الزراعى للدخلى ، فبدئ فى اتباع نظام الدورة الزراعية ، وادخل كثير من الغلات الجديدة كالكتان والبنجر والاصباغ . ولما عاد السلم الى فرنسا بعد سنة 1815 اخذت للزراعة فى التقدم العظيم وزاد رخاء سكان الريف عموماً . ويظهر مقدار ذلك التقدم من زيادة لانتاج القمح من 93 مليون بوشل الى 152 مليون بوشل فيما بين سنة 1789 وسنة 1748، وزيادة انتاج البطاطس من 54 مليون بوشل الى 275 مليون بوشل، و انتاج النبيذ من 373 مليون جالون الى 924 مليون جالون .

غير أن سنة 1848 كانت فاتحة عصر اضطراب كبير استمر حتى سنة 1860 وأدى الى انسحاب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة وتعطيل التقدم فى تلك المهنة الرئيسية . وقد كان ذلك الاضطراب سياسياً من جهة بسبب قيام الجمهورية الثانية (1848)، والامراطورية الثانية (1852) وحرب القرم (1854) وحرب النمسا (1859) ، كما كان اجتماعياً واقتصادياً من جهة أخرى بسبب انتشار الكوليرا وفساد المحصول فيما بين سنة 1853 وسنة 1855 ، ولذا عجزت الزراعة فى النصف الثانى من القرن الماضى عن استرداد رخائها ومكانتها التى تمتعت بها فى النصف الأول منه . ومع ذلك فقد كان التقدم الزراعى عد سنة 1860 مما لا يستهان به ، بفضل

التوسع فى إصلاح الأراضى البور واستخدام الآلات الزراعية والتقنن فى وسائل الزراعة العلمية التى زادت خصب التربة وإنتاجها ، بدليل انه فيما بين سنة 1818 وسنة 1889 زاد إنتاج اللدان الواحد من القمح نحو 7 بوشا ومن الشعير 8 بوشل ، ومن الشوفان 10 بوشل ، كما تضاعف عدد المواشى فى فرنسا فى تلك المدة.

ويتبين الفرق العظيم بين أهمية الزراعة فى كل من فرنسا وإنجلترا سنة 1877 مما يلى :

الدولة	المساحة المزروعة حبوباً	نسبتها الى المجموع	المساحة المزروعة قمحاً	نسبتها الى المجموع
فرنسا	37.500.000	10 : 3	23.500.000	6 : 1
بريطانيا العظمى	11.000.000	7 : 1	3.600.000	22 : 1

وقد كان من اهم ما يميز الزراعة فى فرنسا فى اواخر القرن المضاي وفاؤها بحاجة السكان وكثرة تنوع غلاتها ، لاذنتجت فرنسا كما حاجاتها الغذائية ، ل صدرت كثيراً من الغلات الزراعية، ولم يكثر استيرادها للقمح إلا فى فترة اضمحلال الزراعة من سنة 1876 الى سنة 1876 الى سنة 1896 ، أما كثرة تنوع الغلات الزراعية فتظهر من عدم اعتماد البلاد على غلة واحدة ، فان القمح والنبيد لكثير الغلات اهمية ، ويتلوهما فى الاهمية التلييم والشعير والشوفان والذرة والفواكة ومستخرجات الألبان.

عناية الحكومة بالزراعة

تمتعت الزراعة طوال القرن الماضي بعناية الحكومة بدليل أن سياسة فرنسا الجمركية كانت دائماً متمشية مع مصلحة الزراعة. ففي سنة 1819 فرضت ضرائب جمركية على القمح الوارد من الخارج، ثم وضعت عليه ضرائب إضافية اختلفت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار القمح في فرنسا بالنسبة الى مقدار معين . واستمرت تلك الحالة خلال القرن التاسع عشر فلم تتعرض زراعة فرنسا الى المنافسة الشديدة التي تعرضت لها زراعة انجلترا بسبب وفرة الغلات الأمريكية . على أن تلك المنافسة ظهرت دائماً بدرجة كافية لمنع كل محاولة من جانب المشتغلين بالصناعة لتخفيف الحماية الجمركية الزراعية بقصد تخفيض أسعار الغلات الزراعية ولجور العمال تبعاً لذلك ، ولذا كانت سياسة فرنسا الجمركية بعد سنة 1881 شبيهة بسياسة ألمانيا في ذلك الوقت من حيث عنايتها بزيادة وقاية الزراعة من خطر المنافسة الأجنبية .

وكذلك كانت فرنسا في طليعة الدول التي أنشأت وزارة للزراعة وكفك لها من حسن النظام واتساع السلطان مالا يترك حاجة لمستزيد ويعاون هذه الوزارة مجلس استشاري مؤلف من مائة عضو من الشيوخ والنواب الاختصاصيين في شئون الزراعة ويقدمون للتقارير الفنية لتكون أساساً لما يمنح من انواع الاعانات والمساعدات للمزارعين.

وتعتبر فرنسا من أكثر الدول تقدماً في التعليم الزراعي ، فان البلاد تشمل عدداً كبيراً من مدارس الزراعة المتوسطة ، فضلاً عن معهد التعليم الزراعي في المدارس الإلزامية حيث يعتبر فيها من المواد الأساسية وذلك لغرض نشر المعلومات الزراعية من جهة ، وتحبيب النشء في الحياة الريفية من جهة أخرى . وقد صدر في سنة 1875 قانون بإنشاء نوع جديد من

للمدارس تسمى "مدارس الزراعة العملية" ويدخلها أبناء صغار الملاك والمستأجرين والعمال في سن الثالثة عشر لكي يتمنوا عملياً على الأعمال الزراعية بعد أن يتموا مرحلة التعليم الابتدائي.

الجمعيات الزراعية :

كان من أهم ما امتازت به الزراعة في فرنسا عنها في إنجلترا كثرة تنظيمها وميل المشتغلين بها إلى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة فيما بينهم ، ويرجع ذلك إلى ضعف الروح الفردية عند الشعب الفرنسي وهي الطبقة التي تستفيد من التعاون وتحتاج إليه أكثر من غيرها ، وقد قامت في فرنسا كثير من الجمعيات الزراعية الفنية أشهرها "الجمعية للزراعة الوطنية الفرنسية" التي تكونت في القرن الثامن عشر ولا تزال قائمة حتى الآن ، وكذلك كثير من الجمعيات الزراعية القروية التي تتألف من الملاك والمستأجرين في مناطق صغيرة ، وترمي إلى تحسين وسائل الزراعة المحلية وزيادة إنتاجها.

غير أن النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية بقيت قليلة وضعيفة حتى وقعت الزراعة في فرنسا كما في غيرها من دول أوروبا الغربية في أزمة شديدة حوالي سنة 1880 بسبب المنافسة الأجنبية ، وعندئذ تقدمت الحكومة لمساعدة تلك الجمعيات بأن أصدرت سنة 1884 قانوناً باستثناء الجمعيات التجارية والزراعية من الخضوع للبند رقم 291 من قانون نابليون الذي نص على حظر تكوين الجمعيات إذا زاد عدد أعضائها على العشرين دون ترخيص من الحكومة . وبذا أصبح لتلك الجمعيات شخصية معنوية ، وامكنا أن نمتلك العقارات ونشتغل بالأعمال التجارية.

وقد سارع المزارعون إلى الاستفادة من هذا التشجيع لكي يتخلصوا مما وقعوا فيه بسبب هبوط الأسعار وانخفاض اثمان الاراضى وإيجارها ويستكمل على ذلك مما يأتى:

السنة	عدد الجمعيات الزراعية	مجموع اعضائها
1890	648	234.234
1900	2.069	512.794
1910	4.948	813.038

وبذلك أصبحت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية أهم الجمعيات الزراعية فى فرنسا .

وتتقسم النقابات الزراعية الى ثلاثة اقسام :

1- نقابات المزارعين : وترمى الى خدمة مصلحة اعضائها من الملاك والمتسأجرين بكل وسيلة ، كالعمل على تحسين الانتاج الزراعى ورفع اسعاره ومساعدة اعضائها على الحصول على حاجياتهم من الاسمدة والبذور والآلات بأسعار الجملة الخ . ويتألف من مجموع تلك النقابات "الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية " الذى يمثل نحو 2.500 نقابة ويتوسط لدى الحكومة لحملها على عمل كل ما يعود على الزراعة بالفائدة كتعديل الجمارك ، واصدار التشريع الاجتماعى اللازم لمصلحة سكان الريف الخ . ولذا يصح اعتبار هذا الاتحاد حزباً سياسياً يتكلم باسم المزارعين .

2- نقابات العمال الزراعيين: وتشبه نقابات العمال فى المدن الصناعية من حيث سعيها للدفاع عن مصلحة اعضائها فيما يختص بالأجور. وساعات العمل وشروطه الخ . وتتضم تلك للنقابات كغيرها من نقابات العمال تحت لواء "الاتحاد العام لنقابات العمال" .

3- نقابات الصناعات الزراعية: وترمى إلى تحسين الزراعة والصناعة في آن واحد ، كزراعة الكروم وصناعة النبيذ ، ولذا تعمل على زيادة أرباح المزارعين وتقليل مهاجرة سكان الريف إلى المدن.

أما الجمعيات التعاونية فقد بلغت في فرنسا درجة من التقدم لم تبلغها سوى بلجيكا والدانمرك وبعض أنحاء ألمانيا . وعلى الرغم من عدم وجود نظام الزراعة التعاونية الذي كان قائماً في فرنسا قبل الثورة ، والذي بمقتضاه كان عدد كبير من المزارعين يشتركون في زراعة الأرض وتقسيم غلاتها فيما بينهم ، فإن الجمعيات التعاونية تسمح للمزارعين بأن يشتركوا في استخدام الآلات الزراعية بأجر زهيد دون أن يتحملوا نفقات شرائها وصيانتها. على أن الغرض الأول من الجمعيات التعاونية مساعدة المزارع على تصريف محصوله بأحسن الأثمان ، وتنظيم الصناعات القائمة على ذلك المحصول كصناعة النبيذ ومستخرجات الألبان . ولذا تملك بعض الجمعيات التعاونية مطاحن للفلل أو مصانع للجبن أو معاصر الكروم وتطيرها أو لاستخراج زيت الزيتون الخ.

التسليف الزراعي :

لم يتقدم التسليف الزراعي في فرنسا تقدماً كبيراً إلا بعد سنة 1884 عندما دفعت الازمة الزراعية إلى التفكير في تنظيم ذلك تلك الناحية الهامة من نواحي مساعدة المزارع الصغيرة ، وعندئذ أخذت كثرة النقابات الزراعية في اقراض اعضائها وظهرت المصارف الزراعية المعروفة باسم "بنوطديزان" (نسبة إلى مرسسها وهو أحد المحامين في ليون) وقد امتازت تلك المصارف بكونها تعاونية أي أن كبار الملاك اكتبوا في رأس مالها وضمّنوا أعمالها بكا مل ملكوا من عقار ولذا عادت بالفائدة على صغار المزارعين وكبارهم في وقت واحد.

وكان تقدم التسليف الزراعى بسيطاً فى بادئ الامر ، ولكنه زاد كثيراً
عندما اصدرت الحكومة سنة 1894 قانوناً لتنظيم وزيادة تسهيلة وتأمينه :
وفى سنة 1899 صدر قانونا لخر وقضى بضمان الحكومة للهيئات القائمة
بالتسليف الزراعى ومساعدتها إذا لزم الحال . ولهذا كانت فرنسا قبيل
الحرب الكبرى ارقى الدول الأوربية بعد ألمانيا فى نظام التسليف للزراعى.

الفصل السابع

الزراعة في ألمانيا في القرن التاسع عشر



- إلغاء العبودية

- تطور الزراعة

تشغل الزراعة في ألمانيا مركزاً وسطاً بالنسبة إلى مركزها في كل من إنجلترا وفرنسا ، لأنها إن تتعرض للاضمحلال الشديد الذي حدث في الأولى ولم تحتفظ بالأهمية الكبيرة التي تتمتع بها في الثانية . ويظهر ذلك من أن عدد المشتغلين بالزراعة في ألمانيا كان سنة 1914 نحو 30% من مجموع السكان ، في حين أن المشتغلين بالصناعة بلغوا نحو 42% ، على أن تأخر الزراعة بالنسبة إلى الصناعة لم يظهر بشكل واضح إلا حديثاً، أي منذ تكوين الامبراطورية الألمانية سنة 1871 ، أما قبل ذلك فإن ألمانيا كانت أكثر من فرنسا اعتماداً على الزراعة ، نظراً لتأخر الصناعة والتجارة فيها في ذلك الوقت . ففي لوائل القرن للتاسع عشر بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة إلى مجموع السكان في ألمانيا نحو 80% ، ومع ذلك كانت زراعة ألمانيا أكثر تأخراً من زراعة فرنسا وأقل منها إنتاجاً. لعدم تمتعها بالظروف الطبيعية الملائمة لها كالمناخ والتربة وتأخر وسائلها وانحطاط الغلات في نوعها ومقدارها ، ولانتشار الفقر بين سكان الريف . ولم تظهر الإصلاحات الفنية الزراعية في ألمانيا إلا بعد منتصف القرن الماضي ، أي متأخرة عنها فرنسا بسنوات عديدة.

الغاء العبودية:

لعل أهم الإصلاحات التي أدخلت على الزراعة في ألمانيا في النصف الأول من القرن للتاسع عشر الغاء العبودية وتحرير العامل الزراعي والمزارع الصغير من القيود الاقطاعية الثقيلة ، وكان ذلك تمهيداً لازماً للإصلاحات الزراعية التي ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام ألمانيا سياسياً فإن حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية وأخرى ، ففي الشمال الغربي زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ، وفي الجنوب الغربي أخذت في التناقص تدريجياً في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا . حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت بروسيا كارثة "بيننا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير "شتاين" إلغاء النظام الاقطاعى وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماماً فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة 1865.

التي ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية واخرى ، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا . حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت بروسيا كارثة "بيننا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير (شتاين) الغاء النظام الاقطاعى وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماماً فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة 1865.

نظام الملكية الزراعية:

تشبه ألمانيا في نظام الملكية للزراعية كلا من إنجلترا وفرنسا بسبب كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فيها في وقت واحد ، ويصح تقسيمها الى قسمين واصحين وهما . الأقاليم الغربية والجنوبية حيث تكثر الملكيات الصغيرة ، والأقاليم الشمالية والشرقية حيث تكثر الملكيات الكبيرة . ويرجع ذلك إلى أسباب جغرافية وتاريخية واضحة.

فمن الوجهة الجغرافية يلاحظ ان الأقاليم الجنوبية والغربية أكثر خصباً وأمطاراً من الأقاليم الشمالية والشرقية ، ولهذا كانت أكثر منها إنتاجاً وامكن قيام الملكيات الصغيرة فيها ، لأن المساحة الصغيرة من الأرض تنتج قدر ما تنتجه مساحة أكبر منها في الأقاليم الأخرى.

أما من الوجهة للتاريخية فيعلل اختلاف مساحة الملكيات في ألمانيا بأن الأقاليم الجنوبية والغربية امتازت عن غيرها بضعف النظام الاقطاعي فيها وبزيادة تأثيرها بالانظمة الفرنسية في عصر نابليون ، فان زوال العبودية من تلك الاقاليم وضعف نفوذ الاشراف فيها وفقرهاغ منذ القرن السادس عشر ساعد سكان الريف على تحسين حالتهم المادية وامتلاك مساحات صغيرة من الأرض ، كما حدث في بعض أنحاء فرنسا قبل الثورة. فلما غزا نابليون ألمانيا خضعت تلك الاقاليم مدة أطول من غيرها للحكم الفرنسي المباشر ، وابتعت قانون نابليون الذي قضى بتقسيم التركة بالتساوي بين الورثة ، فزادت فيها الملكيات الصغيرة لتنتشراً وصغراً.

أما الأقاليم الشمالية والشرقية فقد نشأت فيها الملكية الكبيرة عندما أخذت ألمانيا في استرداد تلك الاتحاء من الجنس المصقلى الذى احتلها فى اواخر العصور الوسطى ، فكان للملوك يمنحون اعوانهم من الاشراف وكبار الجيش مساحات كبيرة من الأرض لاستئثارها (كما منح محمد على باشا

الابدييات لكبار رجال الجيش العثماني في مصر) وفضلاً عن ذلك فان انتشار الروح العسكرية في تلك الاقاليم ولاسيما بروسيا ، بسبب كثرة تعرضها للغزو ول مقتضيات الحروب الكثيرة التي اشتبكت فيها ، جعل الاشراف ورجال الجيش يتمتعون فيها بسلطة عظيمة وثروة طائلة ، ولذا بل النظام الاقطاعي قائماً فيها حتى القرن التاسع عشر. ولما قامت الثورة الفرنسية واصبح نابليون سيد ألمانيا كانت تلك الأقاليم أقل أجزاء ألمانيا تأثراً بالأنظمة الفرنسية نظراً لبعدها عن فرنسا وعدم خضوعها مباشرة لحكم نابليون ، وظلت متمسكة بنظام وراثته الولد الأكبر ونظام الوراثة الموقوفة كما فعلت إنجلترا ، ولهذا احتفظت فيها الملكيات بكبرها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن "شتاين" و "مارنبيرج" عملا على إلغاء النظام الاقطاعي وخالوا تقسيم الاملاك الكبيرة و احياء الملكية الصغيرة ، فانهما لم يفلحا في ذلك في النهاية بسبب عجز صغار الملاك عن احتمال منافسة كبار الملاك لهم ، واضطرار أكثر من ظهر منهم عقب حركة الإصلاح في أول القرن الماضي إلى بيع املاكهم لكبار الملاك حوالي سنة 1850 ثم المهجرة الى المدن او الإقامة في الريف كعمال زراعيين.

ويظهر مقدار التباين الكبير في ناظم الملكية الزراعية في ألمانيا من الاختصاص الآتي:

النسبة المئوية لمجموع الملكيات (سنة 1895)

ولاية بادن (الجنوب الغربي)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقي)	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقي)	مساحة الملكية بالهكتار
13.23	6.61	2.97	أقل من 2
29.04.	11.83	3.44	من 2-5
41.18	32.01	15.64	من 5-20

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقي)	ولاية هاتوفر (الشمال الشرقي)	ولاية بادن (الجنوب الغربي)
من 20-100	22.82	42.41	12.56
أكثر من 100	55.93	7.14	3.99

وبلغت مساحة الأراضي الزراعية في ألمانيا سنة 1914 نحو 80 مليون فدان وكانت مقسمة على النحو الآتي:

مساحة الملكية	مجموع المساحة	النسبة المئوية للمجموع الكلي
أقل من 5 أفدنه	5.000.000 فدان	6%
من 5 - 50 فدان	27.000.000	23.5%
من 50 - 250	27.000.000	33.5%
أكثر من 250	21.000.000	27%

ونجم عن كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة في ألمانيا في وقت واحد ما يأتي :

- 1- تنوع الانتاج الزراعي وارتباطه بمساحة الملكية ، فاختصت الملكيات الصغيرة بزراعة الفواكه وبخاصة الكروم ، لما تستلزمة من عناية كبيرة وأيد عاملة وفيرة ، في حين أن الملكيات الكبيرة اختصت بزراعة الحبوب والبنجر بسبب سهولة استخدام الآلات فيها .
- 2- زيادة خرج مركز المالك الصغير بسبب تناقص مساحة ملكه تدريجياً نظراً لاتباع نظام الوراثة الفرنسي ، ولذا كثرت مئاجرة سكان الجنوب والغرب فيما بين سنة 1845 وسنة 1890 إلى المدن للصناعية وأمريكا .

3- صعوبة التشريع للزراعة فى ألمانيا لان القوانين التى تتفق مع مصلحة المالك الكبير تتنافى مع مصلحة المالك الصغير وبالعكس .

تطور الزراعة:

كان تقدم الزراعة فى ألمانيا أقل ظهوراً منه فى فرنسا فى خلال القرن التاسع عشر ، ومنذ تكوين الامبراطورية سنة 1871 تعرضت الزراعة لمشاكل عديدة كالتى تعرضت لها فى إنجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت حالتها لا تستوجب الرضا قبيل الحرب الكبرى . وقد كانت المدة الواقعة بين سنة 1840 وسنة 1870 اكثر اوقات القرن الماضى رخاء فى الزراعة لاسباب عديدة اهمها : التوسع الكبير فى المساحة المزروعة ؛ زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع اسعاره ، قلة المنافسة الاجنبية ، كثرة استهلاك سكان المدن ، نقص نفقات الانتاج نظراً للاقبال على استخدام الآلات واتباع الوسائل العلمية الحديثة.

غير ان هذا الرخاء لم يعمر طويلاً ، إذ وقعت الزراعة بعد سنة 1875 فى ازمة شديدة واستمرت تعانيها حتى سنة 1914 ، ولم تختلف تلك الازمة فى اسبابها ومظاهرها عن ازمة الزراعة فى إنجلترا وان كانت اقل منها مدى وخطورة ، وتتلخص اسباب الازمة فيما يأتى:

(أولاً) هبوط أسعار الغلات الزراعية بسبب شدة منافسة السوادرات الروسية والأمريكية ، وقد حاولت حكومة ألمانيا حماية الزراعة من تلك المنافسة فزادت الرسوم الجمركية سنة 1879 ، ومع ذلك فان الأسعار استمرت فى الانخفاض ، وبلغ انخفاض أسعار القمح 14% فيما بين سنة 1876 وسنة 1898 ، وكان ذلك مفيداً للصناعة وضاراً بالزراعة.

(ثانياً) صعوبة الانتاج الزراعى وزيادة نفقاته ، نظراً لقلّة الأيدى العاملة فى الزراعة وارتفاع اجورها وارتبك الشئون المالية لصغار المزارعين وكثرة استدانتهـم.

(ثالثاً) سرعة تقدم الصناعة فى المانيا بدرجة لا مثيل لها فى اية دولة اخرى ، مما أدى الى تفوق الصناعة على للزراعة وتزوح السكان لقواجاً من من الريف الى المدن للصناعية ، وبذا تغير توزيع السكان فى المانيا تغيير جوهرياً بـدليل ان عدد المدن التى زاد سكانها على 100.000 نسمة كان ثمانية فقط سنة 1871 ، وبلغ 41 سنة 1905 و 48 سنة 1910 ، كما أن عدد سكان الامبراطورية من سنة 1871 الى سنة 1910 زاد نحو 23.000.000 نسمة فى حين أن سكان الريف نقصوا فى هذه المدة نحو 500.000 نسمة ، ويتضح ذلك جلياً مما يأتى:

السنة	عدد سكان الريف	نسبتهم لمجموع السكان	عدد سكان المدن	نسبتهم لمجموع السكان
1871	26.219.000	%63.9	14.791.000	%36.1
1880	26.514.000	%58.6	18.721.000	%41.4
1890	26.185.000	%53	23.243.000	%54.3
1900	25.734.000	%45.7	30.623.000	%54.3
1910	25.945.000	%39.9	38.980.000	%60.1

وقد نتج عن تلك الزيادة العظيمة فى عدد السكان ، وذلك التعديل الكبير فى توزيعهم بين الريف والمدن ، ان زاد استهلاك الغلات الزراعية زيادة كبيرة ولكن المشتغلين بالزراعة خرموا من الاستفادة منها بسبب هبوط الأسعار وزيادة مصاريف الانتاج ونقص الأيدى العاملة فى الريف.

وعلى الرغم من اطراد تقدم الصناعة وتفوقها على الزراعة من جميع الوجوه ، فان حكومة المانيا استمرت معتقدة بان الزراعة اساس حياة الدولة الاقتصادية ، فاذا تعرضت للاضمحلال هدد ذلك كيان الدولة وأضعف قوتها ورخائها . ولا عجب في ذلك لأن كبار الملاك كانوا هم الطبقة الحاكمة في بروسيا . في حين أن بروسيا كانت مسيطرة على المانيا عقب تكوين الامبراطورية . وقد كان لهذه الحقيقة اثر ظاهر في سياسة المانيا الاقتصادية والخارجية ، فبقى الغرض الأول منها للمحافظة على استقلال البلاد الاقتصادي ، ومساعدتها على انتاج كل ماتحتاج اليه من المواد الغذائية، وإن أدى ذلك الى غلاء المعيشة ومضايقة سكان المدن وعرقلة صناعة البلاد وتجارتها الخارجية . هذا مع العلم بأن عدد المشتغلين بالزراعة سنة 1914 لم يزد على ثلث مجموع السكان ، ولم تزد نسبة الملاك بينهم على نسبة 1 : 8 من هذا العدد.

ونجم عن تمسك حكومة المانيا بمساعدة الزراعة وحمايتها من المنافسة ان انقسم الراى العلم انقساماً شديداً بين أنصار الزراعة وأنصار الصناعة وكان هذا الانقسام من أهم ما يلفت النظر في سياسة ألمانيا الداخلية قبيل الحرب الكبرى . وقد نجح كبار الملاك في الاقاليم الشمالية والشرقية في تنظيم صفوفهم من الوجهة السياسية ، وكونوا حزب المزارعين سنة 1896 ، في حين ان صغار الملاك كانوا معضدين لحزب العمال والأحزاب الاشتراكية.

على ان للزراعة في المانيا بعد تكوين الامبراطورية حاولت مجاراة الصناعة في تقدمها بكل الوسائل ، فاستمرت المساحة المزروعة في الاتساع كما استمر الانتاج الزراعى في التزايد بسبب الاهبال على استعمال الآلات وزراعة الغلات الجديدة والتفنن في استخدام الاسمدة الصناعية بدرجة تثير

العجب والاعجاب ، ومع كل ذلك فإن ألمانيا كانت منذ سنة 1875 عاجزة عن انتاج حاجياتها الغذائية.

نظام التعاون والتسليف الزراعى:

نظراً لكثرة صغار الملاك فى ألمانيا وتزايد عددهم بمرور الوقت كانت الحاجة ماسة لتنظيم التعاون والتسليف الزراعى فيها ، وقد بلغت ألمانيا فى هذا الميدان شأواً لا تكاد تضارعها فيه دولة أخرى . ففى سنة 1911 بلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها نحو 25.000 جمعية ، وبلغ عدد اعضائها نحو 4.000.000 مزارع . وعملت تلك الجمعيات فى مناطق محدودة ولاغراض معينة ، ومثال ذلك الجمعيات الخاصة بصناعة مستخرجات الألبان ، التى بلغ عددها 3.193 جمعية ، وعدد اعضائها 288.699 ورغبة فى زيادة تنظيم التعاون وزيادة فوائده ونفوذه انضمت الجمعيات التعاونية الى إدارات مركزية كبرى سميت الاتحادات التعاونية ، وكانت مهمتها الاشراف على حركة التعاون فى مناطق واسعة لفرض خدمتها وتشجيعها.

أما التسليف الزراعى فقد ظهر فى ألمانيا سنة 1848 ، وقام فيها على اساس تعاونى بحث ، يعنى أن البنك الزراعى حصر اعماله فى دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضهم بعضاً معرفة صالحة من حيث ثروتهم وأمانتهم ، كما أنه لم يستخدم عمالاً مأجورين ، ولم يمنح ارباخاً مهما بلغوا من الفقر . وقد كان فى ألمانيا سنة 1912 ، 17.000 بنك من هذا الطراز .

الفصل الثامن

نهضة الزراعة في إنجلترا



- الثورة الصناعيه
- اختراع آلات الغزل
- اختراع آلات النسيج
- اختراع الآلات البخاريه
- تقدم الزراعة المعدنيه
- اسباب قيام المصانع
- النتائج المباشره لنظام المصانع
- النتائج غير المباشره للثوره الصناعيه و
- نتائج اجتماعيه
- نتائج اقتصاديه
- نتائج سياسيه
- تطور الصناعه بعد سنه 1825

الثورة الصناعية

كانت إنجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية ، فقد ظهرت فيها تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وفى ألمانيا فى الربع الثانى منه ، وفى بقية الدول بعد ذلك .

فوائد اسبقية إنجلترا فى الصناعة :

جنت إنجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة لا تقدر ، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتى :

- 1- اكتسابها خبرة واسعة فى الصناعة بسبب طول ممارستها لها ، فاستطاعت ان تصل الى مرتبة عالية فيها وصارت قادرة على انتاج انواع متعددة من المصنوعات المتقنة للغاية الثمن
- 2- اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبيرة التى جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه إنجلترا الدولة للصناعة الوحيدة فى العالم ، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن انعمت به من قبل ، ولا ينتظر ان تتمتع به دولة فى المستقبل ، اى خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك الخرب العالمية الاولى أعظم الدول الدائنة فى العالم ، وكانت لندن اكبر الأسواق المالية والتجارية.
- 3- اكتساب مصنوعات سمعة حسنة نظراً لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها ، حتى كان مجرد وصف الأقمشة بكونها انجليزية معناه أنها جيدة . ولا ريب فى أن لحسن السمعة اهمية تجارية كبيرة ، ولذا تحاول المصنوعات الجديدة والمخال التجارية الحديثة أن تحصل عليها بصرف الأموال الطائلة فى الاعلان، وتحمل

التضخيات والمجهودات للجسيمة لمرضاة المشتريين واجتذابهم،
فى حين أن انجلترا حصلت على تلك السمعة العالمية دون مشقة
أو مجهود كبير ، وبمجرد اسبقيتها فى الصناعة.

أسباب أسبقيتها فى الصناعة :

لقد بينا فيما سبق ان انجلترا فى القرن الثامن عشر كانت أسعد
خطأً وأكثر رخاء من فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ، ولذا
كانت أكثر استعداداً لقيام للثورة الصناعية فيها من تلك الدول . كما كانت
أكثر منها قدرة على الاستفادة من تلك الثورة بعد ظهورها . وتتلخص
أسباب أسبقية انجلترا فى الصناعة فيما يلى :

1- تجميع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ
القرن السادس عشر ، ولا يخفى للأموال من الأهمية العظيمة فى
انجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفاؤها ، وبخاصة فى مبدأ الثورة
الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله مالياً ،
واستثمار نتائج علمياً . وكان إنشاء بنك انجلترا سنة 1694 عاملاً
كبيراً فى تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال
الاقتصادية . ولقد سبق بيان بعض نتائج كثرة رؤوس الأموال فى
انجلترا فى القرن الثامن عشر من حيث تحولها الى الزراعة وتكوين
الملكيات الكبيرة ، ولاريد أن تلك الأموال كانت وقتئذ متحفزة
لتشجيع المشروعات الصناعية الجديدة كلما توافرت الظروف
الملائمة لذلك ، فى حين أن فرنسا ، وهى أكبر الدول المنافسة
لإنجلترا ، كانت فى خلال القرن الثامن عشر فى حالة فقر وارتباك
مالى وسياسي عظيم ، بسبب كثرة مشاكلها كلها الحربية والسياسية
وتعدد القيود الاقتصادية فيها.

2- توافر الايدى العاملة ، لان ما معازت به انجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ امد منيد ساعد على تزايد سكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة فى اوربا ، ور سيما الفلمنكيون فى الاراضى المنخفضة ، والهيوجنو فى فرنسا . وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة نكايتها ومهارتها الصناعية ، ولذا انشأت فى انجلترا صناعات كثيرة كالممنوجات الحريرية والتيلية والورق والأوانى الخرفية . ولم تخل صناعة فى انجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة للقيمة فى عدد العمال ومهارتهم .

3- حرية العمل وحسن تنظيمه بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات فى مناطق معينة اقتصادياً للوقت والنفقات . فمنذ القرن السابع عشر اخذ كثيرون من كبار المشتغلين بالصناعات المعدنية وصناعة المشنوجات للصوفية بمبدأ المركزية فى الصناعة والتوسع فى الانتاج ، فامتلكوا المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة، واستخدموا عدداً كبيراً من العمال تحت اشرافهم ، وكان ذلك نواة لنظام المصانع الكبيرة الذى ظهر فيما بعد .

4- كثرة الاسواق التى تتعامل معها انجلترا وكان أغلبها فى الامبراطورية البريطانية ، لذا ضمنت انجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها ، وعلى الأسواق التى تصرف فيها مصنوعاتها . وكان ذلك من اكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها ، لأن الاستهلاك شرط ضرورى للإنتاج. وقد كانت انجلترا وقتئذ أكثر دولة فى العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا أغلب املاكها فى خلال القرن الثامن عشر. ومما

- زاد في أهمية الأسواق لانجلترا ما امتازت به تلك الدولة من الخبرة. الواسعة في التجارة الخارجية، والتفوق الواضح في الأعمال البحرية.
- 5- نوع المصنوعات البريطانية ، فكان اكثرها من السلع التي تطلبها الجماهير ، وامتازت ببساطة صنعها وسهولة انتاجها بواسطة الآلات بكميات كبيرة ، وذلك بعكس المصنوعات الكمالية التي تخصصت فيها فرنسا ، والتي كان من المتعذر انتاجها لو استهلاكها بكثرة . ويكفي الدلالة على ذلك ان انجلترا اشتهرت بالمنسوجات القطنية في حين ان فرنسا اشتهرت بالمنسوجات الحريرية.
- 6- أسبقية انجلترا في الاختراع ، فان التغير العظيم الذي حدث في وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة قام على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا اساس الثورة الصناعية في جميع نواحيها ، وتركوا لغيرهم من المخترعين في انجلترا وغيرها من الدول شرف متابعة العمل والبناء على ذلك الأساس . ولعل انجلترا في الوقت الحاضر ليست اسبق من فرنسا والمانيا وامريكا في ميدان الاختراع ، ولكنها كانت بلا ريب اسبق دول العالم قاطبة في الاختراع في القرن الثامن عشر ولوائل القرن التاسع عشر ، لما ابرزته منذ سنة 1760 من فطاحل المخترعين مثل (هاجرىفز) (اركرىت) ، (كرومبتون) (كارترىت) (وات) (استيفنسن).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسباب استبقية انجلترا فى
الاختراع فانه يمكن الاشارة الى العوامل الآتية:

(أ) زيادة حاجة انجلترا الى الاختراع بسبب تقدم الصناعة فيها بالنسبة
ليها بقية الدول فى القرن الثامن عشر ، ومن الامثلة المشهورة أن
الحاجة تفتق الحيلة (او تولد الاختراع) ، ولكن ذلك لا يتفق مع
الحقيقة ، إذ كثيراً ما تكون الحاجة عاقراً ويحار عقل الانسان فى
معالجتها . ولكنه مما لا مرأى فيه أن الاختراع وليد الحاجة دائماً لانه
لا يحدث مصادفة نظراً لكثرة ما يستلزمة من مجهود مستمر ونفقات
كبيرة . ويستدل على ذلك من أن الذى حمل (جيمس وات) على
توجيه عنايته لاختراع الآلة البخارية شدة الحاجة الى طلمبة بخارية
تستخدم للنزح المياه من مناجم الفحم ، بعد ان اصبحت تلك المناجم
عميقة الى حد جعل الطلمبات اليدوية المعروفة وقتئذ غير كافية
بالغرض ، وكان شأن بقية المخترعات الهامة فى ذلك الوقت.

(ب) ميل العقلية البريطانية الى العلوم التطبيقية ، فبينما كان العلماء فى
أوروبا يتابعون ابحاثهم النظرية فى الضوء والحرارة والكهرباء
والكيمياء ، كان المخترعون فى انجلترا يتفنون فى تطبيق مائتج عن
ابحاث اولئك العلماء النظرية للاستفادة منها علمياً والدليل على ذلك
ان فطاحل المخترعين فى ذلك الوقت لم يكونوا من خريجي
الجامعات واساطين العلوم ، بل كان اغلبهم من طبقة الصناع نوى
الثقافة البسيطة والمعلومات المحدودة ، ولكنهم امتازوا بمواهب
خاصة محددة الذكاء ، وقوة للنلاخطة والصبر على متابعة البحث
رغم الفشل المتكرر ، وغير ذلك من المواهب التى ضمنت لهم
النجاح فى النهاية.

وكانت الاختراعات التي اخذت في الظهور تباعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة في سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها بعضها ببعض وشملت تلك الاختراعات جميع الحياة الاقتصادية في الدولة كالزراعة والصناعة ووسائل النقل ، ولكن عثيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين ، ولذا كان التقدم في هذين الفرعين من الصناعات اظهر منه في غيرها في بداية الامر .

ومن اهم ما يلفت النظر ان صناعة المنسوجات القطنية كانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد ، نظراً لحدائثة عهدها في انجلترا وسهولة تغيير الوسائل للصناعية فيها دون التعرض للضرر او الخسائر الكبيرة ، في حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت اقدم صناعات انجلترا واكبر دعامة لثروة البلاد وتجارتها ، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائج غير الضمونة . ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية اسراعاً من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية ، وزادت انجلترا من المنسوجات القطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة 1802 واستمرت تلك الزيادة في اطراد حتى اليوم .

اختراع آلات الغزل :

تتطلب صناعة المنسوجات عمليتين مستقلتين ومرتبطينتين في آن واحد وهما عملية غزل القطن والصوف والكتاب على شكل خيوط طويلة ، وعملية نسج تلك الخيوط بعضها في بعض لصنع الاقمشة ، وقد كانت المشكلة الكبرى في صناعة المنسوجات حتى منتصف القرن الثامن عشر هي شدة بطء عملية الغزل بالنسبة الى عملية النسيج ، اذ كان الناسج الواحد يستخدم كل ما ينتجه خمسة او عشرة من الغزاليين . ورغبة في

علاج ذلك اعلنت "الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعات" سنة 1761 عند استعدادها لمنح جائزتين ماليتين لمن ينجح فى اختراع وسيلة لزيادة سرعة الغزل . ولم يمض زمن طويل حتى وفق (جيمس هارجريفز) سنة 1764 الى اختراع آلة للغزل اشتهرت باسم (Spinning Jenny) وهى آلة بسيطة تتحرك بواسطة عجلة يدوية يسهل إدارتها ، وقادرة على غزل ثمانية خيوط قطنية فى وقت واحد . وبعد وقت قصير استطاع المخترع نفسه ان يويد عدد تلك الخيوط الى ثمانين . غير أن تلك الخيوط كانت دقيقة وضعيفة بحيث لا تصلح الا للخيوط العريضة فى النسيج ، وبقيت الخيوط الطويلة مصنوع من اللين نظراً لمتانته.

وفى سنة 1771 اخترع (رشارد اركريت) آلة للغزل عرفت باسم الاطار المائى وامتازت بمتانة الخيوط التى غزلتها ، ولذا امكن الاستغناء لاول مرة عن الخيوط الثقيلة كسدى للمسوجات القطنية ، وصارت المنسوجات تصنع كلها من الخيوط القطنية . ولهذا الاختراع اهمية عظمى فى صناعة النسيج لسببين وهما :

1- انه سمح بصناعة المنسوجات من القطن وحده ، ولذا رخصت تلك المنسوجات وزادت دقتها وعظم انتاجها .

2- لانه قضى على صناعة الغزل المنزلية نظراً لكون آلة "الاطار المائى" مؤلفة من اربع اسطوانات ثقيلة يصعب تخريكها الا بواسطة قوة المياه المتدفقة او البخار ، ولذا كان استخدامها فى المنازل متعذراً والانتفاع بها فى غير المصانع صعباً .

وفى سنة 1779 اخترع صموئيل كرومبتون آلهة الشهيرة باسم البذلة واشتملت على كل محاسن الاختراعين السابقين ، ولذا اعتبرت تلك الآلى اساساً لآلات الغزل المستخدمة فى الوقت الحاضر التى تغزل

الواحدة منها 2.000 خيط فى وقت واحد ، ولا تتطلب عناية كبيرة من العامل فتستطيع الاشراف على صنع المنسوجات القطنية الدقيقة نظراً لنعومة ودقة الخيوط القطنية التى امكن للنغازل انتاجها.

وقد احدثت تلك الاختراعات الرئيسية الثلاثة تقدماً عظيماً فى صناعة المنسوجات على اختلاف انواعها ، بسبب زيادة الغزل فى مقداره وسرعته وسهولته ، وكانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك صناعة المنسوجات القطنية ، وبخاصة بعد سنة 1792 عندما اخترعت آلة خليج القطن ، اى تخليص الشعرة من البذور . لأن ذلك أدى الى زيادة القطن الخام زيادة عظيمة لاسيما فى الولايات المتحدة ، فتقدمت صناعة غزل الخيوط القطنية فى انجلترا تقدماً عظيماً حتى صار انتاجها لا يحده سوى مقدار الطلب عليه .

اختراع آلات النسيج:

أحدث التقدم العظيم فى صناعة الغزل بفضل الاختراعات السابقة تغييراً كبيراً فى العلاقة بين الغزل والنسيج ، اذ اصبح النسيج اكثر بطءاً من الغزل وعاجزاً عن مجاراته فى كثرة الانتاج ، ولهذا اتجهت الأنظار الى اصلاح آلات النسيج التى كانت حتى ذلك العهد كلها يدوية . وفى سنة 1784 نجح قسيس يدعى (Edeard Carwright) فى اختراع أول نول متحرك بقوة المياه الجارية وفى سنة 1791 نشئ فى منشستر اول مصنع للنسيج واشتمل على اربعمائة من تلك الاتوال .

غير ان فوائد ذلك الاختراع لم تظهر سريعاً ، لأن تحول صناعة الغزل وقتئذ من صناعة منزلية يدوية الى صناعة مركزية الية لم يصحبه تخول مماثل فى صناعة النسيج ، بسبب قلة مولد المياه المتدفقة وشدة

تمسك صناع النسيج بسبب عدم وفاء آلات النسيج الجديدة بالحاجة من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج اليدوي ببقاء تلك للصناعة المنزلية . ولم ينهزم لولئك الصناع نهائياً إلا بعد ان اخذت على آلات النسيج اصلاحات عدة أهمها استخدام البخار فى تحريكها .

وبلغ عدد الآتوال الميكانيكية فى انجلترا واسكتلنده سنة 1820 نحو 15.000 ، فى حين أن عدد الآتوال اليدوية فى صناعة القطن وحدها زاد على 20.000 ، وكان هذا الكفاح بين النسيج الآلى والنسيج اليدوي من اهم مظاهر تاريخ ل إنجلترا الصناعى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولتهى الى النتيجة المحتومة التى لا مفر منها ، اى القضاء على صناعة النسيج اليدوي ، وشدة سخط المشتغلين به ويؤسهم.

اختراع الآلات البخارية:

كانت قوة ضغط البخار معروفة منذ القدم ، ولكن الاتمان لم يفكر فى الانتفاع بها عملياً إلا فى اوائل القرن الثامن عشر . وقد تمكن (Tomas Newcomen) حوالى سنة 1705 من اختراع ظلمبة بخارية كابسة ، وفى سنة 1763 بدأ "جيمس وات" فى العمل على تحسين تلك الظلمبة وتحوير اليها بغرض استخدامها فى الأعمال الصناعية العامة وإدارة الآلات الأخرى . وفى سنة 1768 انضم الى "وات" "ثاثيرولتن" وكان أخذ اغنياء رجال الصناعة فى برمنجهام . وتمكن "وات" فى العام التالى من اختراع آتته البخارية الشهيرة ، التى استطاعت بواسطة سير مرتبطة بعجلتها الجانبية أن تحرك آلات الغزل والنسيج وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة فى الصناعة . ولم يستخدم البخار فى إدارة آلات الغزل فى انجلترا إلا سنة 1785 ، ومنذ ذلك الوقت اخذ عدد الآلات

البخارية فى الزيادة حتى بلغ 11 فى برمنجهام سنة 1800 ، و 20 فى
لينر ، و 32 فى منشستر .

ولا ريب فى ان الآلة البخارية التى نجح "جيمس وات" فى
اختراعها احدثت فى العالم تغيرات اقتصادية هائلة فاقت فى خطورتها
وكثرتها ما احدثته اية آلة اخرى ابتكرها عقل الانسان ، وبذا تم انشاء
ركن هام من اركان الثورة الصناعية القائمة على الانتاج الميكانيكي
بواسطة الآلات التى يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى ،
وما تبع ذلك من تجمع رؤوس الأموال والأيدى العاملة الكثيرة فى مراكز
الصناعة الجديدة .

تقدم الصناعات المعدنية :

ان التحسينات العديدة التى ظهرت منذ سنة 1760 فى صناعة
الغزل والنسيج تطلبت لنجاحها وانتشار فوائدها تقدماً يعادلها فى صنع
الالات الجديدة بسرعة كافية واثمان معتدلة ، وكان لاسبيل الى ذلك بغير
تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره واحداث انقلاب عظيم فى
الصناعات المعدنية على اختلاف انواعها . ونظراً لحاجة جميع تلك
الصناعات الى الفحم بكميات متزايدة كان من اللازم تحسين صناعة
التعدين ايضاً ، لى تحصل انجلترا على حاجتها من الفحم بأثمان
منخفضة .

الحديد : اشتهرت أقاليم انجلترا الشمالية والوسطى بثروتها فى
الفحم والحديد غير أن وسائل استخراج هذين المعدنين ظلت عقيمة
ومتأخرة حتى سنة 1750 ، ولذا استوردت انجلترا اغلب ما احتاجت اليه
من الحديد من بلاد السويد ، نظراً لعدم المامها باحسن الوسائل لصهر

الحديد فى بلادها ويرجع ذلك الى ان استخدام الفحم الحجري لهذا الغرض بسبب تفاعلات كيميائية يصعب التغلب عليها ، يجعل الحديد المنصهر بهذه الطريقة رديئ النوع . وقد حاولت إنجلترا منذ سنة 1735 التغلب على تلك العقبة باستخدام الفحم (الكوك) ولكن الحديد عندئذ كان سهلاً الكسر وقليل المرونة (حديد ظهري) .

وعندما نجح (هنرى كورت) سنة 1783 فى اختراع وسيلة لمزج الاكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة ، تقدمت صناعة الحديد فى إنجلترا تقدماً عظيماً ، وبخاصة بسبب الزيادة المطردة فى اثمان الحديد المستورد من السويد فى خيل للقرن الثامن عشر . فزاد مقدار الحديد المستخرج من إنجلترا فيما بين سنة 1740 وسنة 1788 من 17.000 طن الى 68.000 طن ، ثم اخذت الكمية فى التزايد سريعاً حتى بلغت سنة 1796 (125.000طن) وسنة 1806 (250.000طن) وفى سنة 1815 بلغ مقدار الحديد المصدر من إنجلترا (91.000 طن) ولهذا تقدمت الآلات المعدنية تقدماً عظيماً منذ ذلك الوقت .

الفحم : بدأ تقدم صناعة استخراج الفحم فى اواخر القرن الثامن عشر ، اى بعد اختراع الطلمبه البخارية ، لأنها سمحت بتوغل المناجم فى الطبقات البعيدة عن سطح الأرض . وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين سنة 1810 وسنة 1819 عندما خلت الاعمدة الخشبية محل الاعمدة الفحمية السميكة التى كانت مستخدمة لرفع سقف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط . وفى سنة 1815 اخترع (مير همفري ديفى) مصباح الوقاية وبذا أمن عمال المناجم على حياتهم وامكن تعميق المناجم الى مسافات بعيدة . وفى سنة 1820 بدأت وسائل النقل الميكانيكى فى داخل

المناجم الى سطح الارض . ولهذه الاسباب زاد انتاج الفحم فى انجلترا
زيادة عظيمة وانخفضت اسعاره وكثر استخدامه فى الصناعة.

نظام المصانع:

كان قيام المصانع الكبيرة اظهر النتائج المباشرة للثورة الصناعية،
اذ على الرغم من ان المصانع كانت معروفة فى انجلترا منذ القرن
السادس عشر ، فانها اختلفت كل الاختلاف عن المصانع التى ظهرت فيما
بعد ، نظراً لصغرها وقلة انتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمال
والآلات . وفى عصر الصناعة اليدوية كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع
تحريكها وتوجيهها كيفما اراد . اما بعد الثورة الصناعية فقد صارت
الآلات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها واصبح العامل خادماً
للآلة واقل منها اهمية فى الانتاج ، واقتصرت مهمته على ضبط الآلة
وتغذيتها بالمواد اللازمة للصناعة . كما استمر الغرض من الاختراع لتقليل
اهمية العامل وزيادة استقلال الآلة عنه ، حتى صار كثير من الآلات
فى الوقت الحاضر (أوتوماتيكياً) بحيث أى أنه يقوم بكل الانتاج دون
تدخل الإنسان .

ولاريب ان هذا التغير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من اخطر
نتائج المخترعات الحديثة ، ومن اجله تستحق الثورة الصناعية ان تلقب
بهذا الاسم ، نظراً لما تفرع منه من الآثار الخطيرة التى تغلغلت فى جسم
المجتمع وصارت من اهم مميزاته ، وتتلخص فيما يأتى:

1- زيادة نفوذ أصحاب الأموال المشتغلين بالصناعة ، لأنهم اصبحوا
مسيطرين على اهم العناصر اللازمة للانتاج وهى المواد الخام
ومبنى المصنع وآلاته والقوى المحركة فيه فى حين ان أهمية العمال

كعنصر من عناصر الانتاج نقصت الى الحد الأدنى لاثم صاروا لا يملكون من عناصر الانتاج سوى اليد العاملة والمعلومات الفنية اللازمة . ولاجرم أنهم لا يتمتعون بما لهم من الأهمية والنفوذ فى الوقت الخاضر إلا بسبب قوة اتحادهم.

2- تحول الصناعة الى النظام الراسمالى ، لكثرة ما تطلبت من الأموال اللازمة لامتلاك الآلات والخامات والمصانع والقوى المحركة البخ . وتضمن وفرة رؤوس الأموال سرعة الانتاج الصناعى وكثرته وحسن تنظيمه وتصريفه

3- انحطاط مستوى الصناعة من الوجهة الفنية . لأن التوسع فى استخدام الآلات واتباع مبدأ تقسيم العمل جعل نصيب العامل فى الانتاج ضئيلاً ومملاً ، ولم يترك له مجالاً لظهار مواهبه الفنية.

4- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب العمل ، نظراً لانقطاع الصلة المباشرة والعداء بدلاً من التعاون لخدمة المصلحة المشتركة ، واصبح العمال يعنون بتقليل الانتاج وانقاص ساعات العمل وزيادة الأجور ، فى حين يعنى اصحاب العمل بعكس ذلك تماماً لكى تزيد ارباحهم.

أسباب قيام المصانع:

لم تكن المصانع الكبيرة التى يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الادارة فيها من النتائج المقصودة لحركة الاختراع وتحسين وسائل الصناعة التى ظهرت منذ منتصف القرن الثالث عشر ، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة ، لأن كبر حجم الآلات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها او استخدامها فى المنازل فوق مقداره الأفراد العاديين ،

وصار الاغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها
وهى المصانع ، وإذا أضفنا الى ذلك ان تلك الآلات كانت سريعة الانتاج
وغزيرته ظهرت لنا ضرورة استخدام عدد كبير من العمال لادارتها
وتسهيل مهمة انتاجها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار والمياه المتدفقة فى
تحريك تلك الآلات الى تعذر قيام المصانع فى كل مكان ، بسبب اهمية
توافر الفحم الرخيص للثمن او المنخفضات المائية بالقرب منها . ولهذا
تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية او فى حقول الفحم الكبيرة،
بعد أن كانت للصناعات القديمة منتشرة فى اغلب الأقاليم الريفية ،
ومما زاد فى ذلك التركيز ان القوى المحركة اذا توافرت فى مكان ما كانت
كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد ، ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات
فى المصنع الواحد بقرب المصانع وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الاسباب اضطر الصانع للقوى الذى تعود الاشتغال فى
منزلة ولحسابه الخاص الى هجر عمله والانتقال الى المدن الصناعية
الجديدة ، حيث انضم الى جيش كبير من امثاله ، واصبح عاملاً اجبراً
يشغل ساعات معينة فى مصنع تتوفر فيه الآلات والقوى المحركة اللازمة
لها ، ويخضع فيه كخبرة لادارة واحدة ، وبذا تحولت وحدة الانتاج فى
انجلترا فى القرن التاسع عشر من الاسرة او العدد القليل من العمال الذين
استخدموا من الآلات قليلها ورخيصها ، واستهلكوا مقداراً ضئيلاً من
المواد الخام ، الى المصنع الكبير الذى اشتعل فيه مئات العمال بل آلافهم ،
وتعاونوا على الانتاج الوفير بواسطة آلات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب
وغالية الثمن ، واستهلكوا فى سبيل تلك مقادير عظيمة من الوقود

والخامات ، على ان الصناعة اليدوية لم تندثر تماماً بازاء منافسة الصناعة الآلية الجديدة ، فانها مازالت قائمة فى جميع الدول حتى انجلترا نفسها.

النتائج المباشرة لنظام المصانع :

كانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة فى مجموعها ، لان استخدام الآلات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصادياً فحسب ، بل كان انقلاباً اجتماعياً أيضاً ، ولم تتج من اثاره للوخيمة طبقة من طبقات المجتمع .

اختلال الصناعة: ان طبقة العمال الريفيين التى مارست الصناعة المنزلية كانت لكثير الطبقات شعوراً بسوء الحالة ، واعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة ، فان كل اختراع جديد فى صناعة معينة كان سبباً فى احداث تغيير عظيم فى تلك الصناعة ، ودفع بأغلب المشتغلين بها الى البطالة ثم الى البحث الخثيث عن مود اخرى للرزق . وعلى الرغم من ان الآلات الجديدة وسعت فى النهاية سبل العيش امام طبقة العمال ، جعلت المشتغلين بالصناعة فى اخر القرن الماضى اكثر عدداً واسعد خالاً مما كانوا فى اوله ، الا أن العمال احتملوا الوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً ، وكان ذلك امراً طبيعياً ونتيجة لازمة لحالة الانقلاب فى جميع مظاهره.

ومما يشهد بصدق ذلك ان المخترعين كانوا محل مقت الجمهور واضطهاده ، وكثيراً ما همشت آلاتهم الجديدة على اعتبار انها مضره بالمجتمع ، فلحق (هارجرىفز) كثير من الاهانة والضرب من الجمهور الغاضب ، حتى اضطر الى الرحيل عن موطنه فى لانكشير ليتمكن من انشاء آتله الجديدة للغزل ، وفى سنة 1779 قامت فى لانكشير وفى كثير

من مناطق الصناعة المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة انتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة ، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوي الى النظام الآلى ، فاضطر العمال فى النهاية الى الرضوخ للفضاء الذى حل بهم ، والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

كثرة المهاجرة الداخلية : زاد فى متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ماحدث من الانقلاب الزراعى فى انجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر ، إذ أن المزارع الصغير الذى اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة فى زيادة الرزق صار معرضاً لأزميتين شديتين فى وقت واحد : أزمة للزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبير ، وأزمة الصناعة بسبب شدة المنافسة الا لان الجديدة . ولذا كان مضطراً اما الى التخلي عما ورثه عن ابيه من وبرة نسبية فى العيش واستقلال فى العمل ثم الرحيل الى المدن الصناعية ليشغل فيها كعامل اجير ، او الى البقاء فى الريف كعامل زراعى فقير ، وكان من حسن حظه ان سيل العمل فى المدن أخذت فى الاتساع فى نفس الوقت الذى كانت فيه مواد الرزق للمزارع الصغير آخذة فى الضيق والنفصان ، ومع ذلك فانه تعرض لمتاعب جمة بسبب تدفق سيل المهاجرة من الريف الى المدن الصناعية الجديدة ، اذ كان الازدياد المطرد فى عدد سكان تلك المدن اسرع واعظم من مقدرة تلك المدن على اختمالهم وايواتهم.

ونتيجة عن تحول اكثرية السكان فى انجلترا من الاقاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق الى الاقاليم الجبلية (والغنية فى الفحم والحديد) الواقعة فى الشمال والشمال الغربى ان انتقل العامل فى انجلترا تبعاً لانتقال اغلبيية السكان واختل التوازن بين اهمية الاقاليم فبعد ان كانت الاقاليم

الجنوبية والشرقية مركزاً للثقافة والثروة والنفوذ في حياة الدولة في كل عصور التاريخ السابقة ، أخذت في اضمحلال تدريجياً حتى صارت انجلترا وقوتها في الوقت الحاضر معتمدة على المدن للصناعية الواقعة في الشمال الغربي ، مع ان تلك المدن لم تكن شيئاً مذكوراً منذ نحو 100 سنة.

سوء حالة العمال : أدت كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن وشدة اقبالهم على العمل في المصانع الى قيام كثير من المشاكل التي تعاني انجلترا بعضها حتى اليوم ، واهمها مشكلة المساكن ، وارهاق العمال بسبب قلة اجورهم وطول ساعات عملهم ، واضمحلال مستوى الصحة العامة والاخلالات العامة . وقد نجحت انجلترا في معالجة اغلب المشاكل بفضل قوة اتحاد العمال التي ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر وهو الاتحاد الذي رمى قبل كل شيء الى ازالة الغبن الذي لحق بالعمال والمصائب الكبيرة التي خاقت بهم في بدء الثورة الصناعية .

مشكلة المساكن: كانت هذه المشكلة في طليعة المساوئ التي صارت سكان المدن الصناعية الحديثة ومن اصعبها علاجاً ، بدليل انه لا يزال بأغلب مدن انجلترا الكبيرة احياء لسكنى الفقراء والعمال تسمى وتمتاز بضيق طرقاتها ومساكنها ، وكثرة قاطنيها ، وسوء اوضاعها ، وحرمانها من كل مساحة من الجمال . ويرجع ذلك الى ان زيادة المساكن في المدن كانت لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها ، ولان شدة رغبة العمال في الإقامة على مقربة من المصانع أدت الى عظم ازديادهم في تلك المناطق ، وهي بطبيعة موقعها قنطرة وغير صحية ، لا سيما في بلاد غزيرة الامطار وقليلة التمتع بضوء الشمس في الشتاء كانجلترا . وعندما تولت الملكة فكتوريا عرش انجلترا سنة 1837 كان نحو عشر سكان تلك

الحجرات مباءة للأقذار وموطناً للأمراض . وإذا ذكرنا أن الاكثرية العظمى من سكان المدن الصناعية هاجرت اليها من الريف حيث كانت ناعمة بالهواء الطلق والغذاء الجيد ، وقاطنه فى مساكن صحية ، ولم كانت فقيرة وصغيرة . امكننا أن نتصور مبلغ الالام التى احتملها اولئك السكان بسبب خرمائهم من تلك النعم.

إرهاق العمال : كان انخفاض اجور العمال وطول ساعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صفوفهم وللسيطرة العظيمة التى تمتع بها أصحاب الأعمال ، ولمحاولتهم استغلال ذلك للظرف وزيادة مكاسبهم بكل وسيلة ، ولاريب فى ان الجشع والأنانية فى ايشع صورهما كانا وخذهما رائد العدد الكبير من اصحاب الاعمال فى ذلك الوقت ، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولا بسط العواطف الانسانية محل كبير من الاعتبار عندهم ، ولذلك لتخفضت الاجور الى الحضيض ، وكانت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة ، كما بغلت ساعات العمل من خمس عشرة الى ثمان عشرة ساعة فى اليوم الواحد.

ومما زاد فى متاعب العمال وفى ارهاقهم انهم كانوا معرضين لمنافسة النساء والاطفال لهم فى العمل ، نظراً لان الآلات الجديدة لم تكن فى حاجة الى العضلات القوية لو المهارة الفنية الكبيرة . وكان اصحاب الاعمال يفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض اجورهم بالنسبة الى اجور الرجال ، ولذلك انعكست العلاقة بين الرجل والمرأة ، وكثيراً ماكان للرجل قابلاً فى بيته وعاجزاً عن الكسب بينما تبين زوجته واطفاله من العمل فى المصانع.

ومن الغريب أن إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر كانت في طليعة الدول المطالبة بإلغاء تجارة الرقيق في العالم على اعتبار أن تلك التجارة لا تتفق مع مبادئ الرحمة والإنسانية ، مع أن حياة الرقيق في حقول القطن في أمريكا كانت أفضل كثيراً من حياة أكثرية سكانها في ذلك الوقت ، فقد كان الرقيق ناعماً على الأقل بالهواء الطلق والغذاء الصحي وبعض الراحة والتسلية في أوقات فراغه ، في حين أن عمال المصانع كانوا محرومين من كل ذلك . بل إن الوسائل التي استخدمها أصحاب الأعمال للحصول على الأطفال الفقراء واليتام لتوظيفهم في مصانعهم لم تختلف في قسوتها عن تجارة الرقيق في إفريقيا ، وهي التجارة التي شكت إنجلترا منها وقتئذ وحاولت إلغاؤها.

إخفاط مستوى الصحة والأخلاق : نتج عن كل ما سبق أن الخط مستوى الصحة والأخلاق في إنجلترا أخطأ ظاهراً منذ قيام نظام المصانع لأن العمل المضني في المصانع حيث فسد الهواء ، وكثرت الضوضاء وتعرض العامل لأخطار جسمية بلوغة كان غير متفق مع جودة الصحة في شيء ، في حين أن اختشاد الرجال والنساء والأطفال في المساكن الضيقة وبدون أدنى رقابة جدية عليهم كان سبباً في فساد الأخلاق وانتشار الموبقات . ولأريب في أن الأقبال على تغاطي المسكرات لكي يتلمس الإنسان مؤقتاً متعاب الحياة وكابتهما كان من العوامل المشجعة على تفكك الحالة وانتشار المنكرات والجرائم.

ويتبين من ذلك أن قيام نظام المصانع كان في بداية الأمر نكبة كبيرة على أكثرية السكان في إنجلترا ، وتعتبر نتاجه المباشرة من أسود الصفحات في تاريخ البلاد ، ومع ذلك فإنه كان في النهاية نعمة كبيرة على إنجلترا وبقية دول العالم ، إذ بعد أن تخلصت إنجلترا من أكبر المصاوي

الأولى لهذا النظام وعالجت عيوبه الصارخة ، اخذت في جنسى ثمرات التقدم الصناعى الكبير اذى سبقت اليه بقية الدول ، وصار العمال ناعمين بدرجة من الرقى والرفاهية والنفوذ لا مثيل لها فى اى عصر من العصور .

النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية :

عندما خلت سنة 1725 كانت أغلب الاختراعات الهامة قد ظهرت فى انجلترا واخذت الصناعة بعد ذلك فى التقدم بخطى واسعة ، فاستقرت فى نظامها وتخصصت تدريجياً من مساوئ الانقلاب الخطير الذى عانته منذ حوالى سنة 1760 ، ولذلك بدأت للنتائج غير المباشرة للثورة الصناعية فى الظهور تبعاً ، ومازالت فى سبيل الظهور حتى اليوم . والحق ان تلك النتائج لم تترك ماحية من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى انجلترا الا غيرتها تغييراً جوهرياً . ولذا كانت تلك النتائج اعظم ولجل فى خطورتها وفى مدى تأثيرها من نتائج الثورة الفرنسية فى فرنسا .

النتائج الاجتماعية :

1- **ارتفاع مستوى المعيشة :** عرف العمال بعد تجاربهم الاليمة ألا أمل لهم فى تحسين حالهم ورفع شأنهم الا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع اسحاب الاعمال وايتبداهم ، ولمشاركتهم فى المكاسب العظيمة التى درتها للصناعة عليهم . وقد ساعدهم على تنفيذ اغراضهم ماحدث من للزيادة العظيمة فى عددهم ، ومن سهولة اختلاطهم وتبادل للرأى بينهم فى المصانع والمدن .

ومع ان الثورة الصناعية قلت أهمية العامل فى الانتاج وزادت فى أهمية الآلات ونفوذ اصحاب الأعمال ، فلها استلزمحت احتشاد العدد الكبير من العمال فى المصانع ومهدت بذلك الطريق الى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم . اى لانه بينما نقصت أهمية العمال الفردية عظمت اهميتهم كطبقة كبيرة فى المجتمع ، فاصبحوا القدر على المساومة على استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه فى عصر الصناعة اليدوية.

وقد نتج عن ذلك ان ارتفعت أجور العمال تدريجياً ونقصت ساعات عملهم نقصاً واضحاً ، وتخلص العمال من أنواع الارهاق والاستبداد التى خضعوا لها فى بداية الثورة للصناعية ، وذلك فضلاً عن توسع العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة والمساهمين فى مكاسبها . ولذا زادت القوة الشرائية عند اكثريّة السكان زيادة عظيمة، وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً واخذت فى اغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان . فلا عجب إذن. أن شهد القرن التاسع عشر تقدماً لم ييسق له مثيل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب ، حتى اصبح الفقير ناعماً بما كان ابناء الطبقة المتوسطة بل للغنية عاجزين عن الحصول عليه فى العصور السابقة.

2- **تقدم المدنية:** ان كلمة المدنية فى الألفاظ التى يكثر استخدامها ويصعب تعريفها وتحديد معناها ، فإذا كان المقصود بالمدينة سمو الاخلاق وانتشار الفضائل ورفق للنوق والآداب ، فمن الواضح ان العالم لم يتقدم فى هذا الميدان تقدماً محسوساً منذ بدء التاريخ ، فان سكان اوربا فى الوقت الحاضر لا يمتازون كثيراً عن قداماء

المصريين والاعريق في زيادة التمسك بالصدق والشرف والعفاف او غير ذلك من الفضائل ، وقد لا يضارعون أهل العصور القديمة والوسطى في الفنون الجميلة ودقة الصناعات اليدوية والتعمق في المباحث الفلسفية والدينية.

اما اذا كان المقصود بالمدنية تقدم العالم من الوجهة المادية وانتشار العلوم ومحاربة الفقر والجهل والمرض الخ ، فلامراء في ان العالم منذ الثورة الصناعية قد تقدم في هذه الناحية تقدماً سريعاً وعظيماً بز كل ماضيه في جميع العصور . فانتشر التعليم العام في الدول الصناعية ، وارتفع مستوى المعيشة فيها وتقدمت العلوم على اختلاف انواعها ، وتوافرت الحاجيات والكماليات وصارت في متناول افقر الطبقات ، مما أدى الى زيادة الثقافة للعامة والرفاهية ، وظهور التقدم الواضح في جميع نواحي الحياة وفي جميع طبقات المجتمع ، بعد ان كان ذلك مقصوراً على طبقة الأغنياء والمتعلمين . ولا جرم ان هذا التفسير المادى المدنية هو الأرجح، اذ أن عدم تقدم العالم تقدماً كبيراً من الوجهة الأدبية او الدينية يقابله تقدم عظيم من الوجهة المادية والعلمية ، لذا اصبح اهم ما يميز للرجل المتمدين عن غيره كثرة حاجياته واتساع معلوماته ، وهى كلها من نتائج الثورة الصناعية.

3- **خمسة من مركز المرأة :** تتوقف علاقة المرأة بالرجل من حيث

مبلغ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات على حالتها الاقتصادية قبل كل شئ ، فاذا كانت المرأة عاجزة عن الكسب او الاستقلال الاقتصادى كانت مضطرة الى الاعتماد على الرجل في معيشتها ، وصارت ملزمة بأن تخضع له اجتماعياً كما تخضع له اقتصادياً ، ولذا امتنعت بينهما المساواة الحقيقية . ولا يفهم من ذلك الرجل يستند

بالمرأة ويسعى اليها ، فقد اثبت التاريخ عظم نفوذ المرأة في الامرة وفي المجتمع والسياسة منذ أقدم العصور . غير أن النفوذ العظيم يختلف كثيراً عن المساواة الاجتماعية ، فان للطفل الصغير نفوذاً عظيماً في أسرته ، وفي مقدورة اسعاد والديه او اشقتائهم ، ومع انه لا يعتبر مساوياً لهم في الحقوق ، بذليل أنه يخضع لهم ويقع تحت رحمتهم في كل امر . وماذلك الا لانه كالمرأة يتخذ من ضعفه قوة ، ومن شدة تعلق والديه به وسيلة للسيطرة عليهما وتحقيق رغباته الكثيرة.

ويتبين من ذلك ان الرجل قد يخضع للمرأة بسبب شدة محبته لها اذا كانت والدته او زوجته ، ولكنه مع ذلك لا يعترف لها بالمساواة الحقيقية معه اذا كانت عاجزة عن ان تعيش منفصلة عنه ، وغير قادرة على كسب معاشها بنفسها . ولقد اتاحت الثورة الصناعية للمرأة فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل ، وهى العمل فى المصانع والكسب المستقل عن الرجل ، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت للمرأة فى الوقت الحاضر منافساً خطيراً للرجل فى جميع ميادين العمل ، وكان ذلك سبباً فى مساعدة الرجل وشقاؤه فى آن واحد ، نظراً لزيادة دخل الأسرة وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة ، ومن جهة أخرى لانتشال البطالة بين الرجال والحفاظ لجورهم ، مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة وسداد حاجياتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة فى الدول الصناعية تختلف فى طبيعتها ونتائجها اختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من مثل تلك الأعمال فى الدول للزراعية ، وذلك لأنها فى

الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن أفراد أسرته. أما فى الحالة الثانية فإنها تعمل فى الغالب كعضو فى الأسرة ، وتكون تحت إشراف والدها أو زوجها ، ولا تحصل على أجر فى مقابل ما تقوم به من الأعمال.

وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادى فى إنجلترا منذ قيام الثورة الصناعية أن اتسعت مداركها وصارت تحترم نفسها وتستحق احترام الرجل لها ، وأصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4- كثرة الإصلاحات الاجتماعية : كان من نتائج قوة اتحاد.

العمال وانتشار التعليم العام وارتفاع مستوى المعيشة فى إنجلترا عقب الثورة الصناعية أن عظم اهتمام الحكومات للبريطانية على اختلاف أحزابها ومشاربها بشئون الإصلاحات الاجتماعية ، حتى أصبح الفقير فى تلك البلاد ينال من الرعاية والمساعدة أكثر مما يناله فى أغلب الدول الأخرى ، صارت الأمة تعلمه وتعالج أمراضه مجاناً ، وتشيد الملاجئ العديدة لايواء العجزة والمعوزين ، وتمنح العاطلين والمسنين معاشات وإعانات مالية ، وتنظيم بالقوانين العديدة علاقة العمال بأصحاب الأعمال لكى يتمتع الأرملة وتوظيف الأطفال والنساء فى الصناعة الا بشروط معينة . والخلاصة أن إنجلترا نجحت فى تحقيق كثير من المبادئ الاشتراكية القائمة على المساواة بين الناس وتخفيف ويلات الفقير ومتاعبه ، مع أغلبية سكانها خلال القرن الماضى لم تعتق تلك المبادئ من الوجهة النظرية . ولا يخفى أن الإصلاحات الاجتماعية تعود باكبر نصيب من القائده على الطبقات الفقيرة فى حين أن الحكومة تصرف عليها من الضرائب التى تفرضها على الطبقات الغنية ، وما ذلك سوى الاشتراكية العملية.

النتائج الاقتصادية :

1- **زيادة ثروة الدولة:** جنت إنجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها وان كان من السهل الاستدلال عليها فى كل مظهر من مظاهر الحياة فى تلك البلاد . ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكسبة فى خزائن الحكومة والمصارف والاقراد فحسب ، وانما تشمل ايضا انواع للثروة الحقيقية التى تزيد فى اثمان البلاد ومقدرتها على الانتاج كالمصانع والمناجم والميناء والمرافئ وطرق المواصلات الممهدة الخ. ويكفى للدلالة على عظم ثروة إنجلترا ان نقدها لم يتدهور ولم تعجز عن سداد ديونها كما فعلت بقية الدول . والجنية الانجليزى كان حتى سنة 1914 مضرب المثل فى ثباته وثقة الناس به ، ولذا ارتبطت به عملات كثير من الدول ، كما كانت لندن عاصمة العالم المالية ، وإنجلترا اكبر دول العالم الدائنة.

ونظراً لكثرة الارباح التى اغتمتها إنجلترا من صناعاتها العديدة وتجارتها الواسعة ، كان من المتعذر توظيفها كلها فى داخل إنجلترا ، ولذا اقبل الاغنياء فى تلك البلاد على توظيف اموالهم فى الخارج ، ولا سما فى الامبراطورية البريطانية وكثير من دول امريكا الجنوبية. ولهذا كان التقدم الاقتصادى الذى ظهر فى خلال القرن الماضى فى عدد كبير من الدول فاقمة بمساعدة رؤوس الاموال البريطانية . وقد اكتسبت إنجلترا من جراء ذلك مكاسب اقتصادية عظيمة ، ولم تعدم الانتفاع من ذلك سياسياً ايضاً كلما سمحت الظروف ، كما يتضح من دراسة تاريخ مصر الحديث ، حيث تحولت المشكلة المالية الى مشكلة سياسية لمصلحة إنجلترا ، لكونها أهم الدول الدائنة لمصر .

2- **زيادة نفوذ رجال المال:** ينقسم اصحاب الثروات النقدية الكبيرة الى فريقين : فريق يوظف امواله في الاعمال الاقتصادية المختلفة كإنتاج السلع وتصريفها وتاديه الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق الخ ، ويعرف هذا الفريق باسم اصحاب رؤوس الأموال وفريق اخر يتجر في النقود على اعتبارها سلعة ، ولا يساهم في الاعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة ، واما يتخصص في اقراض المشتغلين بها ما يحتاجون اليه من النقود ويسمى هذا الفريق باسم رجال المال او الممولين .

وقد أدت الثورة الصناعية الى زيادة نفوذ هذين الفريقين زيادة عظيمة ، ولكنها غير متساوية في الحالتين ، اذ بينما أصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها ، لامتلاكهم اهم عناصر الانتاج الصناعى ، لذا بفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى اصحاب رؤوس الأموال أنفسهم . وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على اساس الاقتراض ، ولأن نشاط الانتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية يتوقف قبل كل شئ على الثقة ، وعلى سهولة الاقتراض أو صعوبته ، وعلى مقدار النقود المتداولة وأسعار الفائدة الخ وليس بخاف أن ذلك كله يتوقف على سياسة رجال المال وميولهم ، وعلى المصارف الكبيرة التى تعمل لمصلحتهم وتقع تحت اشرافهم.

وإذا اردنا زيادة الاستدلال على عظم نفوذ رجال المال فانه يكفى ان نذكر ان جميع حكومات العالم مدينة للمصارف الرئيسية ، سواء أكانت فى بلادها ام فى الخارج ، وان اعمال الحكومات والشركات الكبيرة لا يمكن اتمامها الا بمعاونة رجال المال وتعضيدهم ،

وان الجرائد وغيرها من وسائل الدعاية المنظمة تقع فى الغالب تحت سيطرتهم . ومن ذلك يتضح ان رجال المال وان كانوا طبقة صغيرة فى المجتمع ، يسيطرون فى الحقيقة وبطريقة خفية على الحكومات والبرلمانات والشعوب ، بسبب سيطرتهم على النقود التى هى عصب الدولة والدم الذى يجرى فى عروقها.

ولا يمكن امكار ما اراده رجال المال من الخدمات الجليلة لانجلترا او غيرها من دول العالم ، فان التقدم الاقتصادى للعظيم الذى حدث فى القرن الماضى وعت نتائجه الخطيرة فى جميع الأرجاء ، لم يتم إلا بمعاونتهم وبفضل الأموال التى تقدموا بها لتنفيذ المشروعات المفيدة والعديدة ، وبذا افلادوا العالم كما استفادوا هم انفسهم فى وقت واحد . غير أن ذلك يعتبر دليلاً تاريخياً آخر على عظم نفوذ رجال المال ، فضلاً عن الأدلة الكثيرة التى تلمسها فى الوقت الحاضر فى كل دولة كبيرة.

3- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال والذى تظهر احياناً شروره المستطيرة كاضراب العمال ، وتختفى احياناً الأدلة عليه كالكفاح المستمر على مشكلة الأجور وساعات العمل ، يعتبر من أسوأ نتائج الثورة الصناعية وأعصاها خلا مع أنه لم يكن معروفاً من قبل . فى عصر الانتاج اليدوي كان صاحب العمل كثيراً ما يشتغل بجانب عماله وكان على صلة مستمرة بهم ، ولذا فهم خاجاتهم وعقليتهم كل الفهم . ولا مشاحة فى انه يتعذر ظهور الخلاف واحتدامه بين الافراد إذا قريت الروابط الشخصية وحسن التفاهم بينهم.

أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد انفصلت كل الروابط التي ربطت العمال بأصحاب العمال ، واصبح اغلب المساهمين فى الشركات الصناعية غير متصلين من بعيد او قريب بالمشتغلين بالصناعة ، سواء اكانوا من رؤساء العمال أم من صغارهم ، ولهذا ظهر الخلاف الكبير بين مصالح العمال . فيرى الفريق الأول ان مصلحته تتطلب زيادة الارباح بكل الوسائل ، وفى طليعتها تخفيض اجور العمال وإطالة ساعات عملهم ، فى حين أن الفريق الثانى يرى عكس ذلك تماماً ولذا كان لا مفر من احتدام الخلاف بين هذين الفريقين ، وهو الخلاف الذى يزداد شدة بمرور الوقت كلما زاد احلال الآلات محل العمال من جهة وكما عظمت المنافسة على تصريف المصنوعات من جهة اخرى .

ولا ريب فى ان هذا الخلاف الذى لم تخلص منه دولة صناعية فى العالم والذي يعتبر من النتائج المحتومة لنظام الصناعة كما نعرفه ، يعود بالضرر الكبير على جميع المشتغلين بالصناعة وعلى الأمة بأكملها ، لأنه إذا نجح اصحاب الأموال فى تنفيذ اغراضهم ، فان ذلك يؤدى الى تخفيض اجور العمال وارهاقهم ، كما يؤدى الى ضعف القوة الشرائية وقلة رواج التجارة ، فتقل مكاسب الصناعة تبعاً لذلك . أما إذا نجح العمال فى زيادة اجورهم وتخفيض ساعات عملهم فانهم بذلك يسببون ارتفاع اسعار المصنوعات وغلاء المعيشة ، ويحرمون انفسهم فى النهاية من الانتفاع من زيادة الاجور . و جرم انه إذا استمرت الاجور والأسعار فى التزايد المطرد ادى ذلك الى ازمة اقتصادية شديدة تجرف أمامها العمال واصحاب رؤوس الأموال فحسب ، وانما يضر العمال انفسهم ضرراً بليغاً بسبب حرمانهم من الاجور ، وقلة ما يملكون من الأموال المنخزة ، هذا فضلاً

عما يلحقه من الضرر بالأمة بأكملها بسبب وقف الأعمال الاقتصادية
وهياج الخواطر وانتشار الآراء الثورية التى تهدد السلم وتعرض المجتمع
الى انقلابات خطيرة لا يعرف مداها إلا الله.

النتائج السياسية للثروة الصناعية:

1- **زيادة قوة الدولة:** لم يكن التقدم للصناعى الكبير الذى شهده العالم
فى القرن الماضى مقتصراً على انتاج مختلف حاجيات الانسان
وكمالياته فحسب ، بل شمل أيضاً انتاج المعدات الحربية التى تستخدم
فى القضاء على الانسان ، ويظهر ذلك من عظم اختلاف الحربيين
العالميين الاخيرين عن جميع ما سبقهما من الحروب من حيث كثرة
ضحاياهما وشدة فظاعتهما وقيامها فى البر والهواء والماس ، بل
وتحت سطح الماء ، وانتشار بلاتهما الى الجهات البعيدة عن ساحات
القتال . وما ذلك إلا لكثرة المعدات الحربية وتنوعها وشدة فتكها ،
ومقدرتها على التأثير فى مساحة واسعة والقضاء على عدد كبير من
الناس فى وقت واحد . ولا ريب ان العالم قد هجر الى الابد وسائل
الحرب القديمة التى كان النجاح فيها متوقفاً على كثرة عدد
المتحاربين وشجاعتهم وسرعة انتقالهم وحسن قيادتهم ، لأن الانسان
قد اصبح قليل الاهمية فى الحرب كما فعلت الصناعة ، وصارت
الحروب آلية وكيمياوية قبل كل شئ ، كما أصبح الرجل الواحد
المجهز بأحدث المعدات الحربية قادراً على التغلب على الاف الرجال
إذا كانوا لا يملكون سوى قوة بنيتهم وشدة بسلاتهم وعظم ايمانهم
بعادلة قضيتهم.

وينجم عن ذلك أن قوة الدولة الحربية فى الوقت الحاضر لا تتوقف على عدد أبنائها وما يمتازون به من الميزات الشخصية الفائقة بقدر توقعها على مبلغ تقدمها فى الصناعة ، لأن ذلك يضمن توفر المعدات الحربية لديها إبان الحرب . وهذا هو السبب فى ضعف الدول الزراعية جميعاً بأزاء الدول للصناعية ، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة، وفى اختلاف قوة الدول للصناعية ، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة . وليس بخلف أن الدول الزراعية تستطيع أن تملأ خزانها بالمعدات الحربية فى وقت السلم ، ولكن ذلك لا يجديها نفعاً كبيراً بسبب سرعة تطور تلك المعدات من عام إلى آخر ، بحيث يصبح ما تملكه منها غير واف بالغرض وقت الحاجة ، ولأنها تستنفد كل ما تملكه من تلك المعدات عند قيام الحرب ، وبعدئذ تصبح عاجزة عن اصلاحها أو استبدالها بغيرها .

وقد شغلت إنجلترا بسبب سبقيتها فى الصناعة وتقدمها العظيم فى هذا الميدان مركزاً ممتازاً بين دول العالم منذ عصر نابليون ، واستطاعت أن تحافظ على إمبراطوريتها الواسعة ، وإن تزايد فى املاكها أخيراً على حساب الامبراطورية الألمانية والعثمانية ، نظراً لسيطرتها البحرية التى كانت احسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة اعدائها او محاصرتهم . ولعل ابلغ دلائل على علاقة الصناعة بالقوة الحربية ماحدث بعد معركة (نذكرك) سنة 1940 عندما انسحب الجيش البريطانى من فرنسا وترك وراءه جميع معداته الحربية ولكن بريطانيا استطاعت فى زمن قصير أن

توجه مصانعها العديدة نحو انتاج المعدات الخربية بكميات عظيمة ، واستطاعت ان تمون قواتها المحاربة بكل ما احتاجت اليه من اسلحة ومعدات متنوعة .

2- **زيادة تدعيم الديمقراطية:** كانت حكومة انجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية شكلاً واستبدادية في الحقيقة ، نظراً لان السلطة كانت محتكرة في ايدي الاشراف وكبار الملاك ، فكان البرلمان (مجلسا للواردات والعموم) لا يمثل سوى الاغنياء ولا يعنى الا بشئونهم . غير ان ما حدث في اواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن ونقص اهمية الزراعة بالنسبة الى الصناعة ، وظهور قوة للرأى العام ، جعل من اللازم تعديل نظام الحكم في البلاد تعديلاً جوهرياً وثم ذلك بطريقتين:

(أ) تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تمشي مع ما حدث من تغيير كبير في توزيع السكان ، فبعد ان كانت اغلبية اعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية ، صارت ممثلة للأقاليم الصناعية ، ولذا زلت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة ما كانت اهمل له من العناية والمساعدة .

(ب) توسيع حق الانتخاب ، فاصبح اهم ما يشترط في الناخب ان يكون بالغاً سن الرشد (21 سنة) ، والغيث جميع الشروط الخاصة بالثروة والتي حصرت حق الانتخاب فيما مضى في طبقة صغيرة من الامة.

ولا تقتصر اهمية توسيع حق الانتخاب على انه يضمن قيام الحكم الميالي على اساس واسع من قوة للرأى العام ، وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة احسن تمثيل ، ولكنه يضمن ايضاً للطبقات الفقيرة

والعامله من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة او خذلائها فى الانتخابات العامة ، وبذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها .

وقد تمت تلك التعديلات الهامة فى سنة 1832 عندما اصدرت الحكومة البريطانية قانون الاصلاح الدستورى لى يتمكن من تهدئة الرأى العام الذى كان ساخطاً على نظام للحكم القائم وقتئذ . ولذا يصح اعتبار سنة 1832 كمبدأ للحكم النيابى الحقيقى فى انجلترا ، وهو الحكم الذى بدأ رسمياً عندما حصل الاشراف على الوثيقة العظيمة من الملك حنا سنة 1215 .

ونظراً لأن الاكثرية العظمى من سكان انجلترا تألفت من العمال القاطنين فى المدن الصناعية ، فقد نتج عن توسيع حق الانتخاب ان عنيت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة ، واقبلت على تنفيذ كثير من الاصلاحات الاجتماعية المقيدة ، كما زادت قوة حزب العمال حتى تمكن من الوصول الى مراكز الحكم ، وتأليف وزارة بين اعضاء لأول مرة سنة 1924 .

3- زيادة قوة الرأى العام: يتكون الرأى العام بين الناس بطريقة

خفية ، لاذ أنه لا يقوم على تبادل الرأى بينهم بعد تمحيص وجهات النظر المتعددة ، وانما يتكون من تلقاء نفسه فيما يختص بالشئون العامة التى تمس مصالح الاكثرية . ففى حين أننا نجد الأحزاب السياسية مختلفة فيما بينها اختلافاً كبيراً فى كثير من الموضوعات ، اذ بها متفقة على بعض الشئون الجوهرية كالحرب والسلام ، وعلاقة الدولة بغيرها سياسياً او اقتصادياً . وقد يظهر الرأى العام احياناً

بطريقة جلية مباشرة كالمظاهرات الشعبية والانتخابات العامة ، ولكنه يظهر في الغلب بطريقة خفية وغير مباشرة وذلك بواسطة الجرائد السرية . ولذا اعتبرت الجرائد لسان الراى العام ، لان من الطبيعى ان لا يقبل الانسان الا على الجرائد التى توافق مزاجه وتتفق مع ارائه ومبادئه . ولهذا كان مقدار رواج الجريدة بين الناس مقياساً صحيحاً لمقدار نجاحها فى التعبير عن الراى العام ، وصارت لوسع الجرائد رواجاً اعظمها نفوذاً واكثرها تعبيراً عن الراى العام .

ولا ريب فى ان ظهور الراى العام وقوته من اجل نتائج الثورة الصناعية ، لان ذلك يتحقق بواسطة كثرة اختلاط الناس فيما بينهم ، بواسطة الدعاية المنظمة التى اهم وسائلها الجرائد السرية ، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية ، فلولاً الصناعة الحديثة لما احتشد السكان فى المدن احتشاداً كبيراً ، ولما امكن ظهور الجرائد التى نعرفها اليوم والتى تعتمد فى طبعها وورقها واخبارها على خدمات العلم والصناعة الحديثة . ولا ننسى أن رخص اسعار الجرائد ، وهو سبب كثرة تداولها وعظم نفوذها ، يرجع قبل كل شئ الى كثرة ما ونكسبه من الاعلانات التى تنشرها ، وهذه ايضا من نتائج الصناعة والتجارة الحديثة ، ولذا كانت اغنى الجرائد فى الاعلانات اكبرها حجماً وارخصها ثمناً واكثرها تداولاً .

ولا تقتصر اهمية الجرائد على أنها لسان الراى العام فصعب ، لأنها فى الحقيقة معلمة الراة العام فى الوقت نفسه ، ولذا كانت قوة عظيمة فى الدولة واستحققت ان تلقب باسم "صاحب الجلالة الصحافة" ، ففى مقدورها رفع الحكومات او اسقاطها ، وإيقاد نيران الحرب او إخمادها . وتعال قوة الجرائد فى تكوين الراى العام بأسباب كثيرة

كتعود الناس على قراءتها يومياً ورخص أثمانها وكونها مطبوعة ، فان للكلمات المطبوعة أثراً في النفوس يفوق كثيراً الكلمات المكتوبة او المسموعة ، ولأن قوة النقد والتفكير المستقل من أضعف القوى العقلية عند أكثر الناس . ولذا تستطيع الجرائد ان توجه الراى العام كيفما تريد ، مادامت تفعل ذلك تدريجياً وتتحاشى ان تصدم الراى العام صدمة شديدة.

ويستتبط من ذلك أن الراى العام الذى يعتبر بحق أهم عماد لنظام الحكم النيابى ، هو من نتائج الثورة للصناعية ، ولذا كان أكثر ظهوراً فى المدن منه فى الريف ، وبين المتعلمين منه بين غيرهم ، كما انه أقوى نفوذاً ووضح اثرأ فى الدول الصناعية منه فى الدول الزراعية. ولعل هذا احد اسباب ضعف الدول الزراعية بازاء الدول الصناعية، وعدم نجاح الحكم النيابى فى الاولى بقدر نجاحه فى الثانية.

4- تعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية:

لم تكن نتائج قانون الاصلاح الدستورى فى انجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم فى البلاد فحسب ، بل شملت أيضاً تعديل سياسة الدولة الخارجية والخارجية ، فاصبح الغرض الأول منهما خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل . فاما السياسة الداخلية فقد اتجهت الى نشر الاصلاحات الاجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم ، كتحصين المساكن والمواصلات والصحة العامة ، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وإنشاء الملاجئ والمستشفيات وإعانة العاطلين والعجزة ، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة فى المدن ، وإن لى ذلك الى اضمحلال

الزراعة وسوء حالة سكان الريف . ولذا كان إلغاء قوانين القمح سنة 1846 من النتائج المنطقية لقانون الإصلاح الدستورى الذى صدر سنة 1832 ونظراً لأن نسبة سكان المدن الى سكان الريف فى إنجلترا بلغت فى اواخر القرن الماضى نسبة 10 : 1 كان من الصواب اعتبار تلك النسبة مقياساً لاهتمام الحكومة ولما تصدره من التشريع سنوياً فيما يختص بسكان المدن وسكان الريف فى البلاد.

أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة إنجلترا الخارجية بالاستعمار او عقد للمعاهدات التجارية او الحصول على امتيازات اقتصادية ، وصارت علاقة إنجلترا للسياسة بأية دولة اخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول او معاكستها للتجارة البريطانية . ومن ذلك تفهم ماحدث من التغير الكلى فى علاقة إنجلترا للسياسة بألمانيا وفرنسا فى الأزمنة الحديثة ، فقد كانت إنجلترا العدو للتاريخية لفرنسا منذ القرن السابع عشر ، فى حين أنها كانت صديقة لألمانيا فى ذلك الوقت لما بينهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات للمالكة . ولكنها مع ذلك أخذت فى الميل نحو فرنسا والابتعاد عن ألمانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة ، بعد ان أصبحت ألمانيا منذ سنة 1890 منافساً خطيراً لتجارة إنجلترا وقوتها . ولذا انضمت إنجلترا الى جانب فرنسا ضد ألمانيا فى الحربين العالميتين الأخيرين لأنها لم تخش بأس فرنسا تجارياً ، ولكنها رأت فى انتصار ألمانيا كارثة وطنية عليها من الوجهة السياسية والاقتصادية.

وكذلك كانت انجلترا اسبق الدول الأوروبية الى التحالف مع اليابان ومصادقتها في اوائل القرن للحالي ، ولكنها نقضت محالفاتها مع تلك الدولة سنة 1920 واخذت في اتباع الحيلة في معاملتها بعد ان ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة ، وصارت منافساً خطيراً لانجلترا في أسواق العالم لاسيما أسواق الشرق.

تطور الصناعة بعد سنة 1825 :

تعتبر سنة 1825 حداً فاصلاً بين عصر الانقلاب الصناعي الخطير الذي عانته إنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي العظيم الذي نعمت به البلاد بعد ذلك . وقد اتجه مجهود إنجلترا الصناعة بعد سنة 1825 الى الوجوه الاربعة الآتية:

- 1- التوسع العظيم في الصناعة ونتاجها بسبب ثروة إنجلترا العظيمة في المعادن لا سيما الفحم ، اذ تكثر فيها حقول الفحم ويقع اغلبها على مقربة من الموانئ ومجاري الانهار ، مما يسهل نقل الفحم الى جميع مراكز الصناعة والى المدن الكبيرة . ويظهر عظم تقدم الصناعة وكثرة انتاجها في ذلك العصر من الزيادة الهائلة في انتاج الفحم والحديد في إنجلترا في خلال القرن التاسع عشر ، ويتبين ذلك من الجدول الآتي:

السنة	الفحم طن	الحديد طن
1800	10.000.000	0.500.000
1850	49.000.000	5.500.000
1880	147.000.000	18.000.000
1896	195.000.000	8.500.000
1900	225.000.000	12.500.000
1913	287.000.000	10.500.000

وبلاحظ أن إنجلترا لم تكن تستهلك كل ما أنتجته من القمح ، بدليل أنها كانت أكثر دول العالم تصديراً لهذه السلعة . وقد جنت إنجلترا فوائد عديدة من جراء كثرة تصديرها لآلية سلعة مطلوبة في أغلب الأسواق، ولذا استطاعت السفن البريطانية التي جاءت إلى إنجلترا محملة بالخامات الزراعية الكبيرة الحجم ، أن تكمل حمولتها بالقمح عند عودتها من إنجلترا، نظراً لأن المصنوعات التي تصدرها إنجلترا ليسن كبيرة الحجم وإن كانت كبيرة الثمن .

وبذا أصبحت السفن البريطانية كثيرة الحمولة ذهاباً وإياباً ، واستطاعت أن تخفض أجورها وتزيد أرباحها في آن واحد ، وبذلك تغلبت على منافسة السفن التجارية الأخرى . ولا غرو أن إنجلترا اكتسبت كثيراً من المغانم بسبب انتشار تجارتها الخارجية وكثرة سفنها التجارية وتفوقها.

وقد كان التوسع الصناعي اظهر مايمكن في صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية ، فزاد انتاج المنسوجات اربع امثال ماكان عليه خلال عصر الملكة فكتوريا (1837 - 1901) واستهلك إنجلترا في لواخر ذلك العصر ربع ما أنتجه العالم من مواد النسيج . وعلى الرغم من ظهور أمريكا وألمانيا وغيرها من الدول في ميدان المنافسة لإنجلترا فيما بين سنة 1770 وسنة 1900 فإن منسوجات إنجلترا القطنية زادت في تلك الفترة 40% ، وزادت منسوجاتها الصوفية 105% ، واستطاعت مصانع نسيج القطن في اواخر القرن الماضي ان تنتج يومياً نحو 14.000 ميل من تلك المنسوجات ، وإن تصدر منها نحو الثلثين الى الخارج . وفي سنة 1913 كان عدد أنوال نسيج القطن بإنجلترا نحو 57.000.000 نولاً ، في حين ان

عندها في جميع الدول الأوروبية الأخرى لم يزد على نحو 32.000.000 نولاً.

ولم يكن تقدم صناعة المنسوجات الصوفية أقل خطراً من تقدم صناعة المنسوجات القطنية ، فقد زاد مقدار الصوف المستخدم في المصانع البريطانية نحو الضعف من سنة 1800 الى سنة 1840 ، ولكنه زاد نحو خمسة الأمثال فيما بين سنة 1840 وسنة 1900 ، ويعزى ذلك الى ما حدث من التغيير العظيم في الموارد العالمية الخام وفي اسعاره منذ منتصف القرن الماضي ، بسبب التوسع في تربية الأغنام في استراليا وغيرها من البلاد النائية . وتظهر اهمية ذلك من أن جل الصوف المستخدم في صناعة إنجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان من الانتاج المحلي ، اما في سنة 1914 فكانت اربعة اخماسة واردة من استراليا.

2- زيادة التخصص في الصناعة وفي وسائلها:

لأن المخترعات استمرت في تعديل الآلات القديمة بغرض زيادة انتاجها وتحسينه ، واقتضى ذلك تخصص كل من تلك الآلات في ناحية صغيرة من نواحي الصناعة ، نظراً لأن التخصص من اهم لوازم التقدم، وقد بلغ تخصص وسائل الصناعة درجة عظيمة بحيث ان آلات نسيج القطن المصري مثلاً لا تصلح لنسيج غيره من القطن، على الرغم من دقة وجوه الاختلاف بين انواع القطن المتعددة .

ولم يكن ذلك للتخصص مقصوراً على الآلات بل شمل المصانع نفسها والأقاليم الصناعية ايضاً . ولذا تستورد إنجلترا كما تصدر كثيراً من السلع نصف المصنوعة ، اى التي ليست معدة للجمهور

وانما تشتريها المصانع لاعدادها لذلك ، فصارت السلعة الواحدة تمر على عدد كبير من الصانع والآلات والمصانع قبل أن تصل الى يد المشتري .

وقد تركزت الصناعات المختلفة فى مناطق معينة فى بريطانيا العظمى وصارت من اهم مميزاتها ، فتقوم صناعة المنسوجات القطنية فى جنوبى مقاطعة لانكشير لا سيما حول مدينة منشستر حيث تتوفر الشروط الملائمة لتلك الصناعة كطوبى الهواء وكثرة الفحم والقرب من اكبر موارد القطن فى العالم وهى الولايات المتحدة ، وتقوم صناعة المنسوجات الصوفية فى شرقى لانكشير ويشتهر ذلك الاقليم الاخير باسم (West riding) . وتقوم الصناعات المعدنية حول برمنجهام وفى السهل الشمالى الأوسط من انجلترا المعروف باسم الاقليم الاسود بسبب كثرة مآخذه مصانع من الدخان الكثيف. على ان الصناعات المعدنية اقل تركزاً من بقية الصناعات بدليل قيامها فى مناطق النسيج ، اذ تقع سيفلد الشهيرة بصناعة الاملحة فى مقاطعة يور كشير . وكذلك قامت صناعة بناء السفن فى الموانئ الكبيرة الواقعة على مقربة من حقول الفحم مثل لفربول وجلاسجو.

3- **زيادة انتشار التجارة الخارجية:** بسبب خلو الأسواق من المنافسة الجدية ، وتحسن طرق المواصلات الى الاقاليم النائية ، وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجها فى الأسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق . ولا ريب فى ان زيادة رواج التجارة الخارجية كان من اهم لوازم تقدم للصناعة البريطانية لانه ضمن لها الحصول على المواد الخام الكثيرة ، وتصريف المصنوعات التى اخذت البلاد فى انتاجها بمقادير متزايدة،

ولولا ذلك لعجزت الصناعة عن التقدم مهما توافرت الظروف .
الآخرى الملائمة لها . وكان لظهور السمك الحديدية والبيواخر
وتقدمها اعظم اثر فى نشر تجارة إنجلترا الخارجية ، لأن إنجلترا
تمكنت من الاستفادة من ذلك بسبب توسعها فى الانتاج الصناعى
ونزوعها الى كثرة التخصص فيه ، وتبع ذلك هبوط اسعار
مصنوعاتها ورواجها .

4- محاولة إنجلترا التغلب على المنافسة الاجنبية:

تقدمت الصناعة فى المانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول منذ
أواخر القرن الماضى ، وقد بذلت تلك الاسواق مجهوداً فائقاً للحاق
بانجلترا فى تقدمها الصناعى وافتراخ الأسواق منها ، وتمسكت فى
سنوات قليلة من ان تبلغ ما بلغته إنجلترا من النجاح فى كثير من
نواحي الصناعة ، ويعال ذلك بأنها لم تكثف بالافتداء بانجلترا بل
ابتكرت كثيراً من الأساليب الجديدة لمنافسة التجارة البريطانية ولم
تفطن لإنجلترا الى ذلك الا اخيراً وعندئذ عملت على الافتداء بدورها .
بالدول المنافسة لها . ولاريب فى ان النجاح السهل الذى خصلت
عليه إنجلترا فى ميدان الصناعة والتجارة فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر أدى الى اعتزازها بنفسها وقلة اكرائتها بالدول
المنافسة لها ، على زعم ان النجاح مكتوب لها دون حاجة الى بذل
مجهود كبير للحفاظ عليه ، ولذا وقعت صناعة إنجلترا وتجارها
فى اغلاط كثيرة اهمها ما يأتى :

(أ) قلة العناية بالاعلان: اعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعت
بها المصنوعات البريطانية فى جميع الاسواق ، ولأن الاعلان
يتكلف مصاريف طائلة ولا يتفق مع كرامة الصناعات الراقية،

بدليل لم أكثر المصنوعات حاجة اليه هي الحديثة منها اى التى يهتمها التفرير بالجمهور وصرفه عن شراء المصنوعات الجيدة . وقد استمرت المصنوعات البريطانية زمناً طويلاً معتمدة على اخص انواع الاعلان واجدره بالثقة ، اى الاعلان المتكلم الذى يقوم على رضا المشتريين ومديحهم ، بعكس الدول الصناعية الاخرى التى عمدت الى التفتن فى الاعلان والتوسع فيه حتى زاجت تجارتها على حساب التجارة البريطانية ، ولا جرم ان انجلترا وان اصاب من الوجهة النظرية فى تقديرها للاعلان واهميته ، اخطأت من الوجهة العملية فى فهم عقلية الجماهير ، فقد اثبتت التحارب ان الاعلان من الزم لىوازم النجاح فى التجارة، ولنه يبرر كل ما يصرف فى سبيله من نفقات عظيمة ، لاذ لا تكفى جودة السلعة او رخصها لى تال ما تستحقه من اللرواج ، بل يجب الاعلان عنها لتحقيق ذلك .

(ب) قلة العناية بمرضاة المشتريين ودراسة اذواقهم وحاجاتهم الخاصة. ولذا اشتهرت الصناعة البريطانية بالجمود والمحافظة على التقاليد ، بمعنى أنها إذا لم تلق رواجاً فى بعض الاسواق بسبب عدم ملائمة ألوانها او اشكالها واحجامها ، كانت المصانع قليلة الميل الى تعديل ذلك لمرضاة المشتريين فى تلك الاسواق . ولذا افقدت مصنوعات انجلترا تلك الاسواق تدريجياً ، وحلت محلها مصنوعات الدول الاخرى حتى لم تتردد فى بذل كل مجهود لاكتساب المشتريين وارضائهم .

وكذلك كانت إنجلترا أقل عناية من الدول الأخرى بأمر الاكثار من
الوكلاء عن مصنوعاتنا فى الأسواق المختلفة ، أو تشهيل وسائل
مدايد ائمان المشترىات ، الى غير ذلك من الخدمات وانواع التشجيع
للمشترىين ، ويرجع كل ذلك الى شدة اعتداد الصناعة البريطانية
بنفسها ، وعدم اكترائها باغراض بعض المشترىين عنها لوثوقها من
الرواج بقية الأسواق .

(ج) غلاء ائمان المصنوعات البريطانية بسبب جودتها ومتانتها بوجه
عام فان من مبادئ الصناعة البريطانية العناية بجودة الانتاج وان
ادى ذلك الى ارتفاع الائمان ، فى حين ان الدول الصناعية
المنافسة لانجلترا جعلت من مبادئها تخفيض الائمان وان ادى
ذلك الى عدم جودة للمصنوعات.

وبذا دلت تلك الدول على بعد نظرها وحسن تقديرها لعقلية
الجمهور وظروفه ، فقد تكون المصنوعات البريطانية رخيصة فى
الحقيقة على الرغم من غلاء ثمنها ولكن ذلك لا يجدى نفعا عند اكثريّة
المشترىين وهم من الفقراء الذين يفضلون شراء السلع للرخصة وحسنة
المظهر ، وان كانت تلك السلع لا تستحق الثمن المنخفض الذى تباع به .

ولا ريب فى انجلترا فقدت كثيراً من الأسواق بسبب الاغلاط
السابقة التى وقعت فيها ، ومع ذلك فان تفوقها الصناعى والتجارى لم
يتعرض لخطر جدى لاسباب كثيرة ، كعملها على اصلاح تلك الاغلاط ،
واتساع تجارة العالم اجمع ، وارتفاع الأجور وزيادة القوة الشرائية فى
اغلب الدول ولذا كان اكبر اثر للمنافسة الاجنبية التى تعرضت لها انجلترا
منذ لواخر القرن الماضى تقليل مدى تقدمها الصناعى وتفوقها التجارى
بدلاً من القضاء عليه .

الفصل التاسع

الثورة الصناعية في فرنسا



- الغزو التقني للطاقة
- قيام الثورة الصناعية
- تطور الصناعة و نتائجها
- نظام الصناعة
- نتائج الثورة الصناعية

الثورة الصناعية في فرنسا :

كانت فرنسا في اوائل القرن التاسع عشر دولة زراعية بحتة ، اذ لم تلق فيها للصناعات اليدوية من النجاح والرواج مالم يقته في انجلترا قبل ذلك العهد . وعلى الرغم من ظهور الثورة الصناعية في فرنسا قبل غيرها من الدول الاوربية عدا انجلترا ، فان للزراعة قد احتفظت فيها بأهميتها في خلال القرن الماضي على اعتبار كونها العماد الاقتصادي لحياة الدولة ، وان تعرضت لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة .

الغاء النقابات الطائفية :

كان للثورة الفرنسية فضل كبير في احياء الصناعة في فرنسا لما أحدثته من اصلاحات الاقتصادية العديدة ولاسيما القضاء على النقابات الطائفية ، فقد قيدت تلك النقابات حرية العمل والعمال وقاومت كل جديد في الصناعة ولذا كان الغاؤه تمهيداً لازماً لقيام الثورة الصناعية والتوسع في استخدام الآلات وقيام صناعات جديدة متعددة على اساس النظام الرأسمالي .

وقد اصدرت الجمعية الاهلية سنة 1791 قانوناً منح جميع الافراد حرية كاملة لمزاولة اية مهنة وبلية وسيلة على شرط الحصول على ترخيص الحكومة بذلك والتعهد بالخضوع لانظمة العمل الجديدة ، وأهمها حظر اتحاد العمال او اضربهم ، غير ان نقضيات للحروب الكثيرة التي احتملتها فرنسا في عصر نابليون استلزمت عودة كثير من النقابات الى سابق نفوذها ، كنقابة الخبازين والقصابين ، والمشتغلين بالطباعة ، نظراً لما اشتهر به نابليون من حب النظام والسلطة ، ولرغبته في الاشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة في تلك السنوات

العصية. وقد استمرت تلك النقابات قائمة فى فرنسا حتى منتصف القرن الماضى، ولكن اغلب المهن والصناعات كانت متمتعة بحريتها منذ سنة 1815 .

قيام الثورة الصناعية :

تأخر ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عنه فى انجلترا الان تلك الثورة لم تلق ما لقيته فى انجلترا من الظروف للمساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود ، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والساسية التى كانت من اهم لوازمها . وقد عملت محاولات كثيرة فى اواخر القرن الثامن عشر لاندخال الآلات والانظمة الصناعية الجديدة فى فرنسا فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة 1784 ، ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون توسيع فى تلك الخطة . كما ان كثرة الاضرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين سنة 1789 وسنة 1815 استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لاغى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة . وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية باتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة انجلترا ، فان تلك الساسية عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته ، اذ حرمتها من استيراد الآلات جديدة من انجلترا والانتفاع بها فى احياء صناعة البلاد ولهذا استمر التقدم الصناعى بطيئاً فى ذلك العهد .

ويصح اعتبار سنة 1825 مبدأ لقيام الثورة الصناعية فى فرنسا، لان انجلترا فى تلك السنة رفعت الحظر الذى سبق ان وضعته على تصدير الآلات الجديدة الى الخارج ، فتمكنت فرنسا من التوسع فى استيرادها وتقليدها واستطاعت صناعتها ان تقدم بخطوات سريعة بعد ذلك.

هذا فضلا عن التغيير العظيم الذى اصاب فرنسا بعد ان تمتعت بعشر سنوات من السلم وتمكنت من استرداد نشاطها وقوتها . وتخلصت من الاعياء الذى حل بها فى عصر نابليون ، ولذا دبت الثقة فى النفوس واتجه اصحاب رؤوس الاموال الى توظيف ثرواتهم فى الصناعات الجديدة والمساهمة فى ارباحها .

تطور الصناعة ونتائجه :

كان من مستلزمات تقدم الصناعة فى فرنسا التوسع فى استخراج الفحم والحديد ، غير ان فقر فرنسا فى الفحم وصعوبة نقل الحديد الى الفحم قضا على صناعة البلاد بأن تكون متواضعة فى تقدمها بالنسبة اليها فى انجلترا والمانيا . وقد سبق لنا بيان ان اهم حقول الفحم فى فرنسا تقع فى الشمال الشرقى على مقربة من الحدود البلجيكية ، وان استخراج الفحم منها ونقله الى بقية انحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة . اما الحديد فيوجد بكميات وفيرة فى اقليم اللورين ، ولكنه كثير الاختلاط بالفسفور ويقع على مسافة كبيرة من حقول الفحم ، ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على احسن وجه ، لا سيما وان طريقة "بسمر" لم تعرف الا قبيل استيلاء المانيا على اقليم اللورين بمسنتين اثنتين . ويمكن تقدير مكانة فرنسا الصناعية اذا قورنت بغيرها من الدول الكبرى من ان مقدار الفحم المستخرج منها سنة 1911 بلغ 38.000.000 طن ، اما فى المانيا فبلغ نحو 268.000.000 طن، وفى الولايات المتحدة 455.000.000 طن.

ونظراً لفقر فرنسا فى المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الانتاج اقل اهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الانتاج لأن الاخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم حاجل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال . ولهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات

وادوات الترف التي لا يمكن انتاجها او استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم تنجح تماماً في القضاء على الصناعة المنزلية في فرنسا كما نجح في إنجلترا ، لان الآلات لا تستطيع وحدها ان تقوم لانتاج المصنوعات الدقيقة التي تتطلب من العامل مهارة خاصة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين ، والصناعات المعدنية اسبق من غيرها متأثراً بالثورة الصناعية ، لما صناعة المنسوجات فلم تتأثر إلا أخيراً . وقد اشتملت فرنسا سنة 1810 على نحو 15 آلة بخارية لنزح مياه المناجم ، ثم اخذت تلك الآلات في التزايد السريع في العدد والتنوع ، فبلغ عددها 625 آلة سنة 1830 ، و 5322 آلة سنة 1850 و 14.513 آلة في سنة 1860 ، في حين ان عدد انوال النسيج الآلية لم يزيد على 5.000 سنة 1834 ، ثم بلغ نحو 31.000 سنة 1846.

غير ان النهضة الصناعية لم تتقدم جداً في فرنسا الا بعد قيام الجمهورية الثالثة سنة 1871 ، اى بعد ان استقرت الحالة السياسية في البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدماً عظيماً بلانم حاجات الصناعات الفرنسية الراقية ، ويجعل الآلات قادرة على منافسة الايدى العاملة في صناعة المنسوجات الدقيقة . ومما يشهد بتقدم فرنسا للصناعة في ذلك العهد ان عدد المخترعات المسجلة فيها زاد من 2.782 سنة 1870 الى 12.953 سنة 1905 ، وزاد مقدار الفحم المستخرج منها في هذه الفترة من 13.000 طن الى 38.000 طن وبلغ مقدار الحديد المستخرج سنة 1900 ، 600.000 طن ، كما زادت قوة الاتها البخارية نحو 300% فيما بين سنة 1891 وسنة 1906.

ولعل احسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادى فى ذلك الوقت ان مجموع قيمة انتاجها الصناعى زاد من 5 مليار فرنك سنة 1870 الى 15 مليار فرنك سنة 1897 ، مع ان فرنسا فلا العام الأول شملت الاقليمي الا لآزاس واللورين وهما من اهم اقاليمها الصناعية وكان قددهما سنة 1871 ضربة اقتصادية كبيرة عليها لانها بذلك فقدت اهم موارد الحديد والبوتاس فيها ، ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتئذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر فى فرنسا للتخصص الاقليمي فى الصناعة كما فى انجلترا فاشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون) ، وحوض اللوار الأعلى (سنت اتيين) بالصناعات المعدنية ، والاقليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية ، فى حين ان صناعة النبيذ وهى من اهم الصناعات البلاد قامت فى جميع احواض الانهار الكبيرة فيها . وقد قدر ان نحو 50% من مجموع العمال فى تسع مقاطعات فرنسية كانوا سنة 1901 مشغولين بالصناعة دون الزراعة ، وبلغت تلك النسبة فى المقاطعات الشمالية الشرقية 64% .

نظام الصناعة :

نحت فرنسا نحواً خاصاً فى نظام الصناعة ، فصارت بذلك مختلفة عن الدول الصناعية الاخرى ، فبينما مالت الصناعة فى انجلترا والمانيا الى زيادة للتركز والتوسع ، باندماج الشركات بعضها فى بعض وتضخم رؤوس الاموال وكثرة الانتاج ، لاذرى صناعة فرنسا قد مالت الى الفردية اللامركزية ، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على 5% بالنسبة الى عدد اصحاب الاعمال فى سنة 1914 قدر ان مجموع المشتغلين بالصناعة فى فرنسا بلغ نحو 19.652.000 نسمة وانقسموا على النحو الآتى:

• 8.996.000 من اصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص .

• 10.655.000 من العمال المأجورين .

ولذا كانت فرنسا فى ميدان الصناعة ممتازة بالمصانع الصغيرة ، كما اشتهرت فى ميدان الزراعة بالملكية الصغيرة . وقد جنت فرنسا من جراء هذا النظام الفوائد الآتية:

1- ضمان النجاح فى صناعات الترف التى تخصصت فيها والتى يتعذر انتاجها فى المصانع الكبيرة .

2- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية لان الارباح الكبيرة الناتجة عن الصناعة تصل الى عدد كبير من ابناء الامة ، بدلاً من ان تكون مقصورة على طبقة صغيرة من اصحاب رؤوس الاموال .

3- تمتع عدد كبير من السكان بنعمة الاستقلال فى العمل وما صاحب ذلك من فضائل الاقتصاد والنشاط والاعتماد على النفس ، ولذا استفاد المجتمع من للناحية المعنوية فوائد جلية .

4- عدم تعرض فرنسا لكثير من مساوئ الثورة الصناعية التى تعرضت لها انجلترا والمانيا كشدة ازدياد السكان فى المدن وازدياد الازدحام وشخطهم ، واختلال التوازن فى توزيع السكان ، واضمحلال الزراعة وتركيز الثروة فى ايد قليلة.

غير ان فرنسا بسبب كثرة ما فيها من المصانع الصغيرة تلقى صعوبة فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الاخرى التى تقوم فيها الصناعة على اساس الانتاج الكبير ، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصصها فى صناعات الترف وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها للفنية . ويرى فى ان فرنسا احسنت فى

اختيار نظام الصناعة الذى يلائمها ، وانواع المصنوعات التى اشتهرت بها ، لانها بذلك صارت من اكثر الدول تمتعاً بالاستقلال الاقتصادى ، وأقلها اعتماداً على التجارة الخارجية ، وإذا كانت قد حرمت نفسها من المزايا الكثيرة التى تنجم عن كثرة الانتاج الصناعى وروج للتجارة الخارجية ، فانها فى الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الولايات التى لم تنتج منها دولة صناعية كبرى . على ان فرنسا ليست خلواً من الصناعات والشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة انتاجها ما يوجد من أمثاله فى الدول الاخرى ، اذ ظهرت فيها حديثاً صناعات كبيرة كصناعة السيارات والأسلحة ، وعرفت تلك الصناعات كيف تغزو الاسواق وتتنافس مصنوعات انجلترا والمانيا وامريكا ، ولكن ذلك يعتبر تطوراً حديثاً وشاذاً فى صناعة فرنسا ، ولا تزال تلك الصناعة ممتازة قبل كل شئ بالميزات التى سبق بيانها .

نتائج الثورة الصناعية :

يتبين مما سبق ان نتائج الثورة الصناعية التى اجملنا شرحها فى الكلام عن انجلترا قد ظهرت جميعاً فى فرنسا ولكن بطريقة مخففة ، وذلك نظراً للاختلاف العظيم بين انجلترا وفرنسا من حيث اهمية الزراعة لكل منهما ، ونظام الصناعة الذى يميزها . فان كثرة سكان الريف فى فرنسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازحام السكان فى المدن الصناعية ازحاماً شديداً لم يكن من شأنه ان يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة فى انجلترا ظهوراً جلياً سواء لكان ذلك من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية.

الفصل العاشر

تقدم الصناعة في ألمانيا



• تأخر ظهور الثورة الصناعية و أسبابه

• تقدم الصناعة قبل 1871

• نتائج الثورة الصناعية

• تقدم الصناعة بعد 1871

تأخر ظهور الثورة الصناعية وأسبابه :

لم تظهر الثورة الصناعية في ألمانيا إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ولذا كانت متأخرة عن فرنسا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك للتأخر إلى أسباب عديدة أهمها:

1- قوة النقابات الطائفية في ألمانيا إذ أنها بقيت قائمة وقوية حتى منتصف القرن الماضى ، على الرغم من المحاولات الكثيرة لضعافها أو الغائها قبل ذلك الوقت ، فى حين أن تلك النقابات الغيت فى فرنسا سنة 1789 وكانت ضعيفة ومهملة فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر . ففى عصر النهضة فلا بروسيا عقب معركة "بينبا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات لحد الإصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها (شتاين) و (هاردينبرج) ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة 1807 وسنة 1811 وقضت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على أغلب الصناعات ، وباتباع نظام الحرية للصناعة الذى أوجدته الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة (أى عدم تقييد حرية العامل بغير اشتراط حصوله على ترخيص من الحكومة بمزاولة مهنته) وبذلك ضعف النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الأساسية التى بررت قيامها ، وحدث مثل ذلك فى بقية أنحاء ألمانيا سواء أكانت خاضعة لنابليون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

غير أن انتصار الرجعية فى ألمانيا بعد انسحاب نابليون من عالم السياسة أدى إلى عودة النقابات الطائفية إلى سابق امتيازاتها وسلطانها ، وإلى قيام النزاع بين تلك النقابات وبين مظاهر الحرية

الصناعية التي بدت تباشيرها في انحاء البلاد ، وقد حاولت حكومة بروسيا التوفيق بين المصالح المتضاربة فاصرت 1845 قانوناً لتنظيم شئون العمال ، قضى بالاحتفاظ بأهم فوائد النقابات الطائفية ، وينصيب كبير من حرية الصناعة في وقت واحد . غير أن ذلك القانون لم يعمل به طويلاً ، اذ يعد قيام ثورة سنة 1848 طالب العمال المشتغلون بالصناعات اليدوية بعودة النقابات الطائفية الى ماكانت تتمتع به من نفوذ وسيطرة في العصور الوسطى ، وذلك لرغبتهم في مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التي أخذت في الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة للخطيرة ولذا صدر في سنة 1848 قانون بالغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التي اعترف بها قانون سنة 1845 ، وباعادة النقابات الى ماكانت ناعمة به من نفوذ عظيم . وكان ذلك الانتصار للرجعية في المانيا خطراً كبيراً على نهضة الصناعة في تلك البلاد لولا ضعف الهمة في تنفيذ ذلك القانون .

وقد كان من المتعذر على الرجعية ان تقف طويلاً في وجه التطور الجديد الذي ظهر في الصناعة وجعلها قوة عظيمة لا يمكن مقاومتها في أية دولة ، ولذا لم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى علدت الى الاخذ بناصر للصناعة ، وبعد سنة 1860 صدر التشريع اللازم لضمان حرية للصناعة في المانيا ثم الغيت النقابات الطائفية نهائياً بقانون اصدره اتحاد المانيا الشمالي سنة 1869 ، وخضعت له جميع الولايات التابعة له . وبذا حصلت المانيا في ذلك التاريخ المتأخر على حرية العمل التي تعتبر شرطاً اساسياً لقيام الثورة الصناعية ، والتي تمتعت بها انجلترا وفرنسا منذ زمن طويل .

2- شدة تمسك الشعب الألماني بالزراعة ، اعتقاداً منه بأنها الأساس الوحيد لحياة الدولة الاقتصادية ، ولذا كانت الصناعة في نظره جديرة بأن تشغل مكاناً ثانوياً بحتاً بالنسبة الى الزراعة ، ولا تستحق من اهتمام المجتمع وتقديره المشتغلين بها بقدر ما تستحقه الزراعة. وقد كان الغرض الاول من الصناعات اليدوية القليلة القائمة في المانيا حتى منتصف القرن الماضي مجرد سد حاجة المشتغلين بها وتموين الاسواق المحلية الضيقة.

3- شدة فقر الشعب الألماني وقلة ماله من رؤوس الأموال المنقولة ، نظراً لكثرة الحروب التي احتملتها البلاد في عصر نابليون ، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة ، مما أدى الى نزوح النقود منها بدرجة جعلت من من المتعذر تمام أبسط المعاملات التجارية . وقد شهد كثير من المؤرخين بانتشار الفقر والجوع بين اكثر سكان الريف والمدن في المانيا سنة 1830 حتى ثبث على الاغنياء انفسهم ايجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بسبب حبس ثروتهم في الاراضي الزراعية .

وفضلاً عن ذلك فان نظام المصارف في المانيا كان اعظم التأخر في ذلك الوقت بدليل أن قوة مصارفها (اي مملكتها من رؤوس الاموال والودائع وحق اصدار النقود) لم تزد سنة 1840 على 1 : 7 من قوة المصارف في انجلترا وقتئذ ، ولا يخفى خطورة الخدمات التي تؤديها المصارف لنظام العالم الاقتصادي منذ قيام الثورة الصناعية ، فان الانتاج الصناعي لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة فحسب ، بقدر ما يتطلب نظام الائتمان الذي يساعد على تمويل اصحاب المشروعات الصناعية ، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة المصارف.

4- قلة الاسواق الداخلية والخارجية ، فكان يعيب الأسواق الداخلية قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجمهور وتعوده على شغل العيش والاقتصاد الذى وصل الى حد التقثير ، هذا فضلاً عما سببته صعوبة المواصلات الداخلية من غلاء الاسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف انواعها . أما الاسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان المانيا من المستعمرات التى تستورد منها ماتحتاج اليه من الخامات ، وتصرف فيها ما تنتجه من المصنوعات . كما ان قلة السفن الألمانية جعلت تجارة البلاد الخارجية تحت رحمة الدول البحرية المنافسة لها كإنجلترا . وقد سبق لنا بيان ان اتساع تجارة إنجلترا الخارجية ، وكثرة الطلب عليها من المستعمرات التى يقطنها المهاجرون البريطانيون او سلاتهم ، كانا من اهم العوامل فى اسبقية إنجلترا فى الثورة للصناعة . وقد كانت المانيا محرومة من كل ذلك .

5- انقسام المانيا سياسياً مما جعل من التعذر اجماع الراى على تشجيع النهضة الصناعية فى جميع الولايات على السواء . فقد تألفت المانيا بعد سنة 1815 من 37 ولاية مستقلة داخلياً ، وكان لكل منها حرية مطلقة فى سياستها بازاء للصناعة والتجارة ، الى ان انضم عدد كبير من تلك الولايات الى الاتحاد الجمرى حوالى سنة 1833 ، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها فيما يختص بالتجارة ، وضمان حرية التعامل التجارى فى داخل الاتحاد . ولكنها استمرت محتفظة بسيطرتها الكاملة على الصناعة فى اقاليمها ، وكان اغلب امراء المانيا ينظرون الى الصناعات الناشئة فى ولاياتهم كمورد جديد للدخل ،ولذا لم يقرها بضررائب الانتاج وبأنواع المكوس المختلفة ،

بدلاً من مساعدتها بالاعلانات السخية، ولهذا عملوا على زيادة اسعار
للمصنوعات وعرقلة التقدم الصناعى او القضاء عليه فى المهد.

تقدم الصناعة قبل سنة 1871

لم يبدأ تقدم الصناعة جدياً إلا بعد تكوين الامبراطورية سنة
1871 وذلك نظراً لصعوبة التغلب على العوامل السابقة الا بعد توحيد
البلاد تحت إدارة حكومة مركزية قوية . غير أن الفترة الواقعة بين سنة
1845 وسنة 1871 امتازت بنشاط صناعى لا يستهان به ، إذ حدثت
فيها التغيرات الاقتصادية الجسيمة التى تلقب باسم الثورة الصناعية ،
ووضعت فيها دعائم للصناعات الجديدة التى عرفت المانيا بعد سنة
1815 نمت بفترة طويلة من السلم فزاد رخاء الشعب وانتشرت روح
الثقة فى النفوس وكان ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاتحاد الجمركى
وعمل على هدم الحواجز الجمركية التى عرقلت تجارة المانيا الداخلية ،
ولذا فتحت اسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية ، ونشطت التجارة
الداخلية نشاطاً لم تألفه من قبل ، وبخاصة بعد ان بدأت المانيا فى مد
الخطوط الحديدية وتسهيل وسائل النقل فى بلادها الواسعة.

غير أن ذلك لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة الصناعية فى المانيا
وسرعة تقدمها ، وان كان من الشروط اللازمة لنجاح تلك الثورة بعد
ظهورها . على ان المانيا لم تكف بذلك بل عمدت الى تقليد الصناعة
البريطانية ونقلها اليها بحذائرها ، لكى تختصر الطريق وتصل من القرب
سبيل الى ما وصلت اليه انجلترا من التقدم الصناعى بعد جهد طويل . وقد
تحقق ذلك بسبب توسع المانيا فى استيراد الآلات الجديدة من انجلترا
واستقدام العمال من تلك الدولة لمساعدوا على اتماء المصانع فيها وارتها
وتعليم العمال الألمان فنون الصناعات الجديدة . وبهذه الوسيلة نهضت

صناعة ألمانيا نهوضاً سريعاً عوضاً على البلاد ما خسرت من الوقت قبل ظهور الثورة الصناعية فيها ، ومكنها من ان تتدخل بعد زمن قصير في ميدان المنافسة الشديدة مع الدول الأعراق منها في الصناعة ، ومن أن تغلب عليها في كثير من النواحي.

ويستدل على مبلغ تقدم للصناعة الألمانية في تلك الفترة من اطراد تقدم صناعة المنسوجات للقطنية ، ويتبين ذلك مما يأتي :

استهلاك القطن الخام سنوياً

السنة	مقدار القطن المستهلك
من 1836 - 1840	18.500.000 رطل
من 1851 - 1855	56.110.600 رطل
من 1861 - 1865	97.561.100 رطل

وكذلك زادت منازل القطن في ألمانيا 122% فيما بين سنة 1852 وسنة 1867 وبلغ انتاج البلاد سنة 1771 نحو 81% من خيوط القطن اللازمة لصناعة المنسوجات فيها ، في حين ان انتاجها لم يزد على حوالي 30% سنة 1836 ، ولذا شعرت إنجلترا سنة 1871 بمنافسة المنسوجات للقطنية الألمانية.

ولم يك ذلك التقدم مقصوراً على صناعة المنسوجات القطنية فحسب بل شمل كذلك صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية ، بدليل أن استهلاك الحرير الخام زاد في ألمانيا من 600.000 رطل في سنة 1840 الى نحو 1.900.000 رطل سنة 1870 ، وكانت إنجلترا ومستعمراتها اكبر الأسواق المستهلكة للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صاحب هذا التقدم العظيم فى صناعة ألمانيا تركيز الصناعات الرئيسية فى الاقاليم الملائمة لها كما حدث فى إنجلترا ، قامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات المعدنية على اختلاف انواعها فى حوض الروهر ، وهو اغنى اقاليم ألمانيا فى الفحم واكثرها رقياً فى المواصلات ، وقامت صناعة المنسوجات للصوفية فى سكسونيا ، والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين ، والمنسوجات الكتلية فى سيليزيا .

وأهم ما يلفت النظر فى تقدم صناعة ألمانيا فى ذلك العهد شدة الاهتمام بمجرد تقليد الصناعة البريطانية ، ولذا اكتسبت المصنوعات الألمانية فى بادئ الامر سمعة سيئة فى الاسواق بسبب حسن مظهرها وقلة جودتها اذا قورنت بالمصنوعات البريطانية ، ويعزى ذلك الى ان المانيا حاولت انتزاع الاسواق من إنجلترا فى اقصر وقت وبأقل جهد ، فلم تترفع عن التفرير بالمشتريين واجتذابهم الى شراء سلعها الرخيصة للخصم والمحاكاة للسلع البريطانية . غير أن ألمانيا عرفت بعد قليل خطأ تلك السياسة وعظم الضرر الذى يلحق بتجارها بسبب سوء السمعة فبذلت مجهوداً جباراً للتغلب على ذلك والاقلاع عن تلك الخطة .

نتائج الثورة الصناعية :

لم تتأثر ألمانيا بنتائج الثورة الصناعية بقدر تأثر إنجلترا بها ، سواء كان من الناحية الاجتماعية لم الاقتصادية لم السياسية ، وذلك لان النهضة الصناعية فيها لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى إنجلترا ، وإنما نقلت اليها نقلاً واقتبست اقتباساً ، دون ان يدفع الشعب الألمانى ثمناً لذلك بتغير تقاليده ومشاربه وانظمته كما فعلت إنجلترا ، ولا ريب فى ان تلك الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من إنجلترا كفرنسا وإيطاليا ، ولكنها أكثر

انطباقاً على ألمانيا واليابان ، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة اليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقية الدول . ولعل هذا هو السبب فيما يشاهد جلياً من التناقض الغريب والاختلاف الشديد بين حالة ألمانيا (او اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً من الكمال والتفوق تغبط عليه حقاً ، وحالتها المعنوية وانظمتها الاجتماعية بل السياسية ايضاً ، التى تتم عن مسحة العصور الوسطى ، ولا تنفق فى كثير من النواحي مع روح العصور الحديثة . ولا يقصد بذلك ان ألمانيا لم تتأثر تأثراً بليغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبيرة فيها حيث يثتشد السكان وتظهر قوة رأى الشعب ، إذ لا مشاحة فى ان الثورة الصناعية قد انتجت فى ألمانيا نتائج شبيهة بالتي انتجتها فى إنجلترا كزيادة الثروة الاهلية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال الخ . غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً بسبب الميزات الألمانية التى لا دخل للصناعة فيها كقوة الروح العسكرية فى الشعب وشدة ميله الى النظام وإطاعة الرؤساء ، وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى البلاد نجاحاً كاملاً ، او تقدم مركز المرأة فى المجتمع بقدر ما وصل اليه فى إنجلترا او فرنسا .

تقدم الصناعة بعد سنة 1871

كان توحيد الامبراطورية الألمانية سنة 1871 حادثاً اقتصادياً كبيراً بقدر ماكان حادثاً سياسياً عظيماً ، فان للتقدم الصناعى البطئ الذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول الى تقدم سريع جداً بهر الانظار وصار من اهم مظاهر تاريخ اوربا الحديث . ويرجع ذلك النجاح الفذ الذى اصابته صناعة ألمانيا بعد توحيد البلاد الى القضاء على جميع العوامل

التي عرقلته من قبل ، وظهور عوامل اخرى بعيدة الاثر فى تشجيعه
وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى :

1- ان تكوين الامبراطورية الألمانية سمح لألمانيا ان تتبّع سياسة
اقتصادية واحدة ، رمت قبل كل شئ الى تشجيع الصناعة وانهائها،
فقد لعبت حكومة الامبراطورية دوراً هاماً بارزاء الصناعة ولم تبخل
عليها بالإعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة ، وانشأت لخدمتها
اسطولاً بحرياً وتجارياً قوياً ، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية
عظيمة لها ودراسة حاجات الأسواق البعيدة وإتفاق أهلها ، ودخلت فى
ميدان الاستعمار لكي تحصل على ما تبقى من الإقاليم الغنية فى
أفريقية والشرق الأقصى وجزائر المحيط الهادى ، وبالجملة فان
حكومة الامبراطورية قامت بكل انواع المساعدة لصناعة البلاد
اعتقاداً منها بأن تقدم للصناعة يزيد قوة الدولة وثروتها ويرفعها الى
مصاف الدول العظمى .

2- ان انتصار ألمانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية زاد ثروة البلاد
المالية الطبيعية زيادة كبيرة كان لها أكبر اثر فى تشجيع الصناعة
فيها ، اذ أن ألمانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة
مقدارها خمسة مليار فرنك ، فزادت رؤوس الاموال فيها زيادة
فجائية عظيمة ، وتوافرت للصناعة الاموال اللازمة لتقدمها . كما ان
ألمانيا استولت على اقليمي الألزاس واللورين وكانا من اهم اقاليم
فرنسا الصناعية وبخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين ، نظراً
لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس . وبهذه الوسيلة
زادت ثروة ألمانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصناعى زيادة عظيمة ،
بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسار كبيرة ، واستمرت تعاني
نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة 1914.

3- توسع اسواق المانيا الداخلية بسبب رعاية الحكومة بتسهيل
المواصلات وتقليل نفقاتها ، وبسبب سرعة تزايد السكان وارتفاع
مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية . وتظهر اهمية هذا العامل
الذى كان من النتائج غير المباشرة لتكوين الامبراطورية ، من ان
سكان المانيا زادوا فى العدد فيما بين سنة 1871 وسنة 1910 من
64.058.792 نسمة ، وبهذه الوسيلة لقيت صناعة المانيا اكبر
تشجيع بسبب اتساع الاسواق الداخلية والخارجية معاً.

وقد نجم عما سبق ان اخذت صناعة فى التقدم بخطوات واسعة فى
جميع النواحي ، فمن زيادة هائلة فى النشاط الصناعى وانتاجه ، الى تدعيم
الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها كصناعات "سيج والالات ، وانشاء
صناعات لا تقل عنها اهمية كالصناعات الكهربائية والكيمياوية . وقد
صحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقاً حاسماً ، وقيام نظام
المصانع على انقاض الصناعات المنزلية الريفية ، وكثرة مهاجرة السكان
الى المدن الصناعية ، وميل الصناعة الى التضخم والتركز ،
وتنظيم الانتاج تحت سيطرة للنقابات الانتاجية وسيد القارئ شرح
كل ذلك فيما يلى :

غير ان التقدم الصناعى السريع الذى بدأ سنة 1871 اصطدم سنة
1874 بازمة اقتصادية شديدة مشابهت من وجود عديدة الازمة الاقتصادية
التي حلت بالعالم سنة 1929 وان كانت اقل منها حدة ومدى . وقد
استمرت المانيا تتخبط فى غياهب تلك الازمة وتحاول اعادة التوازن
والاستقرار الى شئونها الاقتصادية حتى سنة 1890 ، وبعدئذ دب النشاط
فى صناعاتها مرة اخرى وعادت الى التقدم والتوسع ، حتى صارت المانيا
من ارقى دول العالم للصناعة .

وقد امتازت نهضة المانيا الصناعية فى الازمنة الحديثة بمميزات واضحة يمكن تلخيصها فيما يأتى:

1- التوسع للعظيم فى استخراج الفحم والحديد ، نظراً لغنى المانيا فى هذين المعدنين . ولذا كانت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية ، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية.

ويوجد الفحم فى المانيا فى حقول متعددة أهمها حوض الروهر واقليم وستفاليا وسيليزيا العليا واقليم السار ، كما يوجد أيضاً فى حقول ثانوية كسيليزيا السفلى وسكسونيا . وقد قدر ان الفحم الموجود فى حوض الروهر وحده يكفى كل حاجة المانيا قروناً عديدة ، ولا يقل عن هذا للحوض فى الثروة اقليم سيليزيا العليا (الذى اصبح الآن تابعاً لبولنده).

وقد امتلكت المانيا 318 منجماً للفحم سنة 1910 ولتنتجت تلك المناجم فى مجموعها نحو 153.000.000 طن سنوياً ، مع ان انتاج الفحم لم يزد على نحو 109.000.000 طن سنة 1900 ، وفى سنة 1914 كانت المانيا ثالثا دول العالم فى مقدار ما انتجته من الفحم ، ولم يسبقها فى ذلك سوى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

اما الحديد فيتوفر وجوده فى جهات عديدة كحوض الرين الأوسط واقليم اللورين ووستفاليا وشرقى سيليزيا . وقد استفادت المانيا كثيراً من اختراع طريقة (بسمر) سنة 1868 اذ تمكنت بذلك من الانتفاع من حديد اللورين المختلط بالفسفور . ونظراً لما حدث من التقدم

فى طرق المواصلات فى ذلك الوقت وفى وسائل صهر الحديد ، فان انتاج الحديد فى المانيا زاد زيادة هائلة حتى سبقت تلك الدولة انجلترا فى هذا الميدان سنة 1903 واصبح لا يفوقها فى الانتاج سوى الولايات المتحدة.

وتظهر أهمية الفحم والحديد لألمانيا من أن خمس جميع المستغلين بالصناعة فيها قبيل الحرب العالمية الأولى كان موظفاً فى صناعة استخراج المعادن وصهر لحديد ، كما كان إقليم الروهر ، وهو أغنى اقاليم اوربا قاطبة فى الفحم ، اكثر جهات المانيا ازدهاماً بالمسكان واكبر مراكز الصناعة فى تلك البلاد وتملك المانيا عدا الفحم والحديد مقادير كبيرة من المعادن الأخرى كالححاس والرصاص فى جبال هارتز والزنك فى سليزيا ، والنيكل فى سكسونيا ، والبولتاس (الذى تكاد المانيا تختكره) فى الأقاليم المجاورة لها نوفر وبرونزيك ومجد بورج ، وبذا توافرت لألمانيا جميع المعادن اللازمة لنجاحها فى الصناعة ، وكانت تلك البلاد من هذه الناحية متفوقة كثيراً على كل من انجلترا وفرنسا.

2- لتقدم العظيم فى صناعة الآلات الزراعية ، فان المانيا تقدمت كثيراً فى صناعة الآلات على اختلاف انواعها ، اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد ، ومثال ذلك شهرة مجد بورج بآلات استخراج سكر البنجر ، وليميزج بآلات الطباعة ، وبرلين بآلات الكهرباء ، وسولجن بآلات اللقطة ، ودرسدن بآلات صنع الشكولاته ، وشمنتر بآلات صنع الدنتلا والجوارب ، هذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت فى المانيا نمواً سريعاً ، وكانت اهم مراكزها هامبرغ وبرمن .

3- تفوق ألمانيا في الصناعة الكهربائية والكيمائية تفوقاً معترفاً لها به من الجميع ، ويعزى ذلك الى شدة عنايتها بالتعليم الفني وتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً . وتبين سرعة تقدم هذين النوعين من الصناعات من ان عدد المشتغلين بصناعة الآلات الكهربائية كان حتى سنة 1882 ضئيلاً بحيث لم يستحق الذكر في الاحصاءات الرسمية ، ولكنه بلغ في سنة 1895 15.000 نسمة ، وسنة 1902 : 50.000 نسمة ، وسنة 1910 نحو 100.000 نسمة ، كما زاد عدد المصانع المشغلة بإنتاج المعدات الكهربائية من 159 سنة 1890 الى 580 سنة 1890 الى 580 سنة 1900 ، ولذلك استطاعت ألمانيا لتاج كل حاجاتها من الآلات الكهربائية ، وصدرت مقادير كبيرة منها الى جميع الأسواق حتى إنجلترا وفرنسا .

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغت ألمانيا فيها شأواً بز جميع الدول الأخرى ، ففي 1900 كانت محتكرة لاربعة اخماس مواد الصبغة في العالم ، ولعدد كبير من العقاقير الطبية المستخرجة من قطران الفحم . وقامت اغلب الصناعات الكيماوية في حوض نهر الرين ونهر المين .

4- التقدم المعتدل في صناعة المنسوجات ، فان تلك الصناعة بعد أن كانت اهم صناعات ألمانيا قبل قيام الامبراطورية اصبحت ثانوية بالنسبة الى الصناعات المعدنية الثقيلة التي قامت عليها عظمة ألمانيا في الازمنة الحديثة ويرجع ذلك الى شدة منافسة إنجلترا وفرنسا لألمانيا في المنسوجات القطنية والحريرية ، والى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما في انتاج المنسوجات التيلية والحريرية . على ان تقدم ألمانيا في صناعة المنسوجات كان مما لا

يستهان به ، فقد زاد استهلاك القطن فى اواخر القرن الماضى سوى
انجلترا والولايات المتحدة ، وتقوم صناعة تلك المنسوجات فى ولايات
المانيا الجنوبية مثل بفاريا وروتنبرج ، لما صناعة المنسوجات الصوفية
فاهم مراكزها سكسونيا وحوض الرين الأوسط.

5- كثرة تنظيم الصناعة وميلها الى التضخم والتركز ، ولعل ذلك اهم ما
يميز المانيا عن بقية دول أوروبا الصناعية . غير أن نزعة التضخم
فى الانتاج وفى رؤوس الاموال ، والتركز فى إدارة الشركات
المتشابهة فى وظائفها ، من ميزات الصناعة الحديثة فى جميع الدول،
لما تسببه من لفوائد الجليلة كالاقتصاد فى نفقات الانتاج كلما زاد
مقداره ، وقياس الأسعار ، وتقليل اضرار المنافسة بين المنتجين ،
وزيادة النجاح فى التجارة الخارجية . ويحدث تضخم الشركات
باندماج بعضها فى بعض بسبب تغلب القوى منها على الضعيف ومن
احسن الأمثلة لذلك شركة كروب ومركزها فى مدينة اسن فى خوض
الروهر . فقد كانت تلك الشركة سنة 1910 مالكة لستة مناجم للفحم،
ولعدد كبير من مناجم الحديد ، وستة مصانع لصهر الحديد وصنع
الفولاذ، ومصنع لبناء السفن، كما بلغ عدد مستخدميها نحو 70.000
موظف، والمرتبطين من اجورها نحو 250.000 نسمة . وقد نشأت
هذه الشركة كغيرها من الشركات بطريق الانماج كما بيننا.

وكان تضخم الشركات اوضح مايمكن فى صناعة التعدين والآلات
الفولاذية والمعدات الكهربائية ، وكذلك فى المصارف المالية ، حتى
بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة انثرت باستيلاء شركة واحدة
على جميع فروع صناعة معسنى كصناعة الآلات الكهربائية فى كل
انحاء الامبراطورية.

اما نزعة التركيز في إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت اوضاعاً مختلفة ، فمن اتفاق بسيط بين الشركات المنافسة على تحديد الأسعار وتعيين الأسواق وتقسيم الأرباح فيما بينها بطريقة عادلة ، ويسمى ذلك باسم (اتفاق الفوائد) الى انشاء نقابات انتاجية تعرف باسم كارنل وتقوم تلك النقابات على أساس تعاقد الشركات على منع التنافس بينها في الاسعار ويتبع ذلك تحديد مقدار الانتاج ونوعه وتعيين الأسواق التي يباع فيها ، غير ان الشركات المتعاقدة تحتفظ بشخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة ، وان قبلت تحديد سلطتها بالقيود التي يفرضها عليها الاشتراك في النقابات الانتاجية ولذا اختلفت تلك المقابات في المانيا كثيراً عن مثيلاتها في الولايات المتحدة حيث تعرف باسم (Trust) وذلك لأن تلك النقابات الأخيرة قد مرت بجميع مراحل تكوين الكارنل ثم انتهت بالاندماج للشركات المتعاقدة تحت إدارة واحدة تمثل فيها التركيز والتضخم والاحتكار بأجلى معانيها . وما ذلك الا لأن حكومة الولايات المتحدة ، نظراً لخوفها من الاحتكار ، اصدرت تشريعاً لمحاربة الذي خشيته ، اذ ان الشركات اضطرت الى الاندماج بعضها في بعض تخلصاً من الوقوع تحت طائلة التشريع . ولم يحدث في المانيا ذلك التطور الاخير للنقابات الانتاجية لانه لم يصدر فيها مثل ذلك القانون.

وقد بلغ عدد النقابات الانتاجية في المانيا سنة 1914 حوالي 385 نقابة ولم يزد عمر اغلبها من مبدأ للقرن الحالي عندما اشتدت الرغبة في تقوية مركز المانيا الصناعي وضمان تفوقها في الاسواق الخارجية . وقد شملت النقابات الانتاجية جميع فروع الصناعة في المانيا ، وكان اعظمها اهمية واكثرها ثروة وابعداً نفوذاً للنقابات الخاصة بصناعة الحديد والقولاز واستخراج الفحم ، وكان عددها نحو 81 نقابة . وتظهر صحة

ذلك من أن نقابة الفحم فى وستفاليا وحوض الرين التى تكونت سنة 1893 كانت مسيطرة ميطرة تامة على تجارة الفحم فى الشمال الغربى من المانيا وفى اغلب اقاليمها الوسطى ، وكذلك كانت صناعة الفولاذ ، وهى على جانب عظيم من الأهمية ، خاضعة تماماً لخضوع لاتحاد مصانع الفولاذ الذى تكون سنة 1904 فى مدينة دملدورف.

ولا ريب فى ان قيام النقابات الانتاجية يعتبر من وجوه كثيرة رجوعاً الى نظام النقابات الطائفية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى، والتى رمت الى نفس الاغراض التى ترمى اليها النقابات الانتاجية ، كتقليل المنافسة وتحديد الأسعار والانتاج ، وعمل كل ما يعود بالفائدة على المنتجين وان كان غير متفق مع مصلحة المستهلكين.

وعلى الرغم من انتشار النقابات الانتاجية فى جميع الدول الصناعية ، فانه يصعب اجماع رأى على تحييدها او استتكارها نظراً لكثرة مالها من الفوائد والمضار ، وتتلخص فوائدها فيما يأتى:

1- يضمن المنتجون الحصول على ارباح ثابتة وعالية ، ولذا تزيد قدرتهم على توسيع الانتاج وتحسينه واستخدام احدث الوسائل العلمية لتحقيق ذلك ، فيستفيد المنتج بسبب زيادة الارباح كما يستفيد المستهلك بسبب جودة المصنوعات وثبات اسعارها.

2- ينعم المجتمع عامة والطبقات العاملة خاصة باستقرار للصناعة وقوة الشركات الصناعية وعدم التنافس بينها ، لأن ذلك يؤدى الى جودة المصنوعات وقلة تقلب الاسعار وضمان العمال لازراقهم واعمالهم .

3- يزيد النجاح فى التجارة الخارجية بسبب تقسيم الأسواق بين الشركات المختلفة وعدم التنافس بينها ، وبذا تستطيع ان توجه كل عنايتها ان

التغلب على منافسة الشركات الأجنبية فى تلك الأسواق ، وتتمكن من تخفيض أسعارها الى أقل أحد ولو أدى هذا إلى تحمل خسائر مؤقتة ، لأنها تضمن الأرباح الكبيرة فى اسواق البلاد الداخلية.

4- ترحب الحكومة بقيام النقباءات الانتاجية لأن ذلك يساعدها على سهولة الاشراف على شئون الصناعة ، وعلى الحصول على ماتحتاج اليه من المصنوعات بأقل ثمن ولحسن نوع وفى القصر وقت ، ولهذا الاعتبار اهميته فى وقت الحرب عندما تحتاج للحكومة الى تموين جيوشها واساطيلها بالملابس والنخائر والمعدات الحربية للكثيرة والمتنوعة.

5- يرحب الاشتراكيون بتلك النقباءات مع مايعرف عنهم من مقت للراسمالية ، ومع ان تلك النقباءات اكبر مظهر لقوة الراسمالية وسيطرتها للغشومة ، وذلك لاعتقادهم بأن توحيد الصناعات للهامة تحت اشراف تلك النقباءات انما هو خطوة كبيرة نحو تحقيق سياستهم التى ترمى الى امتلاك الأمة للمرافق العامة فى الدولة ، وللصناعة بنوع خاص.

اما مضار النقباءات الانتاجية فاهنها:

1- انها تقضى على الصناعات للصغيرة ، وعلى رؤوس الأموال القليلة وتدفع بها أما الى الاندماج فى الشركات الكبيرة او الى الافلاس ، ولا يتفق ذلك مع مصلحة الأمة فى شئ ، نظراً لتركز السيطرة على الصناعة وعلى ماتدره من الارباح الكبيرة فى ايد قليلة ، وبذا تحرم اكثرية الأمة مما تعتبره نصيبها العادل من الثروة الأهلية لأنه لولاها لما حدث انتاج او استهلاك.

2- ان ثبات الاسعار يجعلها غير خاضعة لقانون العرض والطلب ،
فيحرم جمهور المستهلكين من فوائد كثرة الانتاج وشدة التنافس
بين المنتجين.

3- ان زيادة الاسعار في الاسواق الداخلية بالنسبة اليها في الاسواق
الخارجية لا يتفق مع العدالة ، لأنه يقضى بتفضيل المشتريين
من الأجانب على المشتريين من اهل المانيا ، مع ان السلع المبيعة
هي من صنع الاخيرين ومن ثروة بلادهم.

4- ان المهيمنين على النقابات الانتاجية يعتبرون ملوكا غير متوجين لما
يتمتعون به ثروة عظيمة وتحكم مطلق في حياة الدولة وسيطرة تامة
على الاسعار والانتاج ، ولأنهم لا يخضعون نفوذهم العظيم لسلطة
الحكومة التي تمثل إرادة الشعب ، وليس يبعد ان يجنحوا الى إساءة
استخدام نفوذهم واستغلاله لخدمة مصالحهم الخاصة او مصالح
الشركات التي يشرفون عليها.

وسواء اكانت فوائد النقابات الانتاجية اكثر من اضرارها ام اقل
منها فلا مراء في أن تلك النقابات قد اصبحت من مميزات الصناعة
الحديثة التي لا مفر منها ، وإنها قد عادت بالفوائد الجمة على المانيا ، اذ
لولاها لما تمكنت تلك البلاد من سرعة التفوق في الصناعة على الرغم
من حداثة عهدها بها ، ومن ان تصل الى ما وصلت اليه من مكانة سامية
بين دول العالم للصناعية والتجارية.

الفصل الحادي عشر

العلاقة البيئية الانسانية



• البيئة باعتبارها اصلا قديمة

• تصنيف الاصل

• الطبيعة تعرف بالصالحا

• الاطر المعرفية لا تتأثر القرار

• الثغائره الاستاتيقيه

• الثغائره الديناميقيه

• الاستمراريه الزمانيه

ومن خلال هذا الباب فإن وجهة النظر الاقتصادية ستُضاهى مع وجهات نظر أخرى مختلفة. إذ إن هذه المضاهاة تضع المدخل الاقتصادي في بؤرة أكثر تحديداً وتنبه الفكر الناقد لكل المدخل الممكنة.

العلاقة البيئية الإنسانية

البيئة باعتبارها أصلًا قوميًا *The environment as an asset*

فى الاقتصاد ينظر إلى البيئة باعتبارها أصلًا متركبا Composite تمدنا بمختلف الخدمات، إذ توفر لنا نظم دعائم الحياة التى تكفل بقاءنا. وكمثل الأصول الأخرى نأمل فى منع اهتلاك قيمتها حتى يمكن أن تستمر فى عطائها.

فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التى تدخل فى العملية الإنتاجية لتتحول إلى منتجات استهلاكية، والطاقة التى تولد وقوداً لعملية التحويل المذكورة، وفى النهاية تعود هذه المواد الخام والطاقة إلى البيئة فى صورة نواتج مهمة.

كما توفر للبيئة خدمات مباشرة للمستهلكين، فتتفكك الهواء، والتغذية والشراب، والحماية التى نستقيها من المأوى والملابس كلها منافع مباشرة أو غير مباشرة من البيئة، بالإضافة إلى التمتع بالمياه للترقية. ومباهج الحياة البرية، وجمال الغروب هى ما توفره لنا للبيئة من وسائل الراحة حيث لا يوجد بديل لذلك. فإذا أعطيت للبيئة معنى أوسع، فإن العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادى يمكن اعتبارها نظاماً مغلقاً. فلأغراضنا، فإن النظام المغلق هو ما لا يستلم مدخلات (طاقة، مواد خام، ... إلخ) من خارجه، ولا مخرجات تنقل إلى خارج النظام. أما النظام المفتوح فهو ما يقوم به من تصدير واستيراد للمواد الخام أو الطاقة.

فإذا قيدنا مفهومنا للعلاقة المشار إليها في لكوبنا والجو المحيط به، فمن الواضح أنه لا يكون لدينا نظام مغلق. فنحن نستخدم طاقتنا من الشمس مباشرة أو غير مباشرة، كما نرسل سفن فضاء لما وراء غلافنا الجوى. فمما إذا كان النظام يظل مغلقاً فذلك يعتمد على درجة ما نكتشفه سفن الفضاء فى النظام الشمسى من مصادر للمواد الخام.

فالتعامل مع كوكبنا والبيئات الملاصقة باعتبارها نظاماً مغلقاً، تداعيات هامة والتي يمكن استخلاصها فى القانون الأول من الديناميكا الحرارية - وهو قانون يبين أنه لا الطاقة ولا المادة يمكن خلقهما أو تدميرهما، ولكننا نعرف من معادلة أينشتاين المشهورة (الطاقة = مربع سرعة الضوء \times التكلفة) أن المادة يمكن تحويلها إلى طاقة، فهذا هو التحول الذى يكون مصدراً للطاقة فى الكهرباء النووية. هذا القانون يشير إلى أن كتلة المواد التى تنساب فى النظام الاقتصادى من البيئة إما أن تتراكم فى النظام الاقتصادى أو تعود إلى البيئة فى صورة فاقد (نفايات) Waste. فإلى الدرجة التى لا يأخذ للتراكم فيها مكاناً فإن كتلة المواد المنسابة فى النظام الاقتصادى تتسوى فى حجمها مع كتلة الفاقد للمنساب فى البيئة.

والمفقودات الزائدة عن حدها، بالطبع، تقلل من قيمة الأصل Depreciate، حينما تزيد عن القدرة الاستيعابية للطبيعة، حيث تقلل المخلفات Wastes من الخدمات التى توفرها الأصول، ومن السهل إيجاد أمثلة لذلك: تلوث الهواء يمكن أن يسبب مشاكل تنفسية، ومياه الشرب الملوثة يمكن أن تسبب سرطانياً، والدخان الضبابى Smog يدمر المزروعات الطبيعية الخلابية.

وتخضع أيضاً العلاقة بين للناس والبيئة إلى قانون فيزيقي آخر، وهو القانون الثاني من الديناميكا الحرارية. ويشتهر بقانون إنتروبي، حيث يبين أن إنتروبي يتزايد. ويُعرف إنتروبي بأنه كمية الطاقة غير المتاحة للعمل. وبالتطبيق على عمليات للطاقة، فهذا القانون يتضمن أنه لا تحويل من شكل من أشكال الطاقة إلى آخر تحويلاً كاملاً كفاء، وأن استهلاك الطاقة هو عملية غير عكسية. ودائماً ما تُفقد بعض الطاقة خلال التحويل، والباقي، باستخدامه، لا يتاح الحصول عليه ثانية لعمل آخر. ومعنى هذا القانون أنه في غياب تدخلات لطاقة جديدة، فيتحتم على أي نظام مغلق استخدام طاقته لاحقاً. ولما كانت الطاقة الضرورية للحياة، فحينما تنعدم الطاقة، تتوقف الحياة.

ويجب أن نتذكر أن كوكبنا تقريباً - ليست نظاماً مغلقاً فيما يتعلق بالطاقة؛ فنحن نحظى طاقة من الشمس. ويقترح قانون إنتروبي، أن ذلك التدفق من الطاقة الشمسية يصنع سقفاً علوياً لتدفق الطاقة، التي يمكن الحفاظ عليها. وعند نفاذ رصيد الطاقة المخزون (مثل وقود الصخور الرسوبية، والطاقة النووية) فإن كمية الطاقة المتاحة للاستخدام سيحددها فقط هذا الانسياب والكمية التي يمكن تخزينها (الخزانات، الأشجار،... الخ). وفي المدى الطويل فإن عملية التنمية سيحددها المتاح من الطاقة الشمسية وقدرتنا على وضعها موضع التنفيذ.

ويمكن تطبيق نوعين من التحليل الاقتصادي لزيادة فهمنا للعلاقة بين النظام الاقتصادي والبيئة: فالاقتصاديات الإيجابية Positive تحاول وصف ما يكون، وما كان؛ وما سيكون، أما الاقتصاديات العرفية Normative فتتعامل مع ما يجب أن يكون. وعادة ما يمكن إزالة الاختلافات داخل الاقتصاديات الإيجابية بالرجوع إلى الحقائق، أما الاختلافات داخل الاقتصاديات العرفيتين فهي تتضمن أحكاماً قيميّة.

كلاف الفرعين مفيدان. ولنفرض على سبيل المثال، رغبتنا في تحديد كيفية تعامل النظام الاقتصادى مع الأصول البيئية Environmental assets. فتستخدم الاقتصاديات الإيجابية فى وصف انسياب الخدمات، وكيفية تأثير هذا الانسياب بتغير فى النظام (مثل اكتشاف عملية إنتاجية جديدة)، ولا تستطيع الاقتصاديات الإيجابية أن تهما تهن، أن تستخدم للتزويد بأى توجيه بخصوص السؤال المتعلق بالإنسانية من للخدمات، هل هى مثالية Optimal.

وجوهر المدخل للقياسى فى الاقتصاد هو تعظيم قيمة الأصل. وطالما وجد الإنسان فإنه لا يستطيع أن يتجنب تأثيره على البيئة. ومن هنا فالقضية ليست فى وقع الإنسان على البيئة، ولكن القضية هى تعريف المستوى الأمثل لهذا الوقع Impact.

تثمين الأصل Valuation of the Asset:

يحاول المدخل الاقتصادى تعظيم قيمة الأصل البيئى بحفظ التوازن بين الحفاظ على هذا الأصل واستخدامه. ولتعريف هذا التوازن، فمن الضرورى إصباغ نوع ما من القيمة على مختلف انسياب الخدمات تجاهنا، بما فيها التأثيرات السلبية من استخدام البيئة كوعاء للنفايات، ومن وجهة النظر الاقتصادية، فهذا التثمين يتركز حول الإنسان. وتقيم التأثيرات على المحيط الاقتصادى وفقاً لمنتهى تأثيراتها على الإنسانية. ويبين المثال (1-2) أن هذا المدخل غير مقبول على العموم.

ويمكننا مناقشة المقولة بأنه من المناسب إعطاء الإنسان الحق فى الحكم على هذا التوازن؛ بدون "بالضرورة" مناقشة أن ما يتوصل إليه من قرارات هى صحيحة. القرارات محكوم عليها بعدم الصحة، فعلى سبيل

المثال، إذا كانت عملية اتخاذ القرار تقود إلى نتائج لا تتسق مع المحصلات المرغوبة جماعياً، وهذا هو بالدقة ما يقترحه المدخل الاقتصادي. فطبقاً لذلك المدخل، وفي كثير من الأحوال، يختلف التقنيين الاختياري للفرد عنه للجماعة، ومن هنا، فإن المشكلة ليست في القيم التي تطبق لهذه الاختيارات. ولكن في العملية Process التي يتوصل بها إلى الخيارات Options.

مثال 2-1:

الطبيعة تعرف ما لصالحها *Nature Knows Best*:

إن فكرة أن البيئة يجب أن ينظمها الإنسان لم تذهب بدون معارضة. ففي كتاب كومونز "الدائرة المغلقة The Closing Circle" يثير قضية ما يسميه القانون الثالث للمجتمع البيئي ecology: الطبيعة تعرف ما لصالحها. ويسوق من المقولات لوجهة النظر تلك:

.... أن الكائنات الحية تتراكم في منظومة معقدة من اجزاء متوافقة، وأن الترتيبات الممكنة التي لا تتسق مع الكل تستبعد خلال العملية الطويلة للتطور evaluation. ومن هنا فإن البناء الحالي للكائنات الحية أو منظومة المجتمع البيئي ما هو إلا في أحسن صورته، بمعنى أن أي شيء جديد من المتوقع جداً أن يكون اسوأ من القائم حالياً.

وقاعدة الحد الأدنى من التدخل في المجتمع البيئي، إذا طبقت إلى مداها، فستمنع الحاجة إلى تبرير أي الأضرار للمجتمع البيئي قد حدثت. والتعارض بين المدخل الاقتصادي وما اقترحه كومونز يمكن تصويره من خلال الموضوع الذي أثار جدلاً كبيراً ولاخاص بخزان تليكو وقوع دارتر. فخزان تليكو كان مشروعاً مائياً طموحاً على نهر تينيسي الصغير معتمداً من الكونجرس الأمريكي عام 1976. وأثناء صيف 1973 اكتشف العالم إيتنر

نوعية من القواقع ظن اندثارها وهي قواقع دارتر. وأعلن وزير الشؤون الداخلية خلال عام 1975 وحيث كان الخزان قد اكتمل (75%) من بنائه، أن هذا القوقع من الأنواع المعرضة للانقراض endangered species، التي طبقاً للقانون الخاص بذلك عام 1973 كان كافياً لإيقاف بناء الخزان. وقد عضدت المحكمة الدستورية العليا هذا القرار. ولكن مجريات الأحداث في نهايتها طفت عام 1979 عندما أقر الكونجرس في ميزانية الطاقة والمياه، استثناء هذا القوقع من قانون حماية الأنواع المعرضة للانقراض.

فالمدخل الاقتصادي لرائى استحقاقية المشروع مقابل استحقاقية القوقع من حيث الأنواع وكعضو من المجتمع البيئي الأكبر. وتقتصر قاعدة الحد الأدنى من التدخل - أنه بصرف النظر عن أهمية القوقع وبالرغم من التكلفة - فإنه يجب الإبقاء على تلك القاعدة.

والحق يقال، أنه ما كان لهذا التصادم بين المبادئ أن يأخذ مكاناً. فقد أظهر تحليل اقتصادي أن بناء الخزان كان استثماراً رديئاً وأن القوقع دارتر قد نُقل لاحقاً بنجاح إلى نهر هواسى القريب. ومما لا شك فيه، فإن هذه القضية حققت تصوير أن ما يرى من تعارض محض بين مجموعات متبادلة من القيم يمكن أن يجد له متضمنات عملية (الموسوعة ربيع سلوية للكونجرس، الحظر على الأنواع المنقرضة).

الاطر العرفية لاتخاذ القرار

Normative Criteria For Decision Making

لما كانت الاختيارات الخاصة بمعاملة الأصول البيئية لأبد منها، فيجب أن يكون هناك إطار للحكم على درجة تقبل الخيارات المتعددة. وبداية منعتبر الإطار المستخدم عموماً للحكم على توجيه الموارد resource

allocation عند نقطة زمنية، هو ذو فائدة وخاصة عندما تكون هذه الاختيارات فى أوقات مختلفة مستقلة، وحينئذ سيمتد أفقنا ليأخذ فى اعتباره أطراً للاختيارات من شأنها التأثير ليس فقط على جيلنا، بل أيضاً على الأجيال التالية.

الكفاءة الاستاتيكية Static Efficiency:

إن الإطار القياسى الرئيسى للاختيار بين التوزيعات المختلفة للنسى تحدث عند نفس النقطة الزمنية يسمى كفاءة استاتيكية أو بالكاد كفاءة. وتقنين توجيه الموارد resource allocation يقال عنه أنه يفى بهذه الكفاءة إذا تعظمت maximized المنافع الصافية من استخدام هذه الموارد عن طريق توجيهها. ولكن كيف نقيس المنافع والتكاليف؟

وتمتد مقاييس المنافع من منحنى الطلب للمورد موضع السؤال. ومنحنيات الطلب تقيس كمية سلع معينة يكون لدى الأفراد للارغبة والمقدرة على شرائها عند أسعار متباينة. وكموقف عام سيشتري شخص كمية أقل من السلعة (أو خدمة بيئية) كلما ارتفعت تكلفتها، ففى عندما يكون السعر P_0 ، سيشتري الكمية q_0 ، ولكن إذا ارتفع السعر إلى P_1 ، فسيتهبط المشتريات إلى q_1 . ومنحنى الطلب الفردى ما هو إلا نقاط متصلة تمثل تلاقى الكمية المطلوبة مع السعر عند مستويات مختلفة، ويتجميع منحنيات الطلب الفردى نتحصل على منحنى طلب السوق.

ولكل كمية مشتركة، تمثل النقطة المتعلقة بها على منحنى طلب السوق - كمية النقود التى يرغب شخص فى دفعها لآخر وحدة من السلعة. وتكون (الرغبة الإجمالية للنفع مقابل بعض الكميات من هذه السلعة - وليكن 3 وحدات - هو مجموع للرغبات للدفع لكل وحدة. وبذلك مستقاس الرغبة

الإجمالية للدفع ثلاث وحدات كمجموع للرغبات للدفع للأول والثاني والثالث وحدة على التوالي، وسيكون من السهل تطبيق هذه الفكرة لتحديد أن الرغبة الإجمالية للدفع هي المساحة التي تحت منحني الطلب المستمر إلى اليسار من التوزيع. فعلى سبيل المثال، تكون الرغبة الإجمالية للدفع للحصول على 5 وحدات من السعلة هي الجزء المظلل وهي مساحة المثلث مضافاً إليه مساحة المستطيل أسفله (أي $\frac{1}{2} \times \text{القاعدة} \times \text{الارتفاع} = \frac{1}{2} \times 5 \times 5 + 5 \times 5 = 37.5$ جنيه). وإجمالي الرغبات للدفع هو المفهوم لتعريف المنافع الكلية، وتساوى المنافع الكلية، المساحة تحت منحني الطلب من نقطة الأصل حتى مكان الاهتمام. ولقياس التكاليف الكلية على نفس الرسم البياني فهو بسيط نسبياً، ويتضمن منطقاً مشابهاً لقياس المنافع الكلية. وفي قياسنا للتكاليف، نستخدم منحني التكلفة الحدية بدل منحني الطلب. ويمكنك أن تتذكر عند دراستك لمبادئ الاقتصاد معنى منحني التكلفة الحدية بأنها تُعرف بالزيادة الإضافية في التكلفة لإنتاج الوحدة الأخيرة.

التكلفة الكلية هي مجموع التكاليف الحدية. فالتكلفة الكلية لإنتاج 3 وحدات يساوي تكلفة إنتاج الوحدة الأولى مضافاً إليها تكلفة إنتاج الوحدة الثانية مضافاً إليها تكلفة إنتاج الوحدة الثالثة. وكما رأينا في الرغبة الإجمالية للدفع، فإن التمثيل الهندسي لمجموع العناصر الفردية للمنحنى المستمر للتكلفة الحدية هو المساحة تحت منحني التكلفة الحدية FGIJK، وهي عبارة عن مثلث قائم الزاوية وممتطيل.

ويلاحظ أنه في ظل ظروف المناخسة الكاملة فإن مجموع التكاليف الحدية تساوي مجموع التكلفة المتغيرة والتي تبلغ في حالتنا 18.75 جنيهًا.

وقد يتعجب البعض من الحقيقة بأن الخدمات البيئية تُنتج بدون تدخلات من الإنسان، ولكن هذا لا يعنى أنه لا توجد تكلفة. والطريقة الصحيحة لتعكس بها تكلفة هذه الخدمات هي اعتبار تكلفتهم البديلة - وهي صافى المنافع التي اندثرت لأن الموارد التي تمتد الخدمات لا يمكن استخدامها - في منفعة تالية أكثر فائدة. أما وجهة النظر بأن هذه الموارد هي مجانية فهذا سوء فهم إذا كان في الإمكان وضعهم في استخدامات بديلة. ولما كان صافى المنفعة ما هو إلا الزيادة في المنافع عن التكاليف، فيستتبع ذلك أن صافى المنفعة يساوى الجزء من المساحة تحت منحنى الطلب وفوق منحنى العرض

يبدأ بحثنا عن التوجيه الأمثل بإيجاد صافى المنفعة عند مستوى إنتاجي فرضي وليكن 4 وحدات. فعند هذا الإنتاج فإن المنفعة الكلية تساوى OLMNS، بينما التكلفة الكلية تساوى OKNS، وصافى المنفعة يتمثل في المساحة KLMN. فهل 4 وحدات هي التوجيه الكفء؟ هي كذلك إذا كانت تعظم صافى المنفعة!

وللإجابة على هذا التساؤل يستدعي البحث عن إمكانية زيادة صافى المنفعة بإنتاج أكثر أو أقل من المورد. فلنفرض أن المجتمع قد اختار 5 وحدات بدل من 4 وحدات، فهذا يزيد صافى المنفعة بما يساوى المساحة MNR. فإذا أمكننا إيجاد مقنن توجيه آخر بصافى منفعة أكبر، فإن 4 وحدات لا تحقق لنا هذا. فهل 5 وحدات تفي بالغرض؟ الإجابة نعم. ولننظر لماذا؟

نعرف الآن أن 5 وحدات تحقق لنا صافى منفعة أكثر عن أى مقنن توجيه أصغر من 4 وحدات.

فإذا كان هذا التوجيه كفاءاً، فحينئذ يجب أن يكون حقيقياً أن صافى المنفعة يكون أصغر عند مستويات من الإنتاج أعلى من 5، لاحظ أن تكلفة إنتاج الوحدة السادسة (المساحة الواقعة تحت منحنى للتكلفة الحدية) أكبر من المنفعة الإضافية الناتجة من إضافتها، لذلك فإن المثلث RTU يمثل النقصان فى صافى المنفعة عند إنتاج 6 وحدات بدل من 5 وحدات. فمستويات الإنتاج لأكثر من 5 وحدات هي غير كفاء. ولما كان صافى المنفعة يقل عند كل من الإنتاج لأقل من 5 وأكثر منها، فنقول إن إنتاج 5 وحدات هو المستوى الذى يعظم صافى المنفعة، أى مقننا توجيهيا كفاءاً.

والأساس الفكرى لهذا للقياس مشتق مما يسمى Pareto optimal بمعنى أنه لا يوجد إعادة ترتيب من شأنه أن يجى بعض الناس منفعة بدون تأثيرات ضارة على أناس آخرين. وأى تقنين توجيهى لا يعنى بهذا التعريف أنه يعتبر أقل مثالية، أى أنه دائماً فى الإمكان إعادة ترتيب هذه التوجيهات حتى يمكن لبعض الناس أن يكون فى وضع أحسن ولا يضر آخرون بإعادة الترتيب. وفى إعادة الترتيب المذكورة من تحت المثالية إلى المثالية، فإن المكتسبين سيجنون أكثر مما يفقده الخاسرون، ومن هنا، فيمكن للمكتسبين استخدام جزء من مكاسبهم لتعويض الخاسرين بكفاية للتأكد من أنهم على الأقل فى وضع أحسن من السابق لعملية إعادة تقنين التوجيه. وفى ظل مثالية باريتو Pareto optimal فإنه ليس فى الإمكان زيادة صافى المنفعة بإعادة ترتيب التوجيهات أى أن مقنن التوجيه النهائى هو الأكفأ.

الكفاءة الديناميكية Dynamic Efficiency:

إن مقياس الكفاءة الاستاتيكية يفيدنا كثيراً لمقارنة تقنين توجيه المورد عندما لا يكون الوقت عاملاً مهماً، إلا أن العديد من القرارات التى اتخذت تؤثر حالياً فى قيمة الأصل البيئى للأجيال المستقبلية. فتقدير أهمية الوقت

عنصر ضرورى. فباستخدام موارد متهاكة من الطاقة واستفادها، فقد ذهبت إلى غير رجعة. ويمكن للحصاد الجائر للموارد الحيوية المتجددة (كالأسماك والغابات) أن يترك كميات أقل، وقد تكون أيضاً أضعف للأجيال القادمة. وهناك من الملوثات الحادة التى يمكن أن تتراكم خلال الزمن. ونسأل الآن كيف يمكننا عمل الاختيارات عندما تحدث المنافع والتكاليف خلال نقاط زمنية مختلفة؟

المقياس التقليدى المستخدم لمعالجة هذه المسائل هو ما يسمى الكفاءة الديناميكية، وهو التعميم من حالة الكفاءة الاستاتيكية. وفى هذا التعميم، فإن لامقياس بمدنا بطريقة للتفكير ليس فقط بما يخص أحجام المنافع والتكاليف ولكن أيضاً فيما يخص الزمن، وفى هذا المقام فإن المقياس يجب أن بمدنا بطريقة لمقارنة صافى المنافع المستلمة فى زمن معين مع صافى المنافع المستلمة فى زمن آخر، والمفهوم الذى يتناول هذه المقارنة هو ما يسمى القيمة الحاضرة- التى يلزم تعريفها قبل تعريف الكفاءة الديناميكية، وتحمل القيمة الحاضرة- فى طبيعتها بصراحة- القيمة الزمنية للنقود. فاستثمار جنيه واحد اليوم عند معدل فائدة 10% يقل 1.10 جنيه بعد عام من الآن (العائد من جنيه واحد كأمس مضافاً إليه 0.10 جنيه كفائدة). فالقيمة الحاضرة لتلقى 1.10 جنيه بعد عام من الآن هى لذلك، جنيه واحد. ولحساب ذلك نستخدم العلاقة التالية:

$$PV(B_n) = \frac{B_n}{(1+r)^n}$$

وهى القيمة الحاضرة لفترة واحدة من صافى المنافع لحد n من السنوات من الآن.

حيث B: كمية النقود المستلمة بعد فترة زمنية من الآن
(Future Value).

r : معدل الفائدة.

n : عدد السنوات.

PV: القيمة الحاضرة لقيمة نقدية مستقبلية (Present Value)

ولأن الفائدة مركبة فسيكون ما سيجنه جنه واحد خلال عامين =
 $(1+r)^2$ أى $1(1+r)^2$. وتكون القيمة الحاضرة لقيمة (x) استلمت
بعد عامين من الآن هي $(\frac{x}{(1+r)^2})$.

فالقائمة الحاضرة لتدفقات من صافى المنافع (B_0, \dots, B_n)
المستلمة خلال فترة من عدة سنوات n تحسب كالآتي:

$$PV [B_0, \dots, B_n] = \sum_{i=0}^n \frac{B_i}{(1+r)^i}$$

حيث r: معدل سعر الفائدة

B_0 : صافى المنافع المستلمة فى الحال.

وتسمى عملية حساب القيمة الحاضرة، بالخصم discounting، r
ترمز إلى سعر الخصم، ويجب أن يماوى سعر الخصم - للفرصة البديلة
الاجتماعية لرأس المال. ولعوف نختبر فى الباب لثالث ما إذا كانت
المؤسسات الخاصة يمكنها استخدام سعر الخصم الاجتماعى، وفى الباب
الرابع كيف تختار الحكومة سعر الخصم.

والرقم الناتج من حساب القيمة الحاضرة له تفسير صريح مباشر. لنفترض أنك تتحرى عن تقنين توجيه ما الذى يأتى بعائد من صافى المنافع عند آخر يوم من كل من السنوات الخمس القادمة قدره: 3000 جنيه، 5000 جنيه، 6000 جنيه، 10.000 جنيه، 12.000 جنيه، فإذا كنت تستخدم معدل سعر فائدة قدره 6% ($r = 0.06$)، والمعادلة السابقة، فستكتشف أن مريان العائد له قيمة حاضرة قدرها 29.210.

ما معنى هذا الرقم؟ إذا وضعت 29.210 جنيه فى حساب مدخرات، ذى عائد قدره 6% وكتبت لنفسك شيكات على الترتيب كالأتى 3000 جنيه، 5000 جنيه، 6000 جنيه، 10.000 جنيه و12.000 جنيه فى آخر يوم من كل من السنوات الخمس القادمة، فإن آخر شيك سيحافظ على أن حسابك سيكون صفراً. بذلك يكون لا فرق بالنسبة لك باستلام 29.210 جنيه الآن أو التيار من الخدمات خلال تلك الخمس سنوات بمجموع 36.000 جنيه، وبتنازلك عن أحد الخيارين ستحصل على الآخر. ولذلك، فهذه الطريقة تسمى القيمة الحاضرة لأنها تترجم كل شئ يلف ذكره إلى ما يساويه الآن. وبهذا فإن تقنين توزيع الموارد خلال n من الفترات الزمنية يكون كفاءً ديناميكياً. إذا عظم القيمة الحاضرة لصافى المنافع التى يمكن استلامها من كل الوسائل الممكنة لتقنين توجيه الموارد خلال n من الفترات.

ولبيان ذلك، فيمكننا استخدام مقياس الكفاءة الديناميكية لتقنين توجيه مورد قابل للاستنفاد *depletable*، وغير قابل للتدوير *nonrecyclable*، ونفترض الكفاءة الديناميكية أن هدف المجتمع هو الموازنة بين الاستخدام الجارى والاستخدامات اللاحقة للمورد بتعظيم القيمة الحاضرة لصافى المنفعة المشتق من استخدام هذا المورد، وسنعرض ذلك باستخدام نموذج بسيط حيث يفترض أنه يوجد فقط فترتان زمنيتان يمكن أن نستخدم فيهما هذا المورد.

وستتعرف على كيفية تعميم هذه الاستنتاجات إلى فترات أطول ومواقف أكثر تعقيداً.

لنبدأ بحالة تكون التكلفة الحدية لاستخراج المورد في حالة ثبات Constant، ولكن هناك كمية ثابتة من المعروض لتوزيعها بين فترتين. ولنفترض أن الطلب ثابت في الفترتين، وأن الرغبة الحدية للدفع يعبر عنها بالعلاقة:

$$P = 8 - 0.4q$$

وأن التكلفة الحدية ثابتة عند 2 جنيه للوحدة

لاحظ أنه إذا كان إجمالي المعروض 30 وحدة أو أكثر، وأن ما يومنا فقط هو ما يتعلق بهاتين الفترتين، فإن تقنين للتوزيع الكفاء سينتج 15 وحدة في كل فترة بالرغم من معدل الخصم، فالعرض يكون كافياً لتغطية الطلب في الفترتين. وفي هذه الحالة فإن مقياس للكفاءة الاستاتيكية يكون كافياً حيث إن الزمن لا يكون جزءاً من المشكلة.

ولكن، ماذا يحدث إذا كان العرض المتاح أقل من 30 وحدة، ولنفترض أن عدد الوحدات يساوى 20 وحدة. كيف نحدد تقنين التوجيه؟ فطبقاً لمقياس الكفاءة الديناميكية، فإن التقنين للتوجيه هو الذى يعظم القيمة الحاضرة لصافى المنفعة. والقيمة الحاضرة لصافى المنفعة لكلا الفترتين هي ببساطة مجموع القيم الحاضرة في كل من الفترتين (ولنفترض أنها عامان). ونعرض فيما يلى مثال لذلك، ما هي القيمة الحاضرة لتقنين توزيعي: 15 وحدة في الفترة الاولى، 5 وحدات في الفترة الثانية؟ ولحسابها نجد أن القيمة الحاضرة في الفترة الأولى ستكون الجزء من المساحة الهندسية تحت منحنى الطلب وفوق منحنى العرض، وتساوى 45 جنيهاً $(6 \times \frac{1}{2})$ جنيه $\times 15$ وحدة = 45 جنيهاً. والقيمة الحاضرة في الفترة الثانية هي الجزء من المساحة

تحت منحنى الطلب. وفوق منحنى العرض من نقطة الأصل حتى عدد الوحدات الناتجة 5 وحدات مضروبة في $\frac{1}{(1+r)}$. فإذا استخدمت $r = 0.10$ ، فحينئذ تكون القيمة الحاضرة لصافى المنفعة المستلمة في الفترة الثانية، 22.73 جنيهًا $(25 = 1.10 \div 22.73)$ ، وأن القيمة الحاضرة لصافى المنافع للفرتين هو 67.73 جنيهًا.

ويتطلب التقنين التوجيهي الكفاء والديناميكي شرط أن القيمة الحاضرة للصافى الحدى للمنفعة، من الوحدة الأخيرة في الفترة الأولى أن يتساوى مع القيمة الحاضرة للصافى الحدى للمنفعة في الفترة الثانية. ففي الفترة الثانية نجد أن الصافى الحدى للمنفعة هو 6 جنيهات وأن القيمة الحاضرة لها هي $6 \div 1.10 = 5.45$ جنيه. ويشير الحل الرياضي التالي إلى كيفية تقدير القيمة الحاضرة لصافى المنفعة الحدية للفرتين:

بافتراض أن منحنى الطلب لمورد مستغدد ذو علاقة خطية وثابت خلال فترة زمنية، فإن منحنى الطلب العكسي في السنة t يمكن كتابته كالآتي:

$$P_t = a - bq_t \quad (1)$$

فالمنافع الكلية لاستخراج كمية q في السنة t ما هي إلا تكامل هذه الدالة (=المساحة تحت منحنى الطلب المعكوس)، ويقصد بالمعكوس أن السعر دالة الكمية:

$$\text{Total benefits} = \int_0^q a - bq \, dq$$

$$= aqt - \frac{b}{2} q^2, \quad (2)$$

وأيضا بافتراض أن التكلفة الحدية لاستخراج هذا المورد هـى فى حالة ثبات Constant و نرمز لها C، بذلك تكون التكلفة الكلية لاستخراج أى كمية q_i فى السنة t يمكن عرضها كالتالى:

$$TC_t = cq_t \quad (3)$$

فإذا كانت الكمية الكلية المتاحة من هذا المورد تساوى Q ، فحينئذ يكون تقنين التوجيه لمورد خلال n من السنوات هو ما يفى بمعظمة المشكلة التالية، (على أساس رياضيات المعظمات المقيدة Constrained Optimization):

$$\text{Max. } \sum_{i=1}^n \frac{(aq_i - \frac{b}{2} q_i^2 - cq_i)}{(1+r)^{t-1}} + \lambda(Q - \sum_{i=1}^n q_i) \quad (4)$$

وبافتراض أن Q هى أقل مما سيطلب عادة، فإن التوجيه الكفء الديناميكي يجب أن يفى بالآتى:

$$\frac{a - bq_i - c}{(1+r)^{t-1}} - \lambda = 0 \quad \text{Where } i = 1, \dots, n \quad (5)$$

و λ تمثل القيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام user.

$$\sum_{i=1}^n q_i - Q = 0 \quad (6)$$

نستطيع الآن بيان الاستفادة من هذه المعادلات مع مثالنا ذى الفترتين. وفيما يلى قيم المعالم المستخدمة فى مشكلتنا:

$$a = 8 \text{ جنيه}$$

$$C = 2 \text{ جنيه}$$

$$b = 0.4$$

$$Q = 20 \text{ وحدة}$$

$$r = 0.10$$

وبالتعويض في المعادلتين (5) و(6) نحصل على الآتى:

$$8 - 0.4 q_1 - 2 - \lambda = 0 \quad (7)$$

$$\frac{8 - 0.4q_2 - 2 - \lambda}{(1.10)^{2-t}} \quad (8)$$

$$q_1 + q_2 = 20$$

ويحل هذه المعادلات نجد أن:

$$q_1 = 10.238 \quad \text{وحدة}$$

$$q_2 = 9.762 \quad \text{وحدة}$$

$$\lambda = 1.905 \quad \text{جنيه}$$

ونستعرض الآن المقترحات التى سبق مناقشتها:

1- من الوجهة العملية، فإن المعادلة (7) توضح أنه فى حالة التوجيه الكفاءة الديناميكي، فإن القيمة الحاضرة لصادف المنفعة الحدية $\text{marginal net benefit}$ فى الفترة الأولى وهى $(2 - 0.4 q_1)$ يجب أن تساوى λ . كما توضح المعادلة (8) الفكرة نفسها فى الفترة الثانية ويجب أن تساوى أيضاً λ . لذلك فكلتا المعادلتين يجب أن يتساويا مع بعضهما.

2- أن القيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام تتمثل فى λ . ولذلك فإن المعادلة (7) توضح أن السعر فى الفترة الأولى وهو $(0.4 q_1 - 8)$ يجب أن يتساوى مع مجموع التكلفة الحدية لاستخراج المورد (2 جنيهه) والتكلفة الحدية لاستخدامه (905 ، 1 جنيهه) ويضرب المعادلة (8) فى $(1+r)$ ، فيصبح من الواضح أن السعر فى الفترة الثانية وهو $(0.4 - 8 q_2)$ يتساوى مع التكلفة الحدية للاستخراج (2 جنيهه) مضافاً إليه التكلفة الحدية الأعلى لاستخدام المورد (جنيهه $= 1.10 \times 1.905 = (1+r)$)

2.095) في الفترة الثانية. وهذه الأرقام تشير إلى أن التكلفة الحدية لاستخدام المورد تزيد بمرور الوقت.

وهذه المقاييس تتمشى وتناسب أيضاً بتقييم تقنين توجيه الموارد التي تنشأ عن السياسات الحكومية والأسواق، وأن أي أسلوب كفاء للتوجيه يجب أن يأخذ الندرة في الحسبان. فالندرة تفرض تكلفة بديلة، فزيادة الاستخدام للمورد حالياً يقلل فرص استخدامه المستقبلية. فالتكلفة الحدية للاستخدام هي القيمة الحاضرة لكل الفرص البديلة المنتهية عند هذه الحدية. فالسوق الكفاء efficient market يجب أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط التكلفة الحدية لاستخراج المورد بل أيضاً التكلفة الحدية لاستخدامه. ففي غياب الندرة للمورد فإن السعر سيتساوى مع التكلفة الحدية للاستخراج، وفي وجود الندرة فإنه يتساوى مع مجموع للتكلفة الحدية للاستخراج والتكلفة الحدية للاستخدام. فإدخال الكميات الواجبة efficient quantities (10.238 ، 9.762 على الترتيب) في معادلات الطلب التي تحمل في طياتها الرغبة والعزيمة على الدفع $(P = 8 - 0.4 q)$ ينتج $P_1 = 3.905$ و $P_2 = 4.095$.

وتعكس التكلفة الحدية للاستخدام في كل فترة، الفرق بين السعر والتكلفة الحدية للاستخراج. فبينما هي 1.905 جنيه في الفترة الأولى تكون 2.095 جنيه في الثانية أي أعلى. أما في العامين معاً فالقيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام هي 1.905 جنيه. وفي الفترة الثانية فإن التكلفة الحدية الفعالية للاستخدام هي 1.905 جنيه $\times (1+r)$ ، أي تتساوى 2.095 جنيه.

وكقاعدة عامة، فكلما زادت معدلات الخصم فهناك ميل لتوجيه تقنين التوجيه نحو الحاضر، حيث يُعطى المستقبل وزناً أقل في موازنة القيمة النسبية لاستخدام المورد بين الحاضر والمستقبل.

الاستمرارية المؤكدة *Sustainability*:

لا توجد مستويات مقبولة يصبى إليها من العدل، إذ بعضها له تأثير قوي عن الآخر، ومن هذه المستويات التي تهمنا هي ما سنفعله للأجيال القادمة. هذه هي قضية سبعة العراك حيث أن تلك الأجيال لا تستطيع عرض رغبتها بطريقة متقنة، وأقلها المفاوضة مع الأجيال الحالية. ولقاء بين الأجيال قد يتواجد فيه الإجابة الأكثر شيوعاً. وهي مقياس الاستمرارية المؤكدة. وهي تقترح أنه عند الحد الأدنى، فإن الأجيال المستقبلية لن تترك في وضع أسوأ مما هي عليه الأجيال الحالية. فتقنين توجيه الموارد الذي من شأنه إفقار الأجيال المستقبلية لكي ينعم الأجيال الحالية لهو بهذا المقياس يكون بعيداً عن العدل. ومن المهم أيضاً أن يفهم أن هذا المقياس لا يحدد أنه من غير العدل للأجيال الحالية أن ينعموا على حساب الأجيال المستقبلية طالما أن تلك الأجيال المستقبلية تبقى على الأقل في نفس مستوى الأجيال الحالية، وهذا التمييز هام جداً. فأحياناً قد يثار لنا الآن يجب أن نعتمد فقط على الموارد المتجددة. وهذه المقولة تقترح أنه لما كان الآن كل وحدة من المورد الاستفادى في الاستخدام هي وحدة غير متاحة للأجيال المستقبلية، فإن استخدام هذه الموارد يكون غير عادل. ولن يكون صحيحاً تلك المقولة ما لم يتسبب عن استهلاك هذه الموارد الاستفادة أن تكون الأجيال المستقبلية في وضع أسوأ منا. وفي الأبواب اللاحقة سنطبق مقياس الاستمرارية المؤكدة. وعما إذا كان التقنين التوجيهي الكفاء للموارد هو دائماً ذي استمرارية مؤكدة أو غير عادل للأجيال المستقبلية. كما أننا سنبحث عما إذا كان التقنين التوزيعي للموق كفاءاً أو له استمرارية مؤكدة أم لاثنين معاً.

الخلاصة

إن العلاقة بين الإنسانية والبيئة تتطلب العديد من الاختيارات. ومن الضرورة وضع القواعد لانتقاء الخيارات المقننة. فإذا لم تكن مصممة، فسيكون اتخاذها بطريق الخطأ. وينظر المدخل الاقتصادي إلى البيئة كأصل مترابط Composite asset يمد الإنسانية بالخدمات المتباينة. وتعتمد شدة وترائب هذه الخدمات على أفعال الإنسان التي تقيدها القوانين الفيزيائية مثل القانون الأول والثاني من قوانين الديناميكا الحرارية.

والاقتصاديات لها وسيلتين مختلفتين لتكثيف فهم الاقتصاديات البيئية واقتصاديات الموارد الطبيعية. والاقتصاديات الإيجابية ذات فائدة في وصف أفعال الإنسان ووقع هذه الأفعال على الأصوّل البيئية. ويمكن أن تمدنا الاقتصاديات العرفية normative بمرشد في كيفية تعريف التدفق الأمثل للخدمات، وتحقيقها. وتقتراح الاقتصاديات القياسية، إطارين للحكم على المستوى الأمثل وتشكيلة للخدمات: الكفاءة والاستمرارية للمؤكدة. فالأول يقترح القيمة الحاضرة لصافي المنفعة للمجتمع. وعندما يدخل استخدام المورد الطبيعي في فترة واحدة - الندرة أو زيادة درجة الندرة لهذا المورد في فترات لاحقة، فإن التقنين للتوجيهي الأمثل يجب أن يأخذ في اعتباره التكلفة الحدية للاستخدام في حسابه. وسقوط ذلك من الحسبان سيمسبب كمية أقل من للكمية الكفاء للحفاظ على المورد. ويسمح لنا إطار الاستمرارية المؤكدة بالحكم على العدالة أكثر من كفاءة مرحلية التوجيه التقني.

الفصل الثاني عشر

البنوك الدولية



- أصل العملات الأجنبية.
- أسواق الصرف في العصور الوسطى.
- بدليات الصرف الآجل.
- ظهور لندن كمركز لمعاملات الصرف.
- مصارف الأعمال.
- نظام الذهب في القرن التاسع عشر.
- الحرب العالمية الأولى.
- نظام الذهب فيما بعد الحرب.
- سعر الصرف منذ الحرب.
- حساب موزنة الصرف.
- الحرب العالمية الثانية.
- صندوق النقد الدولي.

عادة ما تشتمل المعاملات بين الناس المقيمين في بلدان مختلفة على تبادل للعملات، وتوجد في المراكز المالية الهامة أسواق منظمة للعملات الأجنبية بالإضافة إلى الأسواق التي سبق وصفها في الفصل الأخير. ومع ذلك، وحتى العصور الحديثة، كان هناك جزء كبير من التجارة الدولية في أيدي التجار المرتحلين، للذين كانوا يحملون بضائعهم إلى الخارج ويبيعون بعملات محلية، ثم يستخدمون تلك العملات في شراء منتجات محلية يحضرونها إلى الوطن. وعندما تكون معاملات الاستيراد والتصدير مرتبطة على هذا النحو، فمن الواضح عدم وجود الحاجة إلى تبادل العملات. وينتج نفس الأثر إذا اتفق طرفان في عملية تجارية على الدفع والاستلام بنفس العملات وفي واقع الأمر يتم تمويل ما بين ربع وثالث التجارة العالمية حالياً بمدفوعات بالجنهيات الاسترلينية. وبالمثل، ليست هناك حاجة لتبادل العملات عندما يتم تداول عملة بلد ما بحرية - سواء بالعد أو بالوزن - في بلد آخر، وهذا ما كان يحدث أحياناً في العصور القديمة والوسيلة.

ورغم هذه التحديات المفروضة على حجم الأعمال في العملات الأجنبية فإن تاريخ تبادل العملات يرجع إلى الماضي السحيق للعالم إذ كان موجوداً ضمن أبكر أنشطة الصيرفة، وكان المصطلحان "مصرف Bank" و"صاحب مصرف أو مصرفي Banker" يستخدمان أساساً حتى القرن السابع عشر للمتعاملين في الائتمان والتبادل الدوليين.

ومن الممكن بطبيعة الحال أن يتم تبادل العملات اما بالتغيير الفعلي للعملات أو ببيع حقوق استلام الدفع.. ولقد كان تبادل العملات في العالم القديم عملاً معقداً، إذ كان هناك عدد كبير جداً من المدن والدول لكل منها عملاتها المسكوكة الخاصة بها، وكانت العملات تسك من نوعية من المعادن بما في ذلك الذهب والفضة والالكتروم (سبيكة من الذهب والفضة) والنحاس

والبرونز، وكانت نسب خلط شتى المعادن في دور السك تتلف من مكان لآخر ودائماً ما كانت تنتشعب من نسب قيمتها السوقية، ولقد شاعت العملات المزيفة والمبتورة والمشوهة والبالية، كما تكرر تخفيض قيمة العملة على نحو بالغ وكان على صراف النقود أن يفتح في محفظة "كم" مربك من المواد يتطلب معرفة بالخبرة بيد أنه كان يوفر فرصاً كثيرة للربح. وكان تغيير النقود أحد الوظائف الرئيسية لصيارفة دولة المدينة في اليونان، والاسد اليوناني لهم (trepezitai) مشتق من الجداول التي كانوا يقيمونها في مساحة السوق ويستخدمونها في تبادل العملات. وكان تغيير النقود - كغيره من الأعمال المصرفية - ملحقاتاً بالمعابد، وكان لصرافي النقود الذين طردهم عيسى عليه السلام من معبد أورشلوم أسلاف لبضع مئات من السنين في معابد كثيرة في أوجه والشرق الأوسط. وبقي تبادل العملات عملاً هاماً لقرون كثيرة لكن شيئاً فشيئاً جاوزه الاتجاه في الكمبيالات، ويعرف تناقض أهمية تبادل العملات باسم *Cambium minus* أو "التبادل الصغير" وهو الاسم الذي كان شائعاً لتبادل العملات في العصور الوسطى.

وتوضح النقوش البابلية، التي ترجع إلى زمن بعيد يصل إلى عام 2000 قبل الميلاد، أن المتاجرين كانوا يصدرون التزامات تخول لبائعي السلع استلام الدفع في وقت لاحق وفي أماكن خلاف الأماكن التي تم فيها تسليم السلع، غير أن تطور النقود لم يكن قد تقدم بعد بما فيه الكفاية بالنسبة لنا لكي نعتبر هذه المعاملات تعاملات حقيقية في العملات الأجنبية. وكانت تكلفة نقل المعادن النفيسة ومجازفة السرقة بمثابة حافز قوي للعثور على وسيلة أخرى لاتمام المدفوعات الدولية. وتوجد صفة من هذا النوع (حوالي عام 392 قبل الميلاد) مذكورة في ميثاق إحدى الدعاوى القانونية العديدة التي تورط فيها الصراف الأثيني باسيون. فيذكر المدعى

- الذى يمثلته ابوقراط - أنه "حينما كان ستراتوكليس على وشك الإبحار إلى بونطاس طلبت منه - وكانت تساورنى للرغبة فى أن أخرج أكبر قدر ممكن من أموالى من هذا البلد - أن يترك معى الذهب الذى يمتلكه وعندما يصل إلى بونطاس يتسلم ما يساويه من أبى هناك، وذلك لأننى اعتقدت أن هناك ميزة عظمى فى عدم تعريض أموالى للخطر بالمجازفة برحلة لا سيما وأن أهل لاسيدامونيا كانوا سادة البحر آنذاك". وتوجد مراجع أدبية أخرى لهذا النوع من التعاملات فى كل من العصرين الإغريقي والرومانى، بيد أنه لا يوجد للدليل الكافى الذى يوضح مدى تكرارها أو ما إذا كانت للوثائق ذات الصلة يتعين اعتبارها بشارت للكمبيالة أو لخطاب الاعتماد العصرى.

ويبدأ الدليل الوثائقى لتحويلات الائتمان الدولية بسجلات جنوا القرن الثانى عشر، وجاء فى الفصل السادس موجز للدلالة على تطور الكمبيالة. وبحلول القرن الثالث عشر كان هناك نظام منظم للمدفوعات الدولية بين المراكز التجارية الرئيسية فى أوروبا، وهو النظام الذى تم تكييفه تكييفاً جيداً مع احتياجات التجارة المعاصرة. فكانت لمدن أسبانيا وإيطاليا جاليات من التجار المقيمين المشتركين فى تجارة الاستيراد والتصدير يخضعهم صرافون مقيمون. وبالإضافة إلى المهام الداخلية للصرافين والتي سبق تبيانها من قبل كان الصرافون يرتبون لمدفوعات دولية بسحب الكمبيالات على مراسلين فى مراكز أخرى. ومع ذلك، ظل حجم كبير من التجارة الدولية فى أيدي تجار متجولين كانوا يجمعون على فترات فى المعارض الدولية الكبرى. وفى القرن الثالث عشر كانت معارض شامباني، هى البارزة لكن ظهر لها أعداد فيما بعد إلى أن ناقشنا أخيراً معارض ليون "وفلاندرز" وكاستيل.

وبطبيعة الحال كان من الممكن أن تتم المدفوعات في الحال ونقداً لكن عادة ما كانت المعاملات تقيد في دفاتر الصراف وتُحفظ حتى تحين فترة تسوية محددة في نهاية المعرض. وفي هذه التسويات العامة لم يكن المتاجرون الأفراد يدفعون ديونهم ويتسلمون مستحقاتهم وحسب، وإنما كان باستطاعة الصرافيين كذلك موازنة الديون والائتمانات بعضها البعض بين تجار كل مركز، بحيث تبقى مجرد الحاجة إلى تسوية الأرصدة أما عن طريق تبادل العملات أو بسحب كمبيالات تدفع في معرض لاحق.

وإلى جانب المدفوعات الناشئة في سياق التجارة كانت تعاملات الصرف ضرورية أيضاً فيما يتعلق بالقروض وتحويل الإيرادات البابوية وكانت هذه مركزة في المعارض كذلك وفي عام 1260 قام أحد البيوت التجارية في مدينة سبينا، وهو تولوماي، باخطار وكيله في شامباني بأنه باع كمبيالات في سبينا تدفع في معرض شامباني التالي، وذلك لجمع الأموال لحرب ضد فلورنسا، وفي عام 1274 اقترض إدوارد الأول من تجار لوكا بنفس الطريقة. وعادة ما كانت البابوية ترتب مع صيارفة التجار الإيطاليين في البلدان الأجنبية لتحويل عائداتها، وفي إنجلترا كانت العملية متصلة اتصالاً وثيقاً بتجارة تصدير الصوف، فيقوم السفير البابوي بدفع حصيلة ما جمعه إلى صيارفة التجار الإيطاليين في لندن الذين يستخدمونها لشراء كمبيالات تدفع في المعارض من مصدرى الصوف الانجليزي. وبهذه الطريقة يحصل بائع الصوف البريطاني على مدفوعات بالجنيه الاسترليني ويحصل الصراف الإيطالي على ائتمان في معرض من المعارض، وعندئذ يمكن بيع هذا الائتمان لأحد الإيطاليين الذي ينبغي له أن يدفع مدفوعات في المعرض في مقابل كمبيالة تدفع في إيطاليا.

وهكذا كان نظام المدفوعات الدولي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر يشمل على أساسيات، ينبغي أن نطلق عليه الآن نظام مفاضة متعدد الأطراف. وكان الأفراد من القائمين بالأعمال يدفعون ديونهم في الخارج عن طريق شراء حقوق للترام بالدفع بعملة دائنتهم، وكان من الممكن استخدام أى ائتمان في أى مركز واحد (بيع وشراء ملائمين) لتسديد دين في أى ائتمان آخر، وكانت الديون والائتمانات الإجمالية المتراكمة في كل مركز تتوازن أمام بعضها البعض في العملية بحيث تنشأ الحاجة إلى مجرد تسوية الأرصدة نقدا أو بالاهتراض.

وكانت الكمبيالات المالية من النوع الظاهر في صفحة الانجليزي شائعة. وكان من شأن معاملات الموازنة أن احتفظت بالأسعار في شتى المراكز ثابتة تقريبا مع بعضها البعض.

وقبل نهاية القرن الرابع عشر، وصلت الكمبيالة وطرق استخدامها في المدفوعات الدولية إلى شكل لم يتغير تغيرا كبيرا طوال الخمسمائة عام التالية. وخلال ذلك الوقت تدهورت المعارض وحلت محلها معاملات بين الصيارفة المقيمين ومراسليهم الأجانب، وانتقل مركز الجانية المالى بعيدا عن المدن الإيطالية إلى بروج ثم إلى أنتويرب، ومرة أخرى إلى أمستردام، وزاد حجم المعاملات زيادة كبيرة كما زاد عدد المراكز المالية والتي كانت توجد فيها اسواق منظمة.

وتكونت المصارف العامة في مراكز عديدة، بما فيها البنديفة وأمستردام وأصبحت للكمبيالات قابلية لأن تنفع عن طريق تحويلات في دفاتر الصرف. وكان ذلك ملائما لكل من المعاملات الدولية والداخلية، وفي أمستردام دائما ما كانت الأوراق التي يصدرها البنك تفرض علاوة معينة على العملة المعدنية البالية والمبتورة.

وكانت العملات الأجنبية في العصور الوسطى وبداية العصر الحديث خاضعة لنفس القواعد الأساسية التي تحكم أى نظام عملات معدنية متداخلة، لكن كان الإطار الذى تسرى فيه هذه القواعد يختلف كثيراً عن إطار الأزمة الأكثر حداثة. وفى ظل نظام الذهب أثناء تطور، نحو نهاية القرن التاسع عشر - كان الذهب بمثابة معيار للقيمة الدولية ووسيلة لدفع اية أرصدة يتعذر تسويتها فى سوق العملات الأجنبية، وكانت العملات الذهبية فى التداول. وكانت الأوراق المالية وودائع المصرف قابلة للتحويل بسهولة إلى ذهب، ولم تكن هناك قيود على صادرات الذهب وكانت دور السك مفتوحة لسك العملات الذهبية بحرية، وبعد تطور السك الحديدية والبواخر أصبحت تكاليف النقل منخفضة. ولذلك، دائماً ما كان تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار دائماً ما كان تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار السك (أى نسبة محتواها من الذهب). وعندما يكون هناك رصيد مدين فى بلد ما، فإن هذا - بالطبع - يخلق زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وتميل قيمة العملات الأجنبية إلى الارتفاع، كما تميل قيمة العملات الوطنية إلى الهبوط فى سوق العملات الأجنبية. وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة كان سعر تعادل دار السك بين الجنيه الاسترليني ودولار الولايات المتحدة هو 4.85 دولار إلى 1 جنيه استرليني، وأصبح من الجدير بالاهتمام تصدير الذهب، عندما هبطت قيمة الجنيه الاسترليني إلى 4.827 دولار، واستيراده عندما ارتفع الجنيه الاسترليني إلى 4.90 دولار.

وفى العصور الوسيطة وبداية الأزمنة الحديثة كان كل من الذهب والفضة يستخدمان فى العملات الوطنية وللمدفوعات الدولية، وكانت مصاريف ومخاطر نقل المعادن النفيسة كبيرة للغاية، ودائماً ما كانت العملات تبلى وتبتر وتؤول إلى قسم صغير من وزنها القانونى، فمُنعت أغلب

البلدان تصدير المعادن النفيسة (رغم أن تلك القوانين نادرا ما كانت فعالة كثيرا)، وعادة ما كانت دور البنك تفرض رسوما على الملك. وأخيراً، ومنذ أن أصبحت الكمبيالات تباع - لا تخصص - ظهر سعر الفائدة كعامل مؤثر على سعر الصرف ومن شأن الارتفاع في سعر الفائدة أن يقلل من المقدار الذى كان الصراف مستعدا لدفعه من أجل الحق فى استلام أية كمية معينة من العملة الأجنبية فى المستقبل، وبذا يبدو أنه يسبب هبوطا فى القيمة التبادلية للعملة الداخلية.

ونتيجة لجميع هذه المعالم، كانت تقلبات أسعار الصرف أكبر بكثير عما كانت عليه فى ظل المعيار المعدنية الأكثر حداثة، ولعبت تحويلات المعادن النفيسة دورا أصغر فى تموية الأرصدة الدولية. وكانت مصارف الأعمال فى العصور الوسطى مدركة إدراكا جيدا للتكاليف النسبية المتعلقة بشراء الكمبيالات وشحن العملة النقدية أو سبائك الذهب والفضة، وكانت مهياة تماما لشحن المعادن النفيسة (حتى وإن كان ذلك تحديا للقانون) إذا كان ذلك يستحق العناء. ومع ذلك، كانت تحركات المعادن النفيسة متفرقة، وعندما كانت تحدث بالفعل فدائما ما كان ذلك استجابة للتغيرات فى الأسعار النسبية للذهب والفضة وليس للتغيرات فى ميزان المدفوعات الدولية.

ولقد اتاح النطاق الواسع لتقلبات الصرف للفرص للمضاربة وشجع محاولات كل من مجموعات التجار والحكومة للمضاربة لتحريك السوق. وكان المثل الشهير هو مناورة السير توماس جريشام فى أنتويرب. إذ كبيرة كان العامل البريطانى مدينا بها لعل فورجرز وغيرهم من رجال المال فى أنتويرب دون أن يسبب كسادا للصرف. فقام فى مناسبات عديدة بين عامى 1552 و1561 بالضغط على المغامرين من التجار لكى يسلموه حصيلة مبيعاتهم من الملابس فى فلاندرز مقابل كمبيالات تدفع فى لندن. وفى نفس

الوقت ندير أبعاد من ينتوون شراء عملة فلاندرز للدفع عن السواردات إلى بريطانيا - بالمداينة تارة وبالتهديد تارة أخرى - وهكذا- وطبقا لحساباته- رفع قيمة الاسترليني وسند كامل الديون الملكية على نحو مفيد للتاج للغاية. والكتاب المعاصرون دائما ما يهتمون بالصيرافة بالتلاعب فى الصرف مدفوعين فى ذلك بمفاخر رجال من أمثال جريشام. ومع ذلك، وبالممارسات ربما لم يسبب هذا النوع من العمليات أكثر من انحراف مؤقت عن الاتجاء الذى رسخته قوى السوق العادية.

وننتج عن نقضى تقلبات الصرف حافظ الابتكار لوسائل تفيد فى تجنب مجازفة الخسارة التى تسببها حركة معاكسة، وفى وقت مبكر يرجع إلى القرن الثالث عشر، كانت الاتفاقات البابوية مع الوكلاء المصرفيين نقضى بتثبيت أسعار تحويل عائدات الكنيسة لمدة سنة فى كل مرة. وخلال القرن السادس عشر تنامى نظام المراهنة على الصرف فى أسبانيا وهولندا، فبراهن أحد الأطراف طرفا آخر على أن سعرا معينا لن يكون أعلى (أو أقل) من رقم معين فى وقت ما فى المستقبل، ويدفع الخاسر إلى الفائز الفرق بين السعر القعلى والسعر الذى تكهن به. ولدان الأفاضل من الناس هذا النوع من المقامرة وحاولت الحكومات حظره، لكنه ساعد فى غرض مفيد.

إذا كان باستطاعة الشخص الذى سوف يدفع أو يتسلم مبلغا فى المستقبل أن "يحتاط" من مخاطر الصرف بأن يراهن بطريقة من شأنها أنه إذا تحرك الصرف لغير صالحه فى تعامله التجارى فسوف يحقق مكسبا فى الرهان. ومن المحتمل أن تكون الأشكال الأحدث للصفقات الآجلة قد تنامت فى القرن السابع عشر لكن أول دليل وثائقى يرجع تاريخه إلى عام 1702 عندما اشترت الخزانة البريطانية شراء أجلا مقدارا من العملة الهولندية (جولدر) لتتحمل مصروفات جيوش مارلبور.

وخلال الجزء الأكبر من القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت امستردام أهم مركز للتعامل فى العملة الأجنبية إلى حد بعيد، لكن كانت لندن تبرز كسوق كبيرة تماما منذ نهاية القرن السادس عشر. ففى عام 1571 قامت الملكة اليزابيث بافتتاح البورصة الملكية التى بناها السير توماس جريشام، وكانت المركز الرئيسى لتعاملات العملات الأجنبية حتى القرن التاسع عشر. ومع ذلك، ولفترة طويلتين من الزمن، لم يكن هناك سوى القليل من التخصص، وكان للمتردون على البورصة الملكية هم التجار الذين كانت معاملاتهم فى الكمبيالات تعتبر طارئة على معاملاتهم فى السلع، ودائما ما كان نفس السماسرة يتصرفون كوسطاء فى كل من نوعى المعاملات.

وفى هذا الصدد كان التطور فى بريطانيا مختلفا نوعا ما عن التطور فى القارة. ففى أغلب بلدان القارة كانت العملات الأجنبية هى موضع اهتمام المصارف، ومضى التخصص فى هذا المجال على نحو أوسع من المجالات الأخرى للأعمال المصرفية. ويعرف الكاتب الفرنسى سفارى فى القرن الثامن عشر الأعمال المصرفية على أنها: "تجارة فى المال، الذى يحول من مكان إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى عن طريق المراسلين، وعن طريق الكمبيالات" ومع ذلك ركزت المصارف الانجليزية على الأعمال الداخلية. وأما المدعو ملاخى بوستلينوايت - وهو المترجم والمعلق الخاص بسفارى - فيتوخى جانب الحذر فى تمييزه بين الأعمال المصرفية الداخلية والأجنبية ويقول: "ليس لدينا فى إنجلترا سوى القليل جدا من هذا النوع من الصيرفة الأجانب بالمقارنة بالعدد الموجود فى إيطاليا وفرنسا وهولندا".

وكانت التعاملات فى الكمبيالات لا تزال تجرى أساسا عن طريق التجار، ولم يحدث أن أصبح التخصص قاعدة إلى أن تطورت بيوت مصارف الأعمال الكبرى فى القرن التاسع عشر. ورغم ذلك، كان السوق

فى القرن الثامن عشر سوقا متقدما تماما وبأسعار منتظمة فى أكثر من أثنى عشر مركزا أوربيا وبنظام موازنة معقد ويورد ملاخى بوسلتيتوايت - فى مقاله عن الموازنة arbitrage، التى تسميها تحكيما arbitration - سميا بيانيا يصور الموازنة (أى المعاملات المقصود بها تحقيق ربح معين فروق الأسعار بين شتى المراكز، بين لندن وامستردام وروتردام وانسويرب وهامبورج وباريس وبورنو وقانس ومريد وبلباو وليجورن وجنوا والبندقية ولشبونة وأوبورتو ودبلن. ويعلق قائلا أن "لنوعية (للمعاملات) كبيرة جدا، وترتبطا على ذلك تعتبر فرص الربح كبيرة بالتناسب مع التاجر أو محول النقود فى لندن، شريطة أن يكون ماهرا على النحو الكافى للاحاطة بجميع هذه الفرص التى تعتبر- وسوف نفترض القول- عرضا يكاد أن يكون يوميا.

وتسببت الحروب الفرنسية فيما بين عامى 1793 و 1815 فى أول تجربة بريطانية للعملة الورقية غير القابلة للتحويل، وأما الثقلبات الناجمة فى أسعار السلع وفى أسعار الصرف وفى سعر الذهب فقد سبق تسجيلها بالفعل (انظر الفصل الأول). ومع ذلك، لم يكن هناك تغير كبير فى آلية المدفوعات الدولية، واستمرت المعاملات فى الكمبيالات كذى قبل، وفيما يتعلق بسوق العملات الأجنبية، لم تكن العملات الورقية لبنك إنجلترا تختلف كثيرا عن العملة المعدنية ذات القيمة المنخفضة إبان عصر هنرى الثامن. وكان أثر كل منهما هو أن يسببا ارتفاع أسعار المعادن النفيسة من حيث وحدة الحساب، وتوسيع النطاق الذى يمكن أن تتقلب فى إطاره أسعار الصرف.

ولقد كانت للتغيرات التى حدثت بعد نهاية الحرب بوقت قصير أهم للغاية. فبمقتضى قانون عام 1816، أعلن أن الذهب هو المقاييس الوحيد للقيمة، وأن العملات الذهبية فقط هى التى تؤخذ كعملة قانونية للمبالغ التى

تزيد على جنبيين استراليين، وصدرت أول جنيهات انجليزية ذهبية Scvereign عام 1817، وفي عام 1819 ألغيت القيود المفروضة على تصدير العملات، وفي عام 1821 استأنف بنك إنجلترا دفع عملاته الورقية بالذهب. وكانت رسوم دار الملك قد ألغيت منذ وقت طويل يرجع إلى عام 1666، وتغلبت الحافة المصقولة (وهي من اختراعات القرن السابع عشر أيضا) على قلامة حواف القطع النقدية، وكان من جراء استمرار سحب للجنيهات الانجليزية الذهبية للبالية ان ظلت العملة في مستوى عال جدا، وهكذا أزيلت العقبات المصطنعة التي كانت تعوق ترك للذهب لفترة طويلة جداً، ومع التحسينات التي أدخلت على المواصلات، لعبت تحويلات الذهب دورا متزايدا الأهمية في آلية المدفوعات الدولية، واصبحت تقلبات الصرف محصورة في داخل حدود آخذة في الضيق بشكل مطرد.

ومع ذلك، لم يكن العالم يسير بعد على نظام الذهب الدولي، إذ كانت إنجلترا هي البلد الوحيد الذي وضع الذهب هذا الموضوع الفريد. وكانت الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية الرئيسية تسير على نظام المعدنين، وكانت هناك دول كثيرة في أمريكا الوسطى والجنوبية وفي الشرق الأقصى تستخدم الفضة كوسيلة رئيسية للدفع، بينما كان الامبراطور روسيا وامبراطورية النمسا والمجر فترات طويلة من الأوراق غير القابلة للتحويل. ولم يبدأ التحرك العام نحو الذهب إلا بعد عام 1870، إذ أنه فيما بين عامي 1870 و1878 قامت ألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدول الاسكندنافية باعتماد الذهب على أنه نظامها الوحيد، وأما الولايات المتحدة فقد تخلت عن نظام المعدنين بشكل رسمي في عام 1893، رغم أن الذهب كان سائدا لوضع بنوات قبل ذلك، واعتمدت النمسا للذهب عام 1892، واليابان عام 1897، وروسيا عام 1899، وفي عام 1900. كانت الصين

والقليل من الدول الصغيرة من أمريكا الجنوبية هي فقط البلدان التي ظلت تسير على نظام الفضة.

كما جلب القرن التاسع عشر تغييرات كبيرة في وضع بريطانيا الدولي وفي تنظيم المدفوعات الدولية. إذ انتهت هيمنة امستردام بسبب الاحتلال الفرنسي لها، وحلت هامبورج محلها لبعض الوقت. ومع هذا برزت لندن بعد نهاية الحرب مباشرة على أنها المركز القيادي تتبعها باريس عن قرب، وزاد مركز لندن القيادي طوال القرن. ومع تقدم الصناعة ونمو المدن الصناعية الكبيرة أصبحت بريطانيا المصدر الرئيسي في العالم للسلع المصنوعة والمستورد الرئيسي للطعام والمواد الخام، وتنامت الأسواق المنظمة في لندن للكثير من هذه السلع، وكذلك للنقل البحري لنقلها للتأمين لتغطية مخاطر النقل. ولقد هيأ هذا التسيد التجاري دعائم نمو لندن كمركز للمدفوعات الدولية، وعلى هذه القاعدة أقامت بيوت ومصارف الأعمال التنظيم اللازم.

وكما يظهر من الفصل السادس، كانت سوق الخصم تتعامل أصلا في الكمبيالات الداخلية التي كانت تخصصها مصارف الأرياف لعملائها ثم يعاد خصمها في لندن. وكانت مصارف الأرياف هي التي تحكم على الثقة في قدرة عملائها على الوفاء بالائتمان، وكان تظهير المصرف يعتبر ضمانا لبيت الخصم، وبهذه الطريقة تستطيع شركة مثل جورني أن تخصص كمبيالات على أصحاب مصانع ميدلاند أو نورث كنترى بكامل الثقة وهي المصانع التي تعتبر مجهولة تماما لجورتي وفي بداية القرن التاسع عشر، لم تكن هناك تسهيلات مماثلة لكمبيالات ما وراء البحار، ومن الطبيعي أن مصارف الأرياف لم تكن تتعامل فيها، ويخالف أسماء قليلة رئيسية، لم يكن لدى صيارفة لندن وسماسرة الكمبيالات سوى معرفة ضئيلة عن موقف الشركات في التجارة الأجنبية.

ولقد كان علاج نقطة الضعف هذه هو نمو أنشطة أخرى متعددة الجوانب لصياغة معاملات القرن التاسع عشر أى أعمال القبول. وبدأت الشركات - التى كانت معروفة جيدا فى لندن والتى تستطيع خصم كمبيالات هى بدون صعوبة- فى "قبول" الكمبيالات نيابة عن الآخرين. وكان العميل الذى يفتح اعتمادا مقبولا مضطرا، بالطبع، إلى تقديم مبالغ لدفع كمبيالاته عند حلول الأجل، وكان يدفع عمولة صغيرة وفى مقابل ذلك كان مصرف الأعمال يأخذ على عاتقه مسؤولية دفع الكمبيالات التى يقبلها حتى وأن فشل عميله فى التزامه بتقديم المبالغ. وهكذا اضطلعت مصارف الأعمال بمسؤولية اختيار العملاء الجديرين بالثقة فى الوفاء بالائتمان، وكان قبولها للكمبيالة بمثابة ضمان لسوق الخصم. وكانت الشركات التى اضطلعت بهذه الأعمال هى تلك للشركات التى مررنا بها فى الفصل الأخير كشركات تقوم بإصدار القروض الأجنبية كما كانت من بين المتعاملين الرئيسيين فى العملات الأجنبية وكان بعضها يتعامل فى الذهب والفضة كذلك، وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، تزايدت حيازتها من النقود كودائع لعملاء ما وراء البحار.

وبدأت مصارف الأعمال فى القيام بهذه المهام فى وقت مبكر من القرن للتاسع عشر، وبحلول عام 1832 كان بمقدور روتشيلد أن يقول: "إن هذا البلد عموما لهو بنك العالم كله... وإن جميع التعاملات فى الهند وفى الصين وفى ألمانيا وفى للعالم كله يتم توجيهها من هنا وتسويتها من خلال هذا البلد".

ومع ذلك، كان نطاق الاعمال لا يزال صغيرا بالمقارنة بما أصبح عليه بعد عام 1870، إذ أنه حتى ذلك الوقت كانت لندن - رغم كونها المركز الوحيد الأكبر- تشارك الأعمال الدولية فى العالم مع باريس

وامستردام وهامبورج. فخلال الحرب الفرنسية - البروسية وفترة الاضطراب النقدي التي تلتها، جاءت أعمال فرنسية كثيرة إلى لندن لكى لا تعود مطلقا، ومنذ آنذاك وحتى عام 1914 كانت لندن متسيدة بلا منازع.

وعلى الرغم من أن مصارف الأعمال كانت تحتل وضعاً مركزياً فى آلية الائتمان والدفع الدوليين، لم تكن هى الجهات الوحيدة العاملة، فقد قامت مصارف أجنبية كثيرة بإنشاء مكاتب فى لندن، وأما المصارف البريطانية (مثل بنك لندن وأمريكا الجنوبية، ومؤسسة الأعمال المصرفية لهونج كونج وشنغهاي) فقد أنشئت مقارها الرئيسية فى لندن لكن كانت أغلب أعمالها وراء البحار، وبحلول عام 1914 كانت مصارف رأس المال المشترك الكبيرة والتي برزت نتيجة للاندماجات، قد بدأت تتعامل فى الأعمال الأجنبية.

وكما رأينا، كانت الطريقة التقليدية لإجراء مدفوعات فى الخارج هى شراء كمبيالات مستحقة الدفع بالعملة الأجنبية، واستمرار التعامل فى هذه الكمبيالات طوال القرن التاسع عشر. وكان التجار وصيارفة الأعمال يتقابلون أسبوعياً فى البورصة الملكية، وكانت الأسعار التى تظهر من تعاملاتهم تنشر بشكل دورى تحت عنوان "سعر الصرف" وأصبح المصدرون البريطانيون الذين كانوا من قبل يرسلون البضائع إلى وكلاء وراء البحار للبيع بعملات أجنبية - يرسلون بضائعهم بشكل متزايد مقابل أوامر أجنبية ويتقاضون فوائدهم بالسترليني ومن الناحية الأخرى دائماً ما كان المصدرون الأجانب إلى بريطانيا سعداء تماماً بقبول الدفع بالسترليني، لعلمهم أن باستطاعتهم تحويله بسهولة إلى ذهب أو إلى أية عملات أخرى يرغبونها. وبترزايد تسيد لندن فى المدفوعات الدولية، خطت العملية خطوة أخرى إلى الأمام ألا وهى قبول مصدرى بلد أجنبى إلى بلد أجنبى آخر الدفع بالسترليني وسحب كمبيالات على عملاتهم مستحقة للدفع فى لندن، ودائماً ما

كانت هذه الكمبيالات مقبولة أيضا لدى صيارفة الأعمال وتخصص فى سوق لندن. وأخيراً، تم تداول الكمبيالات المسحوبة على لندن كوسيلة للدفع فى المعاملات الدولية، كما فعلت الكمبيالات الداخلية فى المعاملات الداخلية، وكان فى مقدور دافيد لويد جورج (الذى كان وزيراً للخزانة عام 1914) أن يكتب "أن خشخشة كمبيالات مسحوبة على لندن بتوقيع بيت من بيوت القبول الكبيرة يعتبر شيئاً جيداً نفس القدر كخاتم من الذهب فى أى ميناء فى سائر أنحاء العالم المتحضر".

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت كمبيالة لندن هى الصك الرئيسى للمدفوعات الدولية، لكن كانت هناك طرق أخرى تتحداها بالفعل وحلت محلها منذ وقتئذ بدرجة كبيرة. ذلك أن المصارف التى لها فروع فى لندن وفى الخارج كانت تقبل الدفع بالسترليني وتدفع مبلغاً مقابل بالعملة الأجنبية من المبالغ الخاصة بها فيما وراء البحار. وكانت هناك مصارف أخرى لها مراسلون أجانب كانت تحتفظ معهم بأرصدة وكانت تتمتع بتسهيلات سحب على المكشوف، وكانت ترسل تعليمات إلى مراسليها بدفع مدفوعات (مقابل المدفوعات التى تسلمها بالسترليني) إما بالبريد أو، فيما بعد، بالبرق وكان ذلك هو بداية التحويل البرقى للعصرى.

وهكذا، وفى ظل نظام الذهب الدولى، كان هناك نفس التمييز بين النقود كوسيلة للدفع والنقود كعميار للقيمة كما هو الحال فى النظام النقدى الداخلى. فكان الذهب هو المقياس المشترك للقيمة داخلاً وفيما بين العملات الدولية سواء بمسواء، وكان يتم تداول الذهب باعتباره وسيلة داخلية للدفع جنباً إلى جنب مع عملات المعادن الأخرى والأوراق المالية وودائع المصارف، وكانت الأهمية النسبية لشئى الوسائط تختلف اختلافاً واسعاً من بلد لآخر. وفى المدفوعات الدولية كان الذهب هو الوسيلة النهائية لتسوية الأرصدة التى

لا يمكن تسويتها بأية طريقة أخرى، غير أن الغالبية الساحقة من المدفوعات كانت تتم أما عن طريق شراء وبيع كمبيالات مستحقة الدفع بعملات أجنبية أو تحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترليني وببساطة بتحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترليني أو ببساطة بتحويل ائتمانات في دفاتر المصارف.

ولقد كان نظام الذهب الدولي مثار جدل شديد خلال السنوات الخمسين الماضية، وأثر تأثيرا قويا على التطورات الأخيرة بحيث أنه يستحق أن نقف لحظة للنظر نظرة أعمق في معالمه الأساسية. فنظام الذهب كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بسيادة مركز واحد أكثر من أى نظام دولي آخر قبله أو منذ تواجده. فلم تكن لندن هي المركز الرئيسي لأملاك السلع والمدفوعات الدولية فحسب، وإنما كانت توفر أيضا أكبر الأسواق الحرة للذهب والفضة والأسواق العالمية الرئيسية لكل من الائتمانات قصيرة وطويلة الأجل.

وحقيقة أن العملات الوطنية القابلة للتحويل إلى ذهب حافظت على قيمها مستقرة جدا في علاقاتها ببعضها البعض، وكانت أسعار الصرف محصورة في نطاق حدود ضيقة تقررنا نقطتا استيراد وتصدير الذهب. فإذا كان الاختلال بين العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية يميل إلى أن يدفع الأسعار عبر هذه الحدود، كانت حركة الذهب تحفظ التوازن.

وقامت البلدان المستخدمة للعملة الورقية بفرض نوع من التنظيم على إصدارها لتلك العملة الورقية. وفي بريطانيا، بعد عام 1844، أخذ ذلك شكل إصدار محدود لأوراق نقد بدون غطاء جاء وصفه في الفصل الأول. وفضلت أغلب البلدان الأخرى تثبيت حد أدنى لنسبة احتياطي متاسبة. ومع ذلك، وفي أى من الحالتين، كانت هناك صلة بين حركة الذهب والعرض الداخلى لنقود العملة القانونية، فكان تدفق الذهب يزيد من العرض الداخلى للنقود وبالعكس.

ولقد كان هناك اعتقاد شائع أن معالم نظام الذهب هذه توفر آلية شبه تلقائية لتنظيم الأسعار الدولية. والمعقولة الكامنة وراء هذا الاعتقاد فى شكل مبسط تسمى كالتى:

إذا كانت الأسعار فى بلد ما "مرتفعة للغاية" فى علاقتها بباقى العالم فسوف تهبط صادرات ذلك البلد وترتفع وارداته، وسوف يخلق ذلك زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وسوف ترتفع تكلفة شراء هذه العملات فى سوق الصرف إلى النقطة التى يكون عندها تصدير الذهب أرخص، وذن شأن تصدير الذهب أن يقلل من الأمداد الداخلى للعملة القانونية، وهذا التنقل فى امداد العملة الداخلية سوف يتسبب فى تنقييد عام للائتمان وخفض فى الطلب على السلع، وهبوط فى الأسعار. وأما البلد الذى تهبط فيه الأسعار على نحو غير ملائم فإنه سيمر بعكس هذه العملية، وهكذا تظل الاسعار بين شتى البلدان متنسقة.

وليس هناك من شك فى فعالية عملية من هذا النوع، رغم أن هذا للوصف يعتبر مفرطاً فى التبسيط بحيث يكاد أن يكون كاريكاتورياً. وفى هذا الصدد فإن الأمر ذا الصلة ليس هو الأسعار عموماً وإنما هو تكاليف إنتاج السلع والخدمات الداخلية فى التجارة الدولية. ولا يتأثر عرض وطلب العملات فى سوق العملات الأجنبية بمجرد الواردات والصادرات وإنما بجميع المنفعات بما فى ذلك المنفعات الناجمة عن الاقتراض والإقراض. ودائماً ما نجد أن رصيد حساب جار فى اتجاه من الاتجاهات يتوازن برصيد مضاد فى حساب رأس المال، ومن أعظم فضائل النظام لكان موازنة فائض مؤقت أو عجز مؤقت فى الحساب الجارى عن طريق اقراض قصير الأجل بدلاً من حركة للذهب.

وعندما كان الذهب يتحرك بالفعل فإنه في بريطانيا فقط كانت تلك الحركة تحدث تغييرا فوريا ومساويا في عرض العملة القانونية. وأما في البلدان التي لديها حد أدنى من المتطلبات الاحتياطية، كان بإمكان السلطات التي تقوم بإصدار الأوراق المالية- وأحيانا ما كانت تفعل ذلك- أن "تعمم" تحركات الذهب بتكديس احتياطي يزيد على المتطلبات القانونية، تجابه به طلبات التصدير في حينها. وحتى بريطانيا كان بمقدور بنك إنجلترا أن يحدث أثرا مماثلا بتتويج احتياطي إدارة الاعمال المصرفية. ومرة أخرى، دائما ما لا يتسبب تغيير حجم العملة القانونية في تغيير مماثل في الائتمان المصرفي إذ تستطيع المصارف أن تسمح بتتويجات كبيرة في نسب الخاصة بها وقد فعلت ذلك بالفعل. وأخيرا، وكما سيظهر في الفصل الثامن تعتبر العلاقة بين حجم النقود ومستوى علاقة معقدة جدا.

ومع ذلك، ورغم ميزات نظام الذهب هذه، لم يقدم هذا النظام ولا المؤسسات المالية التي سارت به، وسيلة يمكن عن طريقها دفع مدفوعات كبيرة جدا بطريقة يسيرة وباحتياطي من الذهب ضئيل جدا، فقد حافظ نظام الذهب على تكاليف إنتاج سلع التجارة الدولية في خط متناسق تقريبا بين شتى البلدان، وحافظ على استمرارية أسعار الصرف التي ساعدت كثيرا حركة البضائع وحركة رأس المال على السواء. ومن الناحية الأخرى، لم يمنع التقلبات - حتى في ذروته- سواء في المستوى العام للأسعار العالمية أو في العملة. ذلك أن البطالة بين أعضاء التقلبات العمالية (وهي الأرقام الوحيدة المتاحة) أظهرت تقلبات دورية شديدة، تتنوع من حوالي 2 في المائة في وقت الرواج إلى 10 في المائة في ذروة الكساد. كما ارتفعت الأسعار وانخفضت مع الدورة، وإلى جانب ذلك، كانت هناك اتجاهات معينة تتسع بشدة على مدى فترات من 20 إلى 30 سنة. وفيما بين عامي 1850 و 1873

ارتفعت اسعار الجملة في بريطانيا بنسبة 35 في المائة تقريبا، وانخفضت بنسبة 40 في المائة من أواسط السبعينات إلى أواسط التسعينات، ثم ارتفعت بحلول عام 1914 بنسبة 25 في المائة تقريبا.

وتسبب اندلاع الحرب عام 1914 في بعثرة الألية الرقيقة للمدفوعات الدولية. ولم يكن هناك من بين الدول المتحاربة من كان قادرا على الاحتفاظ بفاعلية عملية التمويل بشروط، بعد الحرب سوى الولايات المتحدة، وأما جميع الدول الأخرى فإنها إما تخلت عن نظام الذهب كليا أو فرضت قيودا دمرت معاملته الأساسية. ففي إنجلترا، اختفى الذهب من التداول وحلت أذون الخزانة محله. وجمعت الحكومة مبالغ كبيرة في أمريكا بالاقتراض وبيع الأوراق المالية التي تملكها بريطانيا. وتم تثبيت "سعر صرف الدولار بحوالى 2 في المائة أقل من سعر تعادل دار السك عن طريق مبيعات سمية للدولارات. وكان تصدير الذهب لا يزال قانونيا، غير أن المعاملات الخاصة انتهت بمخاطر الفواصات الألمانية وفي عام 1919 وعندما انتهت مخاطر الحرب منعت صابرات الذهب وألغى سعر الصرف وتركزت الاسعار تتقلب بتغيرات العرض والطلب. وأحدثت الحرب تضخما في كل مكان، حتى البلدان المحايدة، غير أنه كان في بعض البلدان أفسى للغاية منه في بلدان أخرى، حتى أن القوة الشرائية النسبية لعملات ما بعد الحرب كانت مختلفة جدا عن تعادلاتها فيما قبل الحرب.

ومع ذلك، كانت هناك رغبة عامة في الرجوع إلى نظام الذهب، وقد تحقق ذلك، في بريطانيا عام 1925، وألغى الحظر على تصدير الذهب، وكان من المطلوب أن يشتري بنك إنجلترا الذهب بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و9 بنسات للأونص المعيارى وأن يبيع بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و10.5 بنسات (وهو سعر دار السك القديم)، وتم الاحتفاظ بمبدأ

إصدار أوراق نقد بدون غطاء. وهكذا، ورغم أن الأوراق النقدية لم تكن قابلة للتحويل ولم يعد يتم تداول الذهب، فقد تم الاحتفاظ بالمعالم الأساسية للآلية القديمة. وأما العملة الألمانية فكانت قد استقرت بالفعل بعد تضخم مشؤوم، وصاحب بريطانيا في عودتها إلى الذهب بلدان الكومونويلث والمجر وهولندا، وخلال العامين التاليين حذت أغلب البلدان الأوروبية الأخرى حذوها.

وبنهاية عام 1927، كانت جميع البلدان التي سارت على نظام الذهب عام 1914 تقريبا قد عادت إليه، لكن غابت من النظام الجديد عدة شروط كانت تسبب النجاح في النظام القديم. فقد اشتملت تسوية ديون الحرب والاصلاحات على مدفوعات دولية كبيرة لم تكن مرتبطة بالتعاملات التجارية العادية. وتسببت الحرب في اضعاف سيادة لندن الدولية وأسهرت بيزوغ نيويورك كمركز مالي هام، وقام بنك إنجلترا وفيديرال ريزيرف بنك أوف نيويورك ببذل كل ما في وسعهما للتعاون، لكن أحيانا كانت هناك أحداث في مركز من المركزين تسبب مصاعب حادة في المركز الآخر (مثال الارتفاع السريع في أسعار الفائدة الأمريكية أثناء الرواج للذي سبق الانهيار الكبير في وول ستريت عام 1929).

وقبل الحرب، كان في حوزة إنجلترا اعتمادات مالية كبيرة قصيرة الأجل في الحساب الأجنبي، غير أن الائتمانات التي توسعت بخصم الكمبيالات الأجنبية في لندن أكبر بكثير، وأزالت الحرب وضع الدائن قصير الأجل هذا، كما أضعفت بشكل خطير ميزان المدفوعات البريطاني. واستمر جمع قروض طويلة الأجل للبلدان الأجنبية في لندن، ولم يعد في الإمكان مجابهة ذلك بالتخصيلات الجارية على نحو شامل، وكان يتعين تغطية الرصيد بالاقتراض قصير الأجل. وبنهاية عام 1928، كانت إنجلترا مدينا خالصا في حساب رأس المال قصير الأجل بما يزيد على 300 مليون جنيه

استرليني، وكان سحب جزء من هذه الأرصدة هو الذى أدى فى النهاية إلى وقف نظام عام 1913.

وتم تثبيت قيمة الجنيه بشكل مرتفع نوعا ما بالعلاقة بتكاليف الإنتاج البريطانية، وأما قيمة الفرنك الفرنسى فقد حددت بشكل منخفض على نحو غير ملائم. ولقد خلق ذلك مصاعب للمصدرين البريطانيين بينما مكن فرنسا من تكديس مقدار كبير من الذهب، وزاد سوء مخزون الذهب العالمى وهو سوء التوزيع الذى كان قد بدأ خلال الحرب..

بل كان هناك مصدر للمتعاب أعظم، ألا وهو قسوة الأزمان الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة. إذ كانت حالتنا لكساد فى أوائل العشرينات والثلاثينات أشد بكثير فى قسوتهما من أى كساد حدث فى القرن التاسع عشر. وكان يتعين على الصناعة فى بريطانيا وفى بعض البلدان الأخرى أن تواجه تغيرات هيكلية ناتجة عن الحرب وعن التطور التكنولوجى. فمثلا، كان على صناعة القطن أن تجابه منافسة متزايدة بدرجة كبيرة من الهند واليابان، وعانت صناعة الفحم من استخدام النفط فى النقل البحرى، ومن التطورات التقنية لادخار الوقود فى صناعتى الغاز والكهرباء، فضلا عن المنافسة الأجنبية، هذا فى الوقت الذى تسببت فيه الحرب فى استئثار صناعة الحديد والصلب استئثارا مفرطاً فى كل مكان وتركزت طاقة زائدة فى جميع البلدان المنتجة الرئيسية. وحتى فى السنة "المزدهرة" 1929 كان عدد العاطلين يزيد على مليون عاطل فى بريطانيا. وفى القرن التاسع عشر لم يتردد بنك إنجلترا فى صد خروج الذهب وذلك برفع سعر البنك وتقييد الائتمان. ولقد تم التحقق من أن هذه العملية كانت تميل أيضاً إلى وقف النشاط الاقتصادى فى الوطن، لكن طالما وأن خروج الذهب عادة ما يحدث فى حالة رواج لنشطة الأعمال فلم يكن هناك صراع خطير بين الاحتفاظ

بمخزون الذهب والاحتفاظ بالاستقرار الداخلي. ولكن تواصل هذا الصراع في الفترة من 1925 إلى 1931. وفي عام 1931 صار الصراع صراعاً حاداً.

وأما الكساد الذي بدأ في نهاية عام 1929 فقد كان قاسياً جداً، وبالمقابلة مع التجربة المعتادة في القرن التاسع عشر، كان يصحبه عجز في ميزان المدفوعات. ومن بين المارة الأخرى، تسبب الكساد في خفض عائدات الضرائب وفي رفع تكلفة إعانة البطالة، وبذا فشلت حكومة العمال في موازنة ميزانيتها. واليوم يعتبر عجز الميزانية أثناء الكساد الحاد أمراً عادياً ومرغوباً، لكنه في عام 1931 أثار مخاوف التضخم وأضعف الثقة في الجنيه. وزاد اهتزاز الثقة من جراء أزمة مصرفية في النمسا وألمانيا، وبشائعات عن وجود اضطراب في البحرية البريطانية، وبدأ حائزو الاعتمادات المالية قصيرة الأجل من الأجانب في لندن في سحبها على نطاق واسع وقامت الحكومة وبذلك انجلترا بالتفاوض بشأن ائتمانات كبيرة قصيرة الأجل في باريس ونيويورك، لكن لم يكن في الامكان اقتراض ما يكفي لإيقاف خروج الذهب. وفي تلك الظروف لم يكن هناك سوى بديلين اثنين: أما إن كان ينبغي رفع سعر خصم البنك بشكل عنيف (ربما إلى 8 في المائة أو 10 في المائة كما في بعض أزمت القرن التاسع عشر) للاحتفاظ بالاعتمادات المالية قصيرة الأجل في لندن، أو كان ينبغي وقف مدفوعات الذهب. وعندما تنشط التجارة وترتفع للعمالة تصبح الزيادة الكبيرة في سعر البنك أمراً محتملاً، وإن كان مكروهاً، وبوجود مليونين من العاطلين، لم يكن ذلك شيئاً محتملاً، وهكذا، وفي شهر سبتمبر 1931 تركت انجلترا نظام الذهب.

وفى عام 1932 أعقب التخلي عن نظام الذهب، إنشاء حساب موازنة الصرف. ولم يكن هدف الحساب فى الأصل هو الاحتفاظ بقيمة ثابتة للاسترليني فى سوق العملات الأجنبية، وإنما كان هدفه مكافحة المضاربة ومقاومة التغيرات التى كانت السلطات تعتبرها غير مرغوبة. ولقد فعل حساب موازنة الصرف ذلك، بدخوله السوق كبائع للاسترليني عندما يكون من المرغوب وقف ارتفاعه وكبائع للذهب أو العملات الأجنبية عندما يكون من المرغوب وقف هبوطه... ويقوم بنك إنجلترا بإدارة الحساب كوكيل للحكومة، بيد أنه يعتبر حساب خزنة منفصلا تماما عن حسابات البنك العادية. وكما ظهر فى الفصل الأول، كان أثر وقف مدفوعات الذهب وإنشاء الحساب هو قطع الصلة تماما بين حركة الذهب وعرض العملة القانونية. ومنذ عام 1939 ومخزون الذهب كله تقريبا فى حوزة الحساب، وأصبحت المعاملات الرسمية فى سوق العملات الأجنبية تتم من خلاله كلية.

وعندما تركت بريطانيا نظام الذهب، كان للبلدان الأخرى أن تختار بين الاحتفاظ بعملاتها مستقرة من حيث الذهب أو الاسترليني أو بعض العملات الرئيسية الأخرى، أو ترك عملاتها "حرة" تماما. واختار عدد من بلدان الكومنويلث وبعض البلدان الأخرى ذات الروابط التجارية الوثيقة مع بريطانيا ربط قيمة عملاتها بقيمة الاسترليني، وكان ذلك بداية ما أصبح يسمى "منطقة الاسترليني".

وعلى الرغم من مجموعة الأسعار المستقرة هذه، ومن بعض محاولات التعاون بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كانت الفترة من 1931 إلى 1939 إحدى فترات اضطراب شديد فى المنفوعات الدولية؛ إذ تقلبت أسعار الصرف تقلبا واسعا، وتعمدت عدة بلدان خفض قيمة عملاتها على أمل أن تصبح صادراتها رخيصة وبذلك تقضى على البطالة الداخلية،

وفرضت بلدان أخرى رقابة على المدفوعات الأجنبية وعقدت اتفاقات ثنائية لموازنة معاملاتها مع كل بلد على حدة. وانخفض حجم التجارة الدولية انخفاضاً كبيراً وكاد تتفق رأس المال العادي للاغراض التجارية أن يجف وكانت مثل هذه للتحركات الدولية لرأس المال والتي لا تزال تحدث عبارة أساساً عن تحويلات "رؤوس أموال جائلة" تحفزها مخاوف سياسية أو تغيرات متوقعة في أسعار الصرف وتعتبر طارئة لاستقرار الصرف بدلاً من أن تساعد على استقراره.

وأثناء الحرب العالمية الثانية فرضت جميع الدول المتحاربة تقريباً رقابة مشددة على المدفوعات الدولية وقصرت المعاملات على المتعاملين من نوى التراخيص للذين لم يكن يسمح لهم بدفع مدفوعات إلا في مقابل أذن رسمي. ومن بين المترتبات التي ترتبت على ذلك زيادة التأسيس الرسمي "لمنطقة الاسترليني". واستمرت البلدان الداخلة في "المنطقة" في السماح بحرية التعامل مع بعضها البعض وفرضت جميعها أنواع رقابة متماثلة على المدفوعات للبلدان خارج "المنطقة". وتوحدت للعائدات من العملات الخارجية وكان باستطاعة كل بلد أن يسحب من ذلك الاتحاد بحسب الحاجة. وكانت بريطانيا - التي تحملت أكثر نفقات الحرب - هي أكبر المساهمين وفي لندن قيدت المبالغ المكافئة للاسترليني لهذه المسحوبات في الجانب الدائن للبلدان ذات الصلة. وأعطت ائتمانات مماثلة في مقابل عمولات محلية تم امدادها في بلدان منطقة الاسترليني لتغطية النفقات البريطانية، وكانت هذه تشكل "الأرصدة الاسترلينية" التي كانت من المعالم الهامة لنظام ما بعد الحرب.

وفي وقت مبكر جداً من الحرب بدأ مسئولون من حكومات الحلفاء يفكرون في المدفوعات الدولية بعد الحرب، وكانت الثقة قد ضعفت في نظام الذهب، وشاع اعتقاد علم في شدة صرامته وفي مسؤوليته الجزئية على الأقل

عن قسوة الكساد الذى أعقب الانهيار الكبير فى وول ستريت عام 1929. ومن الناحية الأخرى، أظهرت تجربة الثلاثينات الفوضى التى يمكن أن يقع فيها بسهولة نظام أسعار صرف حرة. وما بدا مطلوبا هو مصالحة من شأنها أن تربط بين درجة عالية من الاستقرار وبين فرصة تغيير منظم.

ووضع خبراء حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا خططا نوقشت فى مؤتمر بريتون وودز عام 1944، ووافق المؤتمر على تشكيل هيتتين دوليتين جدينتين: البنك الدولى للإنشاء والتعمير (ودائما ما يسمى البنك الدولى) لأمداد رأس مال طويل الاجل، وصندوق النقد الدولى لتنظيم آلية المدفوعات الدولية ومساعدتها.

واتفق اعضاء الصندوق على الاعلان عن قيمة اسمية لعملاتهم بالذهب أو بدولار الولايات المتحدة ذى المحتوى المحدد من الذهب (وهو الذى يؤدى إلى نفس الشئ)، والاحتفاظ بأسعار صرف السوق فى حدود واحد فى المائة من سعر تعادل الصرف هذا، أما عن طريق عمليات فى السوق أو بالتعهد بشراء وبيع الذهب بسعر محدد، ولا يغيرون من القيمة الاسمية لعملاتهم إلا وفقا لاجراءات واردة فى الاتفاق ومن أجل تصحيح "الاختلال الجوهري فى التوازن" فى موازين مدفوعاتهم (رغم أن هذه العبارة لم تحدد)، والسماح - بعد فترة انتقالية - بعمليات صرف غير مقيدة لأغراض الحساب الجارى رغم أنها ليست بالضرورة لعمليات رأس المال.

وخصصت لكل عضو حصته مستحقة للدفع جزئيا بالذهب وجزئيا بعملته الخاصة به، واستلام حقوق سحب مساوية لحصته زائد مقدار ما اكتتب به من الذهب. وفى عام 1959 زادت الحصص بنسبة 50 فى المائة، وفى عام 1966 بنسبة أخرى مقدارها 25 فى المائة. وتبلغ حصة بريطانيا الآن 2440 مليون جنيه استرلينى وتبلغ حقوق المسحب القصوى أكثر من

3000 مليون جنيه استرليني ويستطيع أى بلد عضو لديه عجز مؤقت فى ميزان مدفوعاته واستنفذ احتياطاته حماية احتياطاته بسحب عملات أجنبية من الصندوق عن طريق مصرفه المركزى أو حساب المصرف الخاص به. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء فى الصندوق الآن 111 بلدا عضوا بما فى ذلك جميع البلدان الرئيسية المتاجرة باستثناء الصين الشيوعية وبلدان الكتلة السوفياتية وسويسرا.

وثبت أن الفترة الانتقالية أطول بكثير مما كان متوقعا أصلا غير أن الرقابة على الصرف خفت شيئا فشيئا، ومنذ نهاية عام 1958 أصبحت أغلب العملات التجارية الرئيسية قابلة للتحويل بحرية لأغراض الحساب الجارى، برغم وجود بعض القيود التى لا تزال باقية على تحويلات رأس المال. ولا يزال الاسترليني يحتفظ بالكثير من ثقوه كوسيلة دولية للدفع، وتحرر فوائده ما بين ربع وثالث التجارة العالمية بالاسترليني وتنفذ بمجبرد تحويل بسيط للاسترليني من حساب مصرفى إلى آخر. كما تستخدم بعض العملات الأخرى- بما فى ذلك دولار الولايات المتحدة والفرنك الفرنسى والسويسرى والبلجيكي - فى المدفوعات الدولية بطريقة مماثلة، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير. وبالنسبة للمعاملات الأخرى فإن دفع مدفوعات بالخارج يشتمل على شراء عملات أجنبية. ولا يزال السوق البريطانى للعملات الأجنبية بدرجة كبيرة فى إيدى مصارف الأعمال ومصارف ما وراء البحار التى لها مكاتب فى لندن، رغم أن غرف المقاصة كانت تلعب دورا متزايدا. ولا تزال هناك معاملات فى الكمبيالات الأجنبية - كما كانت فى القرن التاسع عشر- لكن هناك حجما من الأعمال أكبر بكثير يتم الآن عن طريق التحويل البرقى.

ويقرر سعر الصرف بين أى عملتين عن طريق العرض والطلب وإنما فى إطار حدود فرضتها الالتزامات التى تعهدت بها الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى. فإذا ما أخذنا سعر الإسترليني - للدولار كمثال، نجد أن التعادل (منذ عام 1967) هو 2.4 دولار لكل جنيه إسترليني، وأن مواد الصندوق تتطلب من الحكومتين أن تقتصر التقلبات فى أسواقهما الخاصة بهما على حدود واحد فى المائة من التعادل، أى بين 2.367 دولار و2.424 دولار. وفى واقع الأمر فإن حساب موازنة الصرف يعمل فى الحدود الأضيق قليلا وهى 2.38 دولار و2.42 دولار. ودلما ما يتوخى الحساب جانب الحذر للشراء والبيع بأسعار تتخل فى هذه الحدود، ولكن إذا هبط السعر إلى 2.39 دولار فيتمين أن يبيع دولارات بذلك السعر بأية كميات تعتبر ضرورية للحيلولة دون هبوطه إلى أدنى من ذلك. وبالمثل، إذا ارتفع السعر إلى 2.82 دولار ينبغي للحساب أن يشتري دولارات ويبيع إسترليني على أى نطاق يعتبر مطلوبا للحيلولة دون أية زيادة أعلى من ذلك. وهكذا تكون هذه الحدود قد حلت محل نقاط استيراد وتصدير الذهب. وبموجب نظام الذهب أدت موازين المدفوعات التى ليست فى صالح بريطانيا إلى سحب الذهب من بنك إنجلترا والآن تودى إلى بيع الذهب أو العملات الأجنبية عن طريق حساب الصرف.

إن المخزون العالمى من الذهب النقدى لم يحافظ على سرعة نمو حجم التجارة الدولية وارتفاع الأسعار. وأدت التكاليف المتزايدة إلى خفض ربحية إنتاج الذهب، وذهبت كميات كبيرة منه فى الاستخدامات الصناعية وفى الاكتناز. وكانت الممتلكات الإجمالية للمؤسسات النقدية الرسمية فى العالم غير الشيوعى هى 23743 مليون دولار عام 1936. وفى عام 1965 وصلت إلى الذروة ومقدارها مجرد 43230 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين

فصاعدا تجاوز استيعاب الصناعة والمكتنزين الانتاج الجديد، وفى شهر يونيه 1968 هبطت كمية النقود إلى مجرد 40515 مليون دولار. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان فى حوزة الولايات المتحدة حوالى ثلثى الذهب النقدى فى العالم، غير أنه فى السنوات الحديثة قام ذلك البلد بتصدير كميات كبيرة. وفى شهر سبتمبر 1968 كان فى حوزة الولايات المتحدة 10755 مليون دولار، وكان الحائزون الرئيسيون الآخرون هم ألمانيا (4456) مليون دولار؛ وفرنسا (4166 مليون دولار) وسويسرا (2628 مليون دولار). وكان فى حوزة المملكة المتحدة 1486 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك فإن فى حوزة حساب الصرف البريطانى أكثر من نصف احتياطية ذهب. ومع ذلك، لا تحتفظ بلدان كثيرة بأغلب احتياطياتها على هيئة ذهب، وإنما بأصول قصيرة الأجل مستقاة الدفع بالعملة الأجنبية. ويعتبر الجنيه الاسترلى والدولار العملتين الرئيسيتين اللتين يتم الاحتفاظ بهما كاحتياطيات. وفى شهر سبتمبر 1968 كانت الالتزامات قصيرة الأجل للمملكة المتحدة بالاسترلى (بامتداد المعاملات مع صندوق النقد الدولى) هى 5271 مليون جنيه استرلى، وفى مقابل أصول تبلغ مجرد 1548 مليون جنيه استرلى ويعتبر أكثر من نصف حقوق الالتزام لما وراء البحار هذه فى لندن مملوكة لبلدان ما وراء البحار وحوالى الثلثين فى أيدي المؤسسات النقدية المركزية. وبلغت التزامات الولايات المتحدة قصيرة الأجل بالدولار أكثر من 33000 مليون دولار، منها حوالى 23000 مليون دولار فى حوزة بلدان أوروبا الغربية وحوالى 6000 مليون دولار فى أمريكا اللاتينية.

ولقد تم استكمال الاحتياطات الرسمية عن طريق ترتيبات "المبادلة" توفق بمقتضاها المصارف المركزية على أن تحتفظ بعملات بعضها البعض، وتم ترتيب ائتمانات خاصة لدعم الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي فى فترات الأزمات. وفى عام 1968 تم التفاوض على المزيد من توسيع التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولى (والمعروفة بحقوق المسحب الخاصة) وكانت فى انتظار التصديق عليها وقت كتابة هذا الكتاب. كما قدمت مرونة أكبر عن طريق إدارة مقدار كبير من الاقتراض والاقتراض الدوليين طريقة لا تشمل على معاملات فى العملة الأجنبية. وأوسع العملات استخداما هو الدولار ويتم المعاملات أساسا فى المراكز المالية الأوروبية والتي تعتبر لندن من بينها أهم تلك للمراكز بكثير، ومن هنا، عموما ما يسمى سوق هذا النوع من المعاملات بسوق "الدولار الأوروبى - يورو دولار". ويقوم حائزو الدولارات المستعدون للاقتراض بإيداعها فى مصرف أوروبى يقوم بدوره باقراضها إما إلى مقرض نهائى أو إلى مصرف آخر. وحيث أن القروض عموما ما يتم اقراضها ويعاد دفعها بنفس العملة كالودائع، فلا حاجة للتعامل فى الصرف. وتبقى الأرصدة ذات الصلة فى المصارف التجارية العابرة بحيث لا يكون لحركتها من بلد إلى آخر أى أثر على الاحتياجات الرسمية.

وهناك بعض نقاط الشبه الواضحة بين الحل الوسط الجديد ونظام الذهب، غير أن هناك أيضا بعض الاختلافات الأساسية. إذ أن تنفق الذهب ليس له بعد أثر هام على عرض العملات القانونية، ففى أغلب البلدان انقطعت الصلة للقانونية، وحيثما بقيت هذه الصلة كانت لفترة طويلة غير فعالة. فلم يعد الذهب يعتبر مقياسا لقيمة السلع، ولقد ارتفعت الأسعار العالمية للسلع من حيث الذهب بحوالى ثلاثة أضعاف فى السنوات الثلاثين الماضية. وكما رأينا، لم يحافظ نظام للذهب على أى شئ كالأسعار المستقرة استقرارا

مثاليان وإنما كانت التقلبات من هذا الحجم تعتبر مستحيلة تماما. ومن الناحية الأخرى، لا يزال الذهب يعتبر بمثابة صلة بين قيم عملات أعضاء صندوق النقد الدولي، رغم أن الاعلان عن القيم الاسمية للأوراق المالية بالذهب ما هو إلا نص فى اتفاقية، وتستطيع البلدان ذات الصلة أن تقوم بشكل ملائم جدا بإنشاء مجموعة من أسعار الصرف، والاتفاق على الحفاظ عليها دون ذكر للذهب البتة.

ورغم ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن الذهب لا يزال يعتبر وسيلة الدفع الوحيدة المقبولة عالميا والوسيط النهائى لتسوية المعاملات الدولية. وليس هناك سوى جزء صغير من المدفوعات الدولية الذى تتم تسويته بالذهب فى الواقع، وأما الغالبية العظمى فتسوى بتحويلات العملات المقبولة دوليا مثل الاسترلينى، أو بتعاملات فى سوق العملات الأجنبية، وقد تسوى بعض هذه المدفوعات بمساعدة العملات المقدمة عن طريق مسحويات على صندوق النقد الدولي، بيد أن الأرصدة التى لا يمكن تسويتها بأى من هذه الطرق ينبغى تسويتها فى النهاية بالذهب. وأخيران وبسبب وضع الذهب كوسيلة نهائية للدفع، فإنه يعتبر كذلك الاحتياطى النهائى للقوة الشرائية الدولية، ورغم أن بلدانا كثيرة تحتفظ بأغلب احتياطياتها بالجنيهات الاسترلينية أو بالدولارات فإنها تفعل ذلك لأنها على ثقة من أنها تستطيع مبادلة تلك العملات بالذهب إذا ما هى رغبت فى ذلك.

ولقد كان نظام ما بعد الحرب يعمل بطرق كثيرة على نحو جيد وبشكل ملحوظ. ولم تكن التغيرات فى القيم الاسمية للأوراق المالية عديدة، وعندما كانت تحدث هذه التغيرات فعادة ما كانت تسبب اضطرابا طفيفا. ولقد انتعش حجم التجارة الدولية بعد خراب الكساد والحرب، ويعتبر الآن أكبر بكثير عما كان عليه. وتحدث مرة أخرى تحركات رأس المال الدولية على

نطاق واسع، رغم أن الكثير من هذه التحركات اما معاملات رسمية أو استثمار مباشر عن طريق الشركات العاملة بالخارج. وتستخدم موارد الصندوق على نحو غير دورى، بيد أنها أعطت عونا قيما جدا لعدد من البلدان بما فى ذلك بريطانيا.

وبرغم هذا السجل الجيد، لا تزال هناك مشاعر قلق واسعة الانتشار حول النظام. إذ أن ناتج الذهب لم يحافظ على سرعة ارتفاع الأسعار، وانخفضت القوة الشرائية لاحتياطي الذهب لانخفاض عنيقا، وتوازن ذلك جزئيا بممارسة الاحتفاظ بالاحتياطي بالسترليني أو بالدولار، وبالاحتياطيات الإضافية التى قمتها الصندوق. وفضلا عن ذلك، كانت مشاعر القلق تساور بريطانيا والولايات المتحدة على السواء حول ميزان مدفوعاتها وحجم احتياطيهما من الذهب بالعلاقة مع الالتزامات الأجنبية. فى الولايات المتحدة، بمخزونها الكبير جدا من الذهب، تعتبر المشكلة حديثة نسبيا، أما فى بريطانيا فالمشكلة قائمة منذ الحرب، وفى مناسبات عديدة أدت الحاجة إلى حماية الاحتياطي إلى سياسات كان من شأنها أن أوقفت النمو الاقتصادى الداخلى. أجزاء الاقتصاد. وهكذا يضفى السوق كما من معرفة الخبرة على عملية توجيه رأس مال البلد إلى أكثر الاستخدامات ربما بحيث يكون من الصعب جدا تجميع تلك المعرفة بأية وسيلة أخرى.

وأخيراً لا تحدد السوق الرأسمالية الشروط النسبية التى يمكن من طريقها جمع مختلف أنواع القروض فحسب، وإنما تحدد أيضا بسهولة العامة أو الصعوبة العامة للاقتراض فى المجتمع كله. أن السوق يوفر الآلية التى من خلالها يقوم بنك إنجلترا والخزانة بتشغيل السياسات النقدية التى مىأتى بيانها فى الفصل التاسع.

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد على صعيد كوكبي



- مقررات القرنين الثالث عشر والرابع عشر.
- المفاتيحة الأمريكية ونتائجها.
- بعض القسومات المهمة في الاقتصاد العالمي.
- التقسيم العالمي للعمل والوازنا التجارية.
- رسم خريطة للاقتصاد العالمي.
- السكان والانتاج والتجارة.
- الأمريكتان
- إفريقيا
- أوروبا
- غرب آسيا
- فارس الصفوية
- الهند و المحيط الهندي
- شمال الهند
- جوجات و مالابار
- ثرو موندران
- البنغال
- جنوب شرق آسيا
- تارنينج
- الارخبيل و الجزر
- ولس جودتا
- هوديسور
- البر الرئيسي
- اليابان
- الصين

"التكامل الاقتصادي العالمى كان واقعا مهما مميزاً للحياة المنظمة فى القرون الأولى (على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك) شأنه شأن حاله الآن فى أيام الأسواق المبرمجة الكترونيا للعمل الفورى الذى يتزايد وضوحا يوما بعد يوم... ويتعين علينا أن نخلص من هذا إلى أن التغيرات الكبرى انطوت على تحولات فى أشكال التكامل وليس على نشوء التكامل ذاته حسب الزعم السائد ... وجرى ألا ننظر إلى تاريخ العالم وكأن خاصيته المميزة هى الحركة من ساحات محلية مغلقة كاملة للتكوين إلى المزيد من التكامل والتجانس على صعيد عالمى ... وإن المفهوم التقليدى عن نقافات متباعدة اخترقها قوى كونية طارئة مفهوم غير ذى أساس ... لقد كان العالم دائما كيانا من ترابطات مركبة سواء فى القرنين التاسع والعاشر أو الثمانى عشر والثالث عشر، أو السابع عشر والثامن عشر... وكانت أزمنة العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث متصلا Continuum بدون مركز وحيد له بل ولا حتى بضع مراكز محدودة العدد يمكن تصورها باعتبارها المصادر التى احدثت التكامل. وإنما كانت خاصيته المميزة المتمركزة المتعددة الوافرة

Prolific multicentredness

فمنذ عام 1500 فصاعداً اقتصادا عالميا كوكبيا واحدا قرين تقسيم العمل على نطاق العالم وتجارة متعددة الأطراف. وتوفرت لهذا الاقتصاد العالمى ما يمكن أن نحدده بقولنا طابعه للمنظومى والدينامى، وأن جذوره فى أفرو- أوراسيا ويرجع تاريخها إلى ألف عام. وأن هذه البنية الاقتصادية العالمية وديناميتها هما اللتان حفزتا الأوروبيين إلى التماس سبل أكثر للوصول إلى آسيا ذات الهيمنة الاقتصادية منذ الحروب الصليبية الأوروبية. وقادت قوة الجذب الآسيوية نفسها إلى اكتشاف ودمج نصف الكرة الغربى أو العالم الجديد فى اقتصاد للعالم القديم والنظام العالمى للتقدم عقب رحلة كولومبوس عام 1492، كما أدت إلى توثيق لواصل العلاقات الأوروبية

الآسيوية عقب رحلة فاسكو داجاما فى الدوران حول أفريقيا عام 1498. واستمرت الرغبة العارمة وعلى مدى قرن بعد ذلك فى التماس طريق بديلة إلى الصين عبر البحر الغربى الشمالى حول و/ أو عبر أمريكا الشمالية، وكذلك فى الاتجاه الشرقى عبر البحر القطبى الشمالى.

واستمرت هيمنة الآسيويين على الاقتصاد العالمى لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون بعد ذلك حتى عام 1800. واستمر كذلك الوضع الهامشى لأوروبا على المستويين المطلق والنسبى فى الاقتصاد العالمى على الرغم من العلاقات الجديدة بين أوروبا والأمريكيتين التى استخدمتها أوروبا لتعزيز علاقاتها مع آسيا أيضا. والحقيقة أن لا شئ البتة سوى قدرة أوروبا التى توفرت لها حديثا وبشكل مستمر للحصول على الأموال الأمريكية، هى التى هيات لها فرصة المشاركة فى السوق العالمية وإن تعذر عليها أن تشق طريقها عميقا فيها. كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والتجارية، وأيضا النمو السكانى للقاءم على هذه الأنشطة اطردت فى توسعها داخل آسيا بأسرع وأكثر مما كان عليه الحال فى أوروبا وذلك حتى العام 1750. وهذا ما سوف يوثقه هذا الباب والبابان التاليان.

ويحدد هذا الباب للخطوط العامة لنمط يحيط بكوكب الأرض يمثل علاقات التجارة العالمية وللتدفقات المالية إقليميا إقليميا. وإن دراستنا لبنية وعمل هذه العلاقات الاقتصادية الكوكبية ستبرهن لنا دون أنفى شك على وجود سوق عالمية خلال الفترة للبكرة من العصر الحديث. وإصرارى على هذا يهدف إلى مناقضة ذلك الإغفال الشائع بل والإنكار شبه الدائم لوجود هذه السوق العالمية، وهو ما لجده لدى كثيرين من الدارسين لهذه الفترة. حقا لقد أصبحت موضحة هذه الأيام الزعم بأن الاقتصاد العالمى يتحول إلى الكوكبية أو العولمة. علاوة على هذا فإن الإنكار السافر، ولن نقول الإغفال، للسوق العالمية خلال مطلع الفترة الحديثة وما اشتملت عليه من تقسيم للعمل لا يزال

هو الأساس. الذى تخطئه أغلب البحوث التاريخية ونظرية العلم الاجتماعى عن الاقتصاد العالمى الأوروبى "عند بروديل" و"النظام العالمى / الحديث" عند فاليرشتاين وعند كثيرين من تلاميذهما، ناهيك عن من ينتقصون من قدرهما من أمثال أوبريان الذى ذكرناه فى الباب الأول.

واقترح فريدريك مورو (1961) نموذا مشتركا بين المقارنات inter continental للتجارة العالمية خلال الفترة ما بين 1500 و1800 على أساس المنافسة فيما بين الأقاليم فى الإنتاج والتجارة. ولكن سبق أن لاحظ دانيلى نورث فى عام 1961 الوجود المبكر لهذا النموذج: "العالم فى شموله بالنسبة للتجارة ليس سوى أمة بالنسبة لشعبها؛ ومن ثم فالأمة فيه أشبه بالأشخاص (ورد الاقتباس عند سييولا 1971 - 451). علاوة على هذا فإن هذه السوق العالمية وتدفق النقود عبر هذه السوق سمح بتقسيمات للعمل وبقيام منافسة فيما بين وفى داخل القطاعات والأقاليم. وامتد هذا ليشمل كل كوكب الأرض وتداخل فيما بين بعضه البعض.

توضح السجلات أنه كانت هناك منافسة... بين منتجات بديلة مثل منسوجات شرق الهند والمنسوجات الأوروبية، وبين منتجات متطابقة تنتجها أقاليم مختلفة تتمتع بمناخ مماثل مثل السكر من جاوة والبنغال، والسكر من ماديرا وساوتوم، والسكر للبرازيل، وسكر غرب الهند؛ أو بين منتجات تنمو فى أقاليم مختلفة مناخيا مثلما كان الحال بالنسبة للتبغ... وكذلك الحرير الصينى والفارسى والإيطالى والنحاس اليابانى والمجرى (المنغارى) والسويدى وغرب الهند؛ والتوابل من إنتاج آسيا وأفريقيا وأمريكا؛ والبن من اليمن وجاوة وجزر الهند الغربية...؛ جميع هذه المنتجات كانت متنافسة... ولكن أفضل أداة للقياس هى أسعار تبادل السلع فى امستردام.

ولعل سوق امستردام التى خصها سييولا بالذكر هنا كانت أفضل أداة لقياس أسعار السوق فى زمنها، ولكن حرى ألا نخلط بين هذا وبين المناخ نفسه وحالات للصعود والهبوط فى الجو الاقتصادى والمالى المحيط بها. والذى كان جوا شاملا للعالم باتساعه. وطبيعى أن تقسيم العمل التنافسى والتكاملى أو التعويضى فيما بين وداخل أقاليم الكوكب تجاوز كثيرا الأمثلة المحدودة التى نكرها سييولا. مثال ذلك أن رينيه باريندس يلحظ فيما يتلوه ببحر العرب وعمل شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752 حسب اختصار حروفها الأولى باللغة الهولندية كما كان شائعا) أن هناك وفى أماكن أخرى: "كان الإنتاج متركزا فى الأماكن التى بلغت كلفة العمل فيها أدنى حد لها. وليست المسألة أساسا لتخفيض كلفة النقل. ويفسر لنا هذا أن مزايا للكلفة المقارنة كانت تجذب الأسواق الآسيوية والأمريكية إلى بعضها بعضا- بغض النظر عن القيود التى يفرضها المذهب التجارى. وحالة أخرى يمثلها إبدال المنتجات الهندية والعربية والفارسية مثل النيلة والحريير والسكر واللؤلؤ وللقطن، ثم بعد ذلك البن، وهى أكثر السلع التجارية ربحا التى يجرى الاتجار بها فى البحار العربية خلال أواخر القرن السابع عشر، وكان يتم إبدالها بسلع منتجة فى أماكن أخرى، هى عادة المستعمرات الأمريكية... وبسبب هذه العملية للكوكبية لإبدال المنتجات فإنه بحلول عام 1680 اختفت التجارة العابرة "للترانزيت" فى البحار العربية مع أوروبا، أو بدأت فى الانهيار. ودعم هذا لفترة قصيرة صعود تجارة البن. ولكن أسهم هذا الوضع فى حدوث حالة كساد تجارى لفترة طويلة بين الخليج والبحر الأحمر والساحل الغربى الهندى. وخففت التجارة الداخلية فى البحار العربية من وطأة انهيار تجارة العبور. ولكن كان لزاما على الشرق الأوسط أن يدفع مقابل وارداته من الهند عن طريق بيع كميات كبيرة من المنتجات فى البحر

المتوسط مثل الحبوب أو الصوف. وأدى الميزان المستقر... إلى حالة تضخم متزايدة في كل من العملة العثمانية والصفوية".

هذه العلاقة الخاصة بسوق عالمية محيطة بالكوكب وتقسيم العمل الذي تركز عليه السوق وحالات التوازن واختلال التوازن المترتبة عليها في التجارة هو ما نعرض مجمله للعام في هذا الباب ونوضحه من خلال الخرائط المصاحبة.

وعمدنا إلى أن نعرض مرارا وتكرارا في رواياتنا عن كل أقليم في هذا الباب كيف وأن التغيير في مزج وانتقاء الحاصلات، أو هو في الحقيقة إبدال أراضي الغابات "البكر" بحاصلات زراعية، وكذا اختيار صناعة كل السلع التي سلف ذكرها، والمتاجرة فيها إنما كان استجابة لحوافز وضرورات محليتين ونلاحظ في هذا الباب وما يليه كيف أدى هذا إلى إزالة الأدغال والأحراش في البنغال، وإلى إزالة الأحراج التي تغطي أراضي جنوب الصين. وحدث نتيجة لذلك تبادل الأرض والأرز والسكر والحرير والفضة والعمالة مع بعضها البعض، ومع الأخشاب أو منتجاتها التي كان يتم استيرادها آنذاك من جنوب شرق آسيا. ومع هذا يبين لنا أيضا كيف أن الكثير من هذه الحوافز المحلية والقطاعية انتقلت بفعل قوى السوق الإقليمية وفيما بين الأقاليم. ونشأت أكثر هذه للقوى بدورها نتيجة الأنشطة التنافسية أو التعويضية عن الجانب المقابل من الكوكب. والحقيقة أن بعض هذه الضغوط ثلاثية، لنقل مثلا في قرية من قرى الهند أو الصين عند منتصف الطريق بعد أن تم نقلها في آن واحد حول الكوكب في كل من الاتجاهين شرقا وغربا علاوة على تحركها في اتجاهات متقاطعة. وطبيعي أن استيراد السكر من الأمريكيتين، كما سيؤكد لنا الباب السادس في حديثه عن أوروبا، واستيراد المنسوجات الحريرية والقطنية من آسيا كان عاملا مكملا للإنتاج المحلي من الغذاء والصوف مما أدى إلى إعفاء وانحار الغابات والأراضي

للزراعية. وهكذا فإن المدى الذى ينطبق عليه القول بأن "الماشية تأكل البشر، وإن البشر يأكلون الجميع" كان أيضا دالة من دالات السوق العالمية.

وكان دفع الفضة على النطاق العالمى هو زيت الوقود المحرك لعجلات هذه السوق الكوكبية. وسوف نرى فى "البابين الثالث والسادس كيف أن امتداد الأوربيين إلى سبيلهم الجديدة للحصول على الفضة فى الأمريكتين هو ما سمح لهم بالمشاركة فى هذه السوق العالمية المتوسعة أبداً. وأرجاء! إلى الباب الثالث الأهتمام بالتفصيلات التى توضح كيف أن انتاج وتحقق النقود الفضية بخاصة حفرت الانتاج والتجارة ووسعت من نطاقها حول الكوكب. ويوضح لنا هذا كيف أن موازنة صرف وتبادل العملات المختلفة وغيرها من صكوك السداد فيما بين بعضها البعض، ومع سلع أخرى، يسرت قيام سوق عالمية لجميع السلع. وطبيعى إن لم يكن بالإمكان قيام كل هذه التجارة إلا نتيجة توفر أشكال مشتركة ومقبولة من النقود / أو الموازنة بين الذهب والفضة والنحاس والتصدير والأصواف والعملات المعدنية والأوراق المالية والكمبيالات وغير ذلك من صور الائتمان الأخرى. وتم تداول كل هذا عبر أفرو- أوراسيا وفيما حولها على مدى آلاف السنين (وتقيد بعض التقارير أن هذا التداول تم عبر المحيط الهادى أيضا خاصة فيما بين الصين ونصف الكرة الغربى). ومع هذا فإن دمج العالم الجديد للأمريكتين فى اقتصاد العالم القديم، ومساهمة الأمريكتين فى زيادة رصيد العالم وتدفقاته المالية أعطى يقينا دفعة نشاط اقتصادى وتجارى مما أدى إلى حدوث حالة رواج جديدة من القرن السادس عشر فصاعداً.

مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر

صدر مؤخراً كتابان يمثلان بداية لعرض قراءة جديدة للفترة الباكورة من التاريخ العالمى الحديث، وهى قراءة بديلة عن القراءة من منظور المركزية الأوروبية. الكتاب الأول من تأليف جانيت أبو لوغد (1989)، وعنوانه "قبل الهيمنة الأوروبية: النظام العالمى 1250 - 1350م". والثانى من تأليف إن . كى. شود هورى (1990) بعنوان "آسيا قبل أوروبا والذى يدرس بإمعان موضوعه حتى عام 1750- وتقدم أبو لوغد نقطة انطلاق ملائمة بوجه خاص للدراسة التحليلية فى كتابنا هذا. وتؤكد أن ثمانية أقاليم متمركزة حول مدن خاصة بها ومتداخلة فى علاقات مشتركة فيما بينها ترحلت مع بعضها فى صورة نظام عالمى وتقسيم عمل عالمى أفرو أوراسى واحد خلال القرن الثالث عشر. ونصف الأقاليم الثمانية المتشابكة فى ثلاث منظومات فرعية مترابطة ومتشابكة:

- 1- المنظومة الفرعية الأوروبية وتضم أسواق مزارع إقليم شامبانى والأكليم الفلمنكى الصناعى، والأقاليم التجارية فى جنوة والبندقية.
- 2- الأراضى الداخلية الشرق أوسطية وطرقها الموصلة بين الغرب والشرق عبر آسيا المونغولية عن طريق بغداد والخليج الفارسى، ومروراً بالقاهرة والبحر الأحمر.
- 3- المنظومة الآسيوية لشرق المحيط الهندى وتشمل الهند وجنوب شرق آسيا والصين. واشترك الجميع بدرجة أو بأخرى فى الثروات والنكبات الكبرى وفى أزمة منتصف القرن الرابع عشر ووباء الطاعون الأسود. وتؤكد أبو لوغد (199 - 9 ، 17) عن صواب أن أوروبا كانت محدثة نعمة، وهامشية بالنسبة لعملية نشطة جارية فى آسيا؛ بحيث أن "الفشل فى بدء القصة فى وقت مبكر بما يكفى أفضى إلى تفسير سببى مبترس

ومشوه يقسر لنا صعود الغرب". وترى فى الحقيقة أن تطور أوروبا الخاص فى القرنين الثانى والثالث عشر إنما كان معتمداً على الأقل جزئياً على التجارة مع شرق المتوسط التى كانت ثمرة الحروب الصليبية. وهذه الحروب ربما لم تكن لتحدث، أو أنها كانت عملاً عقيماً، لو لم تكن من أجل ثروات "الشرق". حقا إن التجارة والصناعة والثروة فى البنديقية وفى جنوا كانت أولاً مطلباً لأداء أدوارهما كوسيطين بين أوروبا والشرق وهى الأنوار التى احتفظت المدينتان الإيطاليتان ببعضهما حتى أثناء العصور المظلمة. وحاولت المدينتان خلال فترات الانتعاش الاقتصادى بعد عام 1000م الوصول قدر الاستطاعة إلى تجارة وثروات آسيا. ولقد حاولت جنوة فى الحقيقة الوصول إلى آسيا عام 1290 عن طريق الدوران حول أفريقيا.

وبعد الفشل فى هذا اضطرت أوروبا إلى استخدام الطرق الرئيسية الثلاث الموصلة إلى آسيا والتى تبدأ من شرق المتوسط: للطريق الشمالية عبر البحر الأسود وتهيمن عليه جنوة؛ والطريق الأوسط عبر الخليج الفارسى وتهيمن عليه بغداد، والطريق الجنوبي، كبديل للثانى، عبر البحر الأحمر الذى وهب الحياة للقاهرة والبنديقية شريكها الاقتصادية. وأدى توسع المغول تحت قيادة جنكيز خان وخلفائه إلى تأكيد لنهيار الطريق الأوسط بعد سقوط بغداد عام 1258، ومن ثم تفضيل الطريق الجنوبي. وسيطر المغول بذلك على الطريق الشمالى ابتداء من البحر الأسود فصاعداً، كما نهضوا بالطريق العابرة فى آسيا الوسطى التى تمر بمدن مثل سمرقند التى ازدهرت فى ظل حماية للمغول. ولكن عانت جميع هذه الطرق، مع هذا، من الكساد الاقتصادى العالمى الذى امتد زمناً طويلاً فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ونهاية القرن الرابع عشر. وكان وباء الطاعون الأسود من نتائج هذا الكساد، أكثر من أن يكون سبباً له. (جيزل وفرانك 1992، وفرانك وجيزل 1993). ومع هذا فإن المحددات الاقتصادية لنمو واتحمار كل من التجارة

والإنتاج والمخل إنما تكمن بعيداً جهة الشرق حيث جنوب، وجنوب شرق، وشرق آسيا. وسوف نلاحظ فيما يلي أن دورة لتعاضد اقتصادى ممتدة بدأت ثلثية هناك حوالى عام 1400.

ولكن قبل هذا، وحسب قراءة أبو لوغد (1989) عاش هذا النظام العالمى أوج ازدهاره فيما بين 1250 و1350 ثم تدهور إلى حد الانحثار (الفعلى) بعد ذلك؛ ثم ولد من جديد آنذاك فى جنوب وغرب أوروبا خلال للقرن السادس عشر. وتقول بنص كلماتها "ثمة حقيقة واقعة حاسمة الأمية وهى أن "سقوط الشرق" سبق "صعود الغرب" (أبو لوغد 1989 - 388). ويتعين علينا الاتفاق معها بشأن عبارتها الأخيرة ولكن دون توقيتها الزمنى ولا زعمها بأنه لم تكن هناك استمرارية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر داخل إطار اقتصاد ونظام عالمى واحد. وسبق لى أن انتقدت تفسير أبو لوغد "لإبدال" نظام بنظام آخر، وأن الأصح "إعادة بناء" النظام نفسه فى مكان آخر (فرانك 1987، 1991، 1993، فرانك وجيلز 1993). واستجابات (فرانك وجيلز 1993). ويمكن لنا أن ننهض بدراستنا عن الاقتصاد- النظام العالمى الكوكبى من حيث انتهت أبو لوغد حوالى 1400.

كان الاقتصاد العالمى مرتكزا بالأساس على آسيا وكذلك كانت المشروعات الاقتصادية لكل من البنديقية وجنوة وما حققته المدينتان من نجاح. واستمدت كلاهما ثروتيهما من خلال وضعها الوسيط بين ثروات آسيا، والطلب عليها داخل أوروبا. وقامت المدينتان بالتجارة مع المحطة الغربية الأخيرة للتجارة الآسيوية فى غرب آسيا ابتداء من البحر الأسود عبر الشرق إلى مصر. وكانت هذه هى الإرهاصة الاولى للتوسع الأوروبى فى المحيط الأطلسى ثم بعد ذلك للدوران حول أفريقيا وصولاً إلى الهند، ومروراً منه إلى الأمريكتين بحثاً أيضاً عن آسيا. والمعروف أن جبالاً طويلاً دار بشأن أسباب رحلة كل من كولومبوس عام 1492 وفاسكو دا جاما عام

1498. ولكن هذين الحدثين لم يأتيًا مصادفة. وعلى الرغم من كل ما قيل فإن كولومبوس "اكتشف" أمريكا لأنه خرج باحثًا عن أسواق وذهب آسيا. حدث هذا في وقت تزايد فيه نقص سبائك الذهب وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الذهب في السوق العالمية الأورو- أوراسية. ولهذا بدا المشروع جذابًا ويبشر بإمكانات مربحة (وهو ما ثبتت صحته). ويقول في هذا الصدد عالم الدراسات النقدية والمعترف به من الجميع جون داي ما يلي:

قادت مشكلة (نقص العملات النقدية) على المدى الطويل إلى حلها. ذلك أن ارتفاع أسعار سبائك الذهب وما ترتب عليه من انكماش. الأرصدة، يفسر إلى حد كبير تكثيف الآمال في العثور على معدن نفيس في كل أنحاء أوروبا كما يفسر البحث عن تقنيات جديدة لاستخراج وتقنية هذا المعدن. ولقد كانت "حمى الذهب" الحادة في القرن الخامس عشر هي القوة الدافعة وراء الاكتشافات الكبرى التي قد تنتهي بأغراق لاقتصاد الأوروبي، المتضور جوعًا للنقود، بالكنز الأمريكي مع فجر العصر الحديث (داي 1987 - 63)

علاوة على هذا فإن وصول شبه جزيرة أيبيريا إلى هذا الكنز لم يعقبه في الأساس التوسع الإسلامي وتقدم العثمانيين واستيلائهم على الأستانة عام 1453 حسب الزعم السائد. وإنما العائق الأهم على الأرجح هو المنافسة بين البندقية وجنوة على طرق التجارة على شرق المتوسط، ومصالح جنوة في شبه جزيرة أيبيريا، ومحاولتها تطويق قبضة البندقية الخائفة على التجارة عن طريق مصر. وتؤكد ليندا شافر (1989) أن هذه هي أهمية ودلالة الملاحظة التي لا يمل من تكرارها البرتغالي نوم بيريس إذ يقول "إن من يسيطر على ملقا يقبض بيديه على رقبة البندقية". ولنتذكر أن كولومبوس كان من جنوة وعرض خدماته أول الأمر على البرتغال لكي يفتح طريقًا جديدة نحو الشرق، ولكنه أخيرًا فقط ارتضى رعاية أسبانية.

ومع هذا كله، فأيا كانت الحوافز المباشرة التي حفزت إلى رحلتي كولومبوس وفاسكو داجاما ثم من بعدها رحلة مجلان ورحلات آخرين فإنهم جميعا يحرکهم نبض أوروبى مشترك على نطاق واسع وراسخ منذ زمن. ويؤكد هنا كى. إم. بانىكار (1959 - 21، 22) أن السبيل الوحيد لى ندرك الدلالة الكاملة لوصول داجاما إلى كالكوئا هو أن نضع فى تقديرنا أن وصوله يعنى تحقق حلم عمره مائتا عام، وجهد متصل عمره خمس وسبعون عاما. لقد كان حلما مشتركا بين كل التجاریین من أبناء البحر المتوسط باستثناء أبناء الهندية. وكان الجهد أساسا للبرتغال". ومع هذا يورد سى. آر. بوكسر (1990 - المقدمة) وثيقة برتغالية رسمية يرجع تاريخها إلى عام 1534 تشير إلى أن كثيرون.... يقولون إن الهند هى التى اكتشفت للبرتغال". وسوف نتاح لنا مناسبة أخرى للتفكير فى المشروع الأوروبى الخاص بآسيا فى الأبواب التالية. ولكن سنشرع الآن فى فحص بعض النتائج.

المقايضة الأمريكية ونتائجها:

ثلاث نتائج أساسية ترتبت على رحلتي 1491 ، 1498 وما تبعها من هجرة وعلاقات تجارية جديدة كلها بأن تحظى باهتمام أكبر من مجرد الإشارة الموجزة. للنتيجتان الأوليان هما "المقايضة الأمريكية" للجراثيم والجينات و"المبريالية الإيكولوجية Ecological imperialism كما سماها ألفريد كرومبى (1972، 1986). ذلك أن الجراثيم التى حملها الأوروبيون معهم كانت حتى ذلك الحين أهم أسلحتهم لاحتلال البلاد. لقد كانت أشد أسباب الخراب فى العالم الجديد حيث لم تكن لدى سكانه مناعة ضد جراثيم الأمراض التى حملها معهم الأوروبيون. ووصف هذا الخراب كثيرون من بينهم كرومبى (1972، 1986) ووليام ملكنيل فى كتابه "الأوبئة والناس" (1977). إن معظم سكان القبائل الاصليين فى منطقة الكاريبي تم القضاء عليهم فى أقل من خمسين عاما. انتشرت على القارة جراثيم الأمراض

وانتقلت بسرعة تنتشر الخراب بأسرع من جحافل القوات الغازية تحت قيادة كورتيز وببزارو اللذين وجدا أن مرض الجدري الذي حملته القوات معها عند شاطئ البحر سبق مسيرتهم إلى داخل البلاد. وحملوا معهم أيضا أعشابا ضارة وحيوانات جديدة وعملت كلها على نشر الدمار ولكن على نحو أبطأ من الجراثيم.

ترتبت نتائج مدمرة في العالم الجديد للأمريكتين. ونذكر أن شعوب حضارتى الأزتيك Aztec والمايا Maya في وسط الأمريكتين نقص عددهم بحلول عام 1650 من حوالى 25 مليون نسمة إلى 1.5 مليون نسمة. وأصاب حضارة الإنكا بالإنديز Andean inca ما أصاب الآخرين من دمار، إذ نقص عدد السكان من حوالى 9 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة (كروسي - 1994، 22). وفي أمريكا الشمالية أيضا حملت طلائع الولاغين الأوروبيين إليها الجراثيم حوالى عام 1616 - 1617 التى حصدت السكان الأصليين ومحتهم من الوجود حتى قبل أن تصل الاعداد الكبرى من المستوطنين الجدد. ويذهب أحد التقديرات للكثير النهائي للأوروبيين فى الولايات المتحدة إلى أنه أدى إلى خفض السكان الأصليين من 5 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة قبل أن يستعيدوا قدرتهم على الزيادة ثانية. وتذهب بعض التقديرات إلى أن انخفاض السكان فى العالم الجديد بلغ إجماليه من 100 مليون إلى حوالى 5 مليون نسمة (ليفى - باكى Livi-Bacci 1992 ، 15).

وهذا هو ما حدث أيضا فى المناطق الرعوية داخل أسيا، إذ أن الجراثيم التى حملها الجنود والمستوطنون كانت تحفر تقدم الروس عبر سيبيريا شأن أسلحتهم التى يحملونها. ويلحظ كروسي (1994 - 11) أن "ميزة الحرب الجرثومية كانت (ولا تزال) ميزة يتمتع بها سكان المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فى حركتهم للهجرة إلى مناطق الندرة السكانية". ولكن

نجد من ناحية ثانية ان انتقال الجراثيم داخل أفرو- أوراسيا لم يسبب نقصا سكانيا كبيرا بالقياس إلى ما حدث من نقص مكاني في الأمريكتين والذي بدا مع الاتصالات الجديدة عبر الأطلسي. والسبب بطبيعة الحال هو الحصانة التي تتمتع بها شعوب أفرو- أوراسيا والتي توارثوها عبر أجيال كثيرة بفضل الاتصالات التبادلية سواء قبل الغزو والهجرة، وكذا من خلال أعمال التجارة على مدى أزمنة طويلة. ونقول بالمثل إن الطاعون الأسود أحدث أثراً أكبر نسبيا في أوروبا. وكان ذلك انعكاسا لحالة العزلة والهامشية التي تعيشها أوروبا داخل أوراسيا.

ولم تقتصر المقايضة الأمريكية للجينات على البشر فقط بل اشتملت على الحيوانات والخضروات كذلك. لم يقدم الأوروبيون أبناء العالم القديم أنفسهم فقط بل أدخلوا معهم الكثير من الأنواع الجديدة من الحيوانات والخضروات إلى العالم الجديد. وأهم هذه الحيوانات، وإن لم تكن الوحيدة، هي الخيل (والتي كانت موجودة هناك من قبل ولكنها انقرضت) والماشية والأغنام والدجاج والنحل. وحمل الأوروبيون معهم من أنواع الخضروات للكثير من بينها القمح والشعير والأرز واللفت والكرنب والخس. وأحضروا أيضا الموز والبن علاوة على السكر الذي حملوه لأغراض عملية وإن لم نقل وراثية كذلك. وأصبح السكر عنصرا مهما في كثير من لقتصادات المنطقة بعد ذلك.

ومن خلال هذه المقايضة الأمريكية أسهم العالم الجديد بدوره بالكثير الذي قدمه إلى العالم القديم. مثال ذلك أنواع من الحيوانات منها السدك الرومي، وخضروات عديدة أسهمت أنواع كثيرة منها في زيادة المحاصيل وتغيير أنماط الاستهلاك، وتلاصحت مع الحياة في أنحاء كثيرة من أوروبا وأفريقيا وآسيا. ونذكر هنا البطاطا، والقرع واللفول، والبطاطس والأرز التي أعطت غلة كبيرة جداً وكشفت عن إمكانية الحياة والبقاء في أوروبا والصين

لما تتمتع به من قدرة على الحياة في ظروف مناخية قاسية على عكس محاصيل أخرى. وبلغ تأثيرها المطلق، وربما النسبي أيضا، أقصاه على المحاصيل الجديدة في المناطق السكانية ذات الكثافة العالية في الصين، إذ أسهمت محاصيل العالم الجديد في مضاعفة الأراضي الزراعية وفي زيادة السكان إلى ثلاثة أمثال. (شافر 1989 - 13). وبلغت زيادة البطاطا رقما قياسيا في الصين خلال ستينيات القرن السادس عشر كما أصبح الأرز محصولا غذائيا رئيسيا خلال القرن السابع عشر (هوينج تي 1959 - 186). كذلك أصبحت البطاطس والتبغ وغيرها من غلال العالم الجديد محاصيل مهمة. وسوف نلاحظ فيما يلي أن الزيادة السكانية المترتبة على هذا كانت في الصين وفي كل آسيا أكبر كثيرا مما كانت في أوروبا. ونجد اليوم أن 37 بالمائة من الغذاء الذي يأكله الصينيون هو من أصل أمريكي (كروسبي 1996 - 5). وأصبحت الصين اليوم هي الدولة الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأضخم لتتأخر للأرز؛ كذلك فغن 94 بالمائة من المحاصيل الدرنية التي تنمو في العالم اليوم ترجع أصولها إلى العالم الجديد (كروسبي 1994-20). وتعزز الوجود البشري في أفريقيا وطالت الحياة بفضل نبات الكاسافا والذرة علاوة على عباد الشمس والعديد من أنواع نبات الجوز والطماطم والفلفل الحار. وأصبحت أفريقيا أيضا مصدراً رئيسياً للكاكاو والفانيليا والفول السوداني والماناس وهي جميعها من منشأ أمريكي.

وطبيعي أن النتيجة الثالثة المترتبة على المقايضة الأمريكية هي مساهمة العالم الجديد بالذهب والفضة في أرصدة العالم، وتدفقات النقود. وأدى هذا الإسهام يقينا إلى بث روح جديد للنشاط الاقتصادي وللتجارة في اقتصاد العالم القديم ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. ودرسنا في الباب الثالث هذه التدفقات، وإن كنا عرضنا بعض نتائجها في مجال التدفقات والموازنات التجارية في الباب الحالي.

بعض القسمات المهمة في الاقتصاد العالمي:

سمات عديدة تميز الشبكة التجارية العالمية فيما بين الأقاليم تستحق تعليقاً أولاً خاصاً (على الرغم من أنها لن تحظ في هذا الموجز بالاهتمام الكافي الذي هي جديرة به في الواقع). وهذه القسمات هي: الإقليمية، Regionalism والمهجر التجاري Trade diaspora والفوثيق والايكولوجيا.

إن تحديد "الأقاليم" فيما يلي - "الأمريكتان" و"أوروبا" و"الصين" - هو من ناحية مواضعة تحكمية ملائمة ومفيدة، وهو من ناحية أخرى تعبير عن واقع. وهذا هو ما يؤكد كل من لويس وويجين Wigen (1997) في كتابهما "أسطورة القارات". لقد كانت هناك ولا تزال أقاليم في العالم تميزت بأن تقسيم العمل وكثافة العلاقات التجارية داخل حدودها أكبر مما هما عبر هذه الحدود أو فيما بينها. والقول بأن كثافة العلاقات التجارية "الداخلية" أكبر من "الخارجية" قد يكون مرجعه إلى عوامل جغرافية (الجلال أو الصحراء أو البحار التي تفصل فيما بينها ومن ثم تحدها) وعوامل سياسية (هدف وكلفة الأمبراطوريات والمنافسة بين بعضها البعض)، وعوامل ثقافية (روابط عرقية / أو دينية ولغوية). وعوامل أخرى أو أي مجموعة مشتركة منها. ويعتمد تعيين حدود التجمع على الفرض والتغيرات من حين إلى آخر، والذي قد يحدث فجأة أحياناً. وقد تكون "الوحدة" أو "الجماعة" الإقليمية فرداً أو نواة أو أسرة منتشرة أو قرية أو مدينة أو "قليماً" محلياً أو مجتمعاً أو بلداً أو منطقة إقليمية (المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط أو منطقة تولف عالماً "World" region) (الأمريكتين وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ). وإن مجرد ذكر هذه الأمثلة يوضح لنا كيف أن هذه الوحدات الإقليمية أسمى تعريفها (والحقيقة أنها غير قابلة للتعريف) وتتسم بالسهولة، كما توضح لنا مدى التعسف في تحديدها. ويفيد هذا الأسلوب أيضاً

فى تأكيد أن الروابط للداخلية فى الأقاليم أيا كانت كثافتها ليست عقبة تحول دون قيام روابط فيما بين الأقاليم. والحقيقة أن ما هو قائم داخل أو بين الأقاليم إنما هو دالة على الكيفية التى نبدأ بها لتحديد معنى الإقليم أو الأقاليم. وإذا كان العالم "إقليما" إذن فإن جميع العلاقات هى علاقات بينية متبادلة. وبالمثل فإن تأكيد أن هناك، أو كان هناك، نظام / اقتصاد عالمى لا ينفى أنه الآن أو كان، مؤلفا من وحدات إقليمية. ولكن الأمر فى جميع الأحوال رهـنـ بأين وماذا ومتى كانت هذه الأقاليم قائمة؟.

لذلك فإن القول ما إذا كانت الأمريكتان أو أوروبا أو جنوب شرق آسيا أو الصين "أقاليم"، أم لم تكن كذلك خلال فترة دراستنا 1400-1880 إنما هو رهن تحديدنا لمعنى الإقليم. والشئ اليقضى أن التجارة داخل الأمريكتين، ناهيك عن الرابطة الثقافية وعلاقات الاتصال المباشر أو العلاقات السياسية، إنما كانت بين غالبية "الأقاليم الفرعية" فى نصف الكرة الغربى أقل منها بين هذا الإقليم أو ذاك أو بين كل إقليم فرعى وآخرز وكانت العلاقات بين بعض أجزاء أوروبا وبعضها البعض أقل من علاقاتها مع شعوب ومناطق فى الأمريكتين وآسيا. وربما نجد من ناحية أخرى أن الغالبية العظمى من المناطق الرئيسية (أو ربما المناطق الفرعية؟ فى شبه القارة الهندية أو داخل الصين لها نشاط تجارى بين إقليمى داخل الهند أو داخل الصين (وأيضا خارج الحدود المتغيرة لإمبراطوريتى المغول وأسرة كنج) أكثر كثافة من نشاطها التجارى مع أجزاء أخرى من العالم. (فيما يلى بعض الملاحظات بشأن تجارة الهند داخل الأقاليم وفيما بين الأقاليم ويجدها القارئ أيضا مبينة على الخرائط). ولكن أجزاء من جنوب شرق آسيا خاصة مانيل ومقا وأيضاً عدن وهرمز فى غرب آسيا، كانت مراكز تجارية لتوزيع السلع. وكانت علاقاتها للتجارية خلال القرنين السادس والسابع عشر مع

كثير من أنحاء العالم أعظم من علاقاتها، والتي لا وجود لها في واقع الأمر، مع أراضيها الداخلية "الإقليمية" النائية عن الساحل.

وقسمة أخرى بارزة ووثيقة الصلة مميزة للتجارة بين الأقاليم في الاقتصاد العالمي هي التاجر المغترب وتجارة المهجر. لقد كان لهذين أدوارهما المهمة في تيسير التجارة خلال العصر البرونزي، وكان لهما هذا الدور يقينا في مطلع العصر الحديث. ولا يزال دورهما ممتدا حتى اليوم. وشاهدنا على هذا للتاجر "الصيني" عبر البحار الذي يستثمر داخل البلاد، والياباني المغترب والجاليت الأمريكي، بل وصحفهم "المحلية" مثل "انترناشنال هيرالد تريبيون" وهي دورية تحمل جنسية الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر في باريس، وتصدر منها الآن أكثر من عشر طبعات في مختلف أنحاء العالم.

وكانت ملقا، خلال الفترة موضوع الدراسة، عامرة بالتجار، وكان أغلبهم تجارا مغتربين. وجدير بالذكر أن بيريس أحصى حوالي أربع وثمانين لغة مختلفة كانت لغات الحديث بينهم. ولعل تجار ماهاراتشي Maharatshi Merchants من كامبالي وسورات كانوا الأكثر عدداً في ملقا. ولكنهم كانوا أيضا مقيمين دائمين - هذا عدا الوافدين الموسمين - في عشرات المدن الموانئ في جنوب شرق، وجنوب غرب آسيا. وبلغ عدد المقيمين للصينيين في ماليليا حوالي 30000 خلال القرن السابع عشر وكانوا قوة دفع لتجارة الصين من الخزف والفضة عبر المحيط الهادي. وقد تجار أرمنيون من بلادهم في غرب آسيا الوسطى التي لا تطل على البحر، ولقاموا مركزا لتجارة المهجر في منطقة غير ساحلية داخل مدينة اصفهان الفارسية الصفوية؛ واستخدموا هذا للمركز للتجار عبر كل أنحاء آسيا. وأصدر هؤلاء في امستردام كتبيا باللغة الأرمينية عن الخبرة الفنية لنشاطهم. وواصل التجار العرب واليهود جهودهم للتجارية في كل أنحاء العالم على نحو ما

كانوا يعملون على مدى ألف عام على الأكل ولا يزالون حتى اليوم. ولم يكن سكان نيوزيلاند يبحثون فقط عن مویی ديك وعن الحيتان في مختلف أنحاء العالم، بل نشطوا في مجال تجارة الرقيق فيما بين أفريقيا والكاريبى، واعتادوا بانتظام خوض مغامراتهم التجارية قرب ساحل مدغشقر. وهاجر عبر البحار الآلاف إن لم نقل الملايين من الصينيين - دك من نكر التجار المسلمين المغتربين الذين صبغوا جنوب شرق آسيا "بطابع هندي". واستمرت وسط آسيا، مثلما كانت منذ زمن سحيق، منطقة مفترق طرق لعبور التجار الطوافين وغيرهم من المهاجرين.

ومن نواعى السفرة أن الدلائل الوثائقية التى لا تزال موجودة عن تجارة آسيا تأتينا من شركات أوروبية خاصة سجلت فقط، بطبيعة الحال ما كان يهمها حسب مصالحها التجارية أو غيرها، مع أولوية ما يتعلق بتجارة المهجر. لذلك فإن القسط الأكبر من هذه الدلائل عن التجارة والانتاج فى آسيا أفسدته الرؤية الأوروبية المنحازة. وهذا هو الوضع بوجه خاص بالنسبة للاقتصاديات الداخلية وتجارة القوافل عبر القارات التى لم يكن يتصورها الأوروبيون ولكن ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنها كانت مهمة تماماً شأن التجارة للبحرية ومكملة لها طوال هذه الفترة حتى عام 1800.

وكان لكل هذا التطور آثار أخرى بعيدة المدى، والتى تسميها الدراسات المعاصرة الأمبريالية الإيكولوجية أو الخضراء. ومن أهم النتائج المترتبة على هذا إزالة مساحات شاسعة من الغابات سواء لتوفير أراض جديدة لزراعة المحاصيل أو لتوفير أخشاب لصناعة السفن وغير ذلك من أعمال التشييد والبناء بل، وهو أكثر إسرافاً وتبديداً، لاستخدامها وقوداً لصهر خام المعادن وتكريرها أو بغير ذلك من مستلزمات الوقود (شو Chew 1997). ونجد من ناحية أخرى أن زراعة البطاطس والأرز خففت الضغط على أراض كانت أكثر ملائمة لحاصلات أخرى. ووجدت أوروبا مدداً لها

من السعرات الحرارية عن طريق سكر العالم الجديد؛ إذ لم يكن متوافراً لديها ما يفى بحاجتها. وطبيعى أن وفرت واردات القمح واللحوم من العالم الجديد فى مرحلة تالية الغذاء اللازم للملايين الأوروبيين، وهى لهم هذا الوضع الفرصة لاستخدام أراضيهم الشحيحة لأغراض أخرى، مثلما حدث بالنسبة لاستيراد القطن الذى حل محل صوف الأغنام. وهكذا بقيت للأغنام المراعى المسورة تتغذى على عشبها. وسوف نعود ثانية إلى موضوع الامبريالية الإيكولوجية فيما يلى وفى الباب السادس.

التقسيم العالمى للعمل والموازن التجارية

طبيعى أن طرأت على العلاقات بين الأقاليم بعض التحولات الفجائية والفريدة قياساً إلى عصرها، خاصة بعد أن أدمج الأوروبيون الأمريكتين، وما ترتب على هذا من تنامي مشاركة أوروبا فى التجارة الأفروأوراسية والعالمية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. وحدثت أيضاً فى سياقات أخرى هامة تغيرات دورية، درس بعضها فرانك (1978، 1994، 1995) وفى الباب الخامس فيما بعد. علاوة على هذا بدأ صعود أوروبا على طريق الهيمنة فى نهاية القرن الثامن عشر وهو ما ندرسه تحليلياً فى الباب السادس. ولكن مع هذا كله ظل نمط التجارة العالمية والتقسيم العالمى للعمل ثابتاً بطريقة ملحوظة، وكشف عن تطور مطرد موضوعياً، وإن كان دورانياً، على مدى قرون، إن لم نقل آلاف السنين (على نحو ما تم فى دراسة الفترة السابقة على عام 1400 عند جيلز وفرانك 1992، وكذلك عند فرانك وجيلز 1993). وحدث يقيناً اتصال كاف خلال الفترة من 1400 - 1800 بحيث يكشف لنا عن طبيعة النمط الذى نعرض له فيما يلى.

رسم خريطة للاقتصاد العالمى:

نقدم فيما يلى عدداً من الخرائط قرين مفاتيح علاماتها ورموزها، وتتضمن رسوماً تخطيطية وغير كاملة، وموجزاً للتقسيم العالمى للعمل وشبكة التجارة العالمية مع بيان حالات التوازن واختلال التوازن. وتبين كذلك كيف أمكن تسويتها عن طريق تنقلات النقود فى الاتجاه المقابل. ويبدو أن الأوفق استخدام الخرائط لتحديد بعض التنوعات الكبرى من السلع - بما فى ذلك الكثير من سلع للجملة مثل الأرز - والتي كان تبادلها عبر شبكة تجارية مركبة بواسطة التقسيم العالمى للعمل خلال الفترة من 1400 حتى 1800. وتعرض الخريطة 2-1 صورة عامة للاقتصاد العالمى، وهى

صورة تخطيطية إلى أقصى حد، وتشمل على أقل قدر من التفاصيل. واخترت مسقطاً كوكبياً "شمالي / قطبي" كي يسمح لى بعرض صورة تمثيلية موجزة للتجارة المحيطة بالكوكب والتي تتضمن بوجه خاص عمليات شحن الفضة عبر المحيط الهادى على متن سفن الغليون التابعة لماسايلا. وجرى بالقارئ أن يدرك أناء، توخيا للتبسيط والتوضيح، عرضنا جميع طرق التجارة فى هذه الخريطة وفى الخرائط التالية بصورة تخطيطية فقط. ونحن لا ندعى أنها دقيقة على الرغم من الجهود التى بذلناها لى تعكس الحقائق الجغرافية الكوكبية والإقليمية كما كانت فى الواقع بالقدر الذى يسمح به التمثيل التخطيطى. علاوة على هذا، وعلى نقىض عنوان هذا الكتاب ورسالته، فإن الخريطة الكوكبية 2 - 1 مثل الخريطة 3 - 1 ليست ملائمة تماما مع أسيا كما كانت أود. وسبب ذلك أن رسام الخرائط فى قسم الجغرافيا بالجامعة فى غرب كندا لم تكن لديه خريطة لكل درجة من حيث اعتمادها على النظرة المركزية الأوروبية وتكون دليله فى رسم التصميم المطلوب بالمكبيوتر. هذا علاوة على أن برامج رسم الخرائط التى فى حوزته ليست كافية تماما بحيث تقى بما أطلبه وأنسج على منوالها خريطة ملائمة بالنسبة للشرق. وهذا أيضا مثال آخر عن مدى الصعوبة، وكذلك على مدى الضرورة التى تدعونا إلى التوجه شرقا. ويكتنف تمثيل اليابسة والمسافات بين الأقاليم عن مشكلات مرتبطة ببعضها. مثال ذلك أن الهند تبدو أصغر، كما تبدو الأقاليم الواقعة شمالها وجنوبها أكبر نسبيا مما هى فى الواقع.

وتعرض الخرائط الإقليمية ومفاتيحها بتفصيل أكثر الطرق التجارية الكبرى داخل الاقاليم وفيما بينها. وتمثل الخريطة 2-2 منطقة الاطلسى وتشتمل على الأمريكتين وأفريقيا وأروبا مع بيان التجارة الثلاثية فيما بينهم والتي ذاعت شهرتها، علاوة على عمليات الشحن المهمة للفضة عبر الأطلسى من الأمريكتين إلى أوروبا. وتتدخل الخريطة 2 - 3 مع سابقتها

وتوضح الطريقين التجاريين الرئيسيين بين أوروبا وغرب وجنوب ووسط آسيا. وكلاهما حول رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا وعبر البلطيق والبحر الأحمر والخليج الفارسى. وتوضح الخريطة 2 - 4 استمرار هذين الطريقين التجاريين الرئيسيين بين الشرق والغرب عبر المحيط الهندى (وبحر العرب) الذى ربطه تجارته البحرية فى شرق أفريقيا بجنوب وجنوب شرق آسيا. ولكن الخريطة نفسها توضح كذلك بعض طرق القوافل البرية المهمة عبر أجزاء من غرب ووسط آسيا وفيما بينهما وجنوب آسيا. وسيؤكد الكتاب فيما يلى كيف أن هذه الطرق كانت مكتملة أكثر منها منافسة للطرق البحرية. ويتطابق جزئيا أيضا الجزء الغربى من الخريطة 2 - 5 مع الخريطة السابقة غير أنه يبرز الطريقين الرئيسيين لخليج البنغال وجنوب بحر الصين اللذين يصلان بين الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والصين، كما يبرز ارتباطهما بالتجارة عبر المحيط الهادى فى مانىلا. ولكن من أهدافنا أيضا تأكيد التجارة البحرية والبرية بين الأقاليم الهندية المختلفة مثل البنجاب وجوجارات ومالابار وكوروماندل والبنغال، وكذلك الطريق البرى الذى يغفله اللباجئون عادة ويصل بين الصين وبورما وسيام وفيتنام فى جنوب شرق آسيا وكذلك مع الهند.

ووضعنا هذه الخرائط الإقليمية الأربعة لكى نوضح أيضا مظاهر اختلال الميزان التجارى فيما بين الأقاليم وكيفية تغطيتها بشحنات من سبائك الذهب والفضة. لذلك فإن هذه الخرائط تمثل الطرق التجارية للسلع بخطوط متصلة والتي تحمل الأرقام من 1 إلى 13 وقرينها المفاتيح الخاصة بها والمترقمة، ومكتوب أهم السلع التجارية على طول كل طريق من هذه الطرق الرئيسية. وكان العجز التجارى المزمّن، الناجم عن نقص صادرات السلع وعدم كفايتها لتغطية الواردات من سلع أخرى يتعين سداده وموازنته عن طريق صادرات مقابلة من السبائك أو العملات الذهبية أو الفضة فى الغالب.

ويؤكد هذا الباب والباب التالي (عن النقود) غلبة تدفق الفضة فى اتجاه الشرق- والربح للنجم عن تصدير سبائك الفضة أو العملات الفضية ذاتها- لموازنة العجز التجارى الذى كانت تعلنى منه غالبية الأقاليم الغربية فى معاملاتها التجارية، مع أقاليم الشرق البعيدة. وتمثل الخريطة 2- 1 وهى خريطة كوكبية عامة هذا للتدفق المؤلف من فضة أساسا بأسمهم تشير ناحية الشرق فيما عدا أسمهم تشير ناحية الغرب خارجة من الأمريكتين واليابان إلى الصين ومرسومة فوق خطوط تجارة السلع.

وتستخدم الخرائط الإقليمية اصطلاحاً مغايراً: تدفقات الفضة واتجاهاتها تمثلها خطوط مؤلفة من شرطات؛ وتدفقات الذهب تمثلها خطوط منقطة موازية للخطوط المصمته والمرقمة التى تمثل السلع. لذلك فإن السهم المتجه شرقا على خط مؤلف من شرطات لصادرات الفضة يشير أيضا إلى غلبة فائض الصادرات السلعية فى اتجاه عكسى، من الشرق إلى الغرب على امتداد الخط المصمته الموازى والممثل لطريق السلع التجارية. ونذكر بوجه خاص أن جميع اللوردات الأوربية تقريبا من الشرق كان يتم سداده قيمتها بصادرات أوربية من الفضة (الأمريكية). وهذا ما تمثله الخطوط المؤلفة من شرطات مع أسمهم متجهة شرقا بين غرب أوروبا وبحر البلطيق وكذلك غرب آسيا؛ ومن هذه الأقاليم على التتابع إلى جنوب وجنوب شرق آسيا ثم بعد ذلك شرق آسيا الذى تمثله أساسا الصين. وكانت هذه المناطق هى بالوعة أو وعاء التجميع الذى تصب فيه حوالى نصف فضة العالم. وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الثالث الذى يعرض خريطة منفصلة عن الإنتاج والتدفقات الرئيسية من الفضة فى العالم.

وناقشنا أيضا فى هذا الباب للتجارة العالمية متعددة الاطراف حول الكوكب إقليميا وإقليميا. وبدأنا بالأمريكتين متجهين شرقا لنحيط بالكوكب. وسنلحظ ونحن نتتبع كل إقليم من الاقاليم الرئيسية فى العالم، بعض

الخصائص المميزة لكل إقليم، وكيف تدخلت هذه الخصائص وساعدت في نشوء علاقاتها مع الأقاليم الأخرى، خاصة ما يقع منها مباشرة في الغرب والشرق.

وكان الميزان للتجارة لصافى صادرات السبائك والعملات الذهبية و/أو الفضية بالسالب، أو يشير إلى عجز الميزان ربما باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها المصدر هو المنتج أيضاً ومصدر تجارى للمعادن النفيسة (مثال ذلك الفضة الأمريكية واليابانية والذهب الأفريقى والجنوب شرق آسيوى). لذلك فإن سجلات شحن وإرسال السبائك و/أو العملات تعطينا أوضح دليل متاح عن العجز والفائض التجاريين فيما بين الأقاليم. وتبين لنا كيفية تسويتها وموازنتها. ولكننا لسوء الحظ لا نعرف غير القليل عن الكمبيالات وخطابات الائتمان وغيرها من الصكوك الائتمانية التي كانت تون شك مستعملة على نطاق واسع.

وفى هذا العرض سيكون بياننا موجزا نسبيا عن أوروبا والأمريكتين بل وأفريقيا، وذلك للأسباب القوية التالية: أولاً، وكما لاحظنا فيما سبق، فإن وزنهم الاقتصادى ومشاركتهم وأهميتهم فى الاقتصاد العالمى (فيما عدا ما يخص الدور الاستثنائى للأموال الأمريكية التى وزعها الأوروبيون) كانت أقل كثيراً من مثيلاتها فى العديد من الأقاليم الأخرى فى العالم وبخاصة أقاليم شرق وجنوب آسيا، وربما أيضاً جنوب شرق آسيا وغربها. ثانياً، أن الأدبيات المتاحة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية أفاضت فيما سجلته وفيما أعطته من اهتمام بالنسبة لأوروبا والأمريكتين وبالنسبة لعلاقة أفريقيا بهما بما لا يتناسب مع أهميتها النسبية الضئيلة فى الاقتصاد العالمى قبل 1800. علاوة على هذا فإن قديراً هائلاً من الأدبيات (ومنهما فرانك (1978) تمت كتابته من منظور معترف فى نزعه للمركزية الأوروبية. وهذا هو ما يهدف الكتاب للحالى إلى العمل على تصحيحه وإيداله.

لذلك يبدو لنا أن الشيء الوحيد الصحيح والملائم هو أن نركز على تلك الأقاليم الأخرى وعلاقاتها التي أهملها الباحثون دون اعتبار لوزنها وأهميتها في الواقع والحقيقة. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن جهدنا المتواضع هنا بومعه أن يصحح الأخطاء التي وقعت. والسبب الثالث لإيجاز البيان عن أوروبا والأمريكيتين وأفريقيا، هو أن هدفنا هنا ليس أساساً تصحيح الأخطاء عن طريق دراسة مختلف "الأقاليم" ذلك لأن تحديدها أمر تصفى كما أشرنا سابقاً. إنما الهدف الأهم هو إثبات التغيرات التي طرأت على العلاقات بين هذه الأقاليم وطبيعة ونوع هذه التغيرات ونوعها.

ومن ثم فإن الهدف الحقيقي والسبب الرابع لاختيارنا فيما يلي هو أن نضيف أساساً يكون ركيزة لبحث بنية ودينامية الاقتصاد العالمي والنظام العالمي باعتبارهما كلا واحداً شاملاً. وأعود لأؤكد ما سبق أن ذكرته مراراً وهو أن الكل (الذي هو أكثر من مجموع أجزائه) والذي هو أكثر من أى شيء آخر، هو الذى يحدد الطبيعة "الدخلية" لأجزائه وعلاقاتها "الخارجية" بين بعضها البعض ، وهكذا نشرع فى بياننا للتاريخى حول العالم فى ثمانين صفحة متجهين أساساً نحو الشرق ونحن نطوف حول العالم باثنين بالأمريكيتين ولكن دون أن ننسى للحظة هذا المنظور الشمولى.

الأمريكتان

درسنا فيما سبق الأسباب الداعية إلى "اكتشاف" الأمريكتين ودمجها في الاقتصاد العالمي، ولأثر ذلك على شعوبهما الأصليين ابتداء بنقص عدد السكان إلى ما يشبه درجة الانقراض من 100 مليون نسمة إلى 5 ملايين نسمة - وكانت الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبقية العالم هي مساهمة الأمريكتين بمنتجات جديدة، وتصدير محاصيل زراعية، ومن ثم بطبيعة الحال إنتاج وتصدير الذهب أول الأمر ثم كميات ضخمة من الفضة. وبدأت صادرات الذهب مع "الاكتشاف" في عام 1492، وصادرات الفضة بكميات كبيرة مع منتصف القرن السادس عشر. ودار جدال طويل حول مدى انخفاض أو تناقص أو زيادة الإنتاج أو الصادرات الأمريكية من الفضة خلال القرن السابع عشر. وإيا كان الأمر فإن الإنتاج والتجارة استمرا في الزيادة خلال "أزمة القرن السابع عشر" إما على الرغم من (أو ربما بسبب) أن المال الأمريكي الذي تزودت به أوروبا أضحي حافزا ضعيفا، أو لأن أوروبا كانت لا تزال تحسن استخدام مواردها. ونعرف أن إنتاج وتصدير السبائك زاد ثانية (أو واصل صعوده) خلال القرن الثامن عشر، وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج وتجارة السلع الأخرى حول العالم.

والجدير بالذكر أنه على مدى هذين القرنين، وبخاصة خلال القرن الثامن عشر تطورت التجارة "الثلاثية" المشهورة وتحولت إلى ملحق مهم للتجارة الأفرو- أوراسية وللتقسيم الاقتصادي للعمل في العالم (انظر خريطة 2 - 2). إذ كانت هناك بالفعل العديد من المثلثات المرتبطة ببعضها والعاملة عبر الأطلسي. وينسق المثلث لأهم الصادرات الصناعية الأوروبية وبخاصة البريطانية، بما في ذلك الكثير من عمليات إعادة تصدير المنسوجات وغيرها من سلع الهند والصين إلى الأمريكتين وأفريقيا والصادرات الأفريقية من

العبيد إلى الكاريبي وإلى المزارع التي تعتمد على العبيد في شمال وجنوب أمريكا، وصادرات الكاريبي من السكر، وهي الأولى، وتليها صادرات شمال أمريكا من التبغ والقرع وغيرهما من السلع التي يعاد تصديرها إلى أوروبا. وأصبحت أمريكا الشمالية والكاريبي وأفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أهم الأسواق (التي لم تكن بعد متاحة في آسيا) التي تصدر إليها أوروبا صناعاتها بما في ذلك البنادق التي يتم تصديرها إلى إفريقيا بوجه خاص لاستخدامها في جمع الامدادات من العبيد. وقامت أوروبا أيضا بعمليات إعادة تصدير ضخمة من السلع الآسيوية وبخاصة المنسوجات الهندية إلى إفريقيا والكاريبي وأيضا إلى المستعمرات الأسبانية في أمريكا اللاتينية.

ولكن كانت هناك مثلثات أخرى مرتبطة ببعضها، والتي تضمنت بوجه خاص المستعمرات الأمريكية الشمالية كمستوردين للسكر والمولاس من الكاريبي مقابل صادرات من الحبوب والأخشاب والمعدات البحرية وتصدير الروم إلى أوروبا والذي يتم انتاجه من المولاس المستورد. ونأتى بعد ذلك في المرتبة من حيث أهمية التجارة للثلاثية التجارة القائمة على الشحن والخدمات المالية وتجارة العبيد. وأفاد إيراد هذا النوع من التجارة المستعمرين الأمريكيين لتغطية عجز ميزانهم التجاري مع أوروبا، ومن أجل تحقيق تراكم رأسمالي لهم. ونجد مادة وفيرة للغاية في أدبيات التجارة عبر الأطلسي، وهي أكثر وفرة من الأدبيات المتعلقة بالتجارة عبر أفرو- أوراسيا وحولها على مالها من أهمية، وعلى الرغم من ضخامة كمياتها. ولكن هذه الأدبيات أغفلت إلى حد كبير بيان إلى أي مدى استمرت جانبية أمريكا الشمالية لتقوم بدورها كمحطة على الطريق التجارية إلى الشرق. والمعروف أن البحث المستمر عن ممر شمالي غربي يصل إلى الصين هو الذي حدد الجانب الأكبر من تاريخ كندا، والذي اعتبر بمثابة توصيلة وإضافة إلى

الولايات المتحدة وموقعها المتوسط. ونذكر هنا أن صحيفة حزب الأحرار الكندي نشرت في عام 1873 ترحيباً بعقد اتفاق لإنشاء خط سكك حديدية يقوم "بنقل تجارة الهند والصين واليابان إلى مونتريال عبر أقصر طريق وبارخص الأسعار الممكنة" (تيلور 1987 - 476).

أفريقيا

كان سكان أفريقيا عام 1500 حوالي 85 مليون نسمة. ولكن ثبذ تعدادهم عند 100 مليون نسمة بعد ذلك وعلى مدى حوالي قرنين ونصف حتى العام 1750 من بينهم حوالي 80 مليون و95 مليون نسمة من سكان جنوب الصحراء في الحقبين المذكورين على التوالي (انظر الجدولين 4-1، 4-2 في الباب الرابع). وطبعاً أن أسهمت الحروب والاتجار في العبيد في خفض عدد السكان خاصة للرجال منهم في مناطق حلب للرقيق (مما أدى إلى تغيير المعدلات لصالح المرأة، ولكن مع نقص في خصوبة النساء). علاوة على هذا لم يكن الاسترقاق مقصوراً على تجارة العبيد عبر الأطلسي من غرب وجنوب غرب أفريقيا، بل اشتمل على أعمال استرقاق داخل أفريقيا ومن شرق أفريقيا إلى الأراضي العربية. ولكن الآراء السابقة التي تذهب إلى أن 100 مليون من العبيد تم تصديرهم عن طريق تجارة العبيد جرى مراجعتها منذ زمن طويل وخفضها إلى حوالي 10 مليون؛ ثم ارتفع الرقم ثانية إلى حوالي 12 مليون نسمة. وبهذا يظهر أن الأثر الديموجرافي المباشر لم يكن كبيراً جداً (باتريك ماننج، بناء على اتصال مباشر). ولكن عسير القول بأنه كانت هناك آثار أكبر من ذلك وغير مباشرة على الرغم من أن النمو السكاني والاقتصادي الاجتماعي انخفض نسبياً قياساً إلى القرون السابقة. والشئ اللافت للنظر يقينا هو أن السكان الأفارقة ظلوا ثابتين لا يتغيرون بينما السكان في معظم أنحاء أوراسيا انتشروا وتكاثروا. ويثير هذا

سؤالا عما إذا كانت أفريقيا بغض النظر عن مجها بعد ذلك أكثر عزلة نسبيا عن القوى المختلفة فى العالم التى حفزت نمو الإنتاج والسكان فى مواقع أخرى (والتي أنت أيضا إلى إيادة القطاع الأكبر من سكان الأمريكتين).

وفى القرن الخامس عشر فاقت التجارة للدخلية فى أفريقيا التجارة الأفريقية الأوروبية العابرة للأطلسى (كورتن 1983 - 232). علاوة على هذا تزايدت للتجارة عبر الصحراء خلال القرون التالية (أوستن 1990 - 312). واتجهت تجارة غرب أفريقيا للمسافات البعيدة، خاصة الذهب - نحو الشمال عبر الصحراء (خاصة، وليس فقط عبر طريق تيمبوكتو - فز Fez - Timbuktu) إلى البحر المتوسط. (انظر الخريطة 2 - 3) ووجدت هذه التجارة عنصرا مكملا لها، وليس بديلا عنها، فى التجارة البحرية حول السنغال وفى تجارة العبيد عبر الأطلسى وكلاهما من شمال غرب، وجنوب غرب أفريقيا.

معنى هذا أن مساهمة أفريقيا فى التجارة عبر الأطلسى لم تكن بداية لعلاقاتها التجارية للبعيدة وتقسيم العمل فيها، ولا كانت بديلا عن التجارة عبر الصحراء، وإنما على العكس من ذلك (وكما سوف نلاحظ فيما يلى عند الحديث عن غرب آسيا وجنوبها، وجنوبها الشرقى، وشرقها) فإن التجارة البحرية الجديدة كانت بدلا من هذا عاملا مكملا بل وحافزا للتجارة البرية العريقة والتي لا تزال قائمة. ويبدى فى هذا الصدد كارن موسى (1992 - 536) ملاحظة صحيحة إذ يقول "إن التجارة الجديدة - على الأقل حتى القرن الثامن عشر ظلت من حيث الشكل والمحتوى امتدادا أساسيا للأنماط الموجودة قبل ذلك. وعندما تم دمج المنطقة فى كل من النظامين التجاريين الصحراوي و"الأوقيانى" أو البحرى المحيطى Oceanic بلغت التجارة والصناعة فى السودان أوجها. (موسى 1992- 538 والاقبل من أوستن

1987-83). وهكذا استمرت التجارة عبر الصحراء في ازدهارها بعامّة، كما ازدهرت بوجه خاص عمليات نقل العبيد من غرب أفريقيا بحيث زاد العدد من 430.000 خلال القرن الخامس عشر إلى 550.000 فى القرن السادس عشر ثم إلى أكثر من 700.000 فى كل من القرنين السابع والثامن عشر (موسلى 1992-543). وكانت هناك دائماً علاوة على هذا بعض أعمال التجارة من الغرب إلى الشرق التى كانت تشمل كميات أسطورية من الذهب يحملها معهم الحجاج من أو عبر المغرب عن طريق البر ثم إلى ليبيا، أو عن طريق البحر المتوسط وصولاً إلى مصر وشبه الجزيرة العربية.

. وأصبحت أصداف اللقواقع البحرية وسيطاً رئيساً للمقايضة فى غرب أفريقيا، كان يجرى إنتاجها فى جزر المالديف وتستخدم كنقود فى جنوب آسيا، وأحضرها البريطانيون معهم إلى أفريقيا لشراء العبيد لتصديرهم. وزادت أهمية أصداف البحر زيادة كبيرة - ثم هبطت بعد ذلك- فى تلالام مع حركة تجارة العبيد. والجدير بالذكر أن الطلب على أصداف البحر كان أفريقياً، لذا كان يجرى استيرادها إلى داخل أفريقيا، حيث تعايشت نقود أصداف البحر مع تراب الذهب Gold dust والعملات الذهبية والفضية، بل حلت محلها أحياناً، وأضحت مهيمنة على نطاق الأقاليم. وأفادت أصداف البحر، شأن المعادن وكل أنواع النقود فى توسع وانتشار النشاط التجارى وعمليات الاتجار فى الداخل، خاصة بين الشعوب الأفقر حالا. ولكن لم يعد بالإمكان بعد ذلك تصدير الأصداف ثلثية حين رفض الأوروبيون وغيرهم قبولهم أداة للمدال. لذلك فإن تجارة الأصداف التى سارت فى اتجاه واحد ساعدت على تهميش الأفارقة فى مجال للتجارة العالمية ككل (سيدير Seider 1995 ومزيد من التفاصيل عن الأصداف أنظر الباب 3 عن النقود). غير أن المنسوجات كانت وسيلة مهمة وربما أهم، للمقايضة داخل أفريقيا، إلا أن

الملابس المستوردة ذلت النوعية الأرقى كانت قيمتها النقدية أقل من الملابس الأفريقية (كورتن 1983 - 232).

ونجد وصفا لتجارة شرق أفريقيا في العصر الروماني في كتاب عنوانه *Periplus of the Erytreaean*. ويشير الكتاب إلى أن هذه التجارة كانت تتجه في الغالب الأعم نحو الشمال حيث منطقة الهلال الخصيب وشرقا عبر المحيط الهندي. والملاحظ بالنسبة للفترة التي يناقشها كتابنا هذا أن الصادرات كانت في الأساس منتجات "طبيعية" خاصة العاج والذهب وأيضا العبيد؛ والواردات منسوجات هندية وحبوب وآنية خزفية عربية وصينية علاوة على الأصناف من جزر المالديف لاستعمالها نقوداً. وصلت موانئ شرق أفريقيا مراكز توصيل للتجارة فيما بين أفريقيا، وبخاصة زيمبابوي وموزامبيق وبين شمال أفريقيا و/أو موانئ المحيط الهندي. وسيطرت على الشحن البحري وعلى التجارة أساساً أباد عربية وأيضا هندية هذا على الرغم من نشاط الأمريكيين الوافدين من نيو انجلاند على سواحل جنوب أفريقيا ومدغشقر ولكن كقراصنة.

كان الأمريكيون يتنقلون بين نهب وسلب السفن العربية أو الفرنسية ومقايضة المنسوجات الهندية أو الحبال أو قمم الأشرعة أو الأسلحة أو الذخيرة مقابل المرجان أو الخرز أو غير ذلك من منتجات مستخدمة في أسواق العبيد. واعتاد الأمريكيون الاتجار في مدغشقر وموزامبيق وخليج بيلا جوا *Bella Goa* وشاطئ منطقة السواحلية - هذا إذا ما صدقنا ما قاله ديفو *Defoe* - بل وتاجروا مع مقديشيو. واشتملت الصفقات علاوة على الأسلحة والروم كسلعتين حتميتين، على تشكيلة كبيرة من السلع الأخرى طالما وأنه لم يكن معروفا كم تلك المنتجات التي كان يتاجر فيها الفرنسيون والهولنديون ومنافسيهم الإنجليز ولا إلى أين كانت تتجه (بارينس 1997- باب 1).

أوروبا

كان غرب وجنوب أوروبا هما المستوردين الأساسيين للذين يستوردان، وأيضا يعيدان تصدير سبائك الفضة والذهب، لتغطية العجز الهيكلي في ميزانها للتجاري الذي كان عجزا دائما وكبيرا جداً مع جميع المناطق الأخرى فيما عدا الأمريكتين وأفريقيا. واستطاع الأوروبيون بطبيعة الحال تلقى السبائك الأفريقية، والأمريكية بخاصة، دون دفع مقابل كبير. واستخدموا القسط الأكبر منها كوسائل وسيطة عند إعادة تصدير السلع الآسيوية، وكانت أوروبا الغربية تعاني من عجز في ميزانها التجاري مع المناطق التالية مما دفعها إلى إعادة تصدير للكم الأكبر من الفضة وبعض للذهب إليها، وهي: منطقة البلطيق وشرق أوروبا وغرب آسيا ومع الهند بصورة مباشرة أو عبر غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا بصورة مباشرة أو عبر الهند، ومع الصين عبر كل البلدان سائلة الذكر علاوة على اليابان.

وأحد المؤشرات على العجز في هيكل الميزان التجاري الأوروبي يتمثل في أن الذهب والفضة لم يكونا أبداً أقل من ثلثي جملة الصادرات (سببولا 1976 - 216). مثال ذلك أنه في عام 1615 كان 6 بالمائة فقط من قيمة كل الحمولة التي صدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية سلعا تجارية بينما 94 بالمائة سبائك (داس جويتا وبيرسون 1987 - 186). والملاحظ على مدى الأعوام الستين من 1660 إلى 1720 كانت المعادن النفيسة تؤلف في المتوسط 87 بالمائة من واردات شركة الهند الشرقية الهولندية إلى آسيا (براكاش 1994). والملاحظ كذلك وللأسباب نفسها أن الدولة البريطانية والممثلة للصناعة ولآخرين معنيين "بتعزيز الصادرات" ألزموا الشركة الهندية الشرقية للبريطانية بناء على عقد الامتياز أن تكون عشر قيمة إجمالي صادراتها على الأقل صادرات من المنتجات البريطانية. ولكن ولجهت

الشركة دائما وأبداً صعوبة في الحصول على أسواق حتى لهذا القدر المتواضع من الصادرات. وذهب القسط الأكبر منها إلى غرب آسيا. وأخيراً وضعت الشركة في الهند كمية صغيرة من المنسوجات الصوفية لاستخدامها لا كملاص بل كمسلح عسكرية ومنزلية مثل السجاد والمروج. وتمثلت الغالبية العظمى من الصادرات الأوروبية في المعادن ومنتجاتها. ونظراً لعجز الشركة عن الوفاء حتى بحصة العشرة بالمائة من إجمالي صادراتها اضطرت إلى أن تلجأ إلى أسلوب زيادة وخفض قيمة الفواتير لخفض "إجمالي" صادراتها. وعانت من ضغط مستمر لكي تجد تمويلاً لوارداتها الآسيوية داخل آسيا ذاتها. لذلك انخرطت في التجارة القطرية داخل آسيا التي كانت أكثر تطوراً وريحا من التجارة بين آسيا وأوروبا.

والخلاصة أن أوروبا ظلت طرفاً هامشياً في الاقتصاد العالمي تعاني من عجز دائم على الرغم من حصولها بطريقة سهلة ورخيصة نسبياً على الأموال الأمريكية. ولولا هذه الأموال لظلت أوروبا شبه مستبعدة تماماً من أي مشاركة في الاقتصاد العالمي. وإن عثور أوروبا على موارد جديدة من الدخل والثروة حقق قدراً من الزيادة في إنتاجها الخاص الذي دعم بدوره قدراً من الزيادة السكانية. واستطاعت بفضل هذا أن تفوق خلال القرن الخامس عشر من الانهيار المأساوي الذي أصابها في القرن الرابع عشر. وزاد عدد سكان أوروبا على مدى القرنين ونصف للقرن التالية بمعدل حوالي 0.3 بالمائة في العام. وهكذا تضاعف عدد سكانها من 60 مليون نسمة أو أكثر عام 1500 إلى 130 أو 140 مليون نسمة عام 1750. ومع هذا كان نمو السكان في أوروبا بطيئاً وفقاً للمعايير الأوراسية. وذلك لأن السكان في آسيا بعمامة، وفي الصين والهند بخاصة، زادوا زيادة أكبر وأسرع، وبلغ الإجمالي مستويات مرتفعة للغاية (انظر اللوحتين 1-4 ، 2-4).

غرب آسيا

اشتملت منطقة غرب آسيا (أو بدقة أكثر المناطق والمدن الكثيرة المتباعدة والمتناثرة على مدى الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية الفارسية وكذا المناطق المتاخمة لهما) على سلسلة متشابكة من المراكز الانتاجية والتجارية الخاصة بها. وتكاثر سكان الإمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر ثم توقفوا عند هذا المستوى حتى إيخيل إلينا، فى ضوء المعايير الأوراسية أن سكان غرب آسيا إجمالاً ثبتوا عند حوالى 30 مليون (انظر لوحة 4-1).

واصبحت غرب آسيا، منذ زمن سحيق، بفضل موقعها أشبه بصينية دوارة للهجرة والتجارة بين البلطيق/ روسيا/ آسيا الوسطى فى الشمال وشبه الجزيرة العربية/ مصر/ شرق أفريقيا فى الجنوب، وبخاصة بين المراكز الاقتصادية عبر الأطلس فى غرب أفريقيا/ المغرب/ أوروبا/ البحر المتوسط فى الغرب، وجميع المراكز للتجارة والاقتصادية فى جنوب آسيا الشرقى وشرق آسيا ناحية الشرق. وكانت المراكز الانتاجية منتشرة على نطاق واسع وكذا للتجارة البحرية والبرية فيما بينها، وايضا بينها وبين بقية العالم. وتوفرت تركيبة من التجارة البرية والبحرية والنهرية التى يتمتبادل شحناتها بالسفن فى مدن كثيرة فى غرب آسيا. ونعرف أن طريق الخليج الفارسى ظل قرونا طريقاً مفتوحاً من وإلى آسيا حيث كانت بغداد محطة للقاء المفضلة ومركزاً لتبادل شحنات تجارة القوافل وللتجارة النهرية والبحرية من وإلى جميع الاتجاهات. وطبيعى أن كان طريق البحر الأحمر، كبديل ومناقص دائم، يعتبر القاهرة ومنطقة السويس المحطة المفضلة، ومما يدهما بطبيعة الحال ميناء موخا Mocha فى اليمن وعدن القريبة من المحيط الهندى. وسيطر التجار العرب والفرس على التجارة سيطرة شبه كاملة - مثلاً سيطر عليها

فى مناطق أخرى داخل آسيا تجار أرمنيون من المهجر الذين اتخذوا مركزا أساسيا لهم حيث أنه تعبير عن المنافسة التجارية الواقعية تماما والتي فرضها العثمانيون على المصالح والطموحات للتجارية الغربية. وعلى الرغم من أن بروديل وصف الأمبراطورية العثمانية بقوله "مفترق طرق التجارة" إلا أنها كانت تتمتع بمكانة ودور فى الاقتصاد العالمى وأهم وأكبر مما يعترف به أمثال بروديل.

احتل العثمانيون حقيقة موقعا يمثل تقاطع طرق جغرافية واقتصادية بين أوروبا وآسيا. وبذلوا جهدهم للاستفادة به إلى أقصى حد. واطردت تجارة التوابل والحريير بين الشرق والغرب بالطرق البرية وبالسفن عبر الأقاليم العثمانية. وتطورت القسطنطينية وأدت دورها كمطقة على مفترق الطرق الرئيسية بين الشمال والجنوب، وكذلك بين الشرق والغرب على مدى ما يقرب من ألف عام منذ تأسيس الأمبراطورية البيزنطية. وهذا ما جعلها تجذب اهتمام العثمانيين لاحتلالها ثم تغيير اسمها إلى استنبول. وتراوح تعداد سكانها آنذاك ما بين 600.000 إلى 750.000 وكانت بهذا أكبر مدينة فى أوروبا وغرب آسيا وربما الأكبر فى العالم. وكانت الامبراطورية العثمانية إجمالا أكثر تحضرا من أوروبا، (ألمانيك وكواتايرت 1994-493، 646). ونذكر من بين المراكز التجارية الكبرى التى تنافست مع بعضها على طرق التجارة مدن بورصة وأزمير وحلب والقاهرة. واعتمدت ثروات القاهرة دائما على طريق البحر الأحمر كبديل عن طريق الخليج الفارسى. وأدت المنافسة فى أواخر القرن الثامن عشر بين البن الكاريبى والعربى إلى تفويض دعائم رخاء القاهرة.

وطبيعى أن لم تكن لدى العثمانيين، شأن أى ائمة آخر، رغبة فى نهب الدجاجة التى تبيض ذهباً عن طريق التجارة العابرة (الترانزيت). وكانت التجارة العابرة للنقود ذات أهمية خاصة على الرغم من أن للتطورات النقدية

والاقتصادية العالمية غالباً ما كانت تؤثر على النظام النقدي العثماني....
الذى كان فى الغالب عرضة لأخطار التحركات الكبرى للذهب والفضة
العابرة من الغرب إلى الشرق وتؤثر عليه تأثيراً سلبياً (باموك 1994 - 4)
علوة على هذا لم يكن العثمانيون مرتبطين فقط بأوروبا ناحية الغرب بل
ارتبطوا أيضاً وبشكل مباشر بالروميا ناحية الشمال، وبالفرس ناحية الشرق:
إن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والتي تمثل حتمية لا مناص منها
أجبرت كلا من الطرفين (العثماني والفرسي) على الاحتفاظ بعلاقات تجارية
وثيقة حتى فى زمن الحرب..... وليس لنا أن نغض من قيمة أثر التوسع فى
استخدام الأقمشة الحريرية وفى صناعة الحرير فى أوروبا إذ شكلت الأساس
الهيكلى لتطور الاقتصاد العثماني والإيراني. واستطاعت كل من
الأمبراطوريتين أن تحقق عن طريق تجارة الحرير مع أوروبا جانباً مهماً من
دخلها العام ومن رصيدها من الفضة. واعتمدت صناعة الحرير فى
الأمبراطورية العثمانية... على الحرير الخام المستورد من إيران...
وأصبحت بورصا سوقاً عالمية بين الشرق والغرب ليس فقط للحرير الخام
بل وأيضاً لسلع آسيوية أخرى نتيجة التحولات الثورية فى شبكة طرق
التجارة العالمية خلال القرن الرابع عشر (وظلت كذلك خلال القرن السادس
عشر على أقل تقدير) (لنا لسيك وكوتليوت 1994 - 188، 219).

ومع هذا كان للبلاط العثماني وآخرين مواردهم الخاصة -
وروابطهم التجارية عبر القارات لاستيراد كميات من السلع الصينية البعيدة.
ويكفى شاهدة على هذا وجود أكثر من عشرة آلاف قطعة من الخزف ضمن
مجموعة واحدة.

واستمدت الأمبراطورية العثمانية ثروتها أيضاً من الانتاج والاستثمار
التجارى بكميات كبيرة والتخصص على المستويين المحلى والإقليمى وتقسيم
العمل ومهنة التجارة. واشتمل الاقتصاد العثماني على هجرة عمالة كبيرة

فيما بين القطاعات وما بين الأقاليم، بل وهجرة عمالية دولية وسط المشروعات والقطاعات والأقاليم الخاصة والعامة وشبه العامة على اختلافها. وشاهدنا على هذا مستمرة من مصادر عدة من بينها دراسات كل من حورى اسلام أوغلو - عنان (1987) وسريا فاروقى (1984)، 1986، (1987) وهى دراسات عن التحرير والقطن ومنسوجاتها والجلود ومنتجاتها والزراعة بعامة، وكذلك للتعدين والصناعات المعدنية مثال ذلك أن سريا فاروقى يقول فى ليجاز:

أولا وقبل كل شئ كان نسج الأقمشة القطنية البسيطة نشاطا ريفيا فى أكثر الأماكن. ثانيا، كانت تجرى عمليات النسج فى أماكن قريبة جدا من السوق. أما عن المواد الخام فكان يلزم توفيرها تجاريا فى حالات قليلة جداً، مع ضمان الروابط بالمشتريين الموجودين على مسافات بعيدة. وثمة وثيقة أخرى... تكشف عن وجود فرصة هنا للاستثمار المربح. (فاروقى 1987 - 270).

وعلاوة على هذا توسع العثمانيون غربا وشرقا. ولم يكن حافزهم إلى هذا التوسع ولا أساسه سياسيا وعسكريا فقط بل كان أولا اقتصاديا. وكان العثمانيون شأن غيرهم، سواء أهل البندقية أو الفرنسيين أو البرتغاليين أو الفرس أو العرب أو أيأ كانوا يحاولون دائما تحويل طرق للتجارة الكبرى والتحكم فيها وهى الطرق التى يعيشون عليها وبخاصة الدولة. لذلك فإن المنافسين الرئيسيين للعثمانيين هم نفس القوى الأوروبية ناحية الغرب، وكذا جيرانهم الفرس ناحية الشرق. وحارب العثمانيون، أو ألهم فى الحقيقة سعوا لإزاحة الأوروبيين المسيحيين فى البلقان والبحر المتوسط حيث يتسنى التقاط للثمار الاقتصادية. وواضح أن من بين هذه الثمار السيطرة على طرق التجارة عبر المتوسط. ولكن بلدان منطقة البلقان كانت أيضا مصدراً مهما

للأخشاب، والأخشاب الصبغية والفضة وغيرها من المعادن. وضمن احتلال العثمانيين لمصر مورداً للذهب من السودان ومن مصادر أفريقية أخرى. وقدمت لنا بالميرا يروميت (1994) نهجا واقعا لتناول هذه الإشكالية من منظور اقتصادى عالمى أوسع نطاقا. تدرس يروميت السياسة العثمانية البحرية والعسكرية العامة باعتبارها عاملا مساعداً والكبش الحربى (اسم آلة حربية - المترجم) لمصالحها التجارية الإقليمية أولا وطموحاتها الاقتصادية العالمية.

كان العثمانيون مشاركين واعين بمصالحهم دخل شبكات المشرق التجارية التى ظهرت منها امبراطوريتهم. ويمكن مقارنة دولتهم بالدول الأوروبية على أساس الطموحات والسلوكيات التجارية ودعاوى السيادة العالمية. سلك العثمانيون سلوك التاجر الساعى إلى الربح، وإلى خلق وتعزيز وتصوير أهدافه السياسية. وتضمنت هذه الأهداف امتلاك واستغلال مراكز توزيع تجارية ومواقع انتاج ولم يكن الباشوات والوزراء يحتقرون مهنة للتجارة بل لاعموا بين حياتهم والفرص للتجارية وامتلاك الثروات التى تيسرها لهم هذه الفرص وثمة شواهد تدل على المشاركة المباشرة فى مهنة التجارة من جانب أبناء الامرة العثمانية والطبقة العسكرية الإدارية (عسكرى Askeri) ... خاصة فى مجال تجارة تصدير الحبوب وهى تجارة عريقة ... ومن الأهمية بمكان أيضا الاستثمارات العثمانية فى تجارة النحاس وخشب الأثاث والحريز والتوابل. وواضح أن العثمانيين استهواهم أمل السيطرة على تجارة المشرق ولو عن طريق احتلال الأراضي. وحث المسئولون فى أجهزة الدولة السلاطين على الغزو والاحتلال لتحقيق ثروة تجارية. ولهذا كان الاسطول العثمانى موجها من أجل الحصول على هذه الثروة وحمايتها.

ورأى العثمانيون فى التجار المماليك فى مصر وسوريا العقبة الأولى ناحية الشرق التى تحول دون طموحاتهم للحصول على نصيب أكبر من تجارة جنوب آسيا. ولكن أمكن بمساعدة البرتغاليين لإزاحة كثيرين من المماليك إلى خارج مجال التجارة. وواصل التجار العرب بدورهم نشاطهم فى تجارة المحيط الهندى فى ظل السيادة العثمانية، بينما شارك فى التجارة عدد قليل من الأتراك. وكانت الامبراطورية الصفوية فى إيران هى العقبة الكبرى الثانية خاصة بالنسبة لأعمال التجارة التى يقوم بها أتراك فى اتجاه الشرق. ولم يتسن التغلب على هذه العقبة على الرغم من الحروب العثمانية - الصفوية، وعلى الرغم من التحالف التاكتيكى لمصلحة مشتركة بين العثمانيين والبرتغاليين ضد الفرس. ومع هذا كان للبرتغاليين طموحاتهم الخاصة فى المحيط الهندى، وتنافسوا مع كل من العثمانيين والفرس حول هذه التجارة ذاتها. ولدى تدخل البرتغاليين إلى القضاء موضوعا على الوضع الاحتكارى للبنديقية فى مجال تجارة الحرير، وساعدوا العثمانيين على تدعيم أركان وضعهم الاحتكارى على الأقل فى المشرق.

ونذكر عرضا أن هذه التحولات فى التحالفات التاكتيكية الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، والمناورات التنافسية أو الحرب السافرة رغبة فى الحصول أولا واساسا على ميزة تجارية إنما تكذب أسطورة الجبهات والمصالح المشتركة المزعومة بين الغرب المسيحى من جهة والشرق المسلم من جهة أخرى. لقد تحارب المسلمون (المماليك والعثمانيون والفرس والهنود) ضد بعضهم بعضا، وأقاموا تحالفات متبادلة طبقا للمصالح مع دول أوروبية مسيحية مختلفة. (مثل ذلك مع البرتغال، وفرنسا، والبنديقية، وهابسبورج) والتى كانت بدورها تتنافس مع بعضها حيث كل منها تسعى لنفس الغاية: الربح. ونعرف أن الشاه الفارسى للمسلم عباس الأول أرسل مرارا سفراءه إلى أوروبا المسيحية للحث على عمل تحالفات ضد المسلمين

العثمانيين باعتبارهم عدوا مشتركا لهم. ونعرف أنه فيما بعد قدم امتيازات تجارية للانجليز مقابل مساعدتهم لطرد البرتغاليين خارج منطقة هرمز. ولكن البرتغاليين قبل هذا زودوا للصفيين المسلمين بالأسلحة من الهند المسلمة لاستخدامها ضد العثمانيين المسلمين.

لهذا نرى أنه فقط حين تستدعي المصلحة يكون "استخدام الخطاب الديني... باعتباره الاستراتيجية التي يلجأ إليها جميع المتنافسين على السلطة في الإطار الأوراسي أو الأوروبي الآسيوي. وأفاد هذا الخطاب في إضفاء الشرعية على بعض الدعاوى السيادية، وحشد التأييد العسكري والشعبي، والتشكيك في الدعاوى المناهضة للدول الأخرى". (بروميت 1994 - 180). وخير مثال على ذلك التحالف الذي تشكل بين العثمانيين المسلمين وشعب جوجارات في الهند، وشعب سومطرة في أس Aceh. وقد أرسل العثمانيون إليهم بعثة بحرية كبيرة كجزء من منافستهم التجارية المشتركة ضد البرتغاليين. ونذكر عرضا أيضا أن هذا "العمل التجاري" المتمثل في التحالفات المصلحية المتبادلة دوما وفي حروب لكل ضد الكل كانت لها دلالة ضمنية أخرى: أنه لا يوجد في واقع الأمر أساس للخلافات المزعومة بين الدول الأوروبية ودول الانحاء الأخرى من العالم من حيث السلوك في العلاقات الدولية. ويحضر هذا خرافة أخرى تركز على النزعة المركزية الأوروبية التي تتحدث عن "التفرد" الأوروبي.

لهذا نرى لزما في ختام العرض، وعلى نقض الفكر التقليدي المتواضع عليه أن ننق مع سر يا فاروقى فيما ذهب إليه عندما قال بإيجاز: "التجارة بين الأمبراطورية العثمانية وشبه القارة الهندية وكذا الاستثمار التجارى العثمانى- الإيرانى، والتجارة بين الأقاليم داخل الأمبراطورية ذاتها... استخدمت (أساسا) الطرق الآسيوية البرية، وسيطرة الدولة العثمانية عليها. وأفاد هذا فى درء خطر التدخل الاقتصادى

الأوروبي.... وتم تصنيف الإمبراطورية العثمانية والهند المغولية ضمن فئة "إمبراطوريات البارود". ولكن تجمع بينهما قسمة أهم: إذ كانتا إمبراطوريتي جباية ضرائب نقدية، ولهذا، وبحكم هذا الوضع، تستحيل عليها الحياة بدون تجارة داخلية وخارجية.

فارس الصفوية:

كانت فارس أقل عرضة للأخطار، ربما بحكم موقعها الذي وهبها وضعاً تجارياً أكثر منعاً وربما أيضاً لأنها تملك للكثير من موارد الفضة التي استخدمتها في سك العملة - وذلك أيضاً لتداولها بين العثمانيين.

تقاطعت طرق للهضبة الإيرانية التي تربط الشرق بالغرب، وتربط أراضي الاستبس في آسيا الوسطى وسهول الهند بموانئ البحر المتوسط، وبالشمال والجنوب على طول أنهار روسيا حتى شواطئ خليج السويس حاملة السلع التجارية من جزر الهند الشرقية والهند والصين إلى أوروبا. وانتشرت المدن الكبرى على طول الطرق، وتحدثت مواقعها أساساً بفعل العوامل الجغرافية والاقتصادية وكذا السياسية. والجدير بالملاحظة أن طرق التجارة الرئيسية وإن تباينت أهميتها. إلا أنها ظلت مستخدمة بالكامل على الدوام.

علاوة على هذا فإن التجارة البرية والبحرية الفارسية كانت تجارة متكاملة أكثر منها تجارة متنافسة على نحو ما لاحظنا في الصحراء وما سوف نلاحظه في الحديث عن الهند. ولزدهرت تجارة القوافل بين الهند وفارس خلال القرن الثامن عشر وحملت بضائع تجارية بقدر ما حمل الطريق البحري. وعمد للتجار إلى تنويع المخاطر وذلك بإرسال بعض الشحنات عن طريق قندهار وغيرها من المحاور الداخلية، وإرسال شحنات أخرى عن طريق هرمز / بندر عباس.

وقبل أن يصل البرتغاليون إلى هرمز بزمان طويل كتب أحد المراقبين خلال القرن الخامس عشر ما يفيد وصول "التجار من الأقاليم المناخية السبع" (جاكسون ولوكهارت 1986-22). لقد وصلوا من مصر وسوريا والأناضول وتركستان والروسيا والصين وجاوة والبنغال وسيام وتينا سيريم وسوقطره وبيجاور وجزر المالديف ومالابار والحبشة وزنجبار وفيجايا ناجارا وجولبارجا، وجوجارلت وكامباي والعربية وعدن وجدة واليمن، وطبيعي كذلك من كل أنحاء بلاد فارس ذاتها. وفدوا ليبادلوا سلعهم أو ليشتروا ويبيعوا نقداً في الأساس وبالنسيئة إلى أدنى حد. وحظي التجار بوضع جيد. وارتفعت تجارة فارس مع الهند والشرق، وبلغت أقصى ارتفاعها في نهاية القرن الخامس عشر. وأصبحت بلاد فارس المنتج والمصدر الأساسي للحبر في غرب آسيا، بأسعار أدنى ربما من أسعار الصين ثم البنغال بعد ذلك (آتمان 1981 - 40). وضمت قائمة أهم المستوردين: روسيا والقوقاز وأرمينيا والعراق والعثمانيين، وكذلك الأوروبيين عبر العثمانيين. وحققت هذه التجارة مكاسباً مهمة من الفضة علاوة على دخول المنتجين الفرس من روسيا وأوروبا والعثمانيين، وإن عانت بالربح على الوسطاء العثمانيين. وبذل الشاه عباس الأول (1558 - 1629) وخلفاؤه كل ما في جهمم للذهوض بالتجارة وحمايتها، بما في ذلك خوض المعارك ضد العثمانيين، واستيراد وحماية للتجارة والصناع الارمن من الأراضي العثمانية الصحينة، واستعادة هرمز من إيدي البرتغاليين. ونشبت حرب بين العثمانيين والصفويين خلال الأعوام 1615 - 1618، علاوة على النزاعات المتواترة التي أخذت تهب وتخف بين الحين والآخر بين فارس والعثمانيين خلال الفترة من 1578 - 1639. ودارت هذه الحرب وتلك النزاعات جميعها من أجل السيطرة على تجارة الحرير وطرقها البديلة. وسعى الفرس إلى تجاوز الوسطاء العثمانيين، ثم أخيراً إلى دعم

مركزهم. وهكذا تحولت للتجارة الفارسية أكثر فأكثر صوب الشرق عبر المحيط الهندي. وبعد سقوط الملكية للصيفية عام 1723 كان الحرير الفارسي قد حل محل الحرير الولرد من سوريا.

أول الأمر تاجر البرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون، داخل بلاد فارس وحولها. وكان الحرير الفارسي وبعض الصوف هما السلعتين الرئيسيتين موضع الطلب الأوروبي. وتقاضوا مقابلها منتجات آسيوية مثل التوابل والمنسوجات القطنية والخزف وسلعا أخرى متنوعة، علاوة على منتجات معدنية أوروبية وذهب. والملاحظ أن النزاعات التجارية المزمنة والمتواترة بين الأوروبيين والشاه، وكذلك مع التجار الأفراد فى فارس تسببت فى حدوث نزاعات دبلوماسية بل وعسكرية أحيانا، ولكن الأوروبيين أعزتهم سلطة المساومة للتجارية والسلطة العسكرية السياسية لكى يشقوا طريقهم بنجاح.

لكى نقول على سبيل المثال إن شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752) جعلت بلاد فارس تذعن لربطتها للتجارية الممتدة بإتساع العالم، إنما يعنى أننا نقرر عقيدة لم يكن بالإمكان أن يشاركنا فيها لا الهولنديون ولا الفرس. لذلك قد يكون ضروريا أحيانا للنظر إلى الحقيقة الواقعية للتاريخية - أى كيف كانت الأحداث فى الواقع على الأرجح... ويوضح لنا هذا أن الأوروبيين لم تكن لهم السيد الطولى على الفرس فى هذا الشأن، بل العكس هو الصحيح... ربما اتخذ الأوروبيون إجراء لمواجهة هذا الموقف، وهو ما فعلوه حقا، غير أنهم كانوا عاجزين عن إدخال تحسين هيكلى على موقفهم طوال 140 عاما، التى عاشتها فوك فى بلاد الفرس.

وكى نلخص ما سبق عن تجارة غرب آسيا فى مجموعها نقول إنها تمتعت بفائض فى ميزانها التجارى مع أوروبا ولكن عانت من عجز تجارى مع جنوب آسيا وجنوبها الشرق، وشرقها. (وربما أيضا مع آسيا

الوسطى التى كانت الفضة تمر عبرها أساسا فى إتجاه الشرق؛ أما الذهب فكان يمر فى اتجاه الغرب). وغطت غرب آسيا حالات العجز فى ميزانها التجارى مع الشرق عن طريق إعادة تصدير السبائك التى توفرت لها بفضل فائض ميزانها التجارى مع أوروبا ومع المغرب وكذا مع غرب أفريقيا عبر المغرب والذهب من شرق أفريقيا علاوة على قدر من إنتاجها الخاص من الذهب والفضة خاصة فى الأناضول وفارس. وكتب أحد المراقبين عام 1621:

كان الفرس والمغاربة والهنود يتاجرون مع الأتراك فى حلب وموخابا (فى اليمن) والإسكندرية فىحرير الخلم والعقاقير والتوابل والأصباغ وأقمشة الشيت. واعتادوا دائما وأبدا، فى الماضى، ولا يزالون على أن تكون عواندهم نقوداً حاضرة. أما عن السلع الأخرى فلم يكن بينها غير القليل الذى يرغبون فى الحصول عليه من التجار الأجانب. إذ كان كل ما ينفقونه سنوياً لا يزيد عن 40 أو 50 ألف جنيه استرليني (أو فقط 5 بالمائة من كلفة الواردات سالفة الذكر التى يتعين دفع ثمنها نقداً) (ورد النص فى ماسترز 1988 - 147).

ومع هذا يكتب شاد هورى فيقول:

"من الأمور موضع الجدل القول إن العالم الإسلامى (فى غرب آسيا) كان يعاني من عجز أبدي فى ميزانه التجارى. وثمة شكل قليل فى أن تجارته مع الهند وأرخبيل أندونيسيا والصين وزنته صادرات بفائض مسالى مع الغرب المسيحي وآسيا الوسطى، ومع الدول - المدن فى شرق أفريقيا. وتجسد الميزان التجارى للملازم فى صورة خزانة مالية؛ وما لا يتم الاحتفاظ به داخل البلاد كمستودع للثروة يتدفق ثانية إلى الخارج جهة الشرق.

الهند والمحيط الهندي

يمكن أن نتخيل صورة قلادة تتشكل من موانئ- مدن هى أسواق تجارية تحيط بأسيا. (انظر الخريطة 2 - 4).

أهم هذه المدن - الموانئ كانت فى اتجاه حركة عقرب الساعة. عدن ثم بعدها موخا وهرمز وموانئ عديدة فى خليج كامباى (فى أوقات مختلفة Diu وكامباى وسورات) ثم جوا وكاليكوت وكولومبو ومدارس وماسوليپاتام وملقا وآسه. وجميعهم ارتفع شأنهم وانخفض خلال حقبتنا الراهنة. ولكن يتعين أن نذكر عدداً من الخصائص المشتركة. إذ نلاحظ فيها جميعا الاختلاف الزائد عن الحد فى السكان، بما فى ذلك عادة ممثلون لجميع الطوائف الكبرى المشتغلة بالملاحة البحرية فى المحيط الهندي، وأحيانا من الخارج: الصينيون فى ملقا، والأوروبيون فى أكثرها... وعملت هذه المدن الموانئ جميعا مراكز لتبادل الشحنات البحرية. وبعضها لم يكن منافذ لمناطق داخلية منتجة مثل هرمز وملقا. ومن ثم كان تبادل الشحنات هو دورها الوحيد تقريبا، علاوة أحيانا على عملها كموانئ تصدير لتوصيل سلع واردة من أماكن أخرى. وتميزت جميع هذه المدن الموانئ سياسيا بتمتعها بقدرة كبيرة، أو ضرورى، من الاستقلال الذاتى. وكان بعضها مستقلا تماما.

وتمثل شبه القارة الهندية ذاتها المركز الاقتصادى والجغرافى لهذا المحيط الهندي. وكان القطاع الأكبر منها متقما للغاية، وله الهيمنة فى عالم صناعة النسيج قبل غزو المغول. بيد أن هذا الاحتلال المغولى دعم وحدة الهند وتحضرها وضاعف من صبغها بالصبغة التجارية. هذا على الرغم من الزعم بأن أمبراطورية المغول اعتمدت ماليا على الزراعة وعائداتها الضرائبية. وواقع الأمر أنه بحلول القرن السابع عشر أصبحت العواصم المغولية الرئيسية وهى أجرا Agra ودلهى ولاهور تضم كل منها قرابة

نصف مليون نسمة. وهذا علاوة على أن بعض المدن الموانئ المذكورة آنفا زاد عدد سكان كل منها عن 200.000 نسمة وأصبح 15 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر داخل مدن تحضرت يزيد عدد سكان كل منها عن 5000 نسمة. وكانت نسبة التحضر هنا أعلى كثيرا منها في الهند خلال القرن التاسع عشر، كما أنه يقزم وضع المدن المحصورة للخاضعة للسيطرة الأوروبية داخل آسيا وتضم 30.000 من السكان مثل ملقا البرتغالية وبنغاليا الهولندية (ريد 1990 - 82). وتزايد إجمالي عدد السكان في شبه القارة الهندية وأصبح أكثر من الضعف خلال قرنين ونصف إذ زاد العدد من 54 و79 مليون نسمة عام 1500 إلى ما بين 130 و200 مليون في 1750 (انظر الجدولين 1-4، 2-4). وتذهب تقديرات أخرى إلى أن السكان ناهزوا 100 مليون عام 1500 وما بين 140 و150 مليون عام 1600 و185 مليون إلى 200 مليون عام 1800 (ريتشاردس 1996).

ونعود إلى الهند ويفسر لنا شادهوري أن تجارة الهند عبر القوافل والبحر اتجهت في مجموعها نحو الصادرات أكثر من إتجاهها إلى الواردات. واستقر ميزانها التجاري لصالحها في المعادن الثمينة وسيطر على تجارة الهند مع الشرق الأوسط استيراد النفائس، وتوزانت صادراتها إلى جنوب شرق آسيا بالواردات من التوابل والعطور والسلع الصينية.... وكان هناك قدر كبير من إعادة تصدير الفضة من شبه القارة في إتجاه كل من جاره وموطرة ومالايا والصين... وجرى تصدير كميات ضخمة من المنسوجات القطنية إلى مانيلا ثم إرسالها بعد ذلك إلى أمريكا الأسبانية عن طريق تجارة سفن الغليون إلى أكلبولكو وكانت للعائدات أساسا من الفضة (شادهوري 1975 - 185).

وهكذا حظيت الهند بفائض ضخم في ميزانها التجاري مع أوروبا، ويقدر معقول مع غرب آسيا. واعتمد هذا في الغالب على إنخفاض كلفة إنتاج منسوجاتها الوطنية مما كان له دوره الفعال، علاوة على صادراتها من الفلفل الأسود. وكانت تتجه هذه السلع غرباً إلى أفريقيا، وغرب آسيا، وأوروبا، ثم تنتقل من هناك عبر المحيط الأطلسي إلى الكاريبي والأمريكتين. وصدرت الهند كذلك سلعا غذائية مثل الأرز والحبوب والزيت النباتي. واتجهت هذه الصادرات غرباً (متلما كان الحال منذ الألف الثالثة قبل الميلاد). (انظر فرانك 1993)، إلى الموانئ التجارية على الخليج الفارسي والبحر الأحمر (التي اعتمدت بدورها على مصر لتوفير إمدادات الحبوب)؛ وتجهت شرقاً إلى ملقا وإلى أماكن أخرى في جنوب شرق آسيا، وتلقت الهند في المقابل كميات ضخمة من الفضة وبعض الذهب من الغرب، الذي يصلها مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح أو عن طريق غرب آسيا وكذلك من غرب آسيا ذاتها. وسميت موبخا (التي أعطت اسمها للين اليمن) "خزانة دولة المغول"، إذ كانت مصدر الفضة. ونظراً لأن الهند كانت تنتج قدراً ضئيلاً من الفضة فقد اعتادت استيراد الفضة أساساً لسك العملة أو لإعادة تصديرها، وكذلك استيراد الذهب لسك العملة (عملات الباجودا Pagoda Coins) ولصناعة الجواهر والاكتمال.

وصدرت الهند أيضاً المنسوجات القطنية إلى جنوب شرق آسيا واستوردت منها التوابل. وجرى استخدام الطريقة ذاتها لمقايضة المنسوجات القطنية بالحريز والبورسلين وغيره من أنواع الخزف من الصين. ولكن يبدو أن الهند واجهت عجزاً في ميزانها التجاري مع جنوب شرق آسيا، أو على الأقل أن الهند أعلنت تصدير الفضة إلى هناك وبخاصة إلى الصين. غير أن القسط الأعظم من هذه التجارة كان في أيدي الهنود المسلمين وعلى متن سفن شاحن هندية الصنع؛ وإن كان البعض الآخر في أيدي عرب وتجار من

جنوب شرق آسيا وجميعهم مسلمون أيضا. وكان يجرى شحن جزء ضئيل جداً، وإن تزايد في القرن الثامن عشر، على سفن أوروبية مملوكة لهذه الدولة أو تلك ولكنها استخدمت قباطنة وملاحين وتجاراً أيضاً آسيويين:

وكانت التجارة الداخلية تتحرك عبر المجارى المائية وفوق البر. وتتأثرت على طول وحول سواحل الهند وفي كل مكان سفن صغيرة لنقل البضائع. وانتشرت في كثير من أنحاء الهند لطرق المائية الداخلية الصالحة للملاحة، خاصة في الجنوب. ونشأت صناعة الشحن بالسفن في الشمال أيضا في كثير من المقاطعات بما في ذلك كشمير وثاتا Thatta ولاهور والله آباد وبهار وأوريسا والبنغال. وتراوح أعداد القوافل من عشرة آلاف إلى أربعين ألف حمل بضائع و/ أو حيوان من حيوانات حمل الأثقال لتتحرك معا في وقت واحد برأ، وأدت التجمعات المختلفة من كل ما ذكرناه آنفا إلى خلق شبكة طرق متقاطعة تربط شبه القارة ببعضها، بما تحمله من بضائع يجرى تبادلها عن طريق الشحن بالسفن إلى ومن مراكز للتجارة البحرية البعيدة. وتبدو لنا العلاقة وكأنها لا تماثلية بين الأنشطة التجارية فوق البر وفي البحر. ولم تكن للأنشطة البحرية في أغلب الأوقات أثر كبير على الأنشطة البرية بينما العكس صحيح. (دلس جوبتا وبيرمسون 1987 - 5). ويمكن القول إن الغالبية العظمى من المدن والموانئ كانت في حالة تكافل عضوى مع طرق القوافل إلى ومن مساراتها وغاياتها الداخلية. ونجد أحيانا هذا التكافل مع أقاليم بعيدة عبر القارات خاصة في آسيا الوسطى. ويرى شادهورى أن التجارة البرية داخل القارة والتجارة البحرية في المحيط الهندي يمكن النظر إلى كل منها باعتباره صورة معبرة عن الآخر.

وظلت العاصمة البرية فيجايا ناجارا في جنوب الهند محور التجارة إلى ومن جوا في الغرب وكالايكوت في الجنوب وماسوليا تام وبوليكايت على ساحل كوروما نديل في الشرق. واعتمدت أكثر هذه المدن الموانئ، خاصة

تلك المحرومة من أراضي منتجة في الداخل على الواردات من السلع الغذائية. وتأثيرها هذه السلع عبر مدن موانئ أخرى من مصدر يقع شمال أو جنوب الساحل ولكن غالبا ما يكون من موانئ لها طرقها للوصول السهل إلى مناطق إنتاج الأرز والحبوب والتي قد تبعد آلاف الأميال. علاوة على هذا فإن المدن الموانئ التي نذكرها وفيجايا ناجارا كانت لها جميعا روابطها البرية التي تربطها بالشمال سواء إلى مراكز دخليّة مثل حيدر أباد وبرهانپور وإلى الغرب حيث ميناء سورات الهندي (ولينا إلى كامبای) والتي كانت بدورها مراكز لتوزيع السلع إلى البنجاب وآسيا الوسطى (المزيد من التفاصيل انظر سوبرا همانيام 1995). ولكن:

تجارة آسيا الوسطى لم تكن تملك مثل هذه الروابط المباشرة مع البحر، ومن ثم كان الاقليم كله يؤثر تأثيرا حيويا على حياة الشعوب الاكثرب إلى مناطق هبوب الرياح الموسمية في المحيط الهندي. وفي ضوء العلاقات المباشرة نجد تجارة قوافل آسيا الوسطى تجارة تكملية مع التجارة البحرية العابرة لقارة أوراسيا.

وكانت هناك علاوة على ما سبق، التجارة بين الهند والصين عبر نيبال والتبت التي لطردت على مدى أكثر من ألف عام، وقامت البنغال وأسام بتصدير المنسوجات والأصباغ والتوابل والسكر وخام الجلود وغيرها من السلع إلى التبت لبيعها للتجار هناك الذين يحملونها بدورهم لبيعها في الصين، ويتم السداد بسلع صينية مثل الشاي والذهب في غالب الأحيان وناقشت بعض هذه الطرق في آسيا الوسطى وتاريخ "طريق الحرير" في فرانك 1992. وغطيت آسيا للوسطى في فصل مستقل نال في هذا الباب.

واشتغلت كذلك أقاليم هندية مختلفة بالتجارة ولجعت فائضا وعجزا في ميزانها التجاري مع بعضها البعض. ودخلت أهم الأقاليم الساحلية (جوجارات، مالابار، كورومانل، البنغال) في عمليات إتحار متبادلة - مع

سيلان. وخدمت بعضها البعض كمراكز تخزين وتوزيع السلع فى تجارة القوافل داخل القارة والتجارة عبر المحيط. وتنافست أيضا مع بعضها البعض كمصدرين" إلى داخل الهند، حيث تدخلت مجالات التسويق الخاصة بهم. ولكن يمكن القول بوجه عام إن المنطقة الداخلية من البلاد حظيت بفائض فى التصدير مع الموانئ الساحلية. وتلفت بالمقابل سلعا مستوردة وعمليات يجرى سبائك مستوردة (أو عملات يجرى صهرها) داخل أو قرب الموانئ، وشرعت الفضة فى التحرك شمالا داخل أقاليم يحكمها المغول، وتحرك الذهب جنوبا خاصة إلى مالابار وفيجايا ناجارا. وسوف ننظر فيما بعد وعن كثب إلى بعض الأقاليم الهندية الكبرى.

شمال الهند

نشط شمال الهند فى مجال التجارة بين الأقاليم وبين الأمم مع وسط وغرب آسيا كما لاحظنا من قبل، ويلخص هذا الوضع بى . آر. جروفر بقوله.

"التجارة فى المنتجات الصناعية لأكثر من إقليم من أقاليم شمال الهند كانت مستقرة وراسخة تماما، فلكثر للقرى... كانت تنتج ضروبا كثيرة من السلع التى تباع بالقطعة ... ويجرى تصدير المنتجات الصناعية للأقاليم التجارية فى أكثر من مقاطعة من مقاطعات الشمال إلى أماكن أخرى" (جروفر 1994-235). ووضعنا قائمة بكثير من مفرداتها فى مفاتيح الخرائط.

جوجارات وما لابلار

كان الساحل الغربي للهند المطل على المحيط الهندي وبحر العرب قاعدة للمدن الموانئ الكبرى التى تمثل مركزا للتجارة العابرة فى ديو وكامباى (ثم بعد ذلك سورات) فى جوجارات، وبالمثل ساحل مالابار بما فى ذلك المركز البرتغالى للتجارة العابرة فى جوا. وكانت هى الموانئ الكبرى الوسيطة للسفن المبحرة بقوة دفع الرياح الموسمية بمحاذاة الشاطئ من البحر الاحمر والخليج الفارسى؛ وكذلك لبعض السفن المبحرة على الطرق التى تدور حول أفريقيا والوافدة من أوروبا، وللشحن النهري الإقليمى للسفن المتجهة إلى مصب نهر الإندوس والمتجهة شمالا إلى السند. وقامت كامباى وسورات أيضا بدور مركزى للتحويل لنقل البضائع من البحر إلى تجارة القوافل للبرية مع فارس والروسيا وآسيا الوسطى والبنجاب والمناطق الداخلية فى جنوب شرق الهند، وتزويد أغلبها بالأرز و/أو القمح. واحتفظ ميناء جوجارات ومالابار بعلاقات تجارية مع كوروماندل والبنغال على الجانب الشرقى من شبه القارة الهندية، ومع جنوب شرق آسيا والصين واليابان. وتخصصت الصناعة فيهما فى إنتاج وتصدير المنسوجات إلى المغرب وإلى الشمال بخاصة. زد على هذا واردتهما من الخيول والمعادن والسلع الاستهلاكية وغيرها (انظر مفتاحى الخريطتين 2-3 ، 2-4) التى تستوردانها من هذه الجهات نفسها. وأمكن تغطية فائض ميزانها التجارى مع هذه المناطق عن طريق تفق الفضة. ومع هذا كان يجرى إعادة تصدير بعضها لتغطية عجز تجارة الاستيراد البحرية مع الشرق. وهكذا أصبحت جوجارات مستوردة لنفسها والمناطق الداخلية من أراضيها وكذلك، وهو الأهم، مركزا للشحن العابر غربا إلى غرب آسيا، والبحر المتوسط وأوروبا ومن هناك إلى أفريقيا والأمريكتين. ومع هذا كان القسط الأكبر من التجارة

فى أيدى الهنود، على الرغم من بقاء بعضها فى إيدى تجار عرب وفرنس. ونجد حتى أواخر القرن الثامن عشر أن 12 بالمائة فقط من تجارة سورات بضائع أوروبية.

كوروماندل

اشتمل ساحل كوروماندل المواجه لخليج البنغال فى شرق الهند على كثير من المراكز المهمة للإنتاج والتصدير على الرغم من أن عشر انتاجها فقط كان مخصصا على الأرجح للتصدير. وأهم الصادرات المنسوجات القطنية التى تتجه شرقا إلى جنوب شرق الهند والصين. وتستورد منها كوروماندل التوابل والبورسلين والذهب. وكان هذا الميناء علاوة على ما سبق مركزاً للتجارة العابرة سواء للتجارة مع وبين أقاليم أخرى فى الهند أو فى العالم على اتساعه وسيطر الهنود على القسط الأكبر من هذه التجارة. ولكن الهولنديين ومن بعدهم أوروبيين آخرين استخدموا أيضا مواقع وموارد كوروماندل لعملياتهم الخاصة داخل الهند وفى العالم. واتجهت التجارة الهندية "المحلية" لميناء كوروماندل إلى البنغال فى الشمال الشرقى بخاصة، لتستورد منها جبوب الطعام والحرير. واتجهت كذلك إلى جوجارات فى الشمال الغربى مثلما واتجهت بطبيعة الحال إلى الداخل. ولكن موقعها الجغرافى وتباين منتجاتها من منسوجات وقفل وأصباغ وأرز وحديد وصلب والماس وغير ذلك من سلع كثيرة يصعب حصرها هنا (أنظر مفتاحى الخريطة 2-4، 2-5 حيث توجد قائمة جزئية) علاوة على العبيد، كل هذا جعل من كوروماندل أكبر محطة على الطريق للتجارة الدولية، بل والتجارة فيما بين القارات سواء شرقا أم غربا. واستوردت أيضا سلعا استهلاكية ترفية عربية وفارسية وخيولا من الغرب للشحن العابر شرقا.

واستوردت كوروماندل من الشرق التوابل والأخشاب والفيلة والرصاص والزنك والقصدير وبخاصة النحاس والذهب وتخصص بعضها للشحن العابر إلى الغرب. وتعاملت في التجارة المتجهة شرقا مع المنطقة البقارية وجزر جنوب شرق آسيا وبخاصة أسه Aceh وملقا والصين واليابان وأيضا مع مانيلا ثم إلى أكابولكو (وطبعي مع سيلان المجاورة سواء كطرف تجارى أو محطة أخرى على الطريق) وفيما يتعلق بالتجارة المتجهة غربا كانت كوروماندل أهم منطقة ليس فقط للشحن العابر، بل وأيضا لإعادة التوريد ومقايضة السلع والمعادن النفيسة للتجار مع جزر المالديف. ويتجه من هناك النشاط التجارى - وبشكل مباشر - للتجار مع أفريقيا ومع المدن الموانئ للمطلة على طول الخليج الفارسي والبحر الأحمر، ثم من هناك إلى البحر المتوسط و/ أو حول جنوب أفريقيا إلى أوروبا- وبعد ذلك عبر الأطلسي إلى الأمريكتين. وتاجرت كوروماندل أيضا مع جوا وكامبای / سورات سواء للتجار داخل المنطقة الهندية أو كمحطتين على الطريق المؤدى إلى طرق التجارة العالمية. وطبعي أن عملت موانئ كوروماندل كمراكز لتوزيع التجارة العابرة للتجارة الداخلية، ولكن في تنافس مع موانئ أخرى على الساحل الهندي (لرأسارتتام 1986).

البنغال:

ظهر أن البنغال أكثر الأقاليم قلطنة لتتاجية. إذ كانت البنغال تصدر القطن والمنسوجات الحريرة والأرز إلى غالبية الأقاليم الهندية الأخرى، واتجهت بعض السلع جنوبا إلى وعلى طول ساحل كوروماندل، وبلغ أخرى إلى كامبای / سورات أو تواصل الطريق على الساحل الغربي، وكذلك عبر للبحار غربا إلى غرب آسيا وأوروبا، وشرقا إلى جنوب شرق آسيا والصين. وهكذا استوعبت البنغال الفضة والذهب من جميع الاتجاهات بما في ذلك البر من التبت/ يونان/ بورما وعبر خليج البنغال من بورما. وزودت البنغال

20 بالمائة من الواردات الهندية و15 بالمائة من إجمالى واردات شركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام 1670. وبلغت النسبة فى عام 1700 لكليهما 35 بالمائة. ولكنها وصلت إلى 80 بالمائة من الواردات الهندية و66 بالمائة من مجموع الواردات بحلول الأعوام 1738 - 1740. وبحلول الأعوام 1758 - 1760، وعقب معركة بلاسى Plassey مباشرة بلغت الحصّة الهندية لشركة الهند الشرقية الانجليزية 80 بالمائة. ثم انخفضت الحصّة الإجمالية إلى 52 بالمائة بينما ارتفعت الحصّة للصينية من صفر قبل قرن سابق إلى 12 بالمائة عام 1740 و 34 بالمائة بحلول عام 1760. ولكن كان جزء من صادرات البنغال آنذاك من الأفيون الذى أبدلته شركة الهند الشرقية الانجليزية ببعض الفضة ليكون وسيطتها للدفع والسداد مع الصين (أتمان 1981 - 51).

وثمة ملاحظة هامة يبيدها شادهورى (1978 - 207) فى ضوء المجاعات المتواترة التى أصابت البنغال. وذلك أن البنغال وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان بالإمكان الاعتماد عليها بشكل دائم كمورد للغذاء إذا ما نقصت محاصيل بعض المناطق الأخرى. ملاحظة أخرى مهمة أبداها برلين (1983 - 53) بشأن نقص أى دراسات إقليمية جادة فيما يختص بصناعة النسيج فى البنغال أو أى منطقة هندية أخرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بينما نجد صغوفيا فى التاريخ الأوروبى (راما سولمى 1980 وأخيرا شادهورى 1995 وهاتان للراستان تيدوان استثناء).

جنوب شرق آسيا:

أغل المؤرخون تماما جنوب شرق آسيا إذ كانوا لا يأبهون لها، أو لا يولونها قدرا وافيا من الاهتمام قبل عام 1500، ويعد هذا التاريخ ركزوا اهتمامهم أساسا على الأنشطة الأوروبية هناك. لهذا قد يكون من المستحسن أن تلقى نظرة طويلة إلى الوراء، فى تاريخ جنوب شرق آسيا

وعلاقاته بأجزاء أخرى من العالم. ويرجع تاريخ استئناس زراعة الأرز إلى حوالى 3000 ق. م، والاكتشافات الأثرية للعصر البرونزى ابتداء من 1500 ق.م واكتشافات عصر الحديد من 500 ق.م (تاريخ 1992 - 185) كذلك يرجع تاريخ الروابط التجارية لجنوب شرق آسيا إلى عدة آلاف من السنين، ويوضح بيتر فرنسيس (1989 - 1991 - 40) تأسيسا على بحثه بشأن صناعة الجبوب (والتي تبقى فى السجلات الأثرية فى صورة أفضل من أشياء أخرى كثيرة) أن بلدة أريكاميدو Arikamidu فى الهند الشرقية كانت محطة تجارية هند- رومانية ولكن يغلب عليها طابع الشرق الأقصى أكثر من الطابع الغربى. كذلك تؤكد الوثائق والسجلات فى الصين فى عصر أسرة هان أهمية التجارة مع جنوب شرق آسيا خلال القرن الثامن الميلادى. وهناك شواهد أخرى تؤكد للشئ ذاته من القرن الثالى قبل الميلاد.

'بحلول فجر الحقبة المسيحية امتدت هذه الطرق التجارية لتجتمع معا نظم التبادل فى جنوب شرق آسيا التى كانت متفرقة فى السابق. وارتبطت جميعها فى صورة شبكة واسعة ممتدة من غرب أوروبا عن طريق حوض البحر المتوسط، والخليج الفارسى والبحر الأحمر وصولا إلى الهند وجنوب شرق آسيا والصين... فيما سعى للنظام العالمى". (جلوفر 1991)

كان إقليم جنوب شرق آسيا من أغنى أقاليم العالم وأهمها تجاريا. ومن الأمور ذات الدلالة أن أكثر المناطق تقدما من حيث الإنتاج والتجارة فى جنوب شرق آسيا كان يقع على الجانب الشرقى من شبه الجزيرة حيث المنطقة المسماة باللغة الصينية فونان المطلقة على جنوب بحر الصين وليست على ضفة المحيط الهندى عند استموس أوف كرا Isthmus of Kra. ولكن من منظور الحضارة الصينية أو الهندية أو العربية أو الأوروبية، ناهيك عن المنظور المعبر عن المصالح البرتغالية والهولندية وغيرها من المصالح الأوروبية فإن جنوب شرق آسيا لم يكن ليعود مجرد

محطة على الطريق مأهولة بسكان ليس لهم اعتبار كبير. بل إننا نجد جانيت أبو لوغد (1989 - 282) لا تولى جنوب شرق آسيا ما يستحقه من اهتمام وتعامله وكأنه أكثر قليلا من منطقة تضم مراكز هامشية للتجارة العابرة بين الصين والهند.

غير أن الشواهد الأثرية والتاريخية تؤكد بما لا يدع أدنى شك أن إقليم جنوب شرق آسيا على اتساعه كان أهلا بسكان على درجة حضارية عالية وقدرة إنتاجية كبيرة بفضل جداراتهم الخاصة قبل الميلاد وبعده بزمان طويل. ونشأت وانتشرت مجتمعات واقتصادات وسياسات متطورة جداً سواء فوق البر الرئيسي أو فوق جزر جنوب شرق آسيا. وأهم هذه المجتمعات فييت Viet وشامبا Champa في فيتنام وأنجكور Angkor في خمير كمبوديا Khmer Cambodia وبيجو Pegu في بورما وأوتهايا Ayutthaya في سيام وسريفيجايا Srivijaya في سومطرة وماجا باهيت Majapahit. وربطت بينهم جميعا علاقات اقتصادية وثقافية واسعة، وكذلك مع الهند والصين. والعقد لواء الهيمنة لمدينة سريفيجايا في سومطرة، وكذلك لحين من الوقت لعاصمتها بالمبانج Palembang على مساحات واسعة من الجزر ومن أراضي شبه الجزيرة ابتداء من القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر. واشتهرت جاوة بأنها أغنى أراضي العالم خلال القرن الثالث عشر. وغزا المنغوليون جنوب شرق آسيا سعيا لاستغلال ثرواتها، غير أنهم أخفقوا. وبعد انهيار سريفيجايا أضحت السيطرة لامبراطورية ماجاباهيت الجاوية على كل منطقة وسط أندونيسيا تقريبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. واشتدت المنافسة بينهما مع محاولة كل منهما احتكار الاقتصاد والتجارة في جنوب بحر الصين. ونقرأ تلخيصا لذلك في تاريخ كيمبريدج عن جنوب شرق آسيا:

"أتى الباحثون على إقليم جنوب شرق آسيا بوصفه أرضاً وافرة الثراء. وحقق الإقليم تطورات ذات أهمية حاسمة لكل تاريخ العالم فيما قبل عام 1600. ويشهد بثروة جنوب شرق آسيا الكتاب والرحالة والملاحون والتجارة والرسميون من كل قارات نصف الكرة الشرقي. وبحلول الألفية الثانية للحقبة المسيحية أصبحت الغالبية العظيمة واعية بقوة الإقليم ومكانته... وحتى عصر الصناعة في القرن التاسع عشر كانت كل التجارة العالمية خاضعة بدرجة أو بأخرى لما يطرأ من انحصار أو تنفق للتوابل إلى داخل وخارج جنوب شرق آسيا... وفي المقابل نجد أن التاريخ القديم لجنوب شرق آسيا وأهميته الدولية لم يحظ بأى تقدير من العصر الراهن".

(تاريخ 183-1992)

أسهم كذلك للموقع الجغرافى لجنوب شرق آسيا فى جعل المنطقة مفترق طرق طبيعى ومركز التقاء للتجارة العالمية، ناهيك عن الهجرة والتبادل الثقافى. وسبب ذلك أنها تقع بين الصين واليابان. وفى مطلع القرن الخامس عشر استخدم الشريط الضيق من شبه جزيرة الملايو عند استموس أوف كرا مركزاً لنقل البضائع بين خليج البنغال وجنوب بحر الصين (وتجرى دراسة الآن لانشاء خط أنابيب و/ أو حفر قناة). وحل محله طريق بحرى عبر مضائق ملقا وسنغافورة بين الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة. واستكمل هذا بدوره بطريق آخر يصل إلى بحر الصين ويدور حول سومطرة ثم عبر مضيق سوندا Sunda الذى يفصلها عن جاوه (انظر الخريطة 2-5). واستخدمت عمليات شحن السفن وعلى مدى قرون مراكز نقل التجارة العابرة فى جنوب شرق آسيا باعتبارها مراكز تحويل حيث يجرى نقل البضائع وإيدالها بغيرها من البضائع الواردة من الاتجاه الآخر.

وكانت موانئ التجارة الساحلية والمستوطنات النهرية وخلفياتها من الأراضي الزراعية متشابكة مع بعضها دائما. والملاحظ أن النظم الإدارية في الأراضي الداخلية كانت تقوى أو تنوى في تجاوب مع صعود وانحطاط هذه العلاقات وكذلك مع التغيرات التي تطرأ على طرق التجارة.

بيد أننا إذا ما تأملنا بعمق وحرص العوامل الحاسمة بالنسبة لمطلع الحقبة الحديثة في جنوب شرق آسيا سيبين لنا أن غالبيتها العظمى بدأت قبل وصول الأساطيل الأوروبية (ريد 1993 - 10) ولعل توسع "القرن السادس عشر الممتد" (1450 - 1640) والشهور في أوروبا والأمريكتين، بدأ مبكراً عن التاريخ في جنوب شرق آسيا (في 1400) كرد على زيادة الطلب على التوابل والفلل من شرق آسيا خاصة الصين وجنوب وغرب آسيا ثم بعد ذلك من أوروبا أيضا. واندماج عدة مئات من آلاف العمال في حالة رواج الانتاج والتجارة التي امتدت حتى عام 1630 على الأقل باستثناء ثلاثة عقود من الهدوء بعد عام 1500. وبلغت واردات الفضة الأمريكية والمنسوجات الهندية ذروتها فيما بين عامي 1600 و 1640 بينما كانت منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال طرفا تجاريا مكافئا للآخرين (ريد 1993 - 11، 17).

وجدير بالملاحظة أن نزوة الرواج التجارى في جنوب شرق آسيا من 1580 إلى 1630 تتوافق مع كما تنتج عن، توسعات اقتصادية متزامنة في اليابان والصين والهند وأوروبا وتوسعات في طلبها أيضا. إذ كانت أنواع عديدة من التوابل شبه مقصورة على بعض الجزر، كما أن انتاج جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود أزاح جانبا الفلفل الأسود الهندي بسبب كلفة انتاجه التي كانت أقل من كلفة الفلفل الأسود الهندي بقيمة الثلث. ولكن كان القطن محصولا تجاريا أوسع انتشارا للبيع النقدي والتصدير. كذلك فإن زراعة المحاصيل التجارية في الريف ونشوء الحضر للاستثمار التجارى فيها يعنى ضمنا أن هناك واردات بحرية ضخمة من السلع الغذائية

(ريد 1993 - 7، 16) (ولنظر أيضا تارلنج 1992 - 463). وعقب عام 1662 احتلت تونجكين Tongkin مركز السوق العالمية باعتبارها مصدرا رئيسيا للسيراميك.

وبحلول عام 1600 بلغ عدد سكان جنوب شرق آسيا 23 مليون (تارلنج 1992 - 363) أى ما بين خمس وربع مجموع سكان الصين. وراجت التجارة فيما بين بعضهم البعض وكذلك مع أنحاء أخرى فى العالم. وبلغ تعداد سكان ست مدن على الأقل من المدن المعتمدة على التجارة - تانج لونج فى فيتنام وأيوتهايا فى سيام، وأسية فى سومطرة وبانتام وماترام فى جاوه وماكاسار فى سيليبس Celebes جوالى مائة ألف شخص فى كل منها علاوة على عدد كبير من الزوار السنويين والموسمين. وضمت ملقا أيضا 100.000 نسمة غير أن هذا العدد انخفض إلى ما بين 25000 و 23000 بعد السيطرة البرتغالية. وهكذا يتضح أن جنوب شرق آسيا خلال هذه الفترة غلب عليه الطابع الحضري بدرجة كبيرة سواء بالقياس إلى أنحاء أخرى كثيرة فى العالم بما فى ذلك أوروبا، وبالقياس إلى القرون التالية (تارلنج 1992 - 473، 475).

الأرخبيل والجزر:

لشتمل تقسيم العمل ونمط التجارة فى أندونيسيا والمناطق المجاورة على ثلاثة محاور متداخلى هى تجارة المسافات القصيرة بين الجزر وشبه الجزيرة، والتجارة الإقليمية مع الهند والصين واليابان وجزر ريوكيو Ryukyu والتجارة العالمية مع غرب آسيا وأوروبا والأمريكتين. ولم تعتمد المحاور الثلاثة فقط على تبادل المنتجات الواردة من مسافات بعيدة بل وأيضا على القدرات الانتاجية وعمليات التصنيع داخل أندونيسيا وجنوب شرق آسيا. ويوجز أشن داس جويتا الوضع خلال القرن الخامس عشر، مقتنيا أثر بى. شريك (1955) Sehriek ويقول:

كان هذا من الناحية الجوهريّة نمطاً لتبادل البضائع بين الشرق والغرب داخل الأرخبيل الأندونيسي مع أرز جاوة الذي يتم نقله إلى جميع الأماكن. ويتمثل للواقع الرئيسي للتجارة الأندونيسية في أن منتجين أساسيين - هما الفلفل الأسود والتوابل - كانا يقعان عند طرفي الأرخبيل. إذ كان إنتاج الفلفل الأسود في سومطرة والملايو وغرب جاوة وبورنيو. ولم تكن التوابل والقرنفل وجوز الطيب والمس Mace (مستخرج من قشرة جوز الطيب - المترجم) منتجات متاحة إلا في مجموعات الجزر الشرقية في مولوكاس وبنداس. واشتملت منتجات جاوة على الأرز والسمك المملح وأنواع مختلفة من المواد الغذائية، وكذلك بعض أنواع القطن والخيوط والمنسوجات ... ويقوم تجار جاوة وأصحاب سفن اليك (نوع من السفن الشراعية - المترجم) بنقل الأرز ومنتجات جاوة الأخرى إلى سومطرة حيث يبادلونها بالفلفل الأسود وغيره من السلع الأجنبية. ويتم بعد ذلك نقل الفلفل الأسود إلى جاوة ثم بعد ذلك إلى بالي Bali ومقايضته بألياف القطن من إنتاج بالي التي كان الطلب عليها كبيراً في جزر التوابل... ويبحر تجارة جاوة في المرحلة الأخيرة إلى مولوكاس وبنداس حاملين معهم الأرز وغيره من منتجات جاوة وأقمشة بالي علاوة على المنسوجات الهندية والبورسلين والعملات المعدنية الصغيرة من الصين... إن القسمة التي ميزت للتجارة الأندونيسية هي التشابك بين التجارة التي بين الجزر والتشابك مع التجارة العالمية .

(داس جويثا 1978-243)

ويوجز أنطوني ريد التجارة الدولية لجنوب شرق آسيا فيقول:

تمط التبادل في هذا العصر التجاري كان بالنسبة لجنوب شرق آسيا أن تستورد الأقمشة من الهند، والفضة من الأمريكتين واليابان والنحاس والحديد والخزف وغير ذلك من المصنوعات من الصين وذلك مقابل صادرات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والتوابل والأخشاب العطرية

والراتنج وورنيش اللك ودروع السلاحف وللؤلؤ وجلد الغزال والسكر الذى يتم تصديره عن طريق فييتنام وكمبوديا. (ريد 1993 - 23)

وفى أواخر القرن السابع عشر كانت جاوة تصدر أيضا كميات مهمة من السكر إلى اليابان وسورات وفارس (حيث استطاعت أن تنتزع مكان سكر البنغال وتخرجه من هناك) ووصلت صادراتها إلى أوروبا. (أتمان 1981 - 41).

علاوة على هذا فإن العديد من موانئ جنوب شرق آسيا - مثل جزر ريوكيو آنذاك أو هونج كونج اليوم- أصبحت مراكز مهمة للسلع العابرة للتجارة بين الصين واليابان وأثناء أخرى من أوراسيا والأمريكتين خاصة بعد أن فرضت الصين واليابان قيوداً على التجارة المباشرة ولكن دون القضاء عليها. بل إن مركز السلع العابرة المتواضع فى ميناء هوايان Hoi-an الفييتنامى يوضح الروابط بين الأسواق المتداخلة.

وجدت فييتنام نفسها نقطة اتصال للتدفق العالمى من المعادن النفيسة... جلبت السفن من اليابان كميات كبيرة من الفضة والنقود النحاسية. وكانت هذه السفن أبهرت أسلماً لجلب الحرير والسكر والقلنبك (اسم خشب عطري، والكلمة فارسية- المترجم) وجلد الغزال وجلد سمك الشفنين البحرى والخزف. وسيطر التجار اليابانيون على أسواق الحرير المحلى والسكر عن طريق دفع النقد المستورد مقدماً. واعتاد التجار الصينيون التجمع أثناء "السوق" الممتدة أربعة أشهر للتجار فى بضاعتهم من الحرير والنقود النحاسية والتوتنج Tutenage (معدن أبيض يتألف من نحاس ونيكل وزنك - قاموس النهضة- إسماعيل مظهر- المترجم) مقابل الفضة اليابانية و سلع جنوب شرق آسيا. وكان الفييتناميون يرحبون بكل هؤلاء... ويحصلون على عائد من عمليات التبادل التى تتم على أرضهم. وامتزج التجار البرتغاليون مع التجار الصينيين ... وجلبوا الفضة الأمريكية والفارسية عبر جوا كما

جنبوا الفضة الأمريكية من مانيللا، وجلبوا أيضا الفضة اليابانية. واتصل الهولنديون، ومعهم أيضا أعمالهم من الفضة الأمريكية بالتجار الصينيين فى هوايان....

(هوتيمور Whitmore 1983-388, 380)

وأقام اليابانيون أيضا مستعمرة تجارية عند المركز الإقليمي للتجارة العابرة فى أيوتهايا (قرب بانجكوك حالياً) فى سيام إلى أن تم ذبح أكثره، وطرد الباقين عام 1632. والحقيقة أنه قبل هذا الحادث بسنوات قليلة كتب زائر برتغالي تقريرا ربما تضمن قدرا من المبالغت، إلا أنه يثبت أن من بين 400.000 أسرة مقيمة فى أيوتهايا كانت توجد 100.000 أسرة أجنبية من جميع الانحاء (لوريو 1996-24) وكانت المدينة مركزا لتجارة عابرة واسعة النطاق غير قاصرة على اليابان، وبطبيعة الحال أيضا مكاو / كانتون؛ بل اشتملت أيضا على للتجارة مع موانئ أرخبيل جنوب شرق آسيا وباتانى Pattani على الساحل الشرقى لشبه جزيرة الملايو. علاوة على هذا احتفظت أيوتهايا بروابط برية مع ميرجوى/ تيناسيريم Mergui/ Tenasserim على الضفة الغربية لشبه الجزيرة لتتجه من هناك شمالا إلى بيجو فى بورما وغربا عبر الخليج إلى البنغال وكوروماندل وأنحاء أخرى فى الهند (انظر الخريطة 2-5). ولاحظ توم بايريس TomePires الذى يرد ذكره كثيرا أن "أكثر من مائة سفينة من نوع الينك تبحر فى طريقها إلى الصين ولينام Ainam وليكوا Lequois وكبوديا وشامبا... وسوندا وبالمبانج وجزر أخرى كوشنشين Cochinchina وبورما وجانجوما (أو شيا نجمى Chiangmai). وكانت سيام تتاجر من موقع ضفة تينا سيريم مع كل من باز Pase وبيدير Pedir وكيداه Kedah وبيجو والبنغال وجوجاراتى حيث كانت سفنهم تصل إلى موانئها كل عام" (ورد الاقتباس عند لوريو 1996 - 25، 26). ويلخص روى دافيللا لوريو نفسه الوضع قائلا

(1996-29): "كانت سيام بلغة الاقتصاد" نصف هامشية بالقياس إلى تجارة الصين ولكنها فى الوقت نفسه مركزا لإقليمها التجارى الخاص مع جميع بلدان خليج سيام الذين يعترفون بإقليمها الاقتصادى الخاص".

ولكن كانت ملقا هى المركز الرئيسى للتجارة العابرة. ولاحظ بايريس أن السيطرة عليها تعطى قبضة خالقة حول رقبة الهندية. تأسست ملقا عام 1403 مع اتساع للقوة البحرية للصين فى عصر أسرة منج. وبدأ آنذاك جنج هى Zheng He (شنج هو) رحلاته المبع المشهورة (من 1405 إلى 1433) على رأس أسطول مؤلف من ثلاثمائة سفينة وعلى متنه 27.000 رجل إلى الهند والعربية بل وإلى شرق أفريقيا. ولكن غالبية سفن الشحن الصينية استخدمت ملقا نقطة تحويل؛ وإن كان هذا قد توقف فى عام 1433 عندما اتجهت الدولة الصينية إلى الدخول للتصدى لتهديدات المغوليين. ومع هذا استمرت ملقا فى ازدهارها، واستهوت أكثر فأكثر تجار جوجارات الذين أتى منهم ألف شخص للحياة هناك علاوة على العديد من الآلاف الذين اعتادوا المجرى والرحيل كل عام للتجار مع كامباى. وانضم إليهم هناك الأتراك والأرمن والفرس والأفارقة من التجار الذين استخدموا ملقا مركزا تجاريا للتجار مع جنوب شرق آسيا وشرقها. وأصبحت أضخم سوق تجازية للتوابل التى ترسل أغلبها إلى الصين. غير أن ملقا خدمت أيضا كمركز توزيع للمنسوجات الهندية فى كل أنحاء جنوب شرق آسيا- وكذلك إلى الأمريكتين عبر مانىلا. وترد إليها امداداتها الغذائية من جاوة والهند.

وأدى استيلاء البرتغاليين على ملقا عام 1511 إلى نتائج بعيدة الأثر. إذ على الرغم من أن عدد البرتغاليين لم يتجاوز 600 مقيم هناك، وبلغ معدلهم 200 فقط إلا أنهم سعوا من أجل احتكار تجارة ملقا ثم احتكار مراكز تجارية أخرى من خلالها ولكن خاب مسعاهم. ونجح البرتغاليون فعلا فى طرد عديد من المسلمين خارج ملقا إلى جوهور Johore فى الملايو وبيروني

فى بورنو وبانتام فى جازة وأسبه بوجه خاص فى سومطرة. وكانت جميع هذه المراكز تتنافس مع بعضها البعض للاستحواذ على تجارة ملقا. وتمثلت إحدى نتائج هذه المنافسة فى فتح طريق تجارى بديل إلى جاوة وبحر الصين يدور حول الجانب الآخر من سومطرة. وأفادت بانتام فى جاوة من هذا الطريق التجارة الذى كان يغذى تجارة الصين، كما أسهم بخاصة فى تطور أسية على الطرف الغربى الأقصى من سومطرة. وسرعان ما فرضت نفسها خلال القرن السادس عشر وجذبت إليها تجارة كل من جوجارات وكوروماندل والبنغال. وضعت ملقا فى المقابل. وفى عام 1641 انتزعتها الهولنديون من البرتغاليين بمساعدة جوهر المنافسة لملقا.

ولكن سرعان ما سعى الهولنديون إلى ترسيخ أقدامهم أكثر فى مناطق إنتاج التوابل فى مولوكاس وفى جاوة حيث أقاموا قواعد قيادتهم المركزية فى باتافيا عام 1619. وحاول الهولنديون ، شأن البرتغاليين من قبل، احتكار إنتاج تجارة التوابل. وضاعت جهودهم سدى. ورغبة منهم فى تثبيت أسعارها عمدوا مرارا إلى تدمير أشجار التوابل فى الجزر، ومخزون التوابل فى باتافيا بل وفى امستردام ذاتها. وهكذا نجد أن للحضور الأوروبى الأبعد مدى، والأقوى أثرا، والأعمق والأضخم فى آسيا كان دون شك فى جنوب شرق آسيا، أو على نحو أكثر دقة فى الملايو ولندونيسيا، وعلى الرغم من هذا لطرد الانتاج الطبيعى واتصلت التجارة الأصلية ولم ينجح أى من الأوروبيين فى محاولاتهم المتكررة للسيطرة عليهما، ناهيك عن احتكارهما.

ويذهب جى. سى. فان لور (1955 - 126) فى تقديره لتجارة جنوب شرق آسيا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى أنه كانت تحملها قرابة 480 سفينة من السفن الكبيرة ومتوسطة الحجم التى تزن حمولة كل منها ما بين 200 إلى 400 طن. وهناك ما بين 330 إلى 340 سفينة

متوسطة الحجم كانت تعمل في مجال التجارة داخل جزيرة أندونيسيا؛ و115 سفينة أخرى تعمل في مجال التجارة مع الصين والهند. ويقدر في موضع آخر جملة حمولة السفن في العام 1622 بما يلي: "50.000 طن سفن أندونيسية"، 18.000 طناً سفن صينية وسيامية و3000 طن سفن تتبع أسية و10.000 طن تتبع كورماندل و14.000 طن سفن هولندية (أي أقل من 15 بالمائة من إجمالي 95.000 طن) (فان سور 1955 - 235). ويذهب تقدير آخر غير مؤرخ إلى أن الحصيلة 98.000 طن من بينها 50.000 طن سفن أندونيسية، و48.000 طن سفن لجنسيات أخرى. ويحدد التقرير للنسب المئوية التالية: 18 بالمائة للصين، 8 بالمائة سيام، 8 بالمائة أقصى الهند Far india و20 بالمائة شمال غرب الهند، و20 بالمائة كوروماندل و0.6 بالمائة أسية، و10 بالمائة أخرى للتجارة مع اليابان. (فان سور 1955 - 212).

بل للملاحظ أنه حتى خلال القرن الثامن عشر كان القدر الأكبر من التوابل لا يزال يجرى تصديره إلى الصين، وظلت غالبيتها في أيدي آسيوية. والجدير بالذكر أن هذه "الأبداى - والرووس في جنوب شرق آسيا كانت تضم لسماء كن يسافرون بانتظام على متن سفن التجارة ويشاركون في أعمال تجارية ضخمة، وكذلك في عقد صفقات أخرى للسوق المحلية والخارجية. ولكن المهم كان جزءاً كبيراً من تجارة الصين لم يكن في أيدي تجار من جنوب شرق آسيا (ليسوا أوروبيين على وجه القطع واليقين) وإنما في أيدي صينيين. وأطلقت آنذاك على مانىلا وياتاقوا عبارة "المدن الاستعمارية الصينية (ويلز 1993 - 99، 100). ووجد صينيون كثيرون للإقامة كصناع وحرثيين وتجار وألقوا ما يعرف الآن باسم المهجر الصينى عبر البحار فى جنوب شرق آسيا. وسولا ويزى Sula Wesi وسيليبس ومولوكاس وكالا ماتونون - بورنيو وجاوه وسومطرة وسنغافورة وريو ومع الساحل الشرقى

من شبه جزيرة الملايو وسيلام وكوشين شينا وكمبوديا وتونجكين. وربط الطريق الساحلى الشرقى فوجيان المقابلة لتايوان بالفلبين وأندونيسيا. وربط الطريق الغربى جولدوونج بشكل خاص على طول الساحل بالسابلر الرئيسى لجنوب شرق آسيا. ويشير إحصاء (غير مبين التاريخ وإن كان المرجح أنه ليس قبل 1800 بزم من طويل) أنه تم حصر 222 سفينة من سفن البنك فى مرة واحدة، وأبحرت حوالى 10 من كل منها إلى الفلبين وبورنيو وسومطرة وسنغافورة وكمبوديا. علاوة على هذا أفلتت سفن من البنك الأصغر حجماً من جزيرة مينان . (هاماشينا 1994 - 99)

البر الرئيسى:

هذا المسح الاستقصائى للتجارة بين جنوب شرق آسيا والأقاليم الأخرى أبرز لنا ميزة الأقاليم للجزر أو الأرخبيل على الأقاليم القارية خاصة التجارة البرية فيها. وليس السبب هو أن الأولى كانت أكثر نشاطاً أو أهمية من الثانية؛ بل لأن الشواهد أكثر وفرة. إذ نعرف أن التجارة البحرية تحظى باهتمام أكبر لدى الأوروبيين ومن احتفظوا بسجلات معاصرة. وتم العثور مؤخراً على آثار تاريخية، خاصة آثاراً غارقة متركزة هناك فى هذه الأقاليم. ومع هذا احتفظت كل من بورما وسيلام وفيتنام بعلاقات تجارية بحرية بعيدة المدى، وعلاقات تجارية نهريّة وبرية مع بعضها البعض ومع أرخبيل جنوب شرق آسيا وربما بعلاقات أهم مع الهند والصين (أنظر خريطة 2-5). ولكن هذه التجارة خلقت لنا سجلات أقل عدداً، أو لنقل على الأقل إن المؤرخين والعلماء فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم يدرسوها دراسة وافية. ونظراً لأن للقرن الأعظم من هذه السجلات ليس موضوعاً فى متناول يدى و/ أو غريبة على لغوى، فإننى سأقتصر هنا على الحديث عن الدراسة التحليلية والاستقصائية التى لا يزال يجريها الآن صنف لاشين (1994) ولوريد (1996) فى ضوء تقارير عنها.

يسجل صن (1994 أ) ثلاث فترات تتميز بنشاط تجارى خاص بين بورما والصين بعد الاستيلاء على يوان Yuan فى أواخر القرن الثالث عشر. والفترة الثانية فى أواخر القرن الرابع عشر ومطلع الخامس عشر (وهو ما يتطابق مع ملاحظتنا عن التوسع الانتاجى والتجارى فى مناطق أخرى منذ حوالى 1400). والفترة الثالثة بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن التجارة مع الصين أخذت أيضا صورة بعض البعثات الخارجية (ولتى ندرسها فى الفصل الخاص عن الصين فيما بعد) إلا أن صن يؤكد أن الباحثين المعاصرين ومن جاؤا بعدهم كانوا واعين تماماً بحوافزهم للتجارية. ولقد كان أى توقف مؤقت فى بورما لهذه التجارة لأسباب سياسية أو مناخية يجعل "الناس يهرعون إلى للطرق التماسا لضرورات الحياة اليومية". إذ كانت تستورد من الصين كميات كبيرة من الحرير والملح والحديد والأدوات المنزلية النحاسية، والأسلحة والبارود، وكذلك الأقمشة والساتان والقطيفة والأقمشة المقصبة والخيوط والسجاد والورق والفلكهة والشاى والعملات النقدية النحاسية. وفى المقابل تصدر بورما إلى الصين الكهرمان والياقوت وغيرهما من الأحجار الكريمة واللشب والعاج والسمك، وأعشاش الطير، وزعانف سمك القرش، والجكر (مكر نخيل غير مكرر أسمر اللون - المترجم) والكاد (مادة تستخرج من شجر السنط لأغراض الطب والصباغة والدباغة- المترجم) وبذرة الفوفل والتبغ وكذلك القطن الخام خلال القرن الثامن عشر على وجه اليقين وربما قبل ذلك.

وتسجل مصادر صن روايات عن قوافل كثيرة من حيوانات حمل الأثقال وقافلة تضم 30 مركبا على نهر إيراولدى وما بين 100 و150 سفينة تعمل بالتجارة فى رحلات جينة وذهابا بين بورما والصين. وهكذا يمكن أن نقول فى ضوء القيمة المادية أن حجم تجارة بورما البحرية يعادل ما بين

ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تجارة القوافل البرية بها على الرغم من أهمية هذه أيضا، وكانت بعضها من الواردات المهربة وتضم معادن وأسلحة محظورة من بين صادرات الصين. وارتبطت هذه التجارة بدورها بالعديد من أسواق التجارة في بورما التي كانت على سبيل المثال في عصر أسرة مونج مست Mong Mit تقام يوميا على مستوى صغير وكل خمسة أيام على مستوى كبير. يضاف إلى هذا أن مناجم بورما استهوت مقاولي الأعمال والتجار الصينيين وكذلك العمال الصينيين الذين بلغ عددهم عشرات الآلاف. وعمل هؤلاء في إنتاج المعادن للسوق المحلية وأيضاً للتصدير إلى الصين. وأتاح هذا لبورما أن تغطي مدفوعاتها وميزانها التجاري؛ إذ لولا هذا لكان في غير صالحها. وكان ميزانها التجاري ومدفوعات بدأت، شأن تجارتها الداخلية، تتحول مرحليا إلى نظام نقدي Monetized من خلال العملات النحاسية، والعملات الصدفية، علاوة أيضا على الفضة وسك العملات الفضية.

وازدهرت بين فيتنام والصين علاقات ماثلة تجارية وهجرات وغير ذلك من علاقات واستوردت فيتنام الحرير والسكر والشاي والأقمشة والأحذية والجوارب والورق والأصباغ وزيت المصباح (الكبروسين) وجوزة الطيب وسكر النبات ومواد التطيب وكذلك النقد النحاسي كما هي العادة. وصدرت فيتنام بدورها الأخشاب والبامبو والكبريت والعقاقير الطبية، والأصباغ والملح والأرز والريصاص. وكان استخراج المناجم أكثر وأوسع نطاقا في فيتنام عنه في بورما، لذلك قنمت النحاس والريصاص وأيضا الزنك والفضة التي كان يجري تصدير بعضها إلى الصين. وتقيد تقارير بأن عدد العاملين في المناجم والحرفيين الصناعيين في فيتنام بلغ عدة مئات الآلاف أكثرهم من الصينيين الذين خرجوا من بلادهم بسبب تزايد البطالة والفقر في بلادهم واستهوتهم فرص العمل في فيتنام وفي أماكن أخرى في جنوب شرق آسيا (صن 1994).

وتستحق تجارة سيام اهتماما خاصا. إذ لم يكن القدر الأعظم منها متركزاً في السوق الصينية، بل كانت تحملها أيضا سفن الينك الصينية. أو سفن شحن سيامية جميع العاملين على متنها من الصينيين. ولهذا كانت السلطات الصينية تعاملها باعتبارها تجارة "وطنية" (كوشمان 1993). وساد نمط للتجارة العادى. إذ صدرت سيام سلعا عديدة أهمها الأرز واللصطن والسكر والقصدير والأخشاب والمصنوعات الخشبية والفلفل الأسود، والهيل "الجهان"، وبعض السلع الترفية عالية القيمة مثل العاج وقرن حيوان وحيد القرن، وشجر البقم (شجر بقل ينامو فى مناطق آسيا الحارة ويعطى صبغة حمراء - المترجم). واللبان الجاوى، وجلد الغزال والنمور علاوة على الرصاص والفضة. ولعل للقيمة الأساسية المضافة هي إنتاج وتصدير المن السيامية. ويفسر لنا جنيفير كوشمان (1993 - 78) قائلا "حري ألا ننظر إلى صادرات سيام كسلع ترفيه هامشية، بل باعتبارها سلعا إنتاجية رئيسية بهدف الاستهلاك العام، وأيضا لصناعة السلع الاستهلاكية التى يمارسها الصينيون، إذ كانت صادرات الصين أولا وأساسا صناعات من نوع الخزف "الميراميك" والمنسوجات والمراوح والورق والكتب والسلع النحاسية من نحاس أصفر أو أحمر، والفواكه المحفوظة لغرض الاستهلاك العام فى سيام. وأفادت موانئ سيام خاصة ميناء أيتهايا (على ضفة النهر شمال بانجوك) فى العمل كمراكز تسويق تجارية مهمة ما بين الشمال والجنوب وكذا الشرق والغرب لأغراض تبادل الشحن بين الأقاليم. ولكن، كما هو الحال فى مناطق أخرى فى جنوب شرق آسيا كانت هناك "صادرات" صينية مهمة غير تلك تصدرها الصين إلى سيام خاصة من فوجيان وهى البشر: العمال والصناع ومقاولى المشروعات والتجار (فيرافول Viraphol 1977، كوشمان 1993).

وخلال وضع جنوب شرق آسيا في التجارة الدولية نجد أنها كانت تصدر التوابل والقصدير من إنتاجها الخاص إلى أوروبا وغرب آسيا والهند، وأعدت تصدير واردتها من الهند إلى الصين عميلها الأساسي الذي استوعب ثمانية أمثال ما تستورده أوروبا. علاوة على هذا صدرت جنوب شرق آسيا منتجات الغابات والقطن والذهب من إنتاجها الخاص إلى الهند والصين واليابان. وتلقت جنوب شرق آسيا الفضة من الهند، والتي كانت تعد تصدير بعضها إلى الصين عن طريق ملقا. وهكذا تمتعت جنوب شرق آسيا بفائض في ميزانها التجاري مع الهند (وبالطبع مع غرب آسيا وأوروبا) ولكن عانى ميزانها التجاري عجزاً مع الصين.

ويؤثر ريد النتائج الاقتصادية "المحلية" بالنسبة لجنوب شرق آسيا فيما يلي:

تميزت كل الفترة ما بين 1400 - 1630 بسرعة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي واستثماري تجاري. وبلغت سرعة التحول أقصاها خلال الفترة من 1570 إلى 1630. واتجهت نسبة كبيرة من السكان، قياساً إلى كل معيار العصر، إلى الانتاج والتسويق لصالح الاقتصاد العالمي. وبدأوا في الاعتماد على الواردات من مسافات قاصية من أجل الحصول على احتياجاتهم اليومية للاستهلاك مثل الأقمشة والخزف "السيراميك" والادوات المنزلية المعدنية وسك العملة. واستحوذت التجارة على نصيب كبير نسبياً (مرة أخرى بمقاييس العصر آنذاك) من الدخل القومي لجنوب شرق آسيا. وحيأت إمكانية لتحقيق درجة عالية من حركة للتخصير ربما أعلى مما تحقق مرة ثانية قبيل القرن العشرين وضمت هذه المدن مجتمعات نذرت نفسها تماماً لمهنة التجارة والاستثمار في التجارة. ونشأت مؤسسات لسندات رهن استخدام السفن والمشاركة في الربح والافتراس بفائدة. ويمكن القول إن الصين والهند واليابان في عدد من المجالات الحاسمة كانت متقدمة اقتصادياً

أكثر من بلدان جنوب شرق آسيا على الرغم من أن تقنياتها (بما فى ذلك المصارف التى كانت لا تزال جنينية) كانت معروفة لكثيرين من بلدان جنوب شرق آسيا. (ريد 1993 - 129)

ومع هذا كانت لمنطقة جنوب شرق آسيا نظاما ماليا له سوق نقدية متقدمة وموثوق بها، حيث يمكن القراض المال بمعدلات فائدة تقارب 2 بالمائة كل شهر وعلى نحو مماثل لما جرى فى أوروبا آنذاك (ريد 1990 - 89، تارلنج 1992 - 479). (لقد كانت "الثورة الحقيقية" فى أوروبا، كما أفاد سييولا (1976 - 211، 212) هى الانهيار الحاد الذى أصاب سعر الفائدة على النقد من جراء للزيادة الكبيرة فى واردات النقد الأمريكية.

وقد تمت مانيتا الأسبانية فى الفلبين وفيتنام وتايوان وكذلك ماكو البرتغالية على الساحل الجنوبى للصين إسهامات إنتاجية أكثر تواضعا بكثير من الإسهامات الانتاجية لبلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا. بيد أنهم اسهموا بأدوار مهمة كمراكز للتجارة العابرة وإعادة التصدير خاصة بالنسبة لتجارة الصين واليابان. وبلغ عدد المراكب الصينية التى تعمل بالتجارة مع مانيتا وحدها ما بين ثلاثين إلى خمسين فى العام الواحد. والملاحظ أن أكثر من 60 بالمائة من الواردات المكسيكية العابرة للمحيط الهادى من مانيتا ذات أصول صينية، واشتملت على زئبق صينى الذى كان المعروض منه فى حالة عجز دائم على الرغم من حيويته لأعمال استخراج الفضة من المناجم وتكريرها من الشوائب فى الأمريكتين (التي عاد بعضها آنذاك إلى الصين). ورغبة فى ترويج هذه التجارة مع مطلع القرن السادس عشر استوعبت مانيتا أكثر من 27000 صينى (ويقول آخرون 30.000) أقاموا هناك. ولكنهم أصبحوا ضحايا مذابح عديدة يكفى أن حوالى 23.000 (والبعض يقول 25.000) لقوا مصرعهم فى منبحة واحدة عام 1603 ومنبحة أخرى عام 1640 (يان 1991 وكياسون 1991).

ونعرض في الباب الثالث دور مراكز التسويق التجارى التى ذكرناها
فى مجال نقل وتحويل الاموال.

اليابان

تقدم للبحوث المعاصرة شواهد على حدوث تطورات اقتصادية مهمة
فى اليابان منذ مطلع القرن الثالث عشر. وأوضح باحثون عديدون أن اليابان
كانت غارقة فى شبكة التجارة الخارجية مع أطراف آخرين من آسيا منذ
الفترة المبكرة.... وأصبحت التجارة مع الصين وكوريا جزءاً مهماً فى
الاقتصاد اليابانى... وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر نمت
التجارة الخارجية بسرعة من حيث كثافتها ومشرعاتها التجارية التى امتدت
إلى انحاء أخرى فى الشرق الأقصى حتى بلغت مضائق ملقا.

كانت كوريا واليابان وجزر ريوكيو الواقعة جنوب اليابان بخمسائة
ميل وبقالة ساحل الصين، فى الدائرة الأولى للنظام المركز/ الأطراف
الخارجى للصين. ولكن كان اليابانيون أيضاً هم المنافس الخطير المحتمل
للصين والذين تعجلوا تحصيل أى مزايا تنافسية يقدرون على تجميعها خاصة
عندما واجهت الصين "زمناً عصيباً" على نحو ما حدث مع المغول و/ أو فى
الداخل. ويلاحظ ستيفن سندرسون أيضاً "أن اليابان فيما يبدو، كانت داخلية فى
مهام تجارية قوية فى الشرق الأقصى فى نفس الفترة أساساً التى كانت فيها
الصين، وهى تحت حكم أسرة منونج وفى أول عهد أسرة منج تتسحب من
التجارة العالمية وآخذة فى الانهيار اقتصادياً. وهذه الاحداث كانت دون أدنى
شك مترابطة. لقد نشأ فراغ اقتصادى كبير و اسرعت اليابان بملئه. إذ
استجمعت اليابان عزمها على الحركة فى الوقت الذى خارت فيه قوى الصين
(ساندرسون - 1995 - 154).

وأصبحت اليابان بعد 1560 منتجاً ومصدراً رئيسياً للفضة ثم للنحاس لكل من الصين وجنوب شرق آسيا. ولتجت كذلك بعض الذهب وكميات كبيرة من الكبريت علاوة على سلع متنوعة مثل الكافور والحديد والسيوف وورنيش لللك والأثاث ومشروب الساكي والشاي ونوعاً متميزاً من الأرز، وهي سلع تصدرها إلى بلدان عديدة بعيدة حتى وصلت إلى الهند وغرب آسيا. وتلقت اليابان بالمقابل حريراً صينية ومنسوجات قطنية هندية علاوة على سلسلة كاملة من سلع الانتاج والاستهلاك مثل الرصاص والتصدير والأخشاب والأصبغ والسكر والجلود والزئبق (المستخدم لصهر وتنقية الفضة) من كوريا والصين وجنوب شرق آسيا. ويشير ماثيوي ايكيدا (1996) إلى تناظر وضع اليابان وأوروبا مع آسيا وبخاصة الصين: إذ استورد الأوروبيون واليابانيون صناعات من آسيا وبخاصة الصين، وصروا الفضة لدفع الثمن. (وإن كانت اليابان تنتج حاجتها من الفضة في الداخل بينما أوروبا تنهب الفضة من مستعمراتها الأمريكية). وحملت السفن الصينية القسط الأكبر من شحنات البضائع اليابانية. أما الجزء القليل منها فكانت تحمله أول الأمر سفن برتغالية ثم بعدها سفن هولندية كانت تحضر لجلب الفضة اليابانية والنحاس وغير ذلك من صادرات. وعمل للتجار والسفن المتخذين من جزر ريوكيو قاعدة لهم كوسطاء تجاريين مع كل من الصين وجنوب شرق آسيا. واقامت اليابان أيضاً مراكز لأعمال تجارة السيراميك في الداخل وللتصدير قصد منافسة الصين. وانتهزت اليابان فرصة الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج، وكذا المقاومات السياسية الجارية آنذاك في جنوب الصين. وخفضت اليابان بعد عام 1645 وارداتها من السيراميك من الصين بنسبة 80 بالمائة، وأصبحت اليابان بعد 1658 هي نفسها مصدراً مهماً للأسواق آسيا والخليج الفارسي وأوروبا.

ويلاحظ ريد (1993) أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حققت اليابان تقدماً اقتصادياً جعلها ندا منافساً للبلدان الأوروبية المتقدمة.

كانت الفترة 1570 - 1630 بالنسبة لليابان لحظة فريدة، إذ توحدت فيها البلاد، وعم الرخاء المدن وأضحت شبه نويات للتجارة الداخلية المزدهرة. وبدأ استخراج كميات استثنائية من الفضة لتشكل أساساً لتجارة قوية مع جنوب شرق آسيا. وكانت سفن اليابان لا تزال ممنوعة من الاتجار مباشرة مع الصين. لهذا فإن تبادل الفضة اليابانية مقابل الحرير الصيني وغيره من السلع لابد وأن يتم في موانئ جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وهوايان (والمعروفة لدى الغربيين باسم فيافو فييتام الوسطى). وعلى مدى الفترة من 1604 - 1634 حصلت عشر سفن يابانية على ترخيص يسمح لها بالاتجار مع الجنوب خلال العام. وكان العدد الأكبر يححر إلى فييتام (124 سفينة على مدى 31 عاماً) والفلبين (56) وسيام (56). وتوقف فجأة هذا النشاط عام 1632... ولكن ظلت التجارة اليابانية مزدهرة طوال السنوات الباقية من القرن، ولكن فقط من خلال التجارة الخاضعة بإحكام لإدارة هولندية وصينية في نجازاكي (تارلنج 1992 - 467، 468).

وعلى الرغم من هذا كله ذهبت التقديرات إلى أن صادرات اليابان بلغت 10 بالمائة من إجمالي دخلها القومي (هاو 1996 - 40). وسجلت اليابان فيما بين عامي 1604 - 1635 - أبحار 355 سفينة بشكل رسمي إلى جنوب شرق آسيا حيث كان اليابانيون يسيطرون على تجارة سيام (كلين 1989 - 76). وخلال هذه الفترة ذاتها تضاعفت واردات اليابان من الحرير الصيني أربع مرات وبلغت 400.000 كجم. بل حدث، وبعد أزمة الصين الاقتصادية والسياسية في منتصف القرن أن كانت تصل إلى نجازاكي 200 سفينة كل عام خلال خمسينات القرن السابع عشر (هاو 1996 - 37 ، 24).

وتضاعف تعداد سكان اليابان من 16 مليون عام 1500 إلى ما بين 26، 32 مليون نسمة عام 1750 (أنظر الجدولين 1-4 ، 2-4). ولكن نجد عند كريستوفر هاو 1996 ما يفيد أن النمو السكاني بلغ 0.08 بالمائة في السنة، وأن تعداد السكان بلغ أكثر من الضعف إذ أصبح 31 مليون نسمة فيما بين 1600 و 1720 فقط. ولكن الدراسة السكانية سالفة الذكر والتي قام بها معا سوزان هانلي وكوزا يامامورا (1977) تحدد تعداد السكان بحوالي 26 مليون نسمة عام 1721. وتكشف جميع المصادر بعد هذا عن ثبات المستوى السكاني في اليابان.

ولكن نجد قنرا من المنازعة في الرأي إزاء مسار التطور الاقتصادي الياباني خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. وصححت الأبحاث المعاصرة الرأي السابقة للقاتل إن "العزلة" أضحت إلى "ركود". وإذ على الرغم من ثبات المستوى السكاني في اليابان (مع إطراد زيادته في كثير من الأنحاء الأخرى من آسيا) فقد اطرده كذلك نمو الانتاج الزراعي. وغيره في اليابان. لذلك زاد نصيب الفرد من الدخل خلال القرن الثامن عشر حسبما تفيد أحدث الدراسات التي قام بها كل من هانلي ويامامورا (1977) وهاو (1996).

ولا يزال هاو (1996) يؤيد الافتراض القائل إن تجارة اليابان الخارجية تدهورت خاصة عقب 1688 وظلت منخفضة على مدى القرن الثامن عشر. ولكن إيكيدا (1996) يستند إلى دراسات يابانية جديدة ومهمة توضح أن سياسة العزلة لم تتسبب في خفض للتجارة الخارجية على الإطلاق. إذ استمرت واردات الحرير الصيني، بل زادت في الحقيقة حتى عام 1660 ولم تنته حتى عام 1770. علاوة على هذا نجد أن واردات الحرير عبر كوريا وجزر ريوكيو فالت أحيانا الواردات عبر ناجازاكي. وظلت التجارة غير المرخص بها مع جنوب الصين بعيدة عن الهيمنة

الرسمية. واطردت مظاهر الازدهار التجارى فيما بين اليابان وجنوب شرق آسيا بما فى ذلك بورما. وعلى نقيض الافتراضات السابقة يبدو أن صادرات الفضة، بما فى ذلك الفضة اليابانية استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر. وطبعى أن السفن الاجنبية وبخاصة الصينية استمرت فى رحلاتها إلى اليابان.

والخلاصة أن سكان اليابان زادوا سريعا ثم استقر تعدادهم، كما وان اقتصادها اصطبلح بصبغة الاستثمار التجارى وللتحول الحضرى على نطاق واسع على نحو ما تشهد به هذه المصادر وغيرها. (مثال ذلك تاريخ كيمبريدج لليابان إشراف - جون هول 1991). وسوف نستعرض النمو السكانى فى اليابان وبعض مؤسساتها فى الباب الرابع ولكننى أود هنا فقط أن أشير إلى الانتشار الحضرى الكبير فى اليابان. إذ على مدى قرن ونصف بعد عام 1550 زاد عدد المدن التى تضم كل منها 100.000 نسمة من واحد إلى خمس مدن، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح عدد سكان الحضر فى اليابان أكبر من مثيله فى الصين أو أوروبا المعاصرة لها. إذ بلغ عدد سكان كل من أوزاكا / كيوتو وايدو (وليس طوكيو) ما لا يقل عن مليون نسمة، بلغ سكان ايدو 1.3 مليون نسمة (هاو 1996 - 55). وما إن قارب القرن الثامن عشر على نهايته حتى كان ما بين 15 إلى 20 بالمائة من السكان سكان حضر (هاو 1996 - 55، وأيضاً 63)، وأن ما بين 10 و13 بالمائة حسب تقدير ساندرسون (1995 - 151) يعيشون فى مدن كبرى يزيد سكانها عن 100.000 نسمة فى اليابان بينما لم تزد النسبة عن 2 بالمائة فى أوروبا (هول 1991 - 519). والحقيقة أنه فى الوقت الذى كان سكان اليابان يمثلون 3 بالمائة فقط من سكان العالم، كان 8 بالمائة من سكانها يسكنون مدناً كبرى يزيد تعداد سكانها عن 100.000 نسمة. لهذا، وتأسيساً على الشواهد والبراهين يتعين رفض الرأى القائل إن اليابان كانت فى عصر

طوكوجاوا بل وقبله كانت "راكدة" و"منغلقة على نفسها" ناهيك عن وصفها بأنها كانت "قطاعية". وبات إلزاما فى الحقيقة مراجعة مجرد الفكرة للزاعمة أن وصول كومودور بيرى هو الذى "فتح" أبواب اليابان عام 1853؛ وأن الإصلاح فى عصر الميجى عام 1868 أحدث قطيعة مفاجئة فصلت اليابان عن ماضيها الممثل فى عصر طوكوجاوا. إن اليابان الحديثة، شأنها شأن روما، لم تقم فى يوم وليلة بل ولا حتى فى قرن واحد.

الصين؛

شهدت الصين فى عصر أسرتى منج وكنج زيادات ضخمة فى الإنتاج والاستهلاك والسكان. ولم تتوقف هذه الزيادات إلا لفترة قصيرة وقت انتقال السلطة من أسرة منج إلى أسرة كنج فى منتصف القرن السابع عشر. وعرضنا دراسة عن السكان فى الباب الخامس. ونكتفى هنا بدراسة بعض جوانب الإنتاج والتجارة فى الصين وخاصة مكانتهما ودورهما فى الاقتصاد العالمى ككل. كانت للصين دون شك المنطقة الأكثر تقدما اقتصاديا فى العالم فى ظل حكم أسرة سونج فى القرنين الحادى عشر والثامن عشر. ولكن يخرج عن نطاق بحثنا الآن بيان أى مدى تغير هذا الوضع بسبب غزو المونغوليين خلال أسرة يوان Yuan. وإنما المسألة التى يتعين علينا التصدى لها هو مكانة ودور الاقتصاد الصينى فى العالم أثناء حكم أسرتى منج وكنج من 1400 إلى 1800. وتتحدث شواهدنا التالية عن الفرض الدائع الذى يذهب إلى أن الصين كانت عالما اقتصاديا مستقلا بنفسه ولحسابها فقط، خاصة بعد أن عكست أسرة منج اتجاه حركة التوسع البحرى فى القرن الخامس عشر. وبعد أن فرضت أسرة كنج قيوداً على التجارة البرية فى القرن السابع عشر.

حقا إن التوسع البحرى الصينى توقف تماما عام 1434 وبخاصة فى ظل حكم أسرة جنج هى Zheng He عقب عام 1403. وكان البحث عن الأسباب موضوع تأمل وتفكر كبيرين. ولكن التوسع الباكر ثم الانحسار ارتباطا يقينا بالعلاقات الصينية مع المونغول وغيرهم فى الشمال الشرقى للقارة، ونقل أسرة منج للعاصمة إلى بكين قرب الحدود بغية التحكم على نحو أفضل فى تهديدات المونغول بعد أن تجددت. وتم شق قناة كبرى عام 1411 لتموين المخازن الحدودية للنائية وبخاصة بكين باحتياجاتها من الأرز عن طريق مراكز الإنتاج والتجمع السكانى على ضفاف وادى اليانجتسى. وأدى شق للقناة إلى خفض الاعتماد السابق على الطريق البحرى الساحلى ومن ثم قل الاعتماد على الأسطول وللتجارة البحرية. والجدير بالذكر أن النزاعات الاقتصادية السياسية ذات الأهمية بين التجارة البحرية الجنوبية والتوجهات والمصالح القارية الشمالية تم حسمها بدرجة كبيرة لصالح للطرف الثانى. وتلازم مع هذا زيادة تحدى القرصنة والتخريب من جانب اليابانيين، بل وأيضا الصينيين فى البحر. وعزز هذا من قبضة أولئك الباحثين عن الثروة داخل البلاد، وأفضى إلى فرض مزيد من القيود على التجارة البحرية إلى أن تم رفع هذه القيود ثانية عام 1506 استجابة لمصالح الجنوب خاصة فى فوجيان. وحدث فى هذا الوقت بالذات عام 1571 أن تراجعت الصين عن مواجهة المونغول الآسيويين فى الداخل، وخفضت حجم جيشها بأكثر من الثلثين، وتحولت (ثانية) إلى سياسة التفاوض من أجل التهدئة مع البدو على حدودها الشمالية الغربية.

ومع هذا لم تتوقف التجارة البحرية فى الجنوب الشرقى. حقا ازدهرت آنذاك كثيرا التجارة غير المشروعة التى امتزجت بالقرصنة اليابانية (وكان أكثرهم صينيين فى الواقع). وتجاوز حجم هذه التجارة حجم التجارة الخراجية وقتها. (هول 1990 - 238) وشهدت التجارة من وإلى

جنوب شرق الصين مظاهر رواج بسيطة تتجدد بين الحين والآخر. وانتعشت وازدهرت فيما بين 1570 وحوالي 1630 على أقل تقدير، وهو الوقت الذي عانت فيه الحالة المالية لأسرة منج من هبوط مفاجئ. (وهذا هو ما عرضنا له بالدراسة في الباب الخامس).

الفصل الرابع عشر

السكان والانتاج والتجارة



- الصين في الاقتصاد العالمي
- آسيا الوسطى
- روسيا وبلدان البلطيق
- موجه الاقتصاد العالمي القائم على المركزية الصينيه

السكان والانتاج والتجارة:

تتباين التقديرات بشأن تعداد سكان الصين في عهد أسرة منج. ويورد إحصاء 1393 الرقم 60 مليون، ولكن ربما كان الرقم الصحيح أعلى من هذا (بروك 1998 Brook). ويرى وليام أتويل (1982) أن الرقم في عام 1500 بلغ 100 مليون. ويعطى البعض الآخر هذا التقدير لتاريخ تال، بعد ذلك بقرن أي عام 1600. ولكن بالنسبة لهذا التاريخ يقول جون كنج فيربانك (1992 - 168) إن الرقم 150 مليون. ويرى تيموتى بروك (1998) أن من الممكن أن يكون الرقم 175 مليون. ويقدر هو بنج تى (1959) في دراسة تتسم بالدقة والحذر عنوانها "دراسات عن سكان الصين" أن التعداد الحقيقي للسكان تجاوز العدد المسجل رسمياً، وأن الرقم في أربعينات القرن الثامن عشر تجاوز بنسبة 20 بالمائة على الأقل. (هو بنج تى 1959 - 46) وتتفق جميع المصادر على أن السكان تضاعفوا أو ربما تجاوزوا الضعف خلال حكم أسرة منج وقتما توسع الاقتصاد الصينى بسرعة. وعقب أزمة منتصف القرن السابع عشر (التي نناقشها في الباب الخامس) عاد ثانية نمو السكان وحركة التحضر والانتاج. وتوضح مجموعة التقديرات لتعداد السكان في الجدول 4-1 ما يلي 125 مليون عام 1500 (أدنى تقدير في الجدول 4-2 هو 100) و270 مليون (أو 207 مليون) عام 1750، و345 مليون (أو 315 مليون) عام 1800. وهكذا يبين أن سكان الصين خلال هذه القرون الثلاث ربما بلغوا ثلاثة أمثال، وهي نسبة أعلى كثيراً من مثيلاتها في أوروبا. ونشأت مدن كبرى (وإن كانت أقل مما كانت عليه في زمن أسرة سونج قبل ذلك بخمسمائة عام) حيث كانت مدينة نانجنج Nanjing مليون نسمة ويكين أكثر من 600.000 نسمة في أواخر عهد أسرة منج في مطلع القرن السابع عشر. وبحلول عام 1800 ضمت كانتونا (اسمها الآن جوانج

جو (Guangzho) وشقيقتها مدينة فوشان مليون ونصف مقيم (مرفس Marks 1997) وهو ما يعادل مجموع سكان الحضر فى كل غرب أوروبا. ولطقت حركة نمو الانتاج والسكان فى الصين ولردرات الفضة اليابانية والفضة الأمريكية الأسبانية. ودعم هذه الحركة أول الأمر إدخال نوع الأرز الذى ينضج مبكراً مما سمح بزراعة محصولين فى العام الواحد. ودعمها بعد ذلك التوسع فى الأراضى الزراعية والمحاصيل الغذائية عن طريق إدخال الأذرة والبطاطس وهما من أصل أمريكى يتميزان بالقدرة على النمو فى الأماكن غير الصالحة لزراعة الأرز. ولكن الملاحظ أنه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر واجهت السلطة الحاكمة، كما واجه الاقتصاد عدداً من المشكلات الوقتية. وربما ترجع هذه المشكلات جزئياً إلى الزيادة السكانية مثلما ترجع إلى أسباب مناخية (انظر الباب الخامس). وانخفض عدد السكان، كما هبط الانتاج، بل تدهور مؤقتاً. ولكنهما استعدا عافيتهما ثانية مع نهاية القرن السابع عشر وتسارع نموها على مدى القرن الثامن عشر حتى بلغ تعداد السكان 300 مليون نسمة بحلول عام 1800 أى ما يقرب من ثلاثة أمثال (إيبرهارد Eberhard 1977 - 274).

ويقدم لنا بن وونج Bin Wong موجزاً ملئماً للتوسع الصينى الزراعى والتجارى والصناعى:

"القسمات العام لزيادة الحاصلات التجارية والصناعات الحرفية الفنية والتجارة شائعة ومعروفة فى الأدبيات الصينية واليابانية... ولشهرها التوسع فى صناعات القطن والحريز فى الحوض الأدنى لنهر اليانجسى قرب شنغهاى. وهاتان هما للصناعتان الحرفيتان الأساسيتان اللتان تتضافان إلى الأرز وغيره من الحاصلات التجارية وأسهمت جميعها معاً فى خلق الاقتصاد الصينى كأغنى اقتصاد فى الإقليم. ورغبة فى إطعام سكان هذه المنطقة تمت زراعة الأرز فى مقاطعات الحوض الأعلى وهى مقاطعات

أنهوى وجيانجكسى وهوى وبخاصة هونان وسيكوان فى اتجاه الحوض
الأننى لنهر يانجستى. وعرفت بقاع من هذه المقاطعات محاصيل تجارية
أخرى كما عرفت الحرف الفنية مثل القطن والأصباغ والتبغ والأوانى
الفخارية والورق. وظهرت كتوسع للسوق التى تربط المزيد من
الأسواق المحلية.

وبدا توسع السوق واضحا للغاية على نهر يانجستى دون أن يكون
قاصرا على هذه المنطقة. ففي جنوب وجنوب شرق الصين اتسع نطاق
للمحاصيل الزراعية للتجارية والصناعات الفنية اليدوية لتشمل مساحات
عديدة منها. وانتجت دلتا نهر بيرك فى جوا نجدونج قصب السكر والفاكهة
والحرير والقطن والسلع الحديدية والزيوت من المسمم ومن شجر التانغ.
وحفزت الروابط للتجارية خلال القرن السابع عشر على انتاج المحاصيل
الزراعية التجارية من الشاى والسكر على طول الساحل الجنوبي الشرقى
(ودنج 1997).

ولازدهرت لينجنان Lingnan أى جنوب الصين، وبخاصة جوا
نجدونج وجوانجكسى وأيضا فوجيان. وحقت هذه المقاطعات نموا اقتصاديا
بفضل التجارة الخارجية وبخاصة صادراتها من الحرير والبورسلين مقابل
الفضة. ولعل أحد حكام المقاطعات كان مبالغت حين قال إن ألف سفينة تجئ
وتبحر من جوا نجدونج كل عام. غير أن قبطانا انجليزيا أشار إلى أن خمسة
آلاف سفينة من نوع اللينك والقوارب الصغيرة كانت راسية خارج ميناء
جوانجزهو عام 1703 (مرقس 1996 - 62). ويحل روبرت مرقس أثر
هذه التجارة الخارجية على للتجارة المحلية وعلى الاستثمار التجارى فى
مجال الزراعة والبيئة خلال القرن السادس عشر على مدى القرن الثامن
عشر وفى القرن التاسع عشر. والجدير بالذكر أنه خلال العقود الأربعة
الأخيرة من القرن السادس عشر زاد عدد أسواق المواد الغذائية بنسبة

75 بالمائة، أو بنسبة أسرع كثيرا من الزيادة السكانية فى جوانجدونج (مرقس 1996 - 61) ويوجز مرقس هذا قائلا:

كان تحول الاقتصاد إلى استثمار تجارى قوة دافعة كبيرة لإعادة تشكيل الساحة. إذ لم يقتصر الأمر على أن لجأ المزارعون فى دلتا نهر بيرل إلى حفر حقول الأرز لإفصاح مجال لبرك السمك وعمل سنود من شجر التوت (التي تتميز بانتاجيتها وقيمتها الاستثمارية التجارية علاوة على أنها، إلى حد ما، توفر دعما إيكولوجيا متبادليا وضروريا لإطعام دودة القز) إن حاجتهم إلى الغذاء تحولت بنسبة كبيرة من الأرض الزراعية فى بقية مقاطعة لنجنان إلى مناطق زراعة الأرز كمحصول وحيد موجه للتصدير. واستزرع الفلاحون فى دلتا نهر بيرل محاصيل غير غذائية، دافعين بزراعة وانتاج الأرز بعيدا إلى داخل وديان النهر. وبدا الفلاحون يعيشون على البطاطا والأذرة اللذين ينموان فى الأرض أكثر هامشية فى مناطق التلال، ويشحنون الأرز الذى نما ونضج فى الحقول فى الحوض الأدنى لدلتا نهر بيرل.... ولكن النظام فى مجموعه قابل للإدماة بدون توفّر المزيد والمزيد من المدخلات من الخارج. (مرقس 1996 - 76)

وعلى الرغم من هذا حدث عجز فى امدادات الأرز. إذ أن الزراعة التجارية، بما فيها قصب السكر وأيضا القطن لفترة محدودة، شغلت أكثر من نصف الأرض الزراعية فى جوانجدونج، التى تنتج فقط نصف محصول الأرز الذى نحتاج إليه فى مطلع القرن الثامن عشر. ولهذا بات لزاما استيراد كميات متزايدة من الأرز من أماكن أخرى بما فيها جنوب شرق آسيا. واستجابة لهذا قمت الحكومة للمركزية فى بكين للمزيد والمزيد من الإعفاءات الجمركية كحوافز للتهوض بعمليات استصلاح مساحات أكبر من الأرض الهامشية وتطهير منحدرات التلال لزراعتها. وأدى هذا إلى زيادة عملية إزالة أشجار الغابات، وتآكل التربة وغير ذلك من مظاهر تدمير البيئة.

الصين في الاقتصاد العالمي:

عاملات مترابطان سبق ذكرهما عند مناقشتنا لأنماط التجارة، وربما كانت لهما أكبر أهمية ودلالة للاقتصاد العالمي. أحدهما التفوق الاقتصادي العالمي للصين في الإنتاج والتصدير. إذ كانت الصين بدون منافس في مجال الخزف؛ ولم يكن هناك غير عدد محدود جداً من المنافسين في مجال الحرير الذي يمثل أكبر منتج تصديرى للصين. وكانت تصدرهما أساساً إلى عملائها الآخرين الآسيويين أولاً، ثم من بعدهم للتجارة بين مانيلا والأمريكتين (فلين وجيرالديز 1996). العامل الهام الآخر والذي لکده أيضاً دنيس فليين وأرتورو جيرالديز (1994، 1995) وضع الصين ودورها باعتبارها "وعاء للتجميع" الأخير لإنتاج العالم من الفضة. وطبعاً أن كان العاملان مترابطین من حيث أن فائض التصدير الدائم للصين (حتى منتصف القرن التاسع عشر) كانت تتم تسويته أساساً عن طريق السداد للأجانب بالفضة.

ولكن قوة جذب للصين ترجع إلى مصدر آخر: أن أسرة منج أفلتت عن عادة أسرة يوان قبلها، بل وأسرة سونغ قديماً في الاعتماد جزئياً على النقد الورقي. وذلك أنه في فترات الأزمة كان يساء استعمال طباعة هذا النقد مما يؤدي إلى نتائج تضخمية. وتوقفت أسرة منج عن الطباعة، كما توقفت بعد ذلك عن استخدام النقد الورقي، واعتمد على النقد للنحاسي وسبائك الفضة. علاوة على هذا تم تحويل حصص متزايدة من الأقساط، ثم أخيراً كل الأقساط إلى ضريبة مفردة من الفضة عن كل عملية. ومن ثم زاد الطلب الصيني العام على الفضة، علاوة على عظم حجم ولنتاجية الاقتصاد الصيني. وادی هذا إلى فائض تصديرى تسبب في حدوث طلب ضخم على الفضة في العالم وزيادة سعرها.

لذلك نرى أن فلين وجيرالديز (1994) يبالغان تماما عندما يكتبان أنه "ما كان يمكن أن ينشأ نفس نمط ثورة الأسعار" في أوروبا والصين ولا في الأمبراطورية الأسبانية (التي عاشت على مبيعاتها من الفضة) لولا تحول المجتمع الصيني إلى قاعدة للفضة في مطلع الفترة الحديثة. والحقيقة أنه فيما عدا هذا استجاب إنتاج السلع بعمامة على نحو ملائم تماما داخل للصين ذاتها بحيث أبقي التضخم تحت السيطرة هناك، وهو ما سوف أؤكد به بالبرهان في الباب الثالث.

لقد وصل البرتغاليون أولا، ثم من بعدهم الهولنديون، إلى موانئ شرق آسيا سعيا للربح من وراء التوسع الاقتصادي الصيني (والياباني) عن طريق اقحام أنفسهم كوسطاء في التجارة بين الصين وجيرانها. وطبعاً أن أدخلوا هم وآخرون عدداً من المحاصيل الأمريكية المهمة إلى الصين. ونعرف أن بعض هذه المحاصيل، مثل الأرز والكتف، أدت إلى زيادة الانتاج والاستهلاك الزراعة في الصين.

ولنا أن نبحث الآن من أين وكيف تلائم اقتصاد الصين الانتاجي الضخم مع الاقتصاد العالمي. سبق أن أشرنا إلى صادرات الصين من الحرير واليورسلين والزئبق ثم الشاي بعد عام 1600. ولكن كانت الصين أيضاً مصدر الزنك والكبريت - نيكل (خليط من النحاس والنيكل - المترجم). وهذان كانا يستخدمان كأخلاط لسلك النقود في أماكن أخرى. ولاحظ المراقب المعاصر بوتيرو Botero أن كمية الحرير المصدرة من لاصين لا يمكن تصديقها. إذ كان يتم تصدير ألف قنطار من الحرير سنوياً إلى جزر الهند البرتغالية وإلى الفلبين وهي حولة خمس عشرة سفينة. وكان يجري شحن كمية لا يمكن تقديرها إلى اليابان....".

(ورد النص عند أشد Adshead 1988 - 217)

وكانت الصين فى عهد أسرة منج تتمتع باحتكار واقعى فى مجال صناعة البورسلين وغيره من أنواع السيراميك (الذى لا يزال يسمى الصينى حتى يومنا هذا) فى السوق العالمية: غير أن أكثر من 80 بالمائة من صادرات السيراميك الصينى كانت تذهب إلى آسيا، بما فى ذلك 20 بالمائة إلى اليابان، و16 بالمائة من حيث الحجم ولكن حوالى 50 بالمائة من القيمة إلى أوروبا وهى من السلع عالية الجودة. ولكن الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج خلق مناسبة لهبوط صادرات السيراميك بحوالى الثلثين بعد عام 1645. وباستثناء الفترة من 1645 - 1662 كانت أسرة جنج Zheng ومركزها فوجيان، والتي كانت لا تزال على ولائها لأسرة منج، لا تزال مسيطرة سيطرة كاملة على تجارة التصدير هذه التى هبطت كثيرا. واستمرت صادرات السيراميك المنخفضة على حالها حتى العام 1682 ثم استعادت نشاطها، ودخلت فى هذه الأثناء اليابان السوق، ومن بعدها تونجكين الفيتنامية منذ عام 1662، كمصدرين رئيسيين (هو شويى Ho Chuimei 1994 ، 36 ، 47). ونشير بإيجاز إلى أن تونجكين وفرت أيضا للهولنديين امدادات من الحرير ليحملوها إلى اليابان مقابل الفضة (كلين 1989 - 80). وشحنت الصين كذلك الحرير إلى باتافيا بغرض إعادة التصدير إلى اليابان بالإضافة إلى الحرير الذى يصلها من البنغال. واستوردت الصين فى المقابل منسوجات قطنية من الهند (بعضها لإعادة للتصدير) والتوابل وخشب الصندل وأنواعا أخرى من الأخشاب اللازمة لبناء السفن أو السفن ذاتها من جنوب شرق آسيا، والفضة من أماكن مختلفة. ولتجت الصين فى الوقت نفسه كميات كبيرة من المنسوجات القطنية لاستعمالها الخاص علاوة على التصدير لأوروبا. ويقدر الجيزويت الذين زاروا شنغهاى فى أواخر القرن السابع عشر أن شنغهاى وحدها بها 200.000 نساج قطن ، 600.000 عامل غزل يمدونهم بخيوط الغزل (هو شويى 1959 - 201).

واقترح تاكيشي هاما شيئا (1988 - 1994) مؤخرا تفسيراً مهماً لوجود اقتصاد عالمي أسوي مستقل مركزه الصين. وعرض رأيه هذا في مقالتين، الأولى عن "النظام التجارى الخارجى وآسيا الحديثة"؛ والثانية عن "اليابان والصين فى القرنين التاسع عشر والعشرين". ويدفع هاما شيئا للاعتراف بـ "التاريخ الأسوي باعتباره تاريخ نظام موحد تميز بوجود علاقات داخلية تجارية خراجية / خراجية" internal tribute/ tribute trade relations مع الصين باعتبارها المركز... وأن هذا للنظام كان كياناً عضوياً موحداً له علاقات المركز/ الأطراف مع جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى، ووسطها وشمالها الغربى... ومرتبطة بالهند الملاصقة كساحة تجارية". ويركز هاما شيئا دراسته التحليلية على "الخراج" الصينى القديم، الذى ظل باقياً حتى القرن التاسع عشر.

"المثل الأعلى للمركزية للصينية لم يكن مما يشغل الصين وحدها، بل كان موضوعياً قاسماً مشتركاً فى كل أنحاء المنطقة الخراجية .. المناطق الخراجية التابعة والتي تضمها المنطقة الخاضعة ليهمنة الصين لها وجودها والتاريخ الخاص والمستمر... وهكذا أبقت كل هذه الأنظار على علاقات التبعية الخراجية لبعضها البعض والتي أضحت تشكل حلقات فى سلسلة متصلة. والقسم الأساسية الأخرى للنظام والتي يتعين ألا تغيب عن الأنظار هى أنه قائم على الصفقات التجارية. إذ كان النظام الخارجى فى الحقيقة موازياً، أو متكافلاً مع، شبكة العلاقات التجارية الاستثمارية. مثال ذلك أن التجارة بين سيام واليابان وجنوب الصين ظلت قائمة على أساس الأرباح من الأنشطة الخراجية حتى وإن كان القدر الأعظم من العمل التجارى غير الخارجى "لا يدر ربحاً تعويضياً إلا نادراً.. وإن قصة الاختراق التجارى الذى قام به التجار للصليبيون إلى داخل جنوب شرق آسيا وهجرة "الصينيون عبر البحار" إنما هى قصة تدخلت تاريخياً فى جدلة واحدة مع عملية بناء

هذه الشبكة التجارية. ومن ثم فإن التوسع التجارى وشبكة التجارة الخراجية تطورا معا. لقد توسعت العلاقات التجارية فى شرق وجنوب شرق آسيا مع توسع العلاقات الخراجية. وجدير بالإشارة أنهذه التجارة الخراجية قامت بدور التجارة الوسيطة بين البلدان الأوروبية وأقطار شرق آسيا... وألفت العلاقات الخراجية فى الواقع شبكة من التجارة الخراجية لمنطقت متعددة الأطراف يستوعب سلعا من خارج الشبكة... صفوة القول إن جماع منطقة التجارة الخراجية والتجارة فيما بين الأقاليم كانت له قواعد الهيكلية الخاصة التى مارست سيطرة منظومية من خلال تداول الفضة ومع النظام الخراجى الصينى فى المركز. وإن هذا النظام الذى يشمل شرق وجنوب شرق آسيا ترابط مع المناطق التجارية المجاورة مثل الهند والأقاليم الإسلامية وأوروبا. (هاما شيتا 1994 - 94، 92، 97).

ولنا أن نلاحظ بوجه خاص أن هاما شيتا (1988 - 13) يقر بأن المشروع فى واقع الأمر، أن تنتظر إلى التبادل الخراجى باعتباره معه تجارية.. تشتمل فى الواقع على كل من العلاقات الاستيعابية والتنافسية والتى تمتد وتتسع داخل شبكة تغطى منطقة كبيرة. وكان معروفاً الحقيقة أن تجار آسيا للوسطى اعتادوا تقديم وثائق تفويض زائفة تشهد "مبعوثون سياسيون سندوا "ضريبة" لتكون أشبه بورقة التوت من أجل نشاط تجارى رتيب. وأشاروا إلى هذا قبل قرون رحالة أوروبيون مثل الجيزويتى ماتثيوريتشى. وهذا ما سلمت به وثائق أسرة منج (فلينشر 1968). ولجأ اليابانيون أيضا إلى صور من مظاهر الولاء كجزية ليحظوا بتجارة مربحة مع الصين، وأحيانا لأحتكار هذه التجارة إن أمكن. ويؤكد كتاب آخرون على أن التجار الصينيين الذين يتاجرون مع سيام، إما كانت تحركهم دوافع استثمارية تجارية خالصة سواء أكانت تجارة خراجية أم لا". (فيرافول 1977 - 8 وأيضاً ص 140) ولاحظ كوشمان (1993) الشئ نفسه.

ويندفع هاماشيتا أيضا بأن هيكل السعر فى الصين هو الذى كان يحدد أساس مجموع التكوين التجارى الخارجى. وأن... منطقة التجارة الخارجية كانت تؤلف منطقة "فضة" واحدة متكاملة حيث تستخدم فيها الفضة وسيلة للتسوية التجارية للفائض التجارى الدائم فى الصين (هاماشيتا 1988 - 17). وبيان هاماشيتا للنظام التجارى الخارجى فى الصين يطابق تلقائين المؤسسة المطبقة فى ظل حكم أسرتى منج وكنج. إذ أنها ميزت ورثت بل وعدلت فى استجابة لتغيرات طرأت على الأوضاع من تجمعات جغرافية "خارجية" وحددت لكل منها موائى الدخول المسموح لها بها. وتضم هذه التجمعات سلسلة تبدأ من كوريا واليابان فى الشمال مروراً بأجزاء مختلفة فى جنوب شرق آسيا فى الجنوب والهند والشرق وتضم كذلك البرتغال وهولندا. وعلى الرغم من الفحوى الأيديولوجية فى النظر إلى المملكة الوسطى السماوية باعتبارها مركز الأرض فإن الصينيين كانوا أيضا واقعيين وعملين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن النشاط التجارى الاستثمارى والمقابل المدفوع عنه هو الشكل الذى يحبون تسميته "الخارج" الذى يتعين على الآخرين سداده لهم.

وها هنا كانت المحاكم الصينية (وكذلك هاماشيتا الآن) واقعية تماما: كان على الآخرين فى الأغلب الأعم أن يدفعوا للصين ثمن الصادرات الجاهزة للتصدير والتى يقل ثمنها عن الكميات الضخمة من الفضة النادرة التى يتم شحنها إلى داخل الصين كل عام. وإذا كانت هذه المدفوعات سميت من زاوية أيديولوجية "الخارج" فإن هذا لا يغير من جوهر وظيفتها التى تعبر فى الحقيقة عن "الخارج" التجارى الذى يدفعه الآخرون فضطر ويُدخل الأوروبيون فى عداد هؤلاء الآخرين الذين يتعين عليهم أن يدفعوا للصينيين الخارج حتى يتاجروا معهم. ورثوا هذه "الخارجات" فى دوائر متحدة المركز حيث الصين هى المركز على نحو قد يبدو لنا أيديولوجيا بصورة مبالغ فيها.

بيد أنها ، وهو الأصح، تعبر بدقة عن حقيقة أساسية: أن مجمل نظام التوازنات واختلال التوازنات للتجارة المتعددة الأطراف عملت كقوة جذب جعلت من الصين "وعاء التجميع" الأخير لفضة العالم. وتدخل ضمن نظام التوازنات واختلالها هذا الأدوار الفرعية لكل من الهند وجنوب شرق آسيا ذات الصلة بالتفوق الصناعي للصين. وإن هذه التسويات بواسطة مسباتك للفضة للمعاملات التجارية (أوسمها "الخراج" إن شئت) وعلاقات المركز-الأطراف مع وبين كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا والهند وغرب آسيا وأوروبا ومستعمراتها الاقتصادية أدت دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي على مدى القرن الثامن عشر. ويسمىها هاماشيتا "سلسلة متصلة من علاقات للخراج التابعة بين هذه الأقاليم. ولعل الوضع المركزي للصين سمح لهيكل أسعارها الداخلي أن يكون له نفوذه المهم- والذي يستحق اهتماماً أكبر مما تلقاه. هذا على الرغم من أنه يبدو لنا، وكما يزعم هاماشيتا، أن من المشكوك فيه أنه كان وحده قادراً على أن "يحدد" جميع الأسعار الأخرى في آسيا، ناهيك عن الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى كان هاماشيتا (1988 - 18) على حق إذ أصر على أن القيام بأي عمل تجارى مهما كان، لم يكن ليدع للأوروبيين خياراً آخر سوى المشاركة في شبكة التجارة الخراجية "الموسمة بالفعل... باعتبارها قاعدة لجميع العلاقات في الإقليم... وإقامة قاعدة عمل داخلها. ولكن هذا يعنى أننا أفضنا قليلاً في الحديث عن واقع للتجار مع الصين دون القاعدة السائدة في كل أنحاء آسيا: إن الأوروبيين لم يكن لهم من خيار سوى أن يلحقوا عربتهم للتجارية بالقطار الآسيوى الانتاجى الأضخم بدرجة كبيرة، والذي كان يشق طريقه منطلقاً على قضبان جاهزة وراسخة (أو على الأصح شبكة قوافل برية وبحرية). علاوة على هذا فإن "شبكة التجارة الخراجية" الصينية في شرق وجنوب شرق آسيا كانت - وعلى مدى ألفى عام قبل

ذلك- جزءاً متكاملًا مع هذه الشبكة الاقتصادية العالمية الأفر- أوراسية
الأوسع نطاقًا. وكل ما فعله الأوروبيون هو أن يحشروا الأمريكتين فيها
أيضًا. ولكن، كما ذكرنا آنفاً، ثمة شواهد على أن الصينيين أنفسهم فعلوا
الشئ ذاته بدرجة ما- ويهدف محدد هو الحصول على وسيلة للمعداد قبل
قرون من تاريخ إبحار كولومبوس. انظر على سبيل المثال هانز بريور
Hans Breuer في كتابه "كولومبوس كان صينيًا" 1972.

وتمثلت النتائج الاقتصادية والمالية لتجارة الصين" فسي أن الصين
تمتعت بفائض ميزان تجارى مع كل الاطراف الأخرى، تأسيسا على إنتاجها
الصناعى الذى لا يقبل للمنافسة، وصادراتها لهذه المنتجات من الحرير
والبورسلين وغيره من أنواع السيراميك. لذلك فإن الصين التى كانت، شأن
الهند، تواجه عجزا فى الفضة، أصبحت المستورد الرئيسى للفضة، ووافقت
بالقدر الأكبر من حاجتها إلى العملة بوارداتها من الفضة الأمريكية التى
تصلها عبر أوروبا وغرب آسيا والهند وجنوب شرق آسيا على مئتين سفن
الغليون التابعة لمانيللا والتى تصلها مباشرة من أكابولكو. وتلقت الصين أيضا
كميات ضخمة من الفضة والنحاس من اليابان وعن طريق تجارة القوافل
البرية التى تأتى عبر آسيا الوسطى. (انظر الباب الثالث). واستوردت الصين
مثلما صدرت الذهب. وكان الاستيراد والتصدير رهن تغير معدلات أسعار
الذهب/ الفضة/ النحاس. والملاحظ بعامة أنه على مدى القرون كانت الفضة
تتجه شرقا (فيما عدا حركتها من اليابان وأكابولكو فقد كانت تتجه غربا
عبر مانيللا). وكان الذهب يتحرك غربا (فيما عدا حركته من أفريقيا فكانت
شرقا) سواء عبر الطرق البرية أو البحرية. وأكثر من هذا أن قدرا من
الذهب المتجه شرقا وصل إلى أوروبا.

لهذا فإن النظام الدولي القائم على المركزية الصينية استوعب أيضاً سلماً من خارج الصين من الشبكة "الخرجية" التي تشمل شرق وجنوب شرق آسيا. معنى هذا أن هذه الشبكة ذاتها كانت جزءاً من نظم الاقتصاد / عالمي وليست عالماً منفصلاً مستقلاً بذاته كما تصور هاماشيتا. ولكن هاماشيتا كان على صواب من حيث جوهر الموضوع، وكذلك الصينيون أنفسهم من حيث منظورهم بشأن نظام دولي مركزي صيني... الذي يؤلف في الواقع شبكة تجارة خرجية من لمط متعدد الاطراف يستوعب السلع (خاصة الفضة) من خارج الشبكة ... (هاماشيتا 1988 - 14) والخلاف قاصر فقط على المدى الذي وصل إليه هذا الاقتصاد الذي تمثل الصين مركزه.

ويفيد ايكيذا (1996) كثيراً من "نموذج" هاماشيتا عن شرق آسيا الذي تمثل الصين مركزه لمناهضة نزعة المركزية الأوروبية السائدة ولتقدم منظوراً يتلاءم مع البحث الجديد للصين اليوم. ويحصر ايكيذا جهده في وصف اقتصاد عالمي ثانٍ "صيني المركز" في شرق وجنوب شرق آسيا وليس في "اقتصاد عالمي أوروبي". ويتأمل ايكيذا ملياً هذا "الاقتصاد العالمي" الأسوي من حيث ماضيه وحاضره وربما مستقبله المجيد. ولكنه لا يزال عازفاً أو عاجزاً عن أن يرى أن كليهما والاقتصادات العالمية الإقليمية الأخرى كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمي كوكبي واحد. ويمكن أن تكون لهذا الاقتصاد الكوكبي "مراكز" عديدة، ولكن إذا كان أي منها له هيمنة سابقة على للمراكز الأخرى داخل النظام ككل؛ فإنه المركز الصيني (وليس الأوروبي). وقول بروك (1998) في مقمته دراسته عن الاقتصاد والمجتمع في ظل أسرة منج: "كانت الصين، وليست أوروبا هي مركز العالم"

وأشار مراقبون آخرون أيضا إلى احتمال إن كانت الصين في موقع المركز بالنسبة للاقتصاد العالمي كله. إذ يقول فريدريك وكممان (1968 - 4 ، 17) "وفقا لما ذهب إليه شونو Chaunu يمكن أن تكون الأزمة الصينية المحلية (القرن للمابع عشر) ساعدت فعلا على للتعبيل بالأزمة الكوكبية: "إن حالات صعود وهبوط للتجارة مع القارة الصينية هي التي حددت حالات صعود وهبوط تجارة سفن الغليون ذاتها".... وهكذا كانت الإدارة الحاكمة الصينية والمجتمع الخاضع لحكمها قادرين على التعافي من أزمة القرن التاسع عشر بأسرع من أى قوة عظمى فى العالم". ويركز دنيس فلين على موضوع الفضة. وأدى به هذا إلى الإقرار بمركزية الصين على الأقل فى سوق الفضة العالمية. ولهذا يدافع فلين وجيرالدين (1995) عن "الحفاظ بموقع مركزى للصين"، ويمكن القول، مع للتوسع، موقعها المركزى لنظامها الخارجى الشرق آسيوى فى التجارة العالمية للفضة، والذي ربما كان يضم خمس سكان العالم. ويذهب فلين وجيرالدين (1995 - 16، 3) فى مكان آخر إلى القول بأننا "نرى الفضة قوة دفع حاسمة تشكل الأساس لظهور التجارة الكوكبية". لذلك فإننا ندفع بأن ظهور نظام نقدى ومالى جديد فى الصين فى عهد أسرة منج كان القوة للدافعة وراء تجارة كوكبية فى مطلع الفترة الحديثة... فى إطار اقتصاد عالمى مركزه للصين"، وكان هذا هو الحال إلى حد كبير، على وجه القطع واليقين. ولكن لا جوع وظمأ للصين- أو غيرها - إلى الفضة كان له آنذاك (ولا الآن) أن يترجم إلى طلب حقيقى ومؤثر على الفضة أو النقود مالم يكن هناك (فى الماضى والآن) عرض حقيقى مؤثر ومكافئ وشيك، وعليه طلب من جانب القادرين على السداد فضة أو أى مال آخر. ولهذا بالمثل، وربما الأهم من ذلك أن الصين انتجت فعلا هذا العرض من السلع (وبعضها ذهب) بفضل الانتاجية العالية لصناعاتها والفترة العالية على المنافسة بسبب انخفاض الكلفة فى السوق العالمية.

وهكذا يمكن لنا، بل ينبغي علينا أن نطرح قضية أقوى كثيرا من تلك التي طرحها هاماشيتا: لقد كان النظام الإقتصادي العالمي كله قائما حرفيا على مركزية صينية. وهذا ما كان يعرفه كريستوفر كولومبوس ومن بعده كثيرون من الأوروبيين حتى آدم سميث. ولكن أوروبيي القرن التاسع عشر هم فقط الذين أعادوا، بالمعنى الحرفي للكلمة، كتابة التاريخ من منظورهم الجديد المركزي الأوروبي. وكما لاحظ بروديل ابتكرت أوروبا المؤرخين، ثم احسنت استخدامهم وفاء لمصالحها الخاصة وليس وفاء للدقة التاريخية أو للموضوعية.

آسيا الوسطى

كتاب تاريخ كيمبريدج عن الإسلام أغفل إلى حد كبير ذكر تاريخ القطاع الأكبر من آسيا الوسطى الإسلامية خلال الفترة من 1400 وحتى 1800. وهكذا انعزلت آسيا الوسطى عن مطلع القرن السادس عشر... مما أدى بها إلى وضع هامشى فى تاريخ العالم. وأفضى اكتشاف الطريق البحرى الموصل إلى شرق آسيا إلى تناقص أهمية طريق الحرير... ومنذ فجر العصر الحديث أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخا محليا محدودا. ويبرر لنا هذا أن نقنع بكتابة موجز تخطيطى سريع عنه خلال القرون التالية. (هولت ولامبتون ولويس 1970 - 471، 483).

وهذا الاغفال غير مقبول سواء من حيث المبدأ أو الواقع. وبداية نقول إن شعوب منطقة آسيا الإسلامية الوسطى والداخلية لم يكونوا على وجه القطع واليقين "على هامش تاريخ العالم". ويكفى سببا لهذا أن الأسرة التيمورية من سلالة تاميرلان Tamerlane الذى أقام عاصمة حكمه فى سمرقند. وهناك كذلك الدول ونظم الحكم الإسلامية الكبرى للعثمانيين فى تركيا وللصفويين فى فارس، وللمغول فى الهند، وهى دول ونظم أسسها وافنون من آسيا الوسطى. واعتبر المغول أنفسهم من أبناء آسيا الوسطى واستمروا فى جلب للكثيرين من رجال الإدارة العليا ومن المثقفين من هناك. (فولتز 1996 - 1997). علاوة على هذا فإن المنغوليين من داخل أراضي آسيا أقاموا أسرة يوان الصينية، التى ورثت أسرة منج عنها الكثير من هيكلها الإدارى. وأزاح مانشوس أسرة منج، والمانشوس أيضا من أعماق آسيا.

وفيما يتعلق باقتصاد وتجارة قوافل وسط آسيا يشير روسابى (1990 - 352) إلى انهيارهما. ولكنه يلاحظ استمرارهما في مطلع القرن السابع عشر. ويضيف أن هناك "ندرة" في المعلومات الدقيقة عن هذه التجارة. والواقع أن الشواهد ليست هي وحدها النادرة. ذلك أن الروس وأبناء آسيا الوسطى نظموا قسماً كبيراً من المعلومات أثناء العصر السوفيتي كما أوضح إيلي فاينرمان Eli weinerman 1993 في دراساته الاستقصائية. ولكن للأسف أن الشواهد يصعب تفسيرها نظراً لاستخدامها على نحو صحيح وخاطئ في معاجلات تحركها دوافع أيديولوجية بما يتفق والمصالح السياسية السوفيتية. إذ كان من المقبول، رغبة في إضفاء الشرعية على السلطة السوفيتية في وسط آسيا، للمقابلة بينها وبين الإسهامات القيصرية وبيان أنها أفضت إلى انحطاط آسيا الوسطى". وعندما تحدثت النزعة القومية لآسيا الوسطى نظام حكم موسكو سعت موسكو إلى إبطال مفعول هذا التحدى. وهنا دفع السوفيت بأن الحكم القيصري الروسي لم يكن شراً كله. ثم بدأ تنظيم الشواهد بما يفيد أن الانحطاط الذى أصاب آسيا الوسطى في القرن السابع عشر تم التغلب عليه وعكس اتجاهه خلال القرن الثامن عشر. وامتدت حلقات الجدل الذى استثار الروس وشعوب آسيا الوسطى ضد بعضهم البعض بشأن أيهما يرجع إليه الفضل في "التعافى" من حالة الانحطاط وعمّا إذا كان الانحطاط الأسبق لم يكن سوى أسطورة اختلقها الروس أولاً وأخيراً. يضاف إلى هذا أن المعاجلات بشأن انحطاط و/أو تقدم آسيا الوسطى كانت دالة على الخلاف الدائم بخصوص "أنماط الإنتاج" و"الرأسمالية". هل يمكن "لنظام الرأسمالي" أن ينشأ ويزدهر طبيعياً ومحلياً في آسيا الوسطى؟ ترى هل الاستعمار الروسي أدى إلى وأدها أم النهوض بها؟ كيف تخدم السلطة السوفيتية و/أو الأيديولوجية السوفيتية نزعة مناهضة الاستعمار و"الرأسمالية" ثم الطريق الاشتراكي في العالم "الثالث" -

وفى آسيا الوسطى؟ ها هنا نجد صورة أخرى توضح لنا كيف تضللنا بالمعنى الحرفى تصنيفات مثل "تمط الإنتاج". إنها كما أكدنا فى البابين 1 ، 7 تصرف انتباهنا عما يجرى فى الحقيقة والواقع. إن الأسباب السياسية / الأيديولوجية للحافزة والداعمة لهذه المساجلات التى لا تزال دائرية تجعل "الشواهد" التى تنظمها وتسوقها جميع الأطراف موضع شك عند استخدامنا لها على نحو أكثر "براءة". هذا على الرغم من أن القراء الروس ربما يكونون أقدر على فصل بعض الحب من بين أكداك القش. لهذا أجدنى مضطراً إلى أن ألجأ إلى مصادر أخرى.

ويلحظ روسابى، شأن نيلز ستينز جارد (1972) أن تجارة القوافل عبر القارات لم تحل محلها وبديلاً عنها تجارة بحرية حول آسيا - Circum-Asian maritime . ولأحد أسباب ذلك أن الطريق البحرى حول أفريقيا لم يؤد إلى خفض كلفة النقل. وسبب آخر أن هذه النفقات تمثل نسبة صغيرة من ثم البيع النهائى فى جميع الأحوال (مينارد 1991 - 249). لهذا كانت التجارة البرتغالية حول رأس الرجاء الصالح قصيرة الأجل وسرعان ما حلت محلها ثانية الطريق المارة عبر وسط وغرب آسيا. ويذهب ستينز جارد (1972 - 168) فى تقديره إلى أن الاستهلاك الأوروبى للملح الآسيوية الواردة عبر القوافل كانت ضعف السلع الواردة بالمفن عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ويلحظ المؤلفان انحطاط التجارة المارة عبر وسط آسيا خلال القرن السابع عشر. ويعزو روسابى هذا الانحطاط إلى عاملين رئيسيين: للجفاف الشديد (العصر الجليدى القصير)، والانقراضات السياسية بما فيها بوجه خاص الثورة التى أنهت حكم أسرة منج عام 1644 لتحل محلها أسرة ماتشوس. ومن بينها أيضاً سقوط الامبراطورية التيمورية فى غرب آسيا الوسطى، علاوة على المشكلات مع حكم المغول فى شمال الهند. والملاحظ

أن بعثان التجارة الخارجية الصينية إلى واحات حوض نهر تاريم انخفضت في نهاية القرن السادس عشر، وانخفضت أكثر قبل 1640 خلال العقود الأخيرة من حكم أسرة منج عندما سعى طورفان بدوره إلى تأكيد سيطرته على طرق التجارة الشمالية في حوض نهر تاريم. وتدهورت ثنائية العلاقات بين المونغول وأسرة منج (روسابي 1975، 1990). ولكن ثمة دارس آخر يعزو بعض مظاهر الانحطاط على الأقل إلى مشكلات أبعد مسافة بين الصفويين على طول الطرف الآخر من الخط في بلاد فارس (أنشيد 1988 - 196 - 167).

وكم هو يسير علينا قبول ملاحظة روسابي القائلة على أساس تجريبي والتي تقول إن "الاقتصاد العام بأن التجارة المحمولة بحراً حلت محل تجارة القوافل بحاجة إلى بيان يؤكد" (روسابي 1990 - 367). ولكن ما يثير الريبة أكثر هو زعمه في الجملة التالية أن مظاهر الانحطاط في القرن السابع عشر لابد وأنها ترجع إلى "الفوضى السياسية" التي أصابت غالبية المناطق الآسيوية التي تمر عبرها القوافل.... وإجمالاً فإن انهيار تجارة القوافل في وسط آسيا لا يمكن أن نعزوه إلى اعتبارات اقتصادية فقط. ربما، ولكن لماذا لا تكون علاقة السبب - النتيجة في الاتجاه الآخر أي الجفاف والانهيار الاقتصادي هما سبب الصراع السياسي؟ وصندوق هذا بوجه عام في مواضيع وأزمنة أخرى، وهو ما يمكن أن يفسر لنا بطريقة أكثر معقولة السبب في أن "التجارة" في اتجاه شمال غرب الصين انحطت بنسبة كبيرة (روسابي 1975 - 264). وللملاحظ مع هذا أن المشكلات المناخية في شرق وجنوب آسيا كانت شديدة القسوة خاصة خلال العقد الرابع فقط من القرن السابع عشر. لقد كانت الفترتان الباكرة والمتأخرة من القرن السابع عشر فترتي توسع اقتصادي ملحوظ في كل من الصين والهند. وهذا من شأنه أن يثير الشك في الفرضية الخاصة بهذا "الانحطاط" في وسط آسيا.

وهذا هو الوضع طالما وأن التجارة عبر آسيا الوسطى انتعشت من جديد على مدى التوسع التجارى فى القرن الثامن عشر والثورة التجارية فى مناطق أخرى. ولحق ستينز جارد (1972) أن التجارة آنذاك انتقلت إلى طريق يبعد أكثر فى اتجاه الشمال بين روسيا والصين.

وبالمثل يرفض أيضا فليشر (1985) الحجة الزاعمة (أو الافتراض على الأصح) بأن التجارة العابرة للقارات حلت محلها للتجارة البحرية. ولكنه يلحظ بالفعل حالة تدهور اقتصادى بين البدو فى منغوليا للخارجية Outer Mongolia ابتداء من 1660. ويشير شأن ستينز جارد أيضا إلى أن التجار الروس أنشأوا طرقا تجارية بعيدة أكثر نحو الشمال لخدمة للتزايد السكانى فى سيبيريا. بدأ الروس منذ عام 1670 "يزيخون" تجار بخارى (ولم يكونوا جميعا من بخارى فقط) ويحلون محلهم أكثر فأكثر. وقد كان لهؤلاء فى السابق ركن على طرق المسافات الطويلة فى أعماق الجنوب عبر آسيا الوسطى. ويؤكد فليشر على ثلاثة عوامل إضافية أخرى: الأول منها الانخفاض السكانى خلال القرن السابع عشر، ولذى كان شائعا فى القطاع الأكبر فى أوراسيا (ويمثل الدور الرئيسى عند جاك جولد ستون (1991) فى دراسته التحليلية السكانية/ الهيكلية للأزمة بعد عام 1640 والتي نعرض لها بالدراسة فيما يلى). وعامل آخر هو مظاهر التقدم فى الثقافة العسكرية (أى المدفع) التى جعلت الحروب أكثر كلفة، ووضعت جماعات البدو منذ ذلك الحين فى وضع غير موات مع الدول/ الإمبراطوريات الأكبر/ الأغنى كما رأى هس Hess (1973).

عامل ثالث نكره فليشر هو أن التجارة الإقليمية الداخلية توسعت فى أنحاء عديدة ومبتدلة دخل أوراسيا. ولعل نزعة الاتحصار الإقليمى هذه أضعفت دور السوق بالنسبة للتجارة عبر آسيا الوسطى. غير أن هذا لم يحرم أنحاء أى مناطق بذاتها فى آسيا الوسطى من وظائفها الاقتصادية كموردين

وأسواق للمناطق المتاخمة لهم والأخذة في النمو اقتصاديا وتجاريا. وسبق أن لاحظنا علاوة على هذا أن كلا من تجارتي التوابل والحرير ضاعفت عمليا من استخدامها لطرق تجارة القوافل عبر انحاء من آسيا الوسطى. وكانت هذه الطرق ملاصقة ومكملة لطرق التجارة في الخليج الفارسي والبحر الأحمر التي تصل بين آسيا وأوروبا. وبالمثل نجد أن التوسع المغولي صوب الجنوب عبر شبه القارة الهندية تسبب في زيادة الطلب بكميات كبيرة على الخيل للأغراض العسكرية وغيرها. وأصبحت مناطق عديدة في وسط آسيا هي المورد "الطبيعي" لذلك سواء في الغرب على امتداد بلاد فارس أو في الشرق الأقصى حيث التبت ويونان. وسبق أن أشار رحالة من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة إلى هذه الأقاليم في آسيا الوسطى التي تباع للخيل بأرباح مجزية جداً في الهند جنوبا. وهذا ما ذهب إليه جون ريتشاردس (1983) في دراسته التحليلية عن القرن الثالث عشر والرابع عشر. ولكن تجارة الخيل استمرت بعد ذلك. وتفيد تقارير أن آسيا الوسطى كانت تصدر في مطلع القرن السابع عشر 100.000 من الخيل كل عام من بينها 12.000 لاصطبلات المغول وحدها. (بورتون 1993 - 28).

وإطردت بالمثل التجارة الإقليمية بطريقتها للقلب القديمة بين المغول والصين. هذا على الرغم من أن أسرة منج، على ما يبدو، استطاعت أن تصد التهديد العسكري الخطير الأخير للمغول. واضطرت أسرة منج، لكي تحقق هذا الانجاز، إلى أن تتجه باهتمامها صوب الشمال- بل وإلى أن تنتقل عاصمتها إلى بكين- وأن تضحي بالكثير من الفرص التجارية البحرية في الجنوب بعد أن أوقفت إرسال المزيد من البعثات التجارية على نحو ما حدث بالنسبة لبعثة جنج هي Zheng He عام 1433 ونجد عرضا تحليليا قنمه ايزنبيك طوجان Isenbike togan (1990) لهذه الأقاليم Regionalization وللوسائل الجديدة ولكلفة الحروب.

"هدف ورقة البحث هذه هو تقديم المزيد من البيان بشأن تدهور طرق الحرير عن طريق إقامة الدليل على أن التجارة والتجار لم يكفوا عن أداء الدور (خلال القرن السابع عشر). وأن الرأي على العكس إذ ألغيت النكرونيات الرسمية التابعة للدولة والتي كانت تقوم بدور الوسيط على طول طرق الحرير. ويرجع إلغاؤها إلى توسع الامبراطوريات المستقرة في مطلع العصر الحديث. ولقد حانت اللحظة آنذاك (1698) التي انقثت فيها بشكل أثنان من هذه الامبراطوريات وهما الامبراطورية الصينية والامبراطورية الرومية... وادى هذا إلى أن فقد الوسيط دورهم. نتيجة لذلك أصبح التجار، وهم في هذه الحالة للتجار المسلمون (التجار يون) العاملون في طرق الحرير، تجارا للامبراطوريتين اللتين كانتا مشغولتين بالتجارة الداخلية داخل الامبراطوريتين أكثر من انشغالهما بالتجارة عبر القارة كما كان الحال في السابق. (طوجان 1990 - 2).

ولكن وكما يفيد أدشيد (1993 - 179) فإن هذه التطورات تعنى أيضاً أن التدهور الذى أصاب في القرن السابع عشر تجارة القوافل عبر آسيا الوسطى من الشرق إلى الغرب، أكملت، إن لم تكن حلت بديلاً عنها، تجارات إقليمية بين الشمال والجنوب. ولهذا فإن "آسيا الوسطى لم تتدهور". (أدشيد 1993 - 200). ويسرد روسابى (1975 - 135، 165) قائمة بالواردات الصينية من آسيا الوسطى مثل الخيل والجمال والماشية والفراء والسيوف واليشب والجنسج وغيره من الأعشاب الطبية، علاوة على الذهب والفضة. ويورد قائمة بالصادرات الصينية من المنسوجات والأقمشة والعقاقير والشاي والورق والبورسلين. وأضيف إليها مع نهاية القرن الخامس عشر قدر من الفضة بدلا من الصادرات متلفة الذكر من أوراق النقد التي أصبح بالإمكان استخدامها للشراء فقط داخل الصين.

وواصلت التجارة بين روسيا ووسط آسيا ازدهارها، بل زادت خلال القرن الثامن عشر. أولا كانت القوافل من وسط آسيا تحمل بعض الذهب والفضة لتسوية حساب مشترياتها من الصادرات الروسية. ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر أصبح التبادل أكثر توازنا بعد أن صدرت آسيا مزيدا من الأقطان والمنسوجات إلى للروسيا. ثم تحول الميزان التجارى لصالح آسيا الوسطى، واضطرت للروسيا إلى تصدير المعادن النفيسة إلى أهالى وسط آسيا ثم بعدها إلى الصين (لتمان 1981 - 112 - 124). واتساقا مع هذا كان القيصر تلو الآخر يصدر المراسيم التى تحظر تصدير المعادن النفيسة والعملات. وبداية من منتصف القرن السابع عشر، وكذلك الحال خلال القرن الثامن عشر سعت دولة للروسيا إلى احتجاز العمل التجارة لرعاياها، وتستبعد المنافسة التجارية وغيرها لبلدان آسيا الوسطى (برتون 1993).

ويورد برتون التجارة على أيدى غير التجار بين ضمن دراسته الاقتصادية (1993) عن تجارة بخارى من 1559 إلى 1718 - وتعرض خرائطه ونصوص دراسته طرقاً تجارية وأعمالا تجارية أساسية - ومن ثم تقسيما للعمل - بشأن سلع تتعلق بالطعام والكساء والاستعمالات اليومية (وهى كثيرة جداً بحيث يتعذر سردها هنا). ولكن يجدر بنا أن نخص بالذكر هنا تجارة جلب المعيد من جميع الأنحاء (بما فى ذلك ألمانيا وشرق أوروبا) ولكن بوجه خاص غير المسيحيين من الغرب وغير المسلمين الهنود من الجنوب. هذا علاوة على تجارة الخيل والماشية وخام الجلود، والجلود، والفراء والألياف والمنسوجات من جميع الأنواع، والأصباغ والمعادن والسلع المعدنية وبخاصة الأسلحة الصغيرة، والبورسلين وأنواع الخزف الأخرى، وجميع أنواع الأغذية بما فى ذلك الحبوب والسكر والفاكهة وبخاصة الراوند والعقاقير الطبية وللشاي والتبغ والأحجار النفيسة، وبالطبع المعادن النفيسة

والعملات. وربطت الطرق التجارية بين المراكز التجارية فى آسيا الوسطى مثل خيفا Khiva وبخارى والبلخ وسمرقند وكابول وكثير غيرها. واتجهت للطرق التجارية شمالا عبر استراخان وأونبرج إلى موسكو ثم امتداداً من هناك إلى شرق وغرب أوروبا. واتجهت غرباً إلى بلاد فارس والمشرق والأناضول و/أو عبر طريق البحر الأسود إلى استنبول والبحر المتوسط. واتجهت جنوباً إلى الهند، وشرقاً على امتداد طريق الحرير القديم إلى الصين. ثم فى الاتجاه الشمالى الشرقى إلى سيبريا ثم إلى الصين. ويخلص بيرتون (1993 - 84) من هذا إلى أنه "على مدى الفترة موضوع البحث واصلت (آسيا الوسطى) نشاطها للتجارة بغض النظر عن الأخطار والمصاعب. وحملوا أنواعاً عديدة ومتباينة من السلع، وتميزوا بقدرتهم على التلاؤم مع الظروف المتغيرة. وواصلوا التجارة مع موسكو وسيبيريا حتى بعد العوائق والقيود التى فرضها للقياصرة.

وعقب التقدم الروسى السريع فى سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر كانت المنافسة الصينية - الروسية حول تجارة آسيا الوسطى وسيبيريا وحول الأراضى والسلطة السياسية تشتت وتتعاظم حيناً، وتخبو وتندوى حيناً آخر. وبدا أن الروس أكثر تصميماً على التجارة (بعيدة المدى)، والصينيين أكثر انشغالاً بالسيطرة السياسية التى تقدم لهم تجارة وخراجاً إقليمياً ومحلياً. وبعد عقد اتفاق متبادل بينهما أمنت التجارة الروسية. غير أن روسيا تخلت عن السيادة السياسية فى الإقليم للصين عام 1689 بناء على معاهدة نرشنسك Nerchinsk إلى أن فقدت الصين سيطرتها ثانية فى 1858 - 186 (ولم تستعدها إلا فى منتصف القرن العشرين). وكسب المونغول الغربيون السيطرة على اللوحات على امتداد الفرع الشمالى لطريق الحرير عبر حوض نهر تاريم (الذى كانت مملكة الصين عليه متقطعة حيناً وحيناً منذ عصر أسرة الهان. ونشب صراع تنافس

آخر من أجل هذه المنطقة الحيوية إلى أن استطاع أخيرا نظام أسرة كنج أن يضم إلى الصين منطقة شنجانج أوجور Xinjiang Uigur ذات الأغلبية المسلمة الآن (عاد اهتمام هؤلاء المسلمين بالاستقلال بعد انفصال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية للمسلمة).

روسيا وبلدان البلطيق

احتلت روسيا وبلدان البلطيق فى هيكل التجارة والمدفوعات الدولية مواقع مماثلة لمواقع العثمانيين والفرس فى غرب آسيا. معنى هذا أن روسيا وبلدان البلطيق لم تكف عن تصدير المزيد من الفراء وكذلك الأخشاب والقنب والحبوب وغيرها من السلع فى اتجاه غرب أوروبا. وتجاوزت صادراتها هذه ما استوردته من منسوجات أو مصنوعات أخرى. ويتم تسوية الميزان التجارة الموانى لها بالمعادن النفيسة المجلوبة أساسا من الأمريكتين. وهذا هو عين النمط الذى تميزت به تجارة روسيا - البلطيق، وتجارة البلطيق - شمال غرب أوروبا (التي اشتملت على صادرات سويدية مهمة من النحاس والحديد ثم أخيرا الأخشاب).

وكان بحر البلطيق واحداً من ثلاثة طرق تجارية كبرى تربط الشرق والغرب. والطريقان الآخران أحدهما الطريق البحرى فى أقصى الشمال عبر المحيط القطبى الشمالى، والثانى الطريق البرى عبر وسط - شرق أوروبا. ولكن الطرق التجارية بين الشمال - الجنوب كانت تمر أيضا عبر روسيا خاصة على طول الأنهار الكبرى إلى داخل الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وأصبحت استراخان فى دلتا نهر الفولجا عند بحر قزوين مركزا تجاريا دوليا مهما. وخطط الروس لشق قناة تصل نهري الفولجا - والرون ولكن لم تنفذ. وكان الهدف تطوير هذه التجارة واستبعاد المسلمين. وصدرت روسيا فى اتجاه الجنوب أساسا الفراء والجلود والساتان والقطن والأصبغ بأنواعها المختلفة. ومال الميزان للتجارة بشدة لغير صالح روسيا؛ ومن ثم اضطرت لتسوية حساباتها إلى إعادة تصدير بعض الفضة وبعض الذهب الذى اكتسبته من فائض تجارتها مع البلطيق وأوروبا.

ورغبة من القيصر فى النهوض بالتجارة المحلية، والتميز فى المنافسة فى مجال التجارة الدولية، شمل التجار برعايته وسمح لهم بإدارة ذاتية محلية. وأوفد أيضا القناصل إلى أوروبا وآسيا. والتمس بطبيعة الحال تأسيس وضع مهم للروسيا فى تجارة البلطيق. وأقام مدينة سانت بطرسبرج (نسبة إلى القديس بطرس وليس إلى القيصر). وبنى طريقا يصل إليها عبر المستنقعات ابتداء من موسكو على الرغم من المعارضة السياسية الشرسة من داخل موسكو. ولم تكن هذه سوى تدابير قليلة من بين تدابير أخرى كثيرة استهدفت أن تحل التجارة الخاضعة لسيطرة روسيا عبر البلطيق محل للتجارة الخاضعة للأجانب عن طريق أركانجيل Archangel. (وأدى هذا إلى تدهول أركانجيل بنسبة 90 بالمائة) وسعى القيصر بطرس أيضا، وإن أخفق، من أجل بناء شبكة قنوات نهريّة تربط البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض وبحر قزوين. علاوة على هذا فإن كل هذا التأكيد على تجارة البلطيق من شأنه أن يحجب تطور تجارة موسكو مع الشرق.... وهى التجارة التى كان لكل من تركيا وفارس وخانات آسيا الوسطى والصين دور هام فيها، ناهيك عن مصلحة بطرس فى الإقادة بالتجارة الهندية المزدهرة. (أوليفا 1969 - 129). ونشأت مستوطنات دائمة لأكثر من 300 تاجر هندي فى استراخان، ومستوطنات أصغر حجماً فى موسكو وبارفا وغيرهما، وتم تصدير المنسوجات الهندية إلى سيبيريا ثم يجرى إرسالها من هناك إلى كاشجار Kashgar التى أصبحت مدينة صينية اليوم (باريندس 1997 - الباب 1).

ومع نهاية حكم بطرس الأكبر كان هناك على الأقل 200 مشروع صناعى كبير فى منطقة موسكو منها 69 فى مجال التعدين و46 متعلقة بالمنسوجات والجلود، و17 للبارود. وزاد انتاج خام الحديد عن ما تنتجه إنجلترا، بل تجاوز ما أنتجته كل أوروبا بحلول عام 1785 (أوليفا 1969 -

(124). وحققت سياسات بطرس الاقتصادية فائضا فى مجمل الميزان التجارى وصل إلى 0.8 مليون روبل بسين صادرات بلغت 2.4 مليون وواردات قيمتها 1.6 مليون روبل عام 1725. (أوليفا 1969 - 130)

علوة على هذا فإنه مع توسع روسيا السريع داخل وفى كل أنحاء سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أصبحت صادرات القراء من سيبيريا تشكل أكثر فأكثر عنصرا تكمييا لصادرات روسيا الأوروبية. لذلك تدفق المال فى اتجاه الشرق إلى مسافات بعيدة كما ساعد على فتح أبواب سيبيريا. وأصبح الروس، عند الطرف الشرقى من سيبيريا وأوراسيا علماء مهمين للحريز ثم الثناى من الصين. وسعت حكومات القياصرة للحصول على ميزات تجارية للدولة الروسية وللتجار داخل التجارة الإقليمية لشرق روسيا وآسيا الوسطى والصين.

أشرنا فيما سبق إلى أن التجارة عبر القارية فى أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر تحولت عن الطرق فى أقصى الجنوب عبر آسيا الوسطى إلى طرق فى أقصى الشمال عبر روسيا. وحدث هذا التحول جزئيا، قرين أو عقب أن رسخت روسيا أقدامها فى سيبيريا . وحدث من ناحية أخرى، وكنتيجة للحدث نفسه، أن زادت التجارة عبر الحدود والتجارة الصينية الروسية. نذكر من ناحية ثالثة أن الحكام الروس منذ إيفان الرهيب فى منتصف القرن السادس عشر وهم يحاولون نقل أو جذب طريق الحريز ليمر عبر الأراضى الروسية (أنيزيموف 1993 - 255). وحصل تجار بخار، سواء الظاعنين أم المقيمين فى سيبيريا، على امتيازات وحماية فى بداية الأمر. ولكنهم خضعوا للمزيد والمزيد من التقييدات ثم الحظر فى نهاية الأمر بعد أن التمس للتجار الروس والخوا من أجل أن تفرض حكومتهم قيودا على هذه المنافسة الأجنبية ولكى تلغىها أخيرا. وتزايدت هذه الالتماسات وألحت بشكل خاص فى منتصف القرن السابع عشر أثناء الأزمة النقدية

والتجارية. (التي ناقشناها في الباب الخامس - وانظر أيضا برتسون 1993-54) وعادوا إلى الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن السابع عشر خلال حكم بطرس الأكبر.

واحتجزت السوق للروس، وتزايدت عمليات إلغاء التجاريين بعد أن وقع بطرس الأكبر معاهدة نرشنيسك الصينية للروسية عام 1689. إذ قضت المعاهدة بمنح امتيازات سياسية صينية مقابل امتيازات روسية للتجارة في سيبيريا، والتجارة مع الصين. وتفتت المعادن النفيسة في كلا الاتجاهين في الوقت نفسه هذا على الرغم من أن غالبية المبتاع بعد ذلك اتجهت غربا، والعملات اتجهت شرقا (أتمان 1981 - 114 ، 24) . ولكن بطرس الأكبر حظر تصدير المعادن النفيسة لو أى ملح أخرى غير الملح الروسية (بيرتون 1993 - 76 ، 81).

وطد بطرس الأكبر عزمه على حماية وتوسيع التجارة الروسية في الشرق وإلى الجنوب. وكتب يوما إلى سفيره لدى الفرس (رواهما كتاب أنيزيموف 1993-255) ... "هل يمكنك اصطناع عقبة ما أمام تجارة سميرنا Smyrna وحلب... أين ومتى؟ ورويته علاوة على هذا أفكار وثيقة الصلة: الحرب ضد الفرس عام 1722 (لننتهز فرصة ضعفها مؤقتا بسبب مشكلات القصر الصفوي) ثم الحرب ضد تركيا عام 1723. وسبق أن سعى إلى مشاركة تركيا تقسيم الأراضي الفارسية والطرق التجارية وكل هذا لأسباب تجارية. وعندما استولى على بلكو على بحر قزوين أسكرته للنشوة وشرب نخب خطوة على طريق الامسكندر الأكبر" - في طريقه إلى الهند (أنيزيموف 1993 - 259).

وتمثلت قوة الجذب في ثروات الهند وتجارها. وأصبحت المسألة هاجسا يلح على بطرس الأكبر أن يجد طريقا مائيا. فكر في واحد تلو الآخر عن طريق بحر قزوين ونهر أوكسوس Oxus وغيرها. وبحث في تحويل

مجارى الأنهار وإقامة قنوات تصل فيما بينها. وأكثر من هذا أنه اشتبك فى مغامرات عبر المحيط عن طريق مدغشقر. وبعث بأحد سفراته عن طريق مدغشقر فى بعثة مشنومة إلى الهند حاملا تعليمات بالتعامل مع المغول، وأن يعمل بكل الوسائل... ليستهو به لكى يسمح بالتجارة عبر روسيا: (الرواية فى كتاب أنيزيموف 1993 - 262). ويروى سفيره أرتيمى فولينسكى الذى بعث به إلى بلاد فارس: "طبقا لمخططات جلالتة لم ينصد اهتمامه على بلاد فارس وحدها. إذ لو أن الأمور نجحت بالنسبة لنا فى فارس، وامتد به العمر للمجيد، لحاول بطبيعة الحال الوصول إلى الهند، بل إنه أضمر نوايا بالنسبة لدولة الصين والتى شرفنى جلالتة... بالاستماع إليها بنفسى منه". (أنيزيموف 1993 - 263). علاوة على هذا أرسل القيصر الملاح الدانمركى فيتوس جونامن بهرنج (الذى سعى للمضيئ والبحر على اسمه) ليلتمس معبراً يصل ما بين أقصى شرق روسيا والأمريكتين. ولكن جميع هذه السياسات التجارية والأمبريالية التى تهدف إلى الإفادة من ثروات آسيا كان لزاماً أن تنتظر إلى حين توفر قدر من الحسم الكافى لطموحات القيصر إزاء البلطيق وأوروبا. وكان قد أقام مدينة سانت بطرسبرج كخطوة على الطريق بين أمور أخرى لتحقيق طموحاته. ولا تزال روسيا اليوم ممزقة، وربما تمزقها المصالح المتصارعة بين الشرق والغرب.

موجز الاقتصاد العالمى

القائمة على المركزية الصينية

اثبت هذا الباب بما لا يدع مجالا لشك يقبله عقل أنه كان هناك حقيقة تقسيما للعمل ونظاما تجاريا باتساع العالم محيطا بالكوكب، وربط هذا النظام الأرضى الداخلى الزراعية وأراضى الأطراف بالمراكز الحضرية الإقليمية والمحلية الخاصة بكل منها، وبميناؤها البحرى و/ أو منها للتجارية الرئيسية فى الداخل. وتطورت هذه بدورها واحتفظت بعلاقات اقتصادية دولية فى قالب منظومى عالمى وفيما بين الأقاليم وبين المقاطعات المحلية. وتميزت بأنها علاقات كثيفة بعيدة المدى والأثر.

ونجد هذا أكثر وضوحا من خلال التجار والتجارة، وفى ما ترتب على نشاطهما من مظاهر اختلال فى الميزان التجارى. ولكن تعكس العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بتقسيم العمل على مستوى الكوكب مظاهر تكامل وتنافس واسعة النطاق فيما بين الأقاليم وما بين القطاعات. ويعكس هذا كله بدوره التقل النسبى - أو المطلق فى الحقيقة - والهيمنة الاقتصادية الآسيوية بعامة وللصين بخاصة. والملاحظ أن هذه التجارة الكوكبية متعددة الأطراف والقائمة على مركزية صينية توسعت نتيجة ما صبه الأوروبيون من مال أمريكى. وهذا فى الحقيقة هو الذى أتاح للأوروبيين الفرصة لكى يضاعفوا من مشاركتهم فى الاقتصاد الكوكبى الذى ظل حتى ذلك الحين، بل وخلال القرن الثامن عشر، خاضعا لهيمنة آسيا فى الإنتاج والمنافسة والتجارة.

ويعكس النمط الكوكبى لموازين التجارة والتدفقات النقود للتقسيم الدولى للعمل والإنتاجية القطاعية للنسبية، والتنافسية الإقليمية فى الاقتصاد العالمى.

الفصل الخامس عشر

واقفنا الاقتصادي العربي



- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد في البلدان العربية.
- هيكل الاقتصاد ودولته.
- أهمية النفط وإيراداته على الاقتصادات العربية.
- اللوائح والاستثمار والريود الخارجية
- الاستثمارات العربية في الخارج استمرار نزيف الأموال العربية.

يشكل الاقتصاد الرفاعة الرئيسية للقوة الشاملة لاي بلد، سواء لانه اساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المنتلة في تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة، أو لانه هو الذي يمكن أى دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية فى الداخل والخارج، فضلاً عن أن حالة الاقتصاد ومدى تخلفه أو تقدمه، هى التى تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الانتاج المتاحة للامة والعائد من هذا للتوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال . وسوف يتناول هذا القسم، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو أنماجها فى الاقتصاد العالمى، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها، والاليات الممكنة لاصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتى المتواصل.

واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية فى حجم الناتج الذى تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه، وهىكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق يتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات، ويتمثل أيضاً فى الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج المتاحة لهذه الاقتصادات، كما يتمثل فى مستوى الانتاجية فى الاقتصاد، وفى معدلات الانخار والاستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وأثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها .

1- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية

شهد الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية طفرة حقيقة فى عام 2004، بسبب الارتفاع الهائل لاسعار النفط الذى يشكل قطاع استخراجه و انتاجه وتكريره وتصنيعه، جانباً مهما من الاقتصادات العربية، فضلاً عن أنه يمثل السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات العربية، وهو المصدر الرئيسى لايادات الدول العربية من النقد الاجنبى . وقد ارتفع متوسط

سعر برميل النفط الى نحو 35.6 دولار في العشرة أشهر الاولى من عام 2004، (1) وتشير التقديرات الى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من 36 دولار في عام 2004 في مجمله، ونتيجة لذلك فإن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسياً في عام 2004. فقد ارتفع للناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي الي 421 مليار دولار عام 2004، مقارنة بنحو 341.3 مليار دولار عام 2003 . (2) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام 2004، غير متوفرة لباقي البلدان العربية الآن المكانة المهمة التي يحتلها النفط في اقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس، إضافة الى بلدان الخليج، تعنى أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهم في زيادة للناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية المذكورة. كما سنوضح في موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية عام 2004 . وعلى أى الاحوال فلنأنا سوف نستخدم البيانات خاصة بالناتج المحلي الاجمالي للدول العربية في عام 2003، في تحليلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه في البلدان العربية .

وبالنظر الى جدول 1، نجد أن الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال، قد بلغ نحو 667.5 مليار دولار في عام 2003، بما شكل نحو 1.94 % من الناتج العالمي في العام المذكور، وبما يقل عن الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا الذى بلغ 698 مليار دولار شكلت أكثر من 2% من الناتج العالمي في العام المذكور . وإذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلي الاجمالي العراقي المذكور في التقرير الاقتصادى العربى الموحد (2003) والبالغ 81.5 مليار دولار في عام 2002، فإن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

يرتفع الى 749 مليار دولار في عام 2003، بافتراض ثبات النتائج العراقية في عام 2003، على ما كان عليه في عام 2002، وتصبح حصة هذا الناتج العربي نحو 2.17 % من الناتج العالمي في العام نفسه . وإذا كان الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج وحدها قد زاد بنحو 80 مليار دولار في عام 2004، بالمقارنة مع مستواه عام 2003، فانه ويأخذ معدلات النمو الحقيقية لباقي الاقتصادات العربية والمذكورة في الجدول الخاص بهذا المؤشر في الاعتبار، فان الناتج المحلي الاجمالي العربي قد تجاوز 850 مليار دولار على الاقل في عام 2004 . لكنه حتى عند هذا المستوى، يظل في حصته من الاجمالي العالمي، أقل كثيراً من الحصة العربية من مساحة وسكان العالم، حيث بلغت مساحة الوطن العربي نحو 13.8 مليون كيلو متر مربع، تشكل نحو 5.1 % من مساحة اليابسة، وبلغت حصة الوطن العربي من سكان العالم نحو 4.8 % في عام 2003. والاهم من كل ذلك أن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لا يتناسب مطلقاً مع الحصة العربية الكبيرة من اجمالي الموارد الطبيعية في العالم، فالعرب يملكون نحو 653.3 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية وهو ما يوازي نحو 61.1 % من اجمالي الاحتياطيات العالمية، ويملكون نحو 51863 مليار متر مكعب من الغاز أى ما يوازي نحو 341 مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوي 152 متر مكعب من الغاز)، وهى توازي نحو 30% من الاحتياطيات العالمية من الغاز. (3) وإذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطيات بدولارات عام 2004 وعلى أساس سعر برميل النفط خلاله والذي بلغ أكثر من 36 دولاراً، فانهما تساوي نحو 35802 مليار دولار، أى ما يوازي نحو 45.1 % من قيمة الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام 2004 .

وهذه الحصاة الكبيرة تؤكد على أن الطبيعية كانت بالغة للكرم مع البلدان العربية، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادي وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على إيرادات الثروات الناضبة وبسبب تدهور قيمتى العلم والعمل الحاسمتين لاي تقدم، وتردى مستوى كفاءة الادارة وانتشار الفساد فى ظل غياب الديموقراطية الكاملة، للقادرة وحدها على إيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد .

ويضم الوطن العربى، خليطا من الدول التى تقع فى مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولى، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية، يرتبط ثراؤها بربع ثروتها النفطية التى مستضرب آجلا أو عاجلا، وهى تقع ضمن دول الدخل المرتفع التى يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن 9386 دولار سنوياً، مثل قطر والامارات والكويت، وأن كانت الامارات تتميز بأن هناك معنى لتنوع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية و السياحة فى أمانة دبي بالذات، وتطوير قطاع للصناعة فى أمارتى الشارقة وأبو ظبى. أما مملكة البحرين وهى تدخل أيضاً ضمن دول الدخل المرتفع، فإنها تعتمد على قطاعى الخدمات والصناعة للتحويلية الى جانب اعتمادها الاقل من باقى دول الخليج على قطاع أستخراج النفط . وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الاكبر وضعف الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية فيها، وخروج فوائدها النفطية للخارج بدلا من توظيفها فى الداخل تجعلها حتى عام 2003، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا، لكن المماكة العربية السعودية التى بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو 249 مليار دولار عام 2004، يعنى أن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ نحو 11 ألف دولار، بما يعنى دخولها ضمن

مرتفعة الدخل، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول في عام 2004 .

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبياً مثل عمان، تقع ضمن دول لدخل المتوسط المرتفع التي يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين 3036 دولار، و9385 دولار سنوياً، ومن المرجح أن تكون قد تحولت الى دولة مرتفعة الدخل في عام 2004 .

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على إنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد في ناتجها وفي نصيب الفرد منه، فقد كانت ليبيا وكل دول الخليج باستثناء عمان، تقع ضمن دول الدخل المرتفع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع، لكن الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه في هذه البلدان تعرض للترجع طويل الاجل مع تذبذب واضح تبعاً لحركة أسعار النفط من عام 1986 وحتى نهاية القرن العشرين، قبل أن يبدأ دورة من النهوض السريع للمتذبذب أيضاً تبعاً لحركة أسعار النفط . ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثروتها النفطية في تمويل بناء الاقتصادات جمعية متطورة قادرة على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط، وإنما وظفتها بالاساس في استيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التي تستهلكها الدول الغنية، وفي بنائية أساسية متطورة وفي تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد في كل ذلك على عمالة أجنبية بالاساس حيث اكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بربع المواطن الذي يقدم في صورة تحويلات اجتماعية مباشرة، أو في صورة دعم الخدمات، مما قلل من الفعالية الاقتصادية للسكان، أو بمعنى آخر قلل للفعالية الاقتصادية - الاجتماعية .

ويأتى لبنان، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وهو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات. وتحولات مواطنيه العاملين في الخارج.

وتدخل الجزائر والاردن ومصر وسورية والمغرب وتونس وجيبوتي وفلسطين المحتلة عام 1967، في إطار دول الدخل للمتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين 766 دولار، 3035 دولار في العاظمياً لتصنيف البنك الدولي . وتأتى باقى الدول العربية وهى موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضمن دول الدخل المنخفض .

ويصنف الوطن العربى فى مجموعة على أنه منطقة تنتمى لدول الدخل المتوسط المنخفض التي يتراوح متوسط دخل الفرد بين 766 دولاراً، 3035 دولاراً سنوياً، مقارنة بتصنيف العالم فى مجموعة، على أنه متوسط مرتفع الدخل، أى يتراوح متوسط من الدخل فيه بين 3036 دولاراً،

و 9385 دولاراً سنوياً . وحتى لو أخذنا بالنتائج المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية ومتوسط الفرد منه فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحسوب بهذه الطريقة فى البلدان العربية لا يزيد على 61 % من نظيره العالمى كما هو واضح من جدول 1 . وهذا الأمر يعنى أن الوطن العربى فى مجموعه يعد من المناطق الأكثر فقراً فى العالم، وذلك على الرغم من الموارد الهائلة التى يملكها من النفط والغاز والحراريات وخامات الاسمدة والاراضى الزراعية والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية وذلك ببساطة لان هذه الموارد الطبيعية للضخمة لاتفضى الى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها وإنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية اجتماعية تقوم على

تنظيم أجماعي - لقتصادي قادر على أستنهاض طاقات الامة وتنظيمها
لأنه التطور يتحقق بالاساس من خلال العمل البشرى ، والتقدم والتقنى،
وكفاءة الادارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها، ووجود نظام

عدد السكان بالمليون نسمة	التتاج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف علم 2003 بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من التتاج طبقاً لسعر الصرف علم 2003 بالمليار دولار	التتاج القومى الاجمالى طبقاً لتعامل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من التتاج طبقاً لتعامل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
مصر	67.6	94	1390	266	3940
الجزائر	21.8	60	1890	189	5940
جيبوتى	0.7	0.643	910	1.6	2200
ليبيا	5.6	32.2	5366	00	00
موريتانيا	2.7	1	430	5	2010
المغرب	30.1	40	1320	119	3950
الصومال	9.6	00	00	00	00
السودان	33.6	15.4	460	63.2	1880
تونس	9.90	22	2240	68	6840
البحرين	0.712	7.6	11260	11.3	16170
العراق	24.7	00	00	00	00
الأردن	5.3	10	1850	23	4290
الكويت	2.4	38	16340	42	17870
لبنان	4.5	18	4040	22	4840
عمان	2.6	19.9	7830	33	13000

قطر	0.6	17.5	29166	00	00	مرتفع
السعودية	22.5	187	8530	281	12850	متوسط
سورية	17.4	20	1160	6079	3430	مرتفع
الإمارات	4	71.3	20371	16	21040	متوسط
اليمن	19.2	10	520	1.06	820	منخفض
جزر القمر	0.6	0.3	450	00	1760	منخفض
الضفة وغزة	3.4	3.7	1110	12979	00	متوسط
اجمالي الوطن العربي	299.5	667.5	2429	51314	5008	منخفض
للعالم	6272	34491	5500	3641	8180	متوسط
اليابان	127.2	4390	34510	1640	28620	مرتفع
فرنسا	59.7	1523	24770	905	27460	مرتفع
سبوتيا	41.1	698	16990	859	22020	مرتفع
كوريا ج	47.9	576	12020	6435	17930	مرتفع
الصين	1288.4	1417	1100		4990	متوسط
						منخفض

ديموقراطي كامل يحترم خيارات البشر للنظام الاقتصادي الذي يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد مكافحته وأجنتائه إذا حدث .

2- هيكل الاقتصاد ودلالاته

يشكل هيكل الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، تعبيراً دقيقاً عن مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغنية منها . وبالنظر الى جدول 2، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات، قد ساهم بنحو 11.3% المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة عام 2002، مقارنة بنحو 4% على الصعيد العالمي . كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو 23.4% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، مقارنة بنحو

10% على الصعيد العالمى . وبالمقابل، ساهمت الصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغاز بنحو 18.2% من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو 19% على الصعيد العالمى، ونحو 32% فى دول آسيا والمحيط الهادى، ونحو 35% فى الصين، ونحو 37% فى كوسا، ونحو 34% فى تايلاند، ونحو 31% فى ماليزيا . كما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية بنحو 47.1% من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو 68% على الصعيد العالمى، ونحو 71% فى الدول الغنية، ونحو 46% فى الدول الفقيرة، ونحو 57% فى دول الدخل المتوسط ونحو 38% فى دول الدخل المتوسط، ونحو 38% فى دول آسيا والمحيط الهادى .

وبالنظر الى جدول 2، نجد أن حصة الناتج الزراعى للبلغة نحو 11.3% من الناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام 2002، تعد مرتفعة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعى للبلغة نحو 4% فقط من الناتج العالمى فى العام نفسه . ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى العربى الى ضخامة حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من السودان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس، وهى دول مازال القطاع الزراعى يمثل جانبها كبيرا من اقتصاداتها، فضلا عن أنه يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها .

وتصل مساهمة هذا القطاع الى ذروتها فى السودان والصومال وموريتانيا، كتعبير عن تدرى مستوى التصنيع فى تلك البلدان الى أدنى درجاته بالمقارنة بباقي الدول العربية، مع فقرها الشديد واقتصادها لاسس أو مقومات التحول لمركز إقليمى أو دولى لبعض الخدمات، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها . ورغم هذا المستوى

المرتفع نسبياً لاسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى العربى، الا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان استيراداً للسلع الغذائية، وهناك عجز فى التجارة الخارجية للزراعة العربية يقدر بنحو 15 مليار دولار على الأقل، مما يشير الى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتى يكون قادراً على تحقيق التوازن فى التجارة الخارجية العربية فى مجال السلع الزراعية . ويتركز العجز التجارى للزراعى العربى فى مجال الحبوب التى تعتبر أهم السلع الاستراتيجية فى المجال الزراعى، مما يشر الى أن الانتاج للزراعى العربى ليس موجهاً لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالاساس بقدر ما يعضى التركيب المحصولى فيه مسارات رسمت فى عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعمارى، أو ينطلق البعض الآخر من عدم أدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب .

أما بالنسبة لمستوى التصنيع فى البلدان العربية، فإن المساهمة الاجمالية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية، والبالغة نحو 41.6% من ذلك الناتج فى عام 2002، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ نحو 29% فى العام نفسه، لكنها ليست كذلك إذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع فى الصين (51 ٪)، وماليزيا (47 ٪)، على سبيل المثال . لكن الاهم من ذلك ،هو أن هذه المساهمة المرتفعة لقطاع للصناعة فى للناتج المحلى الاجمالى العربى، قائمة أساساً من الصناعات الاستخراجية الأولية وبالذات أستخراج النفط، وهذه الصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم اقتصادى وتقنى حقيقين، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية فى البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللذين يوجد عليهما طلب عالمى متزايد، علماً بأن هذه الصناعات الاستخراجية العربية تقوم شركات أجنبية فى الكثير من الاحيان، أو حتى شركات محلية

شكلياً تقوم على العمالة الاجنبية فى غالبية الاحيان. وسوف نتعرض بشكل تفصيلى لمكانة ودور النفط فى الاقتصادات العربية فى موضع لاحق نظراً لأهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات فى الوقت الراهن ولسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الأكثر تعبيراً عن تقدم الاقتصاد وقدرته على النمو الذاتى المتوصل بها أسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى العربى لم يتجاوز 18.2% من ذلك الناتج فى عام 2002، مقارنة بنحو 19% فى المتوسط العالمى، ونحو 17% فى الدول الفقيرة، ونحو 21% فى الدول متوسطة الدخل، ونحو 19% فى الدول الغنية بنحو 32% فى دول شرق آسيا والباسيفيكي السريعة النمو والتطور، ونحو 35% فى الصين ونحو 31% فى ماليزيا، كما هو واضح من جدول 2 . وبالتالى فإن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، تعد متدنية بالدول التى تسعى للتحوّل لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثرائها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة .

ولأن الاقتصادات العربية التى يصنف بعضها على أنها اقتصادات نامية والبعض الآخر على أنها اقتصادات متخلفة، هى فى وضع اقتصادى يفرض عليها السعى لتحقيق للتطور الصناعى كأساس ومعمار للتقدم، فإن حصة الصناعة التحويلية فى البلدان العربية، هى مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعى .

ولا يصح فى هذا الصدد أن نقارن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، بالحصة المناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة، سواء بسبب الفروق المذهلة فى مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين، أو لأن انخفاض حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى

الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة، ناتج بالاساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتي تحقق مستويات معيشية بالغة الارتفاع، والتي حققت تطوراً صناعياً وتقنياً يعد الأعلى في العالم، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التي يتمتع بها سكانها، فضلاً عن أن تدنى القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة، بالمقارنة مع القيم المناهضة للخدمات في الدول المتقدمة، كتعبير عن ارتفاع قيمة العمل البشري الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة في تقديم الخدمات بكثافة أعلى، يساهم في رفع حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات السلعية في الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول 2 .

	لرراعة		لجمالى الصناعة		لصناعة التحويلية		الخدمات	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002
مصر	19%	17%	29%	33%	18%	19%	52%	50%
الجزائر	11%	10%	48%	51%	11%	8%	44%	37%
الأردن	8%	2%	28%	26%	15%	16%	64%	72%
الكويت	1%	0.5%	52%	53.2%	12%	11.9%	47%	46.3%
لبنان	00	12%	00	21%	00	10%	00	67%
موريتانيا	30%	21%	29%	29%	10%	9%	42%	50%
المغرب	18%	16%	32%	30%	18%	17%	50%	54%
عسان	3%	2.1%	58%	53.7%	4%	11.4%	39%	44.2%
للمعدنية	6%	5%	49%	51%	9%	10%	45%	44%
لصومال	65%	00	00	00	5%	00	00	00
للمودان	00	39%	00	18%	00	9%	00	43%
مسورية	28%	23%	24%	28%	20%	25%	48%	49%
تونس	16%	10%	30%	29%	17%	19%	54%	60%
الامارات	2%	3.7%	64%	50.9%	8%	22.9%	35%	45.5%
للضفة وغزة	00	6%	00	13%	00	11%	00	80%
اليمن	24%	15%	27%	40%	9%	5%	49%	44%
البحرين	00	0.7%	00	44.4%	00	18.6%	00	54.9%
ليبيا	00	6.5%	00	62.7%	00	12.6%	00	30.8%

قطر	00	%0.4	00	%70	00	%19.7	00	%29.6
العراق	00	00	00	00	00	00	00	00
جيبوتي	00	%3.5	00	%15.1	00	%14.5	00	%81.2
جزر القمر	00	00	00	00	00	00	00	00
الوطن العربي	00	%11.3	00	%41.6	00	%18.2	00	%47.1
العالم	%5	%1	%34	%29	%22	%19	%60	%68
الدول الغنية	%3	%2	%33	%27	%22	%19	%64	%71
الدول الفقيرة	%29	%24	%30	%30	%17	%17	%41	%46
الدول متوسطة الدخل	%14	%9	%39	%34	%24	%21	%47	%57
شرق آسيا والباسيفيك	%24	%15	%40	%47	%29	%32	%37	%38
الصين	%27	%15	%42	%51	%33	%35	%31	%34
ماليزيا	%15	%9	%42	%47	%24	%31	%43	%44

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنه أسهم بنحو 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2002، مقارنة بنحو 68% في المتوسط العالمي، 71% في الدول الغنية، ونحو 46% في الدول الفقيرة، ونحو 57% في الدول متوسطة الدخل، ونحو 38% في الدول سريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونحو 34% في الصين، ونحو 44% في ماليزيا وبالرغم من انخفاض أسهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العربي بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع الدول متوسطة الدخل التي تقع الدول العربية ضمنها إلا أن الأهم من حصة هذا القطاع، هو نوعية الخدمات وفهاليتها في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي . ومن الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي العربي، يضغط على حصص القطاعات الأخرى، بحيث نجد أن أسهم قطاع الخدمات يظل منخفضاً عن المستويات المتحققة في الدول متوسطة الدخل، حتى في الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتي تهتم بقطاع الخدمات لتقديم

خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ربح المواطنة وكتعبير عن ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على اقتصادات تلك البلدان .

لكن هيكل الناتج في قطاع الخدمات في الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذي تهيمن عليه التجار والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية بينما يتضاءل اسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذي يسهم بنحو 6.3% فقط في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية .

3- هيمنة النفط وايراداته على الاقتصادات العربية

أشرنا في موضع سابق الى حجم وقيمة الاحتياطات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الاجمالي العالمي . وتأتي المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والامارات والكويت وليبيا، في صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطات النفطية، حيث بلغ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب نحو 262.8، 115، 97.8، 96.5، 36 مليار برميل في عام 2002، وتحتل السعودية والعراق والامارات والكويت، المراكز الاربعة الاولى في ترتيب الدول صاحبة الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم .

وخلال عام 2004 حطمت أسعار النفط، الذي يشكل الجانب الاعظم من الصادرات العربية كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت في خريف العام المذكور الى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتشائمين في البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين في البلدان المستوردة، بعد أن بلغت حاجز الـ 55 دولار للبرميل من النفط الأمريكي، وأكثر من 50 دولار للبرميل من مزيج برنت، وقرابة الخمسين دولار للبرميل من سلة خامات أوبك . وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو 35.6 دولار في

المتوسط في العشرة أشهر الاولى من عام 2004، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على 36 دولاراً في المتوسط خلال عام 2004 بأكمله .

ورغم أن هناك الكثير من الاسباب التي تساق لتبرير الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عام 2004 وبالذات في خريفه، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جنب مهم من الصادرات النفطية العراقية للأسواق، وعرقلة الاضرابات العمالية في نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التي تقارب نحو 2 مليون برميل يومياً، والمشاكل التي يتعرض بها قطاع النفط في روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس" العملاقة والمشاكل التي يتعرض لها قطاع النفط في النرويج، والمخاوف التي يثيرها التوتّر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وأيران حول برنامجها النووي، من احتمال أن يؤدي إلى أي عقوبات نفطية ضد إيران للسوق العالمية من نحو 3.5 مليون برميل في اليوم، والاعمال الارهابية التي حدثت في السعودية، إلا أن كل هذه الاسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال أحداث انخفاض في عرض النفط عن الطلب عليه ،وهو مالم يحدث في الواقع حيث يزيد العرض العالمي من النفط عن الطلب عليه فعلى سبيل المثال، تجاوزت أسعار الخام الأمريكي حاجز الأربعين دولار للبرميل في شهر يونيو من عام 2004 في حين كان العرض العالمي للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار 2.7 مليون برميل في اليوم . وما زال الفارق بين العرض العالمي (الأكبر)، والطلب العالمي (الأقل) يقارب المليون ونصف المليون برميل يومياً . ويعد الارتفاع القياسي لأسعار النفط مبرراته الحقيقة في أعمال المضاربة التي تستفيد منها الشركات النفطية التي تحقق أرباحاً كبيرة مع ارتفاع خاصة الشركات التي تملك آباراً نفطية، أو لها حصة من خلال عقود التنقيب والإنتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطي .

وقد أدى النمو الاقتصادي العالمي السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الى ايجاد مناخ ملائم لارتفاع الاسعار . وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى أن معدل النمو الحقيقي للنتائج العالمي سيبلغ 5% في العام 2004، مقارنة بنحو 3.9 % عام 2003، ونحو 3% عام 2002، ونحو 2.4 % عام 2001 . ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمي عام 2004 هو أعلى مستوى له منذ أكثر من ربع قرن . ساعدت هذه التقديرات المتفائلة بشأن النمو الاقتصادي العالمي على ايجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الانتاجية العالمية من النفط، مما سهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لاشعال أسعار للنفط، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين . وفي هذا الصدد لابد من الإشارة الى أن جهود بناء الطاقات الانتاجية في العقدين الاخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت في الوضع الراهن الذي لا يزيد فيه أجمالى الطاقات الانتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة، عن الطلب العالمي الذي يمكن أن يتزايد سريعا، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التي تنتمى للدول المستوردة الكبرى ،وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف استثنائية متمثلة في الحصار الدولي لهما .

ومن ناحية أخرى، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لادارة الرئيس الامريكى بوش الابن في ارتفاع الاسعار، فبعد أن أظهرت عزمًا قويًا في الضغط على منتجي النفط بعد أحداث سبتمبر 2001، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الاسعار . كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقي وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الامريكية ضمن جملة أهدافها من ذلك الغزو، فانها ولجأت مقاومة وطنية

عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنع السيطرة الامريكية عليه، مما ساهم في اضطراب الاحوال في سوق النفط وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الاطلاق . والغريب أن الادارة الامريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على أن العرض العالمي لليومى من النفط يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين 2، 2.7 مليون برميل فى اليوم، لبث الثقة فى الاسواق ولمنع المضاربين والشركات من اللعب بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الامريكى بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتهما للضغط على الاسعار، ولكن الادارة الامريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، واكتفى رئيس المستشارين الاقتصاديين فى البيت الابيض جريجورى مانيكو بالقول أن عهد النفط الرخيص قد انقضى وأن أسعار النفط الراهلة لا تشكل تهديدا ينكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهلة للادارة الامريكية والتي لا تبذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط، سياسة شديدة الاتحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقى الاقتصاد الامريكى وشركاته، خاصة وأن العديد من أركان الادارة الامريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشينى (هاليبورتون)، وكوندليز راريس، (شيفرون)، وبوش الابن (هاكين اينرجى كورپوريشن) .

وأيا كانت الاسباب التى تقف وراء ارتفاع أسعار النفط فغان المهم هو أن الدول العربية المصدرة له، قد بلغ حجم إنتاجها اليومى نحو 21.7 مليون برميل يوميا فى الربع الاول من عام 2004، وارتفع الى أكثر من 23 مليونيوما فى الربع الثانى من العام المذكور، وتستهلك الدول العربية نحو 4.1 مليون برميل من إنتاجها النفطى يوميا، وبالتالي فإن حجم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو 19 مليون برميل يوميا، وهذا يعنى

أن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يؤدي إلى زيادة الإيرادات العربية من تصدير النفط بنحو 7 مليارات دولار في العام، وهذا يعني أن الدول العربية التي حققت زيادة في إيراداتها النفطية بلغت نحو 25 مليار دولار في عام 2003، بالمقارنة مع عام 2002، سوف تحقق في عام 2004، زيادة تبلغ أضعاف ما حققتها في عام 2003، خاصة وأن إنتاجها وصادراتها النفطية قد ارتفعا كثيراً في نفس الوقت الذي ارتفع فيه سعر برميل النفط بنحو 8 دولارات في المتوسط في عام 2004 بالمقارنة مع سعره عام 2003.

ومن الضروري أن يتم توجيه هذه الأموال للاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي في البلدان العربية المصدرة للنفط وفي البلدان العربية المستقبلية للاستثمارات للمساهمة في تعظيم قدرة الاقتصادات العربية . أما إذا تمريت هذه الأموال إلى الأسواق الأجنبية للاستثمار في الأسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار، فإن الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدي إلى إيجاد حفنة من الأثرياء الجدد، دون أن تؤدي إلى تغيير قدرات الاقتصادات العربية ونتاجها ومستوى تطورها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الأدنى لمستويات المعيشة في البلدان العربية.

4- الادخار والاستثمار والديون الخارجية

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية تزيد كثيراً عن المتوسط العالمي، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل خاد للغاية أيضاً، وهي تتحرك بصورة طردية بالتوازي مع حركة أسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديره . وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو 40%، 37%، 34%، 26% في كل من

الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب فى عام 2002، مقارنة بنحو 20% فى المتوسط العالمى فى العام المذكور .

لكن معدل تكوين رأس المال الثابت فى هذه الدول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيها، أى معدل الاستثمار الحقيقى، يتساوى بالكاد مع نظيره فى المتوسط العالمى أو يقل عنه كثيراً فى بعض الحالات، وقد بلغ هذا المعدل فى كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو 20%، 13%، 14%، 9% فى عام 2002، مقارنة بنحو 20% فى المتوسط العالمى، ونحو 32% فى البلدان السريعة للنمو فى شرق آسيا والمحيط الهادى فى العام المذكور، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستثمارية للاستثمارات فى بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المحدودة، ويعكس أيضاً أن جانباً مهماً من مدخرات تلك البلدان يتسرب الى الخارج سواء فى صورة استثمارات مباشرة، أو فى الاقتصاد الرمضى أو لسواق رأس المال وأسواق العملات . كما أن ضعف الحوافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعى، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار فى الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق معدلات ادخار مرتفعة، فإن حجم الاستهلاك المحلى، يفوق الناتج المحلى، يفوق الناتج الإجمالى فى كل من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي فإنه ليس هناك أية مدخرات محلية، بل إن جانباً من الاستهلاك المحلى يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية . وقد بلغ معدل الادخار المحلى نحو 9% فى لبنان، ونحو 31% فى الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002 . وبعد الأردن بدوره من أقل البلدان العربية ومن أقل بلدان العالم عموماً فيما يتعلق بمعدل الادخار، حيث بلغ

معدل الاندثار المحلي فيه نحو 3% فقط فى عام 2002، ولكن تحويلات الاربيين من الخارج الى بلادهم، ترفع معدل الاندثار القومى حيث بلغ نحو 24.4% عام 2001، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الاندثار العالمى، وفى ظل المستوى المعتدل لمعدل الاندثار القومى الأرنبى، فإنه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذى بلغ نحو 26% من الناتج المحلى الإجمالى عام 2001.

وبعد نعدل الاندثار المحلى فى مصر متنبذا للغاية، حيث بلغ نحو 10%، مقارنة بنحو 23% فى المتوسط العالمى فى عام 2002 وبالرغم من ان المصريين العاملين فى الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الاندثار القومى لم يتجاوز نحو 15.4% فى العام نفسه . وبالنسبة لإجمالى تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، فإنه لم يتجاوز 17% فى عام 2002 وفقاً لبيانات البنك الدولية . وتعد معدلات الاندثار والاستثمار فى مصر، أقل بكثير من أن تشكل أساساً لتحقيق أى تقدم اقتصادى ملموس.

وبالنسبة لمعدل الاندثار المحلى فى المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن، فقد بلغ فى هذه الدول بالترتيب، نحو 18%، 21%، 2%، 21%، 16% فى عام 2002، أما معدل الاندثار القومى فيها فقد بلغ نحو 27.7%، 7.6%، 25.9%، 24.6%، 32.3% فى عام 2001، وبلغ تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج للنحلى الإجمالى فى هذه الدول بالترتيب، نحو 23%، 20%، 31%، 25%، 17% فى عام 2002، وهذا يعنى أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجة للمنح او القروض الاجنبية، ولهذا كان منطقياً أن تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو 25 مليار دولار عام 1990 الى نحو 18.6 مليا دولار عام 2002 . أما تونس وموريتانيا والسودان، فإنها تحتاج للمنح او

القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيها فى ظل عجز مدخراتها المحلية او القومية عن تمويل لجمالى تكوين راس المال الثابت فيها .

وتحقق سورية معدلا جيدا للادخار المظلى، بلغ نحو 30% عام 2002، وهو أعلى معدل للادخار فى الدول العربية غير النفطية . وقد بلغ معدل الادخار القومى فى سورية نحو 28.5% فى عام 2001 فى حين بلغ معدل تكوين راس المال الثابت فيها نحو 22% فى عام 2002، بما يعنى أن لديها فائض من المدخرات التى لم يتم توظيفها، أو تم توظيفها فى الخارج، وهو مايعنى أيضاً أن معدل الادخار للسورى الراهن، يتيح امكانية رفع معدل الاستثمار للمظلى لرفع معدل النمو الاقتصادى . بالاعتماد على المدخرات المحلية، دون حاجة للاقتراض من الخارج، وهو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصره السياسية والاقتصادية، ومرهون أيضاً بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية للحكومة السورية فى هذا الصدد.

معدلات الادخار والاستثمار فى البلدان العربية

تكوين راس المال كنسبة من الناتج المظلى الإجمالى					معدل الادخار المظلى					الدولة
2002	2001	2000	1999	1990	2002	2001	2000	1999	1990	
17%	15%	24%	23%	29%	10%	10%	17%	14%	16%	مصر
31%	26%	24%	27%	29%	40%	41%	44%	32%	27%	الجزائر
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	العراق
23%	26%	20%	21%	32%	3%	1%	6-	3%	1%	الأردن
9%	9%	11%	12%	18%	18%	26%	37%	22%	4%	الكويت
18%	19%	18%	28%	18%	9-	12-	7-	13-	64-	لبنان
14%	13%	00	00	19%	26%	33%	00	00	27%	ليبيا
31%	27%	30%	18%	20%	2%	14%	15%	7%	5%	موريتانيا

%23	%25	%24	%24	%25	%18	%19	%18	%20	%19	المغرب
%13	00	00	00	%13	%34	00	00	00	%35	عسل
%20	%19	%16	%19	%20	%37	%36	%40	%31	%30	السعودية
%20	%18	%14	00	00	%21	%15	%15	00	00	السودان
%22	%21	%21	%29	%15	%30	%29	%24	%18	%16	سورية
00	00	00	00	%20	00	00	00	00	%45	الإمارات
%25	%28	%27	%27	%32	%21	%23	%24	%24	%25	تونس
%17	%20	%19	%19	%15	%16	%21	%28	%12	%4	اليمن
%4	%33	%33	%39	00	%31-	%24-	%24-	%19-	00	الضفة الغربية
00	00	00	00	00	00	00	00	00	%12-	الصومال
%20	%22	%22	%23	%24	%20	%24	%23	%25	%24	العالم
%24	%29	%26	%22	%32	%42	%47	%47	%47	%34	ماليزيا
%40	%38	%37	%37	%35	%43	%40	%40	%40	%38	الصين

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

نسبة مدفوعات خدمة الدين للخارجي لخصيصة صادرات السلع والخدمات	نسبة مدفوعات خدمة الدين للخارجي للناتج القومي عام 2002	نسبة الديون الخارجية للناتج القمي عام 2002	قيمة الديون الخارجية عام 2002 بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام 1990 بالمليار دولار	
00	%7	%42	22.8	28.2	الجزائر
%10.60	%2	%28	30.8	33	مصر
%10.1	%5.2	%84	8.1	8.3	الأردن
%51.8	%9.5	%102	17.1	1.8	لبنان
00	%5.8	%66	2.3	2.1	موريتانيا
%23.9	%8.5	%51	18.6	24.5	المغرب
00	%4.40	%23	4.6	2.7	عسل
%0.0	%0.0	%136	16.4	14.8	السودان
%1.9	%0.8	%114	21.5	17.3	سورية

تونيس	7.69	12.6	%65	%6.8	%14.1
اليمن	6.4	5.3	%40	%1.5	%3.5
الصومال	2.4	2.5	%2109.2	00	%28.7
جيبوتي	00	0.42	%70.8		%7.9
الاجمالي العربي	149.2	163	%46.9	00	%15.4

وللعلم فان معدل الانخار الذي يحدد ما تقتطعه اى امة من دخلها الاكثى من أجل استخدامه فى تمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى وتستوعب عاملين جدد فى هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، يعد محدداً مهماً وحاسماً للنمو وارتفاع مستوى التشغيل فى اى اقتصاد .

وتعتبر الفجوة بين معدل الانخار ومعدل الاستثمار، سبباً اساسياً فى الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التى يقل فيها معدل الانخار عن معدل الاستثمار، هذا فضلاً عن ان العجز فى الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيس للاستدانة الخارجية . وقد بلغت قيمة ديون الدول العربية المقترضة نحو 163 مليار دولار فى عام 2002، وهى لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة للمستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانباً، فان مصر والجزائر وسوريا والمغرب ولبنان والسودان وتونس والاردن، تصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث بلغت قيمة الديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة بالترتيب نحو 30.8، 22.8، 21.5، 17.1، 18.6، 16.4، 12.6، 8.1 مليار دولار فى عام 2002 . وان كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ ارتفاع اسعار النفط عام 2000 وحتى الان، وهى مرشحة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الانخار عن معدل الاستثمار فيها فى

الوقت الراهن . ومن ناحية أخرى تعد الفجوة بين معدل الانخار ومعدل الاستثمار، السبب الرئيسي أيضاً في خروج الاموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التي يزيد فيها معدل الانخار عن معدل الاستثمار . ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار وما يزيد على ضعف هذا الرقم ويرى أمين عام الغرف التجارية السعودية، ان قسمة هذه الاستثمارات تصل الى 1400 مليار دولار ومنها 700 مليار دولار تعود للسعودية وحدها . ولكن كل هذه التقديرات هي في النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لان الأموال العربية التي تخرج من بلدان الوطن العربي وتوطن في بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان أخرى وتكتسب جنسيات أخرى في بعض الأحيان يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق . خاصة في ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات أخرى الى جانب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الاموال او حتى عائداتها السنوية، ووقف النزيف الجديد للأموال من البلدان العربية الى الخارج، للاستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر في البلدان العربية لرفع وتطوير طاقة الجهاز الانتاجي فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق ان توضع في مرتبة متقدمة في جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية . واذا كان تحسين مناخ الاستثمار في البلدان العربية لجعله جانباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، يمكن ان يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمال وضمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كان حجم أعمالهم، إنهاء التحيزات القائمة في مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفوذ

السياسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية . إذا كان هذا التحسين ممكناً، فإن الإطار السياسي للذي يمكن أن يضمن هذا التحسين للحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء إصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية الى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما في ذلك تداول السلطة على كافة المستويات، بما في ذلك تداول السلطة في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة كالية حاسمة لمكافحة الجور والفساد، وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد أقصى لحكم أى رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة الى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلاً من الاستفتاءات الفاسدة، هو اساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان، وتضمن اطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التي تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعي لأى امة والتي ينتهى بها الحال إذا وصلت للسلطة الى اقامة نظام حكم شمولي يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال فى ايران، وتضمن هذه الإصلاحات أيضاً أن يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات كما تضمن اجمالاً احترام حقوق وحريات الإنسان.

الاستثمارات العربية في الخارج . استمرار نزيف الأموال العربية

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة في الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا آنفاً . لكن التقديرات بشأن تلك الاستثمارات، هي في النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التي تخرج من بلدان الوطن العربي وتوطن في بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان أخرى وتكتسب جنسيات أخرى في بعض الأحيان، يصعب متابعتها أو تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أي الأحوال فإن الاستثمارات العربية في الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة في الاسهم والسندات . وتوطن هذه الأموال العربية في المراكز المالية الرئيسية في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذي يديره مديرون تنفيذيون، بدلاً من العمل على بناء استثمارات في بلدانهم أو في المنطقة العربية عموماً بما يتطلبه ذلك من جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة .

لكن هذا الاستثمار السهل في الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات في مواقف البلدان الأخرى وفي أحوالها الاقتصادية، بينما الاستثمار في البلدان الأصلية للمستثمرين العرب أو في الوطن العربي عامة، كان من شأنه ان يحدث تغيرات هائلة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت متؤدى في الأجل الطويل الى أحداث تغييرات في الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية .

وقد شكلت الاموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة اساسية، موضوعاً رئيسياً للجدل والصراع منذ احداث 11 سبتمبر وماتلاها من تصاعد النزعات العنصرية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين، والتي انعكست فى تعاملات تمييزية ضدهم وضد اموالهم واستثماراتهم فى الولايات المتحدة الامريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الاصولية والتي شملت الإجراءات الخاصة بها، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت فى اعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذى وضع الأموال العربية بالذات، تحت مراقبة مكثفة وتمييزية تشكل مصدراً للإزعاج والمخاوف للمستثمرين العرب . كذلك فإن عدد من الامريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الاعمال السعوديين وضمنهم بعض الأمراء من الاسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث 11 سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الاسلامية، قد اثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب فى الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفاً لمثل هذه الدعوى التى تشكل نوعاً من الاستهداف العنصرى.

كما ان التراجع التاريخى لسعر للفائدة على الدولار الامريكي الذى انحدر فى عام 2003 لادنى مستوى له منذ نصف قرن تقريباً مسجلاً نحو 1.06% قبل ان يبدأ فى الارتفاع ليبلغ نحو 2.35% فى نهاية عام 2004، قد جعل الاستثمارات العربية فى الودائع المصرفية للدولارية فى الولايات المتحدة نفسها تعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن لدعم الصادرات الامريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الامريكية للمستثمرين الأوربيين واليابانيين،

ولدفع الدول المصدرة للنفط التي تتلقى عائدات صادراتها بالدولار الى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة . وقد تراجع سعر صرف الدولار الامريكي من نحو 1.11، يورو في يناير 2002، الى نحو 0.95 يورو في يناير 2003، الى نحو 0.8 يورو يناير 2004، قبل ان ينحدر الى نحو 0.74 يورو في نهاية عام 2004 .

كذلك فان الخسائر الكبيرة التي منيت بها الشركات الامريكية والتي جعلت من المستحيل على البعض منها، أن تخفى وضعها المالي الحرج، قد أدت في تداعياتها المختلفة الى الكشف عن عمليات فساد كبرى، تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة في مجال التقنيات الجيدة بالذات . وظهر خلال هذه العمليات ان هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التي تراقبهم، للتحايل على حملة الأسهم ونهب لموالهم، وهو الامر الذي خلق أزمة حقيقية في آليات عمل النظام للرأسمالي الأمريكي برمته، وفي البورصة الامريكية على نحو خاص، حيث تراجعت أسعار الاسهم بصورة هائلة، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب في تلك البورصة يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها، هرباً من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسبب الفساد الذي يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة، فضلاً عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة الى الولايات المتحدة بما ساهم في تخفيض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها من نحو 314 مليار دولار عام 2000 الى نحو 159.5 مليار دولار عام 2001 الى نحو 62.9 مليار دولار في عام 2002، قبل أن تنحدر الى نحو 29.8 مليار دولار عام 2003 .

وتفاوت للتقديرات بشأن حجم الاموال العربية المسحوبة من الولايات المتحدة، حيث أشارت صحيفة الفاينانشيال تسايمز للبريطانية المتخصصة في الاقتصاد والمال في شهر اغسطس من عام 2002 الى ان ما يتراوح بين 100 و 200 مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر، وفي نوفمبر من نفس العام اشارت صحيفة فرنسية اسبوعية هي "لوجورنال دوديمانش" الى ان ما يزيد على 400 مليار دولار من الاموال السعودية والخليجية المشتتة في الولايات المتحدة قد سحب منها بسبب المخاوف من قيام إدارة بوش بإصدار قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الاموال العربية من الولايات المتحدة الامريكية ويجعلها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بشبكة القاعدة ومصادر تمويلها . وكان قرار الإدارة الامريكية بتجميد اموال 150 من رجال الأعمال العرب منذ أحداث 11 سبتمبر قد اثار الهلع بين الكثيرين من رجال الأعمال للعرب بصفة عامة. ورغم المبالغة في التقديرات الصحفية الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموماً التي تم سحبها من الولايات المتحدة، إلا أن هناك عمليات سحب كبيرة في النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادي (تراجع الفائدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملة الاسهم في بعض الشركات المريكية الكبرى)، وعلى الصعيد السياسي أيضاً (تزايد النزاعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب للذين يستثمرون اموالهم في الولايات المتحدة قد حرصوا في البداية على التأكيد على لبقاء اموالهم فيها وعلى اظهار تاييدهم المعنوي للولايات المتحدة، الا ان تتابع المواقف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضد أموالهم في الغرب وبالذات في الولايات المتحدة، دفعت البعض الى

التحذير من ان ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفرع
ويدفعهم لبيع استثماراتهم فى الولايات المتحدة .

وبالرغم من ان عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب، هو مطلب
عربى دائم، فان الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا
المطلب بشكل كفاء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك
الأسواق، ويتطلب أيضاً من الحكومات العربية ان تعمل على تحسين مناخ
الاستثمار فى البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى
الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير واصلاح
النظام الاقتصادى والسياسى، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب
الاستثمارات العربية التى احجمت عن الخروج الى المهجر الغربى او تلك
التي تريد العودة منه، وذلك حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر
امريكى الى مهجر لوربى او اسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية
الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف
الأموال الجديدة.

الفصل السادس عشر

مؤشرات أداءات الاقتصادات العربية



- النمو الاقتصادي مازال تابعاً للنفط والنفط
- ارتفاع معدلات التضخم .
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تعاني من البطالة

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء أى اقتصاد أكثر المعايير موضوعية فى الحكم على كفاءة إدارة هذا الاقتصاد والفعالية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات فى آجال متوسطة أو طويلة فى إطار الظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع المحلى والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية .

1- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس

يمثل النفط واسعاره وإيرادات الصادرات العربية منه، عاملاً حاسماً فى تحديد اتجاهات النمو فى غالبية الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسى على الناتج فى هذا القطاع وإيرادات الصادرات منه، بينما يحتل القطاع الزراعى وناتجه مكانة مهمة وحاسمة فى تحديد اتجاه النمو فى بلدان عربية أخرى بشكل فيها هذا القطاع قسماً مهماً من اقتصادها كما اشرنا لدى استعراضنا لهياكل الاقتصاديات العربية.

والغريب أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار النفط لأعلى مستوياتها على الإطلاق فى عام 2004 وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات اوبك فى العشرة اشهر الأولى من العام المذكور نحو 35.6 دولار، ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو 36 دولاراً فى العام المذكور بأكمله، فان تقديرات صندوق النقد الدولى، تشير الى أن معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت والإمارات والبحرين بالترتيب، قد تراجعت الى 4.5%، 5.4%، 3.6%، 2.8%، 3.6%، 5.50% فى عام 2004، بالمقارنة مع تلك المتحققة فى عام 2003 والبالغة نحو 6.8%، 9.8%، 7.2%، 10.1%، 7%، 5.7% للدول المذكورة على الترتيب وهذه التقديرات الخاصة بالنمو فى عام 2004، غير منطقية وتقل على الأرجح عن المعدلات المتحققة فى تلك

الدول في العام المذكور، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية عن معدل النمو الحقيقي في البلدان المشار إليها . وتشير التوقعات الخليجية الى ان الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع الى 421 مليار دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 23.8% عن قيمته عام 2003، كما اشرنا في موضع سابق، وحتى لو خفضنا معدل التضخم من هذا النمو فان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس سيظل مرتفعاً ويتراوح مستوى 10% على الأرجح، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتوقعة في البلدان الخليجية في عام 2003 . لكن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة اساسية لحركة اسعار النفط، لذا فان حدوث اي تراجع في تلك الاسعار كفيل بإدخال اقتصاديات تلك الدول الى هوة الركود، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية في بناء اقتصاديات صناعية متطورة كما ينبغي، بل تنسرب تلك الاموال للخارج في صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية او استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن في الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتي وعمان وقطر، قد ارتفع في عام 2004، بالمقارنة مع مستواه في عام 2003، واذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم في الاقتصاد في مصر وسورية، فان اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم اساساً على النفط والغاز، وبالتالي فان ارتفاع اسعار النفط والغاز في عام 2004 قد ساهم بصورة كبيرة في ارتفاع معدلات النمو في الدول الاربعة . كما ساهمت التوقعات الايجابية التي رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد في مصر في يوليو من عام 2004، في احداث تحسين محدود للنمو الاقتصادي في

مصر، لكن استمرار تحسن للنمو يعتمد على كفاءة اجراءات واداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتصادى فى مصر وعلى راسها الفساد، والاجراءات البيروقراطية المعقدة للاعمال. وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلى الاجمالى فى المغرب الذى يعد بلداً مستورداً للنפט وبالتالي فانه عانى من ارتفاع اسعار النفط فى عام 2004، بما اثر سلبياً على معدل نموه الاقتصادى، كما ان استمرار احتلال القطاع الزراعى المغربى لمكانة مهمة فى الاقتصاد المغربى واسهامه بحصة كبيرة فى النتائج المحلى الاجمالى المغربى، يجعل التغيرات فى الطقس وفى النتائج للزراعى المغربى، عاملاً مهماً فى التأثير على معدل النمو فى تلك البلاد العربى الكبير، خاصة وأن الزراعة المغربية هي زراعة مطرية بالأمس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو 14% من الاراضى المزروعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة فى المغرب فى عام 2001.

معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية من عام

2000 حتى توقعت عام 2005

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
مصر	4.5%	3.7%	3.1%	3.2%	3.5%	5.1%	
الجزائر	4.40%	4.5%	6.8%	4%	2.6%	2.1%	
المغرب	4%	3%	5.50%	3.2%	6.3%	1%	
تونس	5%	5.6%	5.6%	1.7%	4.9%	4.7%	
ليبيا	4.8%	5.4%	9.8%	2.75%	1%	0.7%	
جيبوتى	4.6%	4.1%	3.5%	2.6%	1.9%	0.7%	
جزر القمر	3.5%	1.8%	2.1%	2.3%	2.3%	2.4%	
موريتانيا	5.2%	4.6%	4.9%	3.30%	4%	5.2%	
السودان	7.6%	6.60%	6%	6%	6.1%	6.9%	
البحرين	5.3%	5.50%	5.7%	5.1%	4.5%	5.3%	

%2.3	%2.8	%10.1	%0.4-	%0.6	%1.9	لبنان
%3.6	%2.5	%1.4	%1.7	%7.5	%5.50	عمان
%5	%9.3	%3.30	%7.3	%4.5	%9.1	قطر
%4.5	%3.6	%7	%1.9	%3.5	%12.3	الإمارات
%3.9	%3.6	%7.2	%0.1	%0.5	%4.9	السعودية
1.75	%2.7	%3.2	%3.9	%4.6	%4.40	اليمن
%4.5	%5	%3	%2	%2	%0.5-	لبنان
%4	%3.6	%2.6	%4.2	%3.8	%0.6	سورية
%5.50	%5.50	%3.2	%5	%4.2	%4.1	الأردن

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في اليمن وموريتانيا وجزر القمر في عام 2004، بالمقارنة مع مستواه عام 2003، بينما ثبت معدل النمو في تونس عند مستوى جيد .

ويمكن القول إجمالاً إن التحسن القوة لأسعار النفط في عام 2004، قد أدى على الأرجح إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة، في ظل حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهي دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا والعراق، يشكل نحو 69.6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية.

2- ارتفاع معدلات التضخم

شهد العام 2004، ارتفاعاً عاماً لمعدلات التضخم في غالبية بلدان العالم في ظل ارتفاع معدل للنمو الاقتصادي العالمي في العام المذكور لأعلى مستوى له منذ ربع قرن على الأقل، بما يعنيه ذلك تحرك سريع للطلب قد يسبق في الكثير من الأحيان تطور العرض العالمي من السلع والخدمات . وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز أيضاً في تحرك معدلات

التضخم لاعلى نظراً لان تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة انتاج السلع والخدمات، وبالتالي فان ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدي الى رفع اسعار السلع المنتجة من خلالها، خاصة بالنسبة للسلع التي يعتمد انتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم . وقد شهدت معدلات التضخم فى البلدان العربية، ارتفاعاً عاماً فى عام 2004، بالمقارنة مع المعدلات المسائدة فى عام 2003 . وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم فى جزر القمر والسودان، وثبات المعدل فى سورية وجيبوتي.

لكن حركة معدل التضخم لاعلى فى البلدان العربية، تظل محدودة، حيث مازالت معدلات التضخم فى غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التى سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات فى القرن العشرين . ويعتبر حساب معدل التضخم من اكثر الحسابات التى تتعرض للتلاعب فى الدول العربية وفى الدول النامية والاقل نمواً وفي النظم غير الديمقراطية والتى تنتم بضعف للشفافية عموماً، وذلك من خلال تحديد العملة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على اساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تنتم حركة اسعارها بالبطء، بحيث يأتى معدل التضخم اقل كثيراً من الواقع، لاعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية، فعالة فى السيطرة عليه.

معدل ارتفاع اسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)
فى البلدان العربية من عام 2000 الى توقعات عام 2005

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
%5.7	%5.2	%3.2	%2.4	%2.4	%2.8	مصر
%6	%6.5	%7.70	%8.3	%4.9	%8	السودان
%4.6	%5.4	%2.6	%1.4	%4.2	%0.3	الجزائر
%2	%2	%1.2	%2.8	%0.6	%1.9	المغرب
%3	%2.1	%2.1-	%9.8-	%8.80-	%2.9-	ليبيا
%2.7	%3.4	%2.8	%2.8	%1.9	%3	تونس
%2	%2	%2	%0.6	%1.8	%2.4	جيبوتي
%3.8	%7	%5.50	%3.9	%4.7	%3.30	موريتانيا
%1.2	%1	%0.6	%0.5-	%1.2-	%3.6-	البحرين
%1.8	%3.5	%2.3	%1.8	%1.8	%0.7	الأردن
%1.6	%1.7	%1.2	%1.4	%1.7	%1.8	الكويت
%2	%3	%1.3	%1.8	%0.4-	%0.4-	لبنان
%0.7	%1	%0.4-	%0.6-	%1.10-	%1.2-	عمان
%3	%3.5	%2.3	%1	%1.4	%1.7	قطر
%0.8	%2.5	%0.5	%0.6-	%0.8-	%0.6-	السعودية
%4.5	%5	%5	%0.6	%3	%3.9-	سورية
%2.1	%3.4	%2.8	%3.1	%2.8	%1.4	الإمارات
%15.2	%15.3	%10.8	%12.2	%11.9	%10.9	اليمن
%3.5	%3.5	%4.5	3.30	%5.9	%4.5	جزر القمر

ورغم ان معدلات التضخم فى البلدان العربية للبيانات الرسمية العربية، تعد منخفضة او معتدلة باستثناء اليمن، الا ان الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الاسعار الفعلية فى الواقع . لكن لو اخذنا بهذه البيانات الرسمية، فانه يمكن القول أن معدلات التضخم فى البلدان العربية تعتبر معقولة فى الوقت الراهن . ومن الضرورة الإشارة الى ان ارتفاع

معدل زيادة اسعار المستهلكين اى مؤشر معدل التضخم، يؤدى الى اعادة توزيع للدخل لصالح الاثرياء على حساب اصحاب الدخل الثابتة من العمال والموظفين واصحاب المعاشات لذا فان وجود التضخم المرتفع فى حد ذاته، يعد مسببا لزيادة الاختلال فى توزيع الدخل فى البلدان العربية التى تعاني من سوء توزيع الدخل بالذات فى البلدان التى لا تعلن اى بيانات عن توزيع الدخل فيها كما هو الحال فى بلدان الخليج، فضلاً عن سوء التوزيع للقائم والمعلن للدخل فى البلدان التى تقدم بيانات رسمية عن توزيع الدخل فيها، حتى ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

3- المنطقة العربية .. اكثر مناطق العالم التى تعاني من البطالة

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم المابة بالبطالة بكبا انواعها، من البطالة المسافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعة الى البطالة الاختيارية . وتشير بيانات الجامعة العربية الى ان عدد العاطلين فى البلدان العربية قد بلغ نحو 15 مليون عاطل، بما رفع معدل البطالة فى اجمالى الدول العربية الى 15% من قوة العمل المحتملة فى تلك البلدان . وهذا المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية، يشكل إهدار لطاقة عنصر العمل، من جهة ويشكل من جهة اخرى، تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويوفر ارضاً خصبة لنمو للتطرف السياسي والعنف الجنائي، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لآخذ عناصر الانتاج، ولكنها تعطيل لاهم عناصر الانتاج واكثرها فعالية، فضلاً عن ان طبيعة الانسانية تجعل لتعطيل ابعاداً سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادى فقط، الذى تعد معالجته اسهل كثيراً من معالجة الابعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل. ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لاعنة للعاطلين من قبل الدولة، فان التعطل يعنى انحدار المتعطلين الى هوة الفقر المدقع، ويعنى ايضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون امام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم

بما يعنيه ذلك من تزايد الاضرابات الاسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت فى احداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليدياً للأسرة العربية.

وبعد ارتفاع معدل البطالة فى البلدان العربية، تجسيدا لضعف معدل الاستثمار فى هذه البلدان، بالنظر الى ان الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات القائمة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى اى اقتصاد . كما يعتبر ارتفاع معدل البطالة فى الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهنئتها الاقتصادية، او لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى . ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر، الى القاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فيها، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تتطوى عليه من زيادة قوة العمل، رغم ان الزيادة فى عدد السكان وقوة العمل فى تلك البلدان معتدلة ونقل عن المعدلات المناظرة فى البلدان التى تدخل ضمن نفس الفئة الدلخية التى تقع فيها هذه البلدان . وبدلاً من ان تنتظر هذه البلدان العربية الى عنصر العمل كعنصر انتاجى مهم يمكن توظيفه بشكل فعال فى انتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلى من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فانها تبرر فشلها فى تحقيق ذلك بشماعة ارتفاع معدلات النمو السكانية تلك المعدلات التى تتراجع تلقائياً بالتوازى مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من البيانات الحكومية العربية، فإن معدل البطالة في الجزائر قد بلغ نحو 38% من قوة العمل الجزائرية عام 2002 . وبلغ معدل البطالة في المغرب نحو 19.5% في عام 2001. كما بلغ معدل البطالة في مصر، في نهاية عام 2003، نحو 10.4% وفقاً للبيانات الحكومية المصرية . وهو معدل يبدو أقل نصف المعدل الحقيقي وفقاً للكثير من الدراسات المستقلة . ويشير تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إلى أن معدل البطالة قد بلغ نحو 14.7%، 13.9%، 5.5%، 3.6% في تونس والاردن والبحرين والكويت بالترتيب في عام 2003، بناء على البيانات حكومية في البلدان المذكورة . كما بلغ معدل البطالة في متوسط الفترة من عام 1995 إلى عام 2001 نحو 17.2%، 17%، 11.7%، 11.5%، 6.5% في عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.

وقد سجلت اعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً، في البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي وهما فلسطين والعراق، في ظل الهجمات الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في اواخر سبتمبر عام 2000، وفي ظل التدمير الامريكي الهمجي والاجرامى للبنية الاقتصادية للعراق والدولة العراقية واجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال الاستعماري الامريكي - البريطاني لهذا البلد العربي الكبير . وقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو 81% من قوة العمل فيها عام 2002، حسب بيانات الجامعة العربية . بينما تشير التقديرات الى ان معدل البطالة في العراق يدور حول مايقرب من ثلثي قوة العمل العراقية .

ويمكن القول إجمالاً، أن ارتفاع معدلات البطالة فى البلدان العربية، يشكل اهدار لعنصر العمل العربى الذى يشكل العنصر الاكثر فعالية من بين كل عناصر الانتاج . فضلاً عن ان هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديداً للاستقرار السياسى والاجتماعى فى تلك البلدان، وتشكل تعبيراً عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية فى البلدان العربية التى تعاني اكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لأجل طويلة.

الفصل السابع عشر

مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي



- (الحصة العربية من ترفقات الاستثمارات المباشرة في العالم).
- (العلاقات التجارية بين العرب والعالم).
- (المراجع).

يعد اندماج أى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجالات، عاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى تخصيص الكفاء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية . كما ان هذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولد استجابات قوية وإيجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات . ورغم أهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل لكثير من الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم أهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا ان الدعم الزراعى الذى يمكن ان يستمر طويلاً لأغراض تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطاع وبالأهمية الحيوية لمخاصيل الحبوب، إلا ان الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناعات، لأنه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحوافز التى تدفعها للتطور، لذا فإن حماية أى صناعة يجب ان تكون معتدلة وموقته حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على أساس تنافسى .

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

1- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم :

بالرغم من ان الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهمية فى رفع الاستثمار الذى يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادى، ولما لها من أهمية فى المساهمة فى تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات فى العادة

مع استخدام تكنولوجيا متقدمة وساليب إدارة حديثة من قبل الشركات الكبرى دولية النشاط التي تضخ تلك الاستثمارات، إلا أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لآخر .

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصاراً باسم "اليونكتاد" فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الدول العربية مجتمعة عام 2003، بلغت 8616 مليون دولار بما شكل نحو 1.54 من إجمالي قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم في العام المذكور، مقارنة بنحو 5379 مليون دولار، بما شكل نحو 0.79% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت بين بلدان العالم في عام 2002، مقارنة بحصة بلغت 1.17% من تلك الاستثمارات في الفترة من عام 1991 حتى عام 1996، والحصة في كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتي بلغت نحو 4.7% عام 2003، وتقل أيضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التي بلغت نحو 2.18% في العام نفسه.

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنفق إلى البلدان العربية تنسم بأنها شديدة التذبذب من عام لآخر في قيمتها المطلقة وفي حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للوصول العامة المملوكة للدولة في هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي . كما أن مناخ الاستثمار في البلدان العربية حساس للغاية لأي اضطراب أمني أو سياسي .

وهناك العديد من الاسباب التي تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلدان العربية، مثل أنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة في بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبياً أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات في بعض البلدان النفطية الكبيرة .

كما أن هناك بغض المشاكل في مناخ الاستثمار في الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ، ووجود تعقيدات بيروقراطية معقدة للأعمال تتسبب في المجال لانتشار الفساد وأساءة استغلال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين في الجهاز الحكومي لديهم سلطات واسعة في منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم . كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملاً معرقلاً لتدفق الاستثمارات الاجنبية عليها، حيث أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تفضل التدفق الى البلدان التي تمر بمرحلة ازدهار اقتصادي حتى تشاركها في ثمار هذا الازدهار، لان ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التي يعانيها . كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال في العديد من الدول العربية، يعد عاملاً منفراً للاستثمارات الاجنبية . كذلك فإن حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية في كل دول عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها إقليمياً ودولياً، هي أمور مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، بحيث ان التقدم نحو تكوين كتل اقتصادي عربي حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا يفصله عوائق، يمكن ان يكون عاملاً مهماً في تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية

المباشرة على البلدان العربية، الى جانب ما سيحقه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وان هناك بلدان عربية لديها امكانيات واسعة لاستيعاب استثمارات اجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الاموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج .

وفضلاً عن كل ما سبق فان هناك بعض الاعتبارات السياسية التي تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية فى الصناعات عالية التقنية الى البلدان العربية . واذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التي تحكم حركة بعض الشركات دولية النشاط التي تضخ جانباً من الاستثمارات الى مختلف دول العالم، فانها تستطيع ان تعمل بجدية من اجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الاجنبية، والتي يمكن معالجتها داخلياً فى البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد فى الاسواق العربية الكبيرة من اجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة واساليب إدارة متطورة.

2- العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفاعلية فى الاقتصاد العالمى، ولكن لان النفط الذى تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذى تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين 60%، 70% من اجمالى قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة إيرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لآخر . وعلى

سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحو 185.4، 136.7، 171 مليار دولار في الأعوام 1997، 1998، 1999 بالترتيب، بالتوازي مع تحرك اسعار النفط من 18.7 دولار للبرميل عام 1997، الى 12.3 دولار للبرميل عام 1998، الى 17.5 دولار للبرميل عام 1999.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصلتها من الاجمالي العالمي "القيمة بالمليون دولار"

الدولة	المتوسط المسنوي خلال الفترة من 1991 - 1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مصر	714	887	1076	1065	1235	510	647	237
الجزائر	63	260	501	507	438	1196	1065	634
ليبيا	-12	-82	-150	-118	-142	-101	-96	700
المغرب	406	1188	417	1376	423	2808	428	2279
السودان	18	98	371	371	392	574	713	1349
تونس	425	365	668	368	779	468	821	584
جيبوتي	2	2	3	4	3	3	4	11
موريتانيا	7	1	-	1	40	92	118	314
البحرين	650	329	180	454	364	81	217	517
العراق	2	1	7	-7	-3	-6	-2	00
الأردن	4	361	310	158	787	100	56	379
الكويت	55	20	59	72	16	-147	7	67
لبنان	28	150	200	250	298	249	257	358
عمان	91	65	101	39	16	83	23	138
فلسطين	8	7	58	19	62	11	41	00
قطر	120	418	347	113	252	296	631	400
السعودية	-201	3044	4289	-780	-1884	20	-615	208
سورية	105	80	82	263	270	110	115	150

الإمارات	220	232	258	-985	-515	1184	834	480
اليمن	274	-139	-226	-328	6	136	64	-89
مجموع الوطن العربي	2979	7267	8739	2495	2630	7711	5379	8616
العلم	254326	481911	690905	1086750	1387953	817574	678751	559576
حصة العرب	%1.17	%1.51	%1.26	%0.23	%0.19	%0.94	%0.79	%1.54

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو 229.4، 244.7،
229.4، 283.4 مليار دولار في الاعوام 2000، 2001، 2002، 2003
بالترتيب، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من 27.6 دولا للبرميل عام 2000
الى نحو 23.1 دولار للبرميل عام 2001، الى نحو 24.3 دولار للبرميل
عام 2002 الذي انخفض حجم الانتاج العربى من النفط والصادرات
العربية فى عام 2004 كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر
النفط الى اكثر من 36 دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، وارتفع حجم
الانتاج العربى من النفط خلال العام المذكور فى ظل ارتفاع الطلب
العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادى العالمى السريع الذى يعد
الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا فى موضع سابق .

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التى تتحرك
قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ما هو معروف من ان الاقتصادات
العربية لم تزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة
خام اولية ناضبة، وهى بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية،
تعيش من عائد وريع ما منحها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط
والغاز، رغم ان اى تقدم حقيقي لاي اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال
عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة . والأسوأ هو أن الدول
العربية التى حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملة الحرة لم
توظف هذه العائدات فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة فى المنطقة

وانما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شئ تقريباً، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج، وبالتحديد الى المهجر الامريكى والاوروبى والاسيوى بدلاً من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشترنا سابقاً . وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً، كما انه يدور فى الر الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية .

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفترة من عام 1999 وحتى عام 2004، حيث ارتفعت من نحو 82.1 مليار دولار عام 1998، الى نحو 118.1، 188.2، 161.3، 143.8، 185.3، 250 مليار دولار فى الاعوام 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004 بالترتيب، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضييلاً لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات من اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الى تطوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحب، مع معالجة المشاكل التى تتطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلدان العربية والتى عرضنا لها فى موضع سابق .

اما بالنسبة للواردات السلعية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لما هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربية من ايرادات صادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2003

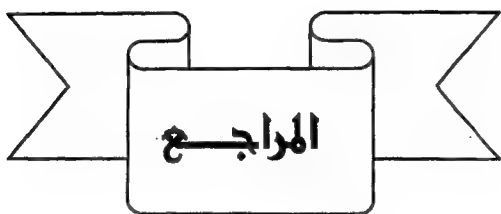
فى ظل تزايد إيرادات تصدير النفط بشكل جوهري بالمقارنة مع الإيرادات السنوية المتحققة من عام 1986 وحتى عام 1999، وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهى نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والأقل نمواً.

أما بالنسبة للميزان التجاري العربي، فإنه يسفر عن فائض كبير فائض ناتج بالأساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط والغاز عشرات أضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود . وهناك فائض عربي أيضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود . لكن الدول العربية تعاني من عجز فى تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيلة والاستثمارية، كما تعاني من عجز كبير فى تجارة السلع الغذائية، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو 2.6 مليار دولار عام 2001، فى حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو 17.2 مليار دولار فى العام نفسه، مما يعنى أن الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو 14.6 مليار دولار فى العام المذكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الأكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة للرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات الحبوب التى تعد للدول العربية فى مجموعها هى أكبر مستورد لها فى العالم .

إن نسبة للتجارة السلعية الى الناتج المحلى الإجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العالمى لهذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات الغربية من النفط الذى تصدر الدول العربية قرابة 85% من إنتاجها منه . وإذا نحينا النفط جانباً، فإن

نسبة التجارة السعوية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السعوية الى الناتج السعوى فى البلدان العربية، فنجد انها تدور حول المتوسط العالمى لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية، وتزيد عنها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة . ولذا نحينا النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمى لهذه النسبة . ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمى هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بالنتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية . ونحن لا نرصد هذه للنتيجة من باب التقييم وجدل الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية أكفاً وإديها القدرة على حشدوتعبئة امكانيات الأمة من اجل تحقيق التقدم . ولو اتمم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية ممسلاً بإدارة للتقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية .



References :

1. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems." Prentice Hall, Inc, 1977 .
2. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .
3. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .
4. Daniel Hamburg., "Growing Economy principles " . New York. 1998 .
5. League of Nations : World Economic survey 2002
6. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .
7. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
8. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
9. Marvin : The living past
- 10.P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
	الفصل الأول
5	الحالة الاقتصادية لفرنسا قبل الثورة وبعدها
7	- نظام الضرائب
9	- تأخر الصناعة
10	- النقابات الطائفية
11	- تأخر التجارة
14	- اضطرابات مالية فرنسا
15	- محاولات الإصلاح
18	- النتائج الاقتصادية لقيام الثورة
	الفصل الثاني
23	الحالة الاقتصادية في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر
25	- التجارة
25	- الصناعة والزراعة
26	- تأخر المدن
28	- إخضاع نابليون لبروسيا
30	- الإصلاح في بروسيا

32 اصلاح شتاتين

35 الإصلاحات الفرنسية فى المانيا

الفصل الثالث

39 الحالة الاقتصادية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر

44 انتشار الصناعة وتنمها

48 رواج التجارة الداخلية والخارجية

الفصل الرابع

53 الزراعة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر

57 حالة أوروبا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى

58 حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى

59 اسباب الانقلاب الزراعى وتطوره

61 تحسين وسائل الانتاج الزراعى

66 نمو الملكيات الكبيرة

الفصل الخامس

69 اضمحلال الزراعة فى أوروبا وطرق علاجها

73 مظاهر اضمحلال الزراعة فى أوروبا

77 اسباب اضمحلال الزراعة

83 طرق علاج الزراعة فى انجلترا

رقم الصفحة	الموضوع
86	- تشجيع الملكية الصغيرة
91	- التعاون الزراعى
92	- التصليف الزراعى
93	- للتعليم الزراعى
94	- للنقابات الزراعية
95	- تحسين الحياة الريفية
96	- تشجيع الانتاج لزارعى بالوسائل السياسية
97	- رأى حزب العمال
98	- رأى حزب المحافظين
102	- رأى حزب الأحرار

الفصل السادس

105	تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر
107	- أهمية الزراعة فى فرنسا
109	- خدمات الثورة الفرنسية للزراعة
110	- نظام الملكية الزراعية
113	- تقدم الزراعة فى القرن الماضى
115	- عناية الحكومة بالزراعة
116	- الجمعيات الزراعية

- 118 - التسليف الزراعى

الفصل السابع

- 121 الزراعة فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر

- 123 - إلغاء العبودية

- 125 - نظام الملكية الزراعية

- 128 - تطور الزراعة

- 131 - نظام التعاون والتسليف الزراعى

الفصل الثامن

- 133 نهضة الزراعة فى إنجلترا

- 135 - الثورة الصناعية

- 140 - اختراع آلات الغزل

- 142 - اختراع آلات النسيج

- 143 - اختراع الآلات البخارية

- 144 - تقدم الصناعة المعدنية

- 147 - أسباب قيام المصانع

- 149 - النتائج المباشرة لنظام المصانع

- 154 - النتائج الغير مباشرة للثورة الصناعية

- 154 - نتائج اجتماعية

الموضوع	رقم الصفحة
- نتائج اقتصادية	159
- نتائج سياسية	163
- تطور الصناعة بعد سنة 1825	170

الفصل التاسع

الثورة الصناعية في فرنسا	177
- إلغاء النقابات الطائفية	179
- قيام الثورة الصناعية	180
- تطور الصناعة ونتائجه	181
- نظام الصناعة	183
- نتائج الثورة الصناعية	185

الفصل العاشر

تقدم الصناعة في ألمانيا	187
- تأخر ظهور الثورة الصناعية والسياسية	189
- تقدم للصناعة قبل 1871	193
- نتائج الثورة الصناعية	195
- تقدم للصناعة بعد 1871	196

الفصل الحادى عشر

207

العلاقة البيئية الإستراتيجية

209

- البيئة باعتبارها اصلاً قومياً

212

- تثمين الأصل

213

- الطبيعة تعرف ما لصالحها

214

- الأطراف العرفية لاتخاذ القرار

215

- الكفاءة الامتاتيكية

218

- الكفاءة الديناميكية

227

- الاستمرارية للمؤكد

الفصل للثانى عشر

229

النقود الدولية

الفصل الثالث عشر

263

الاقتصاد على صعيد كوكبى

271

- مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر

275

- المقايضة الأمريكية ونتائجها

279

- بعض القسّمات المهمة فى الاقتصاد العالمى

284

- التقسيم للعالمى للعمل والموالزين التجارية

284

- رسم خريطة للاقتصاد العالمى

290 الأمريكتان -
292 أفريقيا -
296 أوروبا -
298 غرب آسيا -
305 فارس الصفوية -
309 الهند والمحيط الهندي -
314 شمال الهند -
315 جوجارات وما لبار -
316 كوروماندل -
317 البنغال -
318 جنوب شرق آسيا -
321 تارلنج -
323 الأخيل والجزر -
324 داس جوبتا -
326 هو تيمور -
330 البر الرئيسي -
336 اليابان -
341 الصين -

الفصل الرابع عشر

- 345 السكان والإنتاج والتجارة
- 351 - الصين في الإنتاج العالمى
- 362 - آسيا الوسطى
- 372 - روسيا وبلدان البلطيق
- 377 - موجز للاقتصاد العالمى القائم على المركزية الصينية.

الفصل الخامس عشر

- 379 واقعا الاقتصادى العربى
- 381 - حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد فى البلدان العربية .
- 388 - هيكل الاقتصاد ودلالته
- 394 - أهمية النفط وإيراداته على الاقتصاديات العربية
- 398 - الانحار والاستثمار والديون الخارجية
- الاستشارات العربية فى الخارج استمرار نزيف الأموال العربية
- 406

الفصل السادس عشر

- 411 مؤشرات أداءات الاقتصادات العربية
- 413 - النمو الاقتصادى مازال تابعا للنفط والطقس
- 416 - ارتفاع معدلات التضخم

- المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تعاني
من البطالة
419

الفصل السابع عشر

مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة
في العالم
425
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم
428
- المراجع
435



رقم الإيداع : 17887 / 2010

الترقيم الدولي : 0-837-327-977-978

مع تحيات

مكتبة الوفاء القانونية

تليفون : 0103738822 – الإسكندرية







التاسع
مكتبة واداء الوثائق
٢٠٠٤-٢٠٠٣